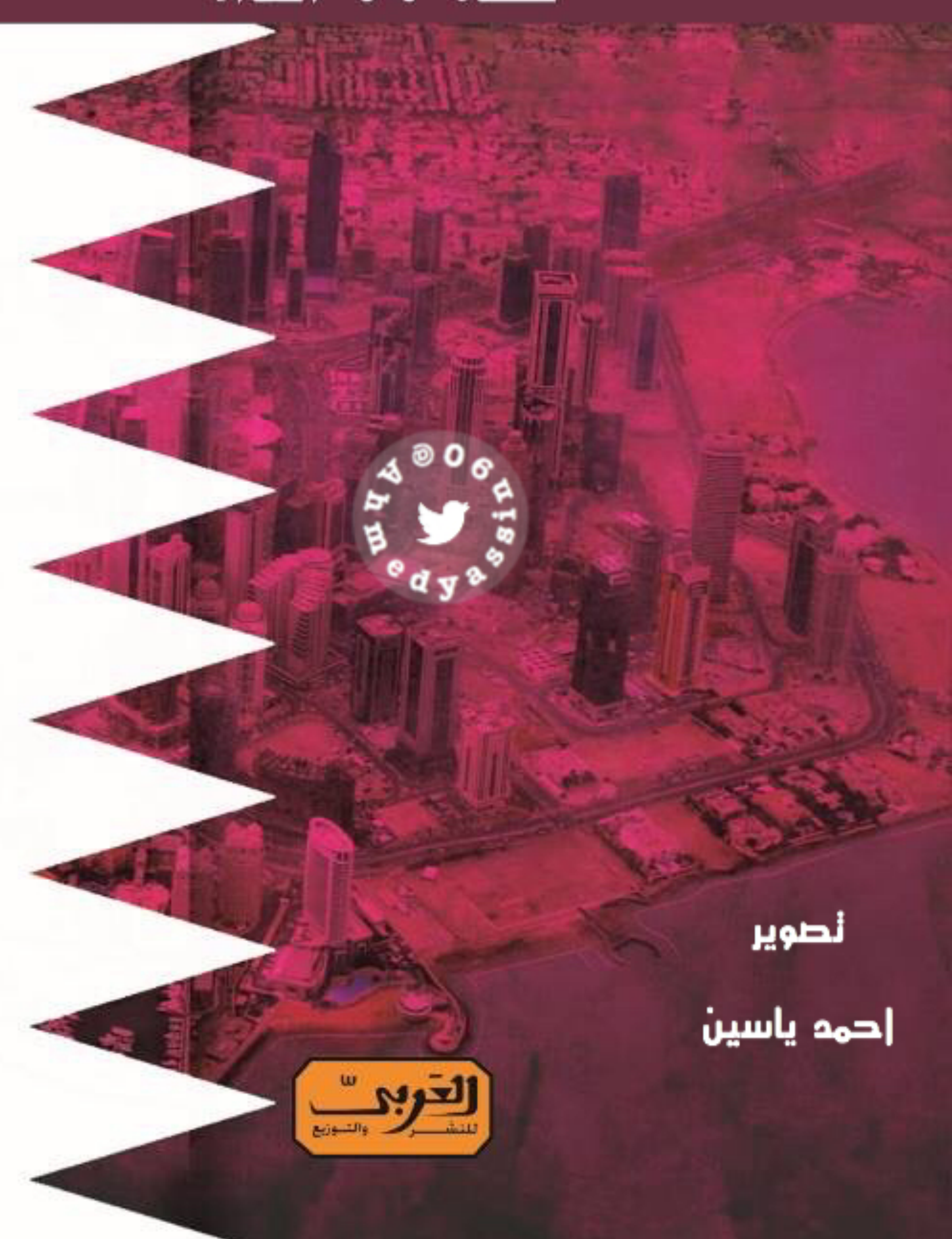
د. عرفات علي جرغون

قطر وتغير السياسة الخارجية

حلفاء .. أعداء





قطر وتغير السياسة الخارجية
حلفاء.. أعداء

قطر وتغير السياسة الخارجية

حلفاء.. أعداء

د. عرفات علي جرغون

الطبعة الأولى: 2016

رقم الإيداع: 8056/2016

الغلاف: خالد شريف

60 شارع القصر العيني - 11451 - القاهرة

ت 27921943 - 27954529 فاكس 27947566

www.alarabipublishing.com.eg



بطاقة فهرسة

جرغون, عرفات علي عبدالـلـه

أثر تغير القيادة السياسة علي السياسة الخارجية القطرية/عرفات علي عبد الـلـه جرغون.- القاهرة: العربي للنشر والتوزيع 2016.

- ص؛ سم.

1- قطر - العلاقات الخارجية

2- قطر - الاحوال السياسية

أ- العنوان 327،536

قطر وتغير السياسة الخارجية

حلفاء.. أعداء

د. عرفات علي جرغون






@Ahmedyassin90

مقدمة:

مع تولي الأمير "حمد بن خليفة آل ثاني" الحكم في قطر عام 1995 إثر انقلاب أبيض على أبيه، ظهر الأمير الجديد مصممًا على إعادة صياغة السياسة الخارجية لبلاده بشكل يمنحها مكانة خاصة في الإقليم لا تشبه تلك التي كانت عليها من قبل، غير أنه واجه عدم ترحيب من دول مجلس التعاون وبعض الدول العربية بالانقلاب في قطر، وهو ما خلق بيئة إقليمية محيطة بقطر يمكن وصفها بأنها شبه عدائية، ما دفع الأمير الجديد إلى الارتكاز في صياغة سياسته الخارجية على الاحتماء بقوة تسانده على البقاء في الحكم أولاً ثم المساعدة في تنفيذ مشروعه الخاص بتعظيم مكانة بلاده ثانيًا.

ولجأ الأمير "حمد" إلى اعتماد سياسات المكانة والدور في تحديد العلاقات الخارجية القطرية وتعظيم قوة ومكانة الدولة على الساحة الإقليمية، وجعل من مهمة التجديد الداخلي لخدمة أهداف السياسة الخارجية على قمة أولوياته.

فكان أن أعاد صياغة سياسة جديدة تؤسس لنهج جديد في معالجة القضايا الداخلية والخارجية تتجلى في تبني خيار الإنفتاح السياسي، وتعظيم قدرات بلاده الاقتصادية، وتعظيم الدور الذي تلعبه القوة الإعلامية في العلاقات الخارجية لدولة قطر على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك في ظل العولمة وثورة المعلومات والاتصالات، لذا جاء إنشاؤه قناة الجزيرة كإحدى أهم الأدوات الدبلوماسية التي اعتمدت عليها السياسة الخارجية لقطر لتعزيز مكانتها إقليميًا ودوليًا.

وبالتوازي مع ذلك تحرك على المستوى الإقليمي للنفاذ إلى المستوى الدولي، فإقليميًا أقام علاقات مع إيران ذات العلاقات المتوترة مع دول مجلس التعاون حتى يحيد خطرها، وفي الوقت نفسه يستفيد من علاقته بها في استخدام أذرعها في المنطقة (حزب الـلـه اللبناني، شيعة العراق، الحوثيين في اليمن) لمساعدتها في تنفيذ أجندتها الإقليمية.

ثم نظر الأمير "حمد" إلى إسرائيل باعتبارها بوابة نفاذه إلى القطب الأوحد في العالم، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، فأقام علاقات معها انطلاقًا من حقيقتين؛ الأولى أنه لا يستطيع منفردًا منافسة النفوذ السعودي في واشنطن، والثانية أنه يمكن أن يقنع الولايات المتحدة بإمكانية قيامه بدور وكيل أعمالها في منطقة الخليج، مقابل أن تكون قطر تحت مظلة الحماية الأمريكية، وهو ما قد تقبل به واشنطن انطلاقًا من الأهمية التي تحظى بها

منطقة الخليج، لما تتمتع به من موارد نفطية حيوية للعالم ولاقتصاده، فضلاً عن العوامل الجغرافية التي تضيف إليها كثيراً من الأهمية الاستراتيجية.

وفي خلال الإثنتي عشرة سنة الأخيرة، وفي ظل الظروف الدولية الجديدة، وما يشهده النظام الدولي من تطورات وتحولات جعلت المنطقة العربية أكثر سخونة من أي وقت مضى بسبب غزو واحتلال العراق، والتوترات في اليمن بين الحوثيين والحكومة في صنعاء، والخلافات بين الفرقاء اللبنانيين، ومحاولات تقسيم السودان، ثم الثورات العربية واستمرار القضية الفلسطينية على حالها دون حل مع استمرار إسرائيل في اللعب على وتر الوقت للقضاء على القضية.

في خلال هذه الأثناء برز الدور القطري على المسرح الإقليمي، لما تتمتع به من ثقل دبلوماسي قوي وفاعل وقيادة متحمسة لجعل قطر رقمًا مهمًا على الصعيدين الإقليمي والدولي، رغم انتهاجها واحدة من أكثر السياسات الخارجية في المنطقة التي تجمع بين المتناقضات والمحافظة على شبكة علاقات غاية في التعقيد والتضارب في الوقت نفسه، ما مكنها من اكتساب مكانة إقليمية وعالمية تفوق الوزن السياسي لدولة بحجمها.

أولاً: المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية لتلك الدراسة في محاولة رصد وتحليل أثر تغير القيادة السياسية في قطرعلى سياستها الخارجية، حيث إنه في دراسة مسألة أثر تغير القائد وعلاقته بمسألة السياسة الخارجية، هناك العديد من الاتجاهات؛ حيث يرى **الاتجاه الأول** أن تغير القائد السياسي يؤدي بالضرورة إلى تغير في السياسة الخارجية للدول نتيجة اختلاف خلفية القائد، واختلاف أسلوب تعليمه، وربما اختلاف أيديولوجيته، وهناك **اتجاه آخر** يرى أن التغير في القائد السياسي ليس له أثر كبير على السياسة الخارجية نظرًا لوجود مجموعة من المصالح والأهداف للدولة تسعى لتحقيقها بغض النظر عن تأثير القائد السياسي.

وفي الحقيقة يختلف الباحث مع هذا الرأي لأنه لايمكن إغفال دور القائد السياسي واختزاله في أنه مجرد أداة لتنفيذ مجموعة من الأهداف، وذلك لأنه في كثير، بل في أغلب الأحيان هو من يقوم بوضع تلك الأهداف[1].

1- إسماعيل صبري مقلد، "أصول العلاقات الدولية: إطار عام"، القاهرة: كلية التجارة، جامعة أسيوط، ط1، 2007، ص ص 157- 158.

وبالتطبيق على حالة الدراسة وهي الحالة القطرية يرى أحد الاتجاهات أن تغير القيادة السياسية القطرية بوصول "حمد بن خليفة آل ثاني" إلى سدة الحكم، أحدث تغيراً موضوعيًا وكيفيًا في توجهات السياسة الخارجية القطرية عما كان الوضع عليه أثناء حكم والده "خليفة بن حمد آل ثاني".

وهو ما أثار جدلاً بين المتخصصين في حقل العلاقات الدولية؛ حيث اتجه **الفريق الأول** إلى نسب نجاح القيادة السياسية القطرية وصعود سياستها الخارجية في إطار تأثير العوامل الخارجية على القيادة السياسية القطرية والتي تتمثل في العلاقة الحميمة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتواصل مع الكيان الصهيوني الذي بدوره يدعم معظم القرارات الصادرة عن الكونجرس الأمريكي والمؤيدة للدور القطري، متجاهلاً في ذلك دولاً عربية. رائدة في المنطق[1].

في حين نسب **الفريق الآخر** صعود السياسة الخارجية القطرية إلى رؤية القيادة الحاكمة في قطر واجتهاداتها العازمة على لعب دور إقليمي مميز في ظل نظام عالمي جديد، إضافة إلى امتلاك قطر القدرات المادية القادرة على جعلها دولة ذات مؤثر إقليمي، بغض النظرعن العناصر الجغرافية والديموجرافية التقليدية التي تتمتع بها الدولة الرائدة[2].

تأسيسًا على ما سبق تبدو المشكلة هنا في بحث وتحليل أثر تغير القيادة السياسية القطرية وتنامي سياستها الخارجية وتحقيقها نجاحات متعددة في ظل انحصار وانطواء سياسات قوى إقليمية تقليدية، وبالتالي يمكن صياغة المشكلة البحثية في تساؤل رئيس هو كالتالي:

كيف أثـر وصول "حمد بن خليفة آل ثاني" على تغير السياسة الخارجية القطرية؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية.

1- سايمون هندرسون، "سعي قطر لأن تصبح الدولة العربية الرائدة"، معهد واشنطن، 31 مارس،2011. متاح على الرابط التالي:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/qatars-quest-to-become-the-leading-arab-state
2- سامية بيبرس، "الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية"، مجلة شؤون عربية، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد149، ربيع2012، ص175.

ثانيًا: أسئلة فرعية:

1- إلى أي مدى جعل تغير القيادة السياسية القطرية المحددات الداخلية أكثر تأثيرًا من المحددات الخارجية في عملية صنع السياسة الخارجية؟

2- ما هو أثر تغير القيادة السياسية القطرية في سياستها تجاه إيران ماهو نوع هذا التغيير؟ ولماذا تغيرت؟

3- ما هو أثر تغير القيادة السياسية القطرية بتولي "حمد بن خليفة آل ثاني" على سياسة قطر تجاه القضية الفلسطينية عما كانت عليه من قبل؟

4- إلى أي مدى جاء انتهاج قطر لسياسة خارجية تقاربية مع إسرائيل على حساب القضية الفلسطينية بكافة أبعادها ومحاورها؟

5- إلى أي مدى أثرت توجهات السياسة الخارجية القطرية في تطورات الثورات العربية؟

ثالثًا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

1- الأهمية العلمية الأكاديمية (الأهمية النظرية):

تنبع الأهمية العلمية الأكاديمية للدراسة من ثلاث إعتبارات وهما:

- أنها تأتي في الوقت الذي انتشر فيه الحديث في الأوساط الأكاديمية عن تراجع دور المحددات الداخلية في التأثير على السياسة الخارجية في مواجهة تعاظم دور المتغيرات والمحددات العالمية والإقليمية، ولاسيما بعد حرب الخليج الثانية (1991)، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001)، وحرب الخليج الثالثة (2003)؛ حيث يرى العديد من الدارسين أنه نتيجة لتلك الأحداث، فقد تلاشت الحدود بين ماهو متعلق بالسياسة الداخلية، وماهو متعلق بالسياسة الخارجية.

- وفي هذا الإطار تأتي تلك الدراسة للتأكيد على أن المتغيرات الداخلية لاتزال صاحبة الريادة في التأثير على السياسة الخارجية، أو على الأقل على نفس الدرجة من الأهمية للمتغيرات العالمية والإقليمية، فمؤشرات التحول الديمقراطي التي حظيت بها قطر في عام 1995 بوصول الشيخ "حمد بن خليفة" لسدة الحكم، أدت إلى استقرار سياسي داخلي مهد الطريق إلى صعود السياسة الخارجية القطرية في الفضائين الإقليمي والدولي.

- كذلك تنبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في تغير السياسة الخارجية وحدود الدور الذي قد تلعبه القيادة السياسية في هذا التغيير، ومن ثم سوف يقوم الباحث في هذه الدراسة بتوضيح المقصود بالسياسة الخارجية ومصادر التغير فيها، إضافة إلى أسباب التغير ودور القيادة السياسة فيه، وبالتالي تعد مسألة توضيح المفاهيم من أهم الخطوات لإيجاد إطار نظري يصلح لتحليل الظاهرة محل الدراسة، ومن هنا تتجلى الأهمية العلمية النظرية لتلك الدراسة.

2- الأهمية العلمية التطبيقية:

تنبع الأهمية العلمية التطبيقية لهذه الدراسة من عدة اعتبارات وهي:

- أنها تتسم بجمعها بين الجانب النظري والجانب التطبيقي؛ فهي تهتم بدراسة المحددات والعوامل المؤثرة على اتخاذ القرار في السياسة الخارجية القطرية سواء داخلية كانت أم خارجية؛ حيث يرى العديد من الدارسين والمختصين والمحللين في حقل العلاقات الدولية أنه بوصول "حمد بن خليفة آل ثاني" إلى سدة الحكم في 27 يونيو من عام 1995 حدث تغير جذري في السياسة الخارجية القطرية، بالإضافة إلى استقلالها عن السياسة الخارجية السعودية.

ومن ثم، فالدراسة تسهم في فهم أبعاد السياسة الخارجية القطرية، وتقوم على رصد وتحليل التغير الذي شهدته وحدود هذا التغير والعوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت فيه.

- إلى جانب ذلك، تتجلى أهمية قطر في كونها من الوحدات الصغيرة التي أصبحت تلعب دورًا مؤثرًا يفوق وحدات كبرى تقليدية في الإقليم.

انطلاقًا مما سبق ومع إمكانية تطبيق الدراسة على آثر تغير القيادة السياسية على السياسة الخارجية القطرية، تتجلى الأهمية العلمية التطبيقية لتلك الدراسة.

رابعًا: نطاقات الدراسة:

تنقسم مسألة تحديد نطاقات الدراسة إلى ثلاثة نُطق، وهي:

1- النطاق المعرفي (الحقل المعرفي):

تقع تلك الدراسة في إطار حقل دراسات العلاقات الدولية؛ وذلك لأن المتغير التابع في تلك الدراسة هو التغير في السياسة الخارجية، والتي تمثل أحد المكونات الرئيسة للعلاقات الدولية، وحيث إنها تركز على دراسة أثر تغير القيادة السياسية على السياسة الخارجية القطرية.

2- النطاق المكاني (المجال الجغرافي):

تهتم تلك الدراسة في الأساس بالتركيز على الوضع في دولة قطر، لكن نتيجة لتشابك العلاقات الدولية وتعقدها سوف تتطرق إلى دراسة بعدين من الأبعاد الإقليمية وهي دول الطوق العربي "القضية الفلسطينية"، والقوى الإقليمية التقليدية "إيران"، بالإضافة إلى السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورات العربية.

3- النطاق الزمني (فترة الدراسة):

يتحدد النطاق الزمني لتلك الدراسة بداية من عام 1995 وحتى 2012، وترجع أسباب اختيار هذا النطاق الزمني للدراسة إلى اعتبارين، **وهما:**

1- أن عام 1995 كان بداية عهد الأمير "حمد بن خليفة آل ثاني"؛ حيث وصل إلى الحكم في يونيو 1995؛ وشهدت السياسة الخارجية القطرية عقب ذلك عملية تغيير جذري نتج عنها بروز قطر كفاعل ولاعب إقليمي مؤثر في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، ولاسيما قضايا الصراع والدبلوماسية الإنسانية، ومواقفها من العديد من الحروب والنزاعات التي حدثت في دول المنطقة خلال العقد الأخير، وعلاقاتها مع قوى إقليمية مثل إسرائيل وتركيا وإيران، على حساب العلاقة مع قوى عربية تقليدية كمصر والسعودية.

لذا فإن اختيار عام 1995، ليكون بداية الدراسة يأتي بهدف قياس التحول الذي طرأ على السياسة القطرية منذ تولي الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" مقاليد الحكم، وبروز قطر كفاعل ولاعب إقليمي مؤثر في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، ولاسيما قضايا الصراع والدبلوماسية الإنسانية، ومواقفها من العديد من الحروب والنزاعات التي حدثت في دول المنطقة خلال العقد الأخير، وعلاقاتها مع قوى إقليمية مثل إسرائيل وتركيا وإيران، على حساب العلاقة مع قوى عربية تقليدية كمصر والسعودية، تلك الأمور التي تعطي الأولوية لتكون محل الدراسة.

2- في حين يمثل التاريخ الثاني العديد من الأحداث والتحولات التي شهدتها الكثير من الدول العربية وبعض القوى الإقليمية، جعلت من الباحث يختار هذه الفترة لرصد السياسة الخارجية القطرية والتعرف على العوامل المؤثرة فيها لما لهذه الفترة من أهمية.

خامسًا: الأدبيات السابقة:

تم تقسيم الأدبيات السابقة لتلك الدراسة إلى أربعة محاور كالتالي:

1- الأدبيات التي تناولت متغير القيادة السياسية:

أ- كتاب "جيمس هانت"، بعنوان: "**القيادة كإطار جديد**"؛ حيث ركز في شكل تحليلي على: مفهوم القيادة بمستوياتها المختلفة، والعوامل الخارجية والثقافية التي تؤثر على القرارات السياسية للقائد، وقد أشارت إلى أهمية كل من إدراكات القائد المرتبطة بالبيئة الخارجية وقدرته على إحداث تحول في توجهاته العامة التي يكون لها آثار واضحة تنعكس على السياسة الخارجية لبلاده[1].

ب- دراسة الكاتب "هولستي"، بعنوان: "**السياسة الدولية كإطار للتحليل**"؛ حيث ركز على دراسة بنية النظام السياسي، بالإضافة إلى المؤثرات الداخلية والخارجية التي ثؤثر على بنية هذا النظام، وعلى السياسة الخارجية له، مستندًا في ذلك على دراسة المحددات الداخلية ولاسيما القيادة السياسية بما تملكه من رؤية للعالم الخارجي من: قيم، معتقدات، مواقف وتصورات، بالإضافة إلى أيديولوجية القائد السياسي ذاته[2].

ج- دراسة"خليفة علي البكوش"، بعنوان: "**المتغير القيادي في مصر والصراع العربي الإسرائيلي (1955 - 1979)**"، وقد حاولت رصد دور قيادتين سياسيتين ممثلتين في الرئيس "جمال عبد الناصر"، والرئيس "محمد أنور السادات"، في التطور الذي شهدته الدولة المصرية؛ حيث ترك كل منهما آثارًا بالغة الأهمية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في مجال الصراع العربي - الإسرائيلي، الذي كان يعد من وجهة نظر الباحث من أكثر المجالات استجابة للتغير في القيادة السياسية[3].

1-James Hunt,"Leadership: a new synthesis, sage publications", London, 1991.

2- K.J Holsti, "international politics, framework of analysis", (prentice-hall international, luc), seventh edition,1995.

3- خليفة علي البكوش، "المتغير القيادي في مصر والصراع العربي الإسرائيلي (1955-1979)"، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994.

د- دراسة "مبارك مبارك أحمد عبدالـلـه"، بعنوان: **"التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم العربية في التسعينيات"؛** حيث وقد أشار الباحث إلى علاقة التأثير المتبادل بين التغير في القيادة السياسية وبين عملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية مستدلاً على ذلك بتجارب خمس بلدان عربية (سوريا – الأردن – المغرب -البحرين- قطر)، والتي شهدت انتقالاً سلميًا للسلطة خلال عقد التسعينيات، مبررزًا من خلال دراسته أن تغير القيادة في النظم السياسية العربية يعد عاملاً مؤثرًا على مكونات ووظائف النظام السياسي، محملاً في ختام دراسته القيادات العربية الجديدة مسؤولية دعم فرص التحول الديمقراطي؛ وموضحًا أن التحول الديمقراطي الحادث في هذه البلدان مجرد "تحول شكلي" ولايمس جوهر العملية الديمقراطية؛ حيث يسمح بعض الحكام العرب بتوفير الليبرالية السياسية شريطة أن تمس الصلاحيات الممنوحة لهم[1].

هـ- دراسة "ماجدة صالح"، بعنوان: **"عظماء آسيا في القرن العشرين"،** وتناولت إحدى وعشرين شخصية من الزعامات الآسيوية الذين حملوا على اختلاف توجهاتهم شعلة التنوير وحملهم حماسهم لأعلى مستويات التقدم من أجل تحقيق واقع أفضل لدولهم، وقد ضمت الدراسة في أحد فصولها الثمانية عشرة شخصيتين صينيتين رائدتين هما: الزعيمان "ماوتسي تونج" و"دينج تشاو بنج" واللذان استطاعا أن يغيرا المسار التاريخي للصين، وأن يحدثا تطورًا كبيرًا بها؛ حيث تناولت الدراسة في هذين الفصلين سردًا تاريخيًا مفصلاً عن مسيرة الزعيمين منذ نشأتهما في الصغر مرورًا بالمراحل العمرية المختلفة لهما حتى انتهاء الحياة الخاصة بكل منهما الأول في عام 1976م، والثاني في عام1997م[2].

و- دراسة "جلال عبدالـلـه معوض"، بعنوان: **"علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية"**، وتناولت العلاقة التي تربط بين القيادة السياسية والعملية الإنمائية؛ حيث اعتبر أن القيادة السياسية تعد بمثابة الأداة التي تسمح بخلق الترابط بين الأبعاد المتنوعة للعملية الإنمائية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، المضمون الثقافي والحضاري للتنمية، وسياسة التنمية)، وقد أكدت أيضًا أن القيادة الفعالة والمعبرة عن الضمير والوعي الجماعي هي نفسها

1- مبارك مبارك أحمد عبدالـلـه، "التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم العربية في التسعينيات"، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

2- ماجدة صالح (محرر)، "عظماء آسيا في القرن العشرين"، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2000.

القيادة القادرة على توفير "إرادة التغيير" والتي بدونها لاتتحقق ولا تنجح التنمية، كما أن هناك ارتباطًا ضمنيًا بين نمط أوسياسة إنمائية معينة ونمط القيادة[1].

2- الأدبيات التي تناولت السياسة الخارجية القطرية في إطار مجلس التعاون الخليجي:

أ- دراسة "محمد بن عيد آل ثاني"، بعنوان: **"السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون الخليجي، (1981-1991)"**، وركز الباحث فيها على توضيح أبعاد السياسة الخارجية القطرية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بدافع ندرة الدراسات والأبحاث التي تناولت السياسة الخارجية القطرية في تلك الفترة، وقد فرضت طبيعة الدراسة على الباحث أن يستعين بالعديد من الأطر المنهاجية والأدوات التحليلية، ولذا فقد تناول التحليل التاريخي والجغرافي لبيان عمق الروابط بين قطر وجاراتها الخليجيات، وكذلك استخدم تحليل النظم الإقليمية لبيان تأثير المحيط أو دول المحيط على عملية تكون مجلس التعاون الخليجي، وتحديدًا أثر الثورة الإيرانية والحرب العراقية - الإيرانية على هذه العملية، وأيضًا استخدم الباحث في هذه الدراسة التحليل المنتمي للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية لبيان امكانات القوة الخاصة بدولة كدولة قطر، مشيراً إلى مراحل تكوين مجلس التعاون وأهدافه ومبادئه ومؤسساته المختلفة وأحكام العضوية فيه، فضلاً عن تحليل نشاط المجلس والسياسة القطرية في إطاره. وقد أظهر تحليله للسياسة الخارجية القطرية في إطار مجلس التعاون إلى التوصل لعدة نتائج وفقًا لتصوره، وأبرزها إيمانه الثابت بأن التجمع الخليجي يمثل الإطار الأمثل لتحرك السياسة الخارجية القطرية، نظرًا لطبيعة الكيانات الخليجية ككيانات صغيرة، فضلاً عن الاستجابة الكاملة لدواعي تطوير سياسة أمنية خليجية مشتركة داخلية وخارجية في إطار بروز التهديدات الداخلية والخارجية للخليج العربي.

وأوضح أن السياسة القطرية واضحة تجاه مسألة ضرورة ربط الدائرة الخليجية بالدائرة العربية وبخصوص القضايا العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين سواء على مستوى الدعم المالي أو الدعم الدبلوماسي.

غير أنه جانبه الصواب في إشارته إلى أن سياسة قطر تدور في فضاء السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، أي أن معظم قرارات السياسة الخارجية التي تتبناها السياسة

1- جلال عبدالـلـه معوض، "علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية- دراسة في المنطقة العربية"، رسالة دكتوراه، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985.

القطرية كانت نابعة من رؤية السياسة السعودية[1].

ب- دراسة "علي سعيد صميخ المري"، بعنوان: "**أثر التحولات الإقليمية على مجلس التعاون الخليجي (1990 - 1999)**"، تناولت هذه الدراسة الآثار الدولية والإقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال فترة التسعينيات، والتي بدورها أدت إلى تحول كبير في السياسات الداخلية والخارجية للنظام الخليجي، وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التاريخي للتعرف على طبيعة الأنظمة السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن استخدامه منهج تحليل النظم، لبيان المدخلات والمخرجات للأنظمة السياسية لتلك الدول، متناولاً التطورات السياسية لدول المجلس بما فيها دولة قطر.

وقد أظهر تحليله لهذه الآثار الإقليمية والدولية العديد من النتائج، ويأتي في مقدمتها أن هذه التطورات أثرت على عملية صنع القرار في دول مجلس التعاون، والتي أدتإلى عمليات تحول ديمقراطي في معظم تلك الدول، ومن بينها قطر، التي شهدت العديد من إجراءات الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي قادها الشيخ "حمد بن خليفة"، والتي عكست في مجملها سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة في المحيط الخليجي الذي شهد تحرر السياسة القطرية من عباءة السياسة السعودية، فضلاً عن حيازة دور فاعل ومؤثر في المحيطين الإقليمي والدولي[2]؛ وقد أفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على طبيعة وحجم التطور السياسي في قطر، لاسيما أن هذا التطور - الذي شهده النظام السياسي القطري - كان بداية فترة الدراسة التي سوف يتناولها الباحث (1995 - 2012).

ج ـ دراسة "عبد الخالق عبدالـلـه"، بعنوان: **"النظام الإقليمي الخليجي"**، وقد تناولت بالأساس التعريف بالنظام الإقليمي الخليجي بدوله الثماني، كما تطرقت إلى دور النفط الذي مثل العامل الحاكم والأكثر بروزاً وتأثيراً في كل التطورات والمستجدات خلال هذه المرحلة من مراحل بروز وتطور النظام الإقليمي الخليجي، مشيراً إلى التوترات في النظام الإقليمي الخليجي معتبراً الصراع والتنافس هما العنصر الحاكم لدوله، منتقلاً إلى علاقة النظام الإقليمي الخليجي بالنظام العربي، وعلى مدار الدراسة خلص الكاتب في

1- محمد بن عيد آل ثاني، "السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون الخليجي (1981- 1991)"، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1992.

2- علي سعيد صميخ المري، "أثر التحولات الإقليمية على مجلس التعاون الخليجي (1990- 1999)"، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.

نهاية كل فصل إلى بعض النتائج التي توصل إليها، ففي الفصل الأول كانت أبرز نتائجه أن المملكة العربية السعودية هي الدولة الرائدة في النظام الإقليمي الخليجي بحكم الإمكانيات والقدرات التي تتمتع بها، رغم التهميش الذي حظيت به لحساب دول صغيرة تقع ضمن النظام الخليجي، فيما كانت أبرز نتائج الفصل الثاني أن النفط يمثل العمود الفقري لدول النظام الإقليمي الخليجي، والذي بدونه سينكمش هذا النظام ويفقد حيويته وشخصيته المتميزة، موضحًا في الفصل الثالث أنه رغم أن النفط جلب الغنى والأهمية، فإنه في الوقت نفسه أحيى النزاعات التاريخية وخلق الصراعات والتوترات، وحتى الحروب؛ حيث إن صراعات هذا النظام كانت أو مازالت كثيرة ومتعددة ومكلفة وتستأثر باهتمام دولي واسع، في حين كانت أبرز نتائج الفصل الرابع أن النظام الإقليمي الخليجي لايمكن عزله عن محيطه العربي فهو يستمد منه هويته الحضارية رغم العديد من الانقسامات التي شهدها النظامان الخليجي والعربي؛ وأمكن الإفادة من هذه الدراسة بالرجوع إليها لمعرفة القدرات والإمكانات السكانية والجغرافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية لدولة قطر بحكم أنها تقع ضمن النظام الإقليمي الخليجي، فضلاً عن الإفادة منها في التعرف على دور النفط وطبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

د- دراسة"حسنين توفيق إبراهيم"، بعنوان: **"التطورات السياسية الداخلية في دول مجلس التعاون: نظرة عامة"،** وتناول فيها الكاتب الأحداث السياسية التي تعرضت لها دول الخليج العربية من إقرار تشريعات قوانين تصب في مصلحة التحول الديمقراطي في هذه الدول الذي أدى إلى استقرار داخلي انعكس في مجمله في اتباع هذه الدول سياسات داخلية وخارجية مختلفة باختلاف حجم مؤشرات التحول الديمقراطي فيها، فقد كان لإنشاء المحكمة الدستورية العليا في قطر وموافقة مجلس الشورى على قانون الانتخابات الذي يسمح للمرأة القطرية بحق المشاركة الكاملة في الانتخابات الأثر الأعمق في دفع عجلة الاستقرار الداخلي الذي أدى إلى تمايز السياسة القطرية عن باقي الدول الخليجية. وقد توصل الكاتب إلى عدة نتائج في مقدمتها؛ أن هناك تفاوتات بين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث طبيعة التطورات السياسية الداخلية ونمطها خلال عام 2008، بالإضافة إلى غياب أو ضعف القوى السياسية في أغلبية دول المجلس، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، واستمرار تأثيرات القبيلة والطائفية في الحياة السياسية في بعض هذه الدول. وقد أغفل الكاتب الحديث عن التحول الديمقراطي

1- عبد الخالق عبدالـلـه، "النظام الإقليمي الخليجي"، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، يوليو، 2006.

الذي شهدته قطر، واكتفي بالإشارة إلى قانون الانتخابات وإنشاء المحكمة الدستورية، كما أغفل تحديد الدول التي لم تشهد مؤشرات على التحوال الديمقراطي، مكتفيًا إن هناك العديد من الدول الخليجية لاتزال القبلية والطائفة تؤثر في حياتها السياسية[1].

3 - الأدبيات التي تناولت تعاظم السياسة الخارجية القطرية:

أ- دراسة "سايمون هندرسون"، بعنوان: "**سعي قطر لأن تصبح الدولة العربية الرائدة**"، وركزت على الحرفية والحنكة السياسية التي تتمتع بها دولة صغيرة مثل قطر، من خلال خلق شبكة علاقات إقليمية ودولية، استطاعت قطر من خلالها لعب دور قوي ومؤثر في الكثير من الصراعات والأزمات في المنطقة، وتأتي في مقدمتها الأزمة الليبية، فضلاً عن الدبلوماسية الإنسانية الناجحة، مشيرة إلى محددات تعاظم السياسة الخارجية القطرية، والتي قسمها إلى محددات داخلية وأخرى خارجية، فالداخلية منها الدور المهم الذي يلعبه وزير الخارجية القطري، بالإضافة إلى قناة الجزيرة التي أصبحت أهم أدوات السياسة الخارجية القطرية، أما الخارجية فتتمثل في العلاقة الحميمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتواصل مع الكيان الصهيوني الذي يؤدي بدوره إلى دعم الكونجرس الأمريكي للسياسات القطرية. وفي هذا الشأن اعتمدالباحث على الأسلوب التحليلي في دراسته، غير أنه أغفل الحديث عن الأهداف الخفية للولايات المتحدة الأمريكية للوقوف خلف ودعم السياسة الخارجية القطرية في كل المحافل الدولية، وجعلها تفوق سياسات خارجية لدول رائدةفي المنطقة مثل المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، وقد استفدت من هذه الدراسة في عرض الفصل الأول من دراستي الذي يتطرق إلى سرد محددات السياسة الخارجية القطرية الداخلية والخارجية[2].

B- J.E Peterson: Qatar and the world-branding for a microstate.

ركزت هذه الدراسة في البداية على تعريف الدولة الصغيرة من الناحية النظرية، وسلوك هذا النوع من الدول على الساحة الدولية، وكيفية انعكاس ذلك على السياسة الخارجية لها، كما أشارت إلى وضع قطر كدولة صغيرة، والعوامل التي تحكم دورها على الساحة الدولية

1- حسنين توفيق إبراهيم، "التطورات السياسية الداخلية في دول مجلس التعاون، نظرة عامة"، في كتاب الخليج في عام (2008- 2009)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2009.

2- سايمون هندرسون،"سعي قطر لأن تصبح الدولة العربية الرائدة،" المرصد السياسي، عدد1789، مجموعة الأزمات الدولية،31 مارس، 2011.

من حيث العوائق التي تواجه الدول الصغيرة ورد الفعل الذي تتخذه الدولة (استراتيجية البقاء)، وقد اتخذت الدراسة دولة قطر كنموذج للتأكيد على أن الوحدات الدولية الصغيرة يمكن أن تكون أكثر تأثيرًا من الكبيرة، فعلى المستوى السياسي استطاعت قطر تبني نهج مستقل في مجلس التعاون الخليجي، وعلى الجانب الاقتصادي تتمتع قطر بموارد اقتصادية ونفطية كبيرة، كذلك هناك دور على الجانب الثقافي حيث يوجد المهرجان الثقافي القطري السنوي، كما استخلصت الدراسة العديد من النتائج منها أن تعاظم السياسة الخارجية ولعبها دور فعال في الساحة الدولية والإقليمية ليس له علاقة بحجم الدولة، فقطر نموذج للدولة الصغيرة، التي تفوق سياستها الخارجية سياسات دول كبرى ورائدة في المنطقة، وقد أفاد الباحث منها في التعرف على بعض محددات السياسة الداخلية لقطر والمتمثلة في المحددين الاقتصادي والثقافي[1].

جـ دراسة "بشارة نصار شربل"، بعنوان: "**أبعاد الدور القطري في المنطقة**"، وركزت على العناصر التي أدت بدورها إلى تعاظم السياسة الخارجية القطرية في العقد الأخير، فأشار الباحث إلى العديد من العناصر والتي يأتي في مقدمتها الانقسام العربي - العربي من جهة، وضعف أدوار دول تقليدية من جهة أخرى، مما سمح للدوحة فرض نفسها حكمًا وحلالاً لكثيرمن مشكلات المنطقة، وساعدها في ذلك تعقد المشهد الإقليمي، وما تملكه من إمكانات مالية كبيرة وقدرة مميزة على ملء الفراغات، فسياستها الخارجية تعاظمت بفضل كفاءة قياداتها في استغلال المواقف والخلافات العربية - العربية، والعربية - الإيرانية، ما مكنها من كسب موقع على الخريطة الدبلوماسية في الخليج والإقليم والعالم، وقد اعتمد الباحث على الأسلوب التحليلي الوصفي، بينما أغفل الحديث عن أسباب الخلافات العربية - العربية، وتوجهات السياسة الأمريكية التي أدت إلى تعاظم السياسة الخارجية القطرية في تلك الآَونة[2].

د- دراسة "جاسم حسين"، بعنوان: **"استثمارات قطر الخارجية - بدائل عن الطاقة ونفوذ دولي"**، ركزت هذه الدراسة على حجم الاستثمارات في تعزيز الحضور

1- J.E Peterson: "Qatar and the world-branding for a microstate", Middle East, volume 60, Autumn 2006.

2- بشار نصار، "أبعاد الدور القطري في المنطقة"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، قضايا الساعة، 24 مارس، 2009.

القطري اللافت والمؤثر على الساحة الإقليمية والدولية بل حتى على مستوى عواصم القرار في العالم، من خلال انتهاج سياسة مبنية على ثلاثةمحاور؛ توسع اقتصادي وقوامه الاستثمارات الخارجية كنتيجة طبيعية لتطوير القطاع النفطي بشقيه النفط والغاز، بجانب احتضان الإعلام (شبكة الجزيرة)، فضلاً عن اتباع سياسة خارجية مؤثرة بدليل احتضان الدوحة لمؤتمرات الوساطة والمصالحة. كما أشار الكاتب أن الاستثمارات القطرية توفر فرصًا لتعزيز النفوذ القطري على مستوى العالم على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وكذلك تدفع هذه الاستثمارات النخب السياسية بالدول الديمقراطية إلى السعي لكسب ود السلطات القطرية بهدف جلب الاستثمارات لمناطقهم الانتخابية والخاضعة لنفوذهم، وبالتالي التأثير على قرارات الناخبين.

وتأسيسًا على ما سبق فإن الواضح أن هذه الدراسة تفترض أن هناك علاقة وثيقة بين حجم الاستثمارات وتعاظم السياسة الخارجية القطرية ومصداقيتها في كثير من دول العالم، كما اعتمد صاحبها على الأسلوب التحليلي الكمي، ورغم تطرقه إلى حجم الاستثمارات القطرية في كافة دول العالم، فإنه أغفل الحديث عن حجم الاستثمارات القطرية في إسرائيل[1].

4- الأدبيات التي تناولت آليات تعاظم دور قطر الإقليمي:

أ- دراسة "محمد عباس ناجي"، بعنوان: **"قطر والتطلع إلى دور إقليمي"**، وأشار فيها أن الدور الذي تقوم به قطر هو وليد البيئة الإقليمية المحيطة بها؛ فقطر تسعى جاهدة إلى الخروج من فلك السياسة السعودية رغم إدراكها افتقارها للإمكانيات والموارد التي تستطيع من خلالها منافسة المملكة العربية السعودية، القوة الأكبر في مجلس التعاون الخليجي، بيد أنها لجأت إلى آليات عدة لتحقيق مكانة مستقلة، ذكر الكاتب أن أهمها: إقامة علاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، الشريك الاستراتيجي الأهم لدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال استضافة أكبر قاعدة عسكرية أمريكية خارج الولايات المتحدة، كلفت الحكومة القطرية 6 مليارت دولار،ومن الآليات الأخرى أيضًا انتهاج سياسة تقاربية مع إسرائيل الحليف الأساسي لواشنطن في المنطقة، بالإضافة إلى إطلاق قناة الجزيرة الفضائية عام 1996، والتي مكنت قطر من فتح الملفات المسكوت عنها، خصوصًا في علاقاتها مع

1- جاسم حسين، "استثمارات قطر الخارجية: بدائل عن الطاقة ونفوذ دولي"، بغداد: مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2-10-2011.

السعودية، فضلاً عن خروجها من دائرة النفوذ السعودي في "منظمة الأوبك" وتشكيلها منظمة بديلة للدول المصدرة للغاز، اعتمد الكاتب على الأسلوب الوصفي التحليلي في تلك الدراسة. لكنه أغفل الحديث عن حجم الاتفاقيات الأمنية والدفاعية بين الولايات الأمريكية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي، ورغم ذلك فقد استفاد الباحث من تلك الدراسة في التعرف على المحددات الخارجية للسياسة الخارجية القطرية[1].

ب- دراسة"سامية بيـبـرس"، بعنوان: "**الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية**"، وتناولت هذه الدراسة العوامل التي ساعدت على اضطلاع قطر بدور إقليمي، وقد قسم الكاتب هذه العوامل إلى قسمين، منها الداخلية وذكر منها التوجه الإصلاحي الذي تشهده قطر في السنوات الأخيرة، ودور قناة الجزيرة كأداة دبلوماسية؛ إذ اعتبرتها قطر إحدى أدوات سياستها الخارجية، أما القسم الثاني فكان متعلقًا بالعوامل الخارجية وأتي في مقدمتها: العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتصاعد الأدوار الإقليمية لقوى غير عربية في المنطقة. كل هذه العوامل وغيرها مكنت قطر من لعب دور إقليمي مؤثر في تسوية النزاعات والأزمات الإقليمية.

وعلى هذا، فقد خرج الكاتب بالعديد من النتائج وفقًا لرؤيته تلك، منها: أن ما تمتلكه قطر من إمكانيات وقدرات ودبلوماسية مرنة وديناميكية سوف يزيد من فرص تنامي وتعاظم الدور القطري في المراحل اللاحقة، في ظل انشغال العديد من الدول العربية الرائدة في إعادة ترتيب نظامها الداخلي. ورغم ذلك فقد أغفل الكاتب الحديث في ظل سرد العوامل المؤدية إلى قيام قطر بدور إقليمي مؤثر الإشارة إلى توضيح أسباب محدودية تغطية قناة الجزيرة للأوضاع الداخلية القطرية في حين اعتبرها عاملاً مؤثرًا لعب دورًا لايستهان به في إكساب قطر مكانة مستقلة[2].

C- Mehran Kamrava:"**Mediation and Qatari foreign policy**".

تناول الكاتب في هذه الدراسة الدور القطري في الوساطة على الساحة الدولية، بدافع الحصول على المكانة الدولية، مشيراً إلى مساهمة قطر في تخفيف حدة الصراعات وليس حلها في لبنان والسودان واليمن، وراصدًا مجموعة من العوامل التي ساعدت قطر على القيام بهذا الدور، وتتمثل أهمها في: الحيادية، والموارد المالية، والأدوار التي مارستها القيادة القطرية

1- محمد عباس ناجي، "قطر والتطلع إلى دور إقليمي"، ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد144، ديسمبر2006.

2- سامية بيبرس، "الدور القطري في تسوية الأزمات القطرية"، مصدر سابق، ص175.

بصورة مباشرة، وتأسيسًا على ذلك خرج الكاتب بالعديد من النتائج وفقًا لرؤيته، منها: أن قطر حققت نجاحًا في الوساطة في الصراعات المعقدة، وأن الوساطة في النزاعات الدولية تعتبر أحد المحاور المركزية للسياسة الخارجية القطرية؛ حيث تعبر قطر من خلالها عن نفسها كدولة تساهم في صنع السلام بمنطقة تموج بالنزاعات والصراعات. لكن الكاتب أغفل الحديث عن أهداف أخرى تسعى قطرإلى تحقيقها من وراء قيامها بدور الوسيط في العديد من النزاعات الإقليمية، ولأن الباحث اعتمد في دراسته على الأسلوب التحليلي؛ فقد استفاد من هذه الدراسة في التعرف على آليات تعاظم السياسة الخارجية القطرية[1].

د- دراسة "سعد ثامر الحميدي": "**دور النفط في علاقات قطر الدولية**"، وتناول فيها من خلال استخدام المنهج التاريخي دور النفط في العلاقات الخارجية لقطر، متطرقًا إلى علاقات قطر بكل من منظمة الأوبك العالمية، وبريطانيا ودول أوروبا، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الآسيوية والإفريقية، ومشيراً إلى أن النفط كان له الدور الأكبر في إرساء قواعد العلاقات القطرية - الأمريكية؛ حيث مثل الخطوات الأولى على صعيد بروز قطر في المجتمع الدولي وانفتاحها على العالم، كما كان النفط السبب المباشر في نهضة قطر وحصولها على الاستقلال، فكان النفط هو المحرك في توثيق وتقوية العلاقات القطرية - الأوروبية، كما كان لنجاح الحكومة القطرية برئاسة "حمد بن خليفة آل ثاني" الدور الأكبر في إعادة ضبط حركة تسويق النفط والغاز، ما أتاح الفرصة أمام قطر للاضطلاع بدور أكبر ومحوري في مجال السياسة الخارجية وتفعيل علاقاتها الدولية. وفي الأخير خرج الكاتب بنتيجة مهمة في نهاية الدراسة وهي: أن الوفرة الاقتصادية نتيجة النفط قد مكنت الحكومة القطرية من المرونة والحيوية في التعاطي حيال القضايا الملحة[2].

E- Jeremy M. sharp: "Al Jazeera opportunity or challenge for U.S policy in the Middle East".

أكد الكاتب في تلك الدراسة على دراسة قناة الجزيرة القطرية باعتبارها فاعلاً رئيسيًا في تغطية القضايا ذات الأهمية المركزية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؛ إذ حققت القناة درجة عالية من الشعبية نتيجة لتجاوزها مايعرف بالخطوط الحمراء في الإعلام العربي، كما أشار الكاتب إلى حرص القيادة القطرية على إشاعة المناخ الحر داخل قطر،

1- Mehran Kamrava ,"Mediation and Qatari foreign policy", MiddleEast, volume 65, Autumn 2011.

2- سعد ثامر الحميدي، "دور النفط في علاقات قطر الدولية"، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2001.

وزيادة نفوذها الإقليمي من خلال الإعلام كأحدي الوسائل الهامة في التأثير، وخرج الكاتب بالعديد من النتائج من هذه الدراسة كان أهمها اعتبار قناة الجزيرة إحدى أدوات السياسة الخارجية القطرية التي اعتمدت عليها القيادة السياسية في قطر في عرض وكشف الغموض في العديد من القضايا العربية[1].

تعليق عام على الدراسات السابقة:

تحدثت معظم الدراسات التي تم رصدها في تلك الدراسة عن العوامل والعناصر التي أدت إلى تعاظم السياسة الخارجية القطرية، وأتاحت لها الفرصة للقيام بدور إقليمي فاعل ومؤثر؛ **حيث:**

- ركزت بعض الدراسات على العوامل الداخلية المؤدية إلى تعاظم السياسة الخارجية القطرية منذ تولي "حمد بن خليفة آل ثاني" مقاليد الحكم، وذكرت منها دور القيادة الجديدة في تحقيق الإنجازات الاقتصادية وعمليات الإصلاح السياسي والاجتماعي والتي بدورها انعكست في مجملها في سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة.

- كما أكد بعضها أن التحولات الإقليمية التي طرأت على مجلس التعاون الخليجي خلال فترة التسعينيات أدت بدورها إلى تحول كبير في السياسات الداخلية والخارجية للنظام الخليجي، فعلى سبيل المثال أتاح الانقسام العربي - العربي، وضعف قوى إقليمية تقليدية، لقطر الفرصة لتقدم نفسها وسيطًا في حل الصراعات والنزاعات الإقليمية.

- وكذلك تناولت بعض الدراسات الموارد الاقتصادية الهائلة التي ساعدت القيادة الجديدة في تحقيق غايتها، فضلاً عن قناة الجزيرة التي تعتبر أهم أدوات السياسة الخارجية القطرية؛ فكانت أداة رئيسية في علو شأن قطر في الساحة الدولية والإقليمية وسبب مباشر في تفكك وضعف الأنظمة العربية من خلال تقديمها ملفات تدين زعمائها.

- في حين ركزت بعض الدراسات على العوامل الخارجية التي ساعدت على تعاظم السياسة الخارجية لقطر، فتناولت أهم العوامل الممثلة في العلاقة الحميمة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أعطتها الضوء الأخضر لتفعل ما تشاء وفق أجندة متفقًا عليها،

1-Jeremy M. sharp, "AL Jazeera opportunity or challenge for U.S. Policy ,CRS report for congress" ,2003.www.au.af.mil/au/awc/awcgate/crs/r131889.

فضلاً عن التقارب مع الكيان الصهيوني الذي بدوره يدعم كافة القرارات الصادرة في الكونجرس الأمريكي بشأن قطر.

- وأخيرًا سلطت بعض الدراسات الضوء على دور النفط في تمكين قطر من إقامة شبكة من العلاقات الدولية والإقليمية أهلتها لتحتل مكانة في السياسة الدولية، فضلاً عن الاستثمارات الخارجية لقطر والتي جعلت النخب الأوروبية والغربية تسعى لكسب ود السلطات القطرية بهدف جلب الاستثمارات إلى مناطقهم الانتخابية.

ويلاحظ هنا، أن هذه الدراسات تطرقت إلى العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية القطرية من دون التركيز على تفاصيل المحددات الداخلية والخارجية بشيء من التفصيل وإيضاح دورها في صنع السياسة الخارجية القطرية، وعلى رأسها متغير القيادة السياسية في دولة تنتمي إلى العالم الثالث تمارس فيها القيادة السلطة بشكل مركزي نتيجة لغياب دولة المؤسسات، وبالتالي فإن التغير في القيادة السياسية يترك أثره بشكل كبير على السياسة الخارجية للدولة. وهو ما ستعمل هذه الدراسة على إيضاحه من خلال دراسة أثر تغير القيادة السياسة القطرية على سياستها الخارجية مع التعرف على العوامل المؤثرة في صياغة تلك السياسة، كما ستعمل على رصد السياسة الخارجية القطرية خلال فترة الدراسة والتعرف على آليات تعاظمها وأهدافها في الكثير من القضايا محل البحث، مع طرح قطر كنموذج يستدعي إعادة النظر في النظريات التي تربط بين حجم وإمكانيات الدولة ومدى تأثيرها على السياسة الدولية.

سادسًا: الإطار النظري:

إن السياسة الخارجية في حقيقتها مجموعة المبادئ والأهداف التي تحددها الدولة لنفسها وتضعها موضع التنفيذ، كما أنها تحدد نمط سلوكها عندما تتفاوض مع غيرها من الدول لحماية مصالحها الحيوية، وأيضًا تعد من أهم العوامل التي تؤثر في اختيار الدولة لاستراتيجيات سياستها الخارجية، وتحدد نمط توجهها الدولي في هيكل النظام السياسي الدولي وما يرمز إليه هذا الهيكل من أنماط الهيمنة (Domination) أو الخضوع (Subordination) أو الزعامة (Leadership) السائدة فيه؛ إذ إن لتلك الأنماط بمختلف الصور والنماذج التي تتمثل عليها في الواقع دورًا يتفاوت تأثيره ومداه فيما يتعلق بهامش الحركة التي يتيحها النظام الدولي، إن كان ضيقًا أو اتساعًا، لأطرافه، ومعنى ذلك أنه يصعب على الدولة أن تتحرك بحرية بمعزل عن القيود والمحددات الإقليمية والدولية التي تعرقل تحركاتها الخارجية في هذا الاتجاه أو ذاك، وذلك لأنه في نظام سياسي دولي محكوم بقوة بعض الأقطاب الدوليين الكبار يصعب على الدولة أن ظل تنتهج خيار العزلة (Isolation) أو تتمكن من إقامة ائتلافات دولية (Coalition) تكون موجهة بصورة أو بأخرى إلى تلك الأقطاب[1].

ويترتب على التواكب بين التغيير في النواحي الدولية السائدة من جانب والتغير في الأوضاع السياسية من جانب آخر تناقص في حدة الصراع بين الشرق والغرب ... وتزايد الاهتمام بالعلاقات بين الشمال والجنوب، ... وأيًا كان مايحدثه هذا التغير فليس من المتوقع أن تكون هناك سياسة خارجية متطابقة لغالبية الدول؛ إذ لايمكن إنكار وجود محددات أخرى لهذه السياسة مثل الخصائص الجيوبوليتيكية، وحجم الموارد الاقتصادية، والتكوين النخبوي .... إلخ، وبالتالي سوف يستمر تأثيرها في صياغة سياسات خارجية متباينة لهذه البلدان[2].

بالإضافة إلى ماسبق، فإنه لايتأثر صانعو السياسة الخارجية بسلوك الدول الأخرى، وبالمنظمات الدولية فقط ولكنهم يتأثرون بالخصائص والقواعد المحددة للنظام الدولي،

1- إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية، النظريات الواقع"، دون ناشر، 2001، ص110.

2- علي الدين هلال، وبهجت قرني (محرران)، "السياسات الخارجية للدول العربية"، تعريب: د. جابر عوض، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002، ص52.

فالنظام الدولي يتغير بمرور الزمن، وهو لايؤثر فقط على السياسات الخارجية للدول، ولكن يؤثر كذلك على محددات السياسة الخارجية ذاتها، فعلى سبيل المثال الوضع الدولي المتسم بالتوتر يؤدي إلى تميز السياسات الخارجية للدول بالشك والحذر، وكذلك يؤدي التوتر إلى زيادة درجة المركزية في صنع السياسة الخارجية،وتعتبر القواعد والقوانين المقبولة في المجتمع الدولي من أهم الخصائص المحددة التي تؤثر في سياسات الدول[1].

وارتباطًا بما سبق، فإن البنيان الدولي قد يدفع بعض الوحدات الدولية إلى تبني نمط معين من السياسات الخارجية؛ فاتجاه أوروبا نحو الوحدة بعد الحرب العالمية الثانية كان في أحد جوانبه انعكاسًا لطبيعة البنيان الدولي القائم على الاستقطاب الثنائي الجامد، وماصاحب ذلك من خروج أوروبا من دائرة القوة العسكرية الدولية[2].

وبصفة عامة، فإن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى أو العظمى، ذلك أن نقص أو محدودية الموارد بالنسبة للوحدة الصغيرة أو المتوسطة يحد من قدرتها على مقاومة الضغوط الآتية إليها من الوحدات الكبرى والعظمى في النظام الدولي، بينما تمتلك تلك الأخيرة من الموارد ما يمكنها من التأثير الإيجابي في النسق الدولي[3].

بيد أن قابلية الوحدات الدولية للتأثير بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت طبيعة هذا البنيان. وفي هذا الصدد، يكاد يتفق دارسو السياسة الخارجية على أن قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما ازداد الطابع التعددي للبنيان الدولي، وكلما ازدادت درجة الصراع بين الوحدات الكبرى المكونة لهذا البنيان، فبنيان تعدد الأقطاب وبنيان القطبية الثنائية المرنة يؤديان إلى زيادة قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على الحركة المستقلة، وعلى العكس فإن تحول البنيان الدولي

1- لويد جنسن، "تفسير السياسة الخارجية"، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989، ص300.

2- محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط 2، 1998 ص286.

3- جيمس دوروثي، روبيرت بالتغرف، تعريب: وليد عبد الحي، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، الكويت: شركة كاظمة، 1985، ص140.

نحو القطبية الواحدة من شأنه أن يقلل من قدرة الوحدات الصغرى والمتوسطة على تلك الحركة المستقلة[1].

ولكن الواقع يشير إلى عكس ذلك من انحسار السياسة الخارجية للدول الصغيرة والمتوسطة في النظام الدولي أحادي القطبية، فدولة قطر من الوحدات الدولية الصغيرة لكن سياستها الخارجية نشطت في ظل نظام دولي أحادي القطبية تنفرد به الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن تفوق السياسة الخارجية القطرية على سياسات دول كبرى إقليمية تقليدية في المنطقة؛ فالسياسة الخارجية القطرية لم تكن مؤثرة في النظام متعدد الأقطاب أو ثنائي القطبية، بل كانت تدور في فلك سياسة المملكة العربية السعودية.

وتأسيسًا على ذلك تنهض هذه الدراسة على استخدام كل من نظرية دور القائد السياسي في صياغة السياسة الخارجية ونظريات التغير في السياسة الخارجية باعتبارها مفهومًا تحليليًا يقدم إطارًا نظريًا تكتسب منه الدراسة إطارها المنهجي؛ اذ يركز الإطار النظري لتلك الدراسة على ظاهرة التغير في السياسة الخارجية، ولهذا سيتم التعرف على محددات دور القائد السياسي في صناعة السياسة الخارجية لدولته، وأيضًا التعريف بظاهرة التغير في السياسة الخارجية، والمحددات التي تؤدي إلى تغير السياسة الخارجية للوحدة الدولية.

1- دور القيادة السياسية في صناعة السياسة الخارجية للدولة:

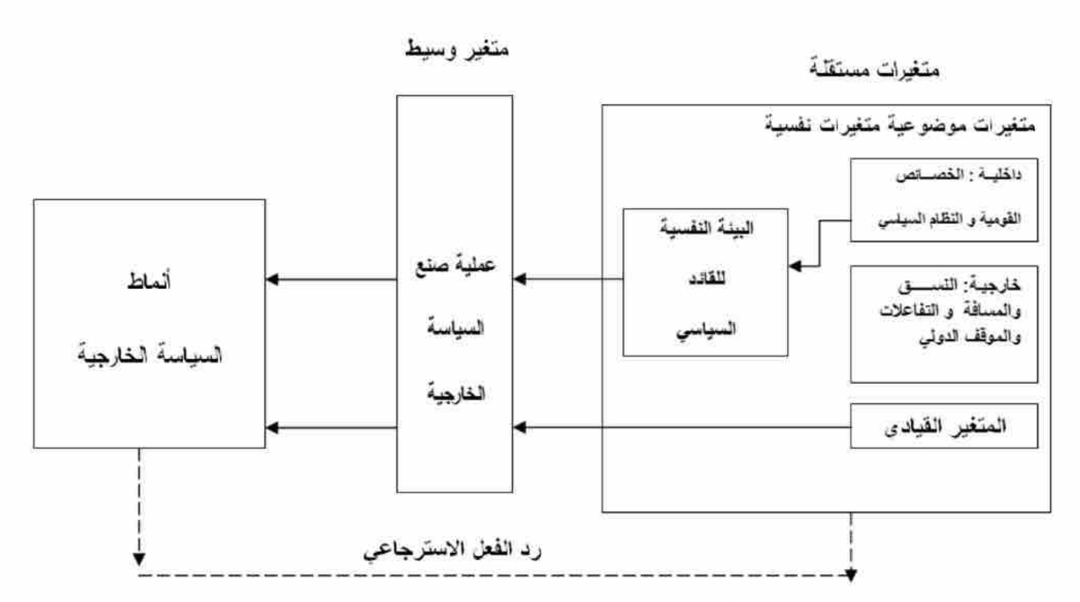
للتعرف على محددات دور القائد السياسي في صناعة السياسة الخارجية لدولته من الضروري التطرق إلى تعريف القيادة السياسية ورصد العوامل التي تؤثر في قوة هذا الدور وتلك التي تؤثر في مدى مساهمته في صنع هذه السياسة.ومن الضروري لتوضيح هذا الدور قبل التعرض لتفاصيله عرض الشكل التالي الذي يوضح نسق السياسة الخارجية[2]:

1- Daniels Paa,"Contemporary International Relations",Second Edition, London, 1988, PP.551-512.

2- محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، مصدر سابق، ص142.

شكل رقم (1)

نسق السياسة الخارجية



أ- تعريف القيادة السياسية:

تعرف القيادة السياسية على أنها علاقة تفاعلية بين القائد والجماهير، فهي عملية تبادلية للتعبئة من خلال شخص يؤمن بقيم وله دوافع معينة، وتتوافر لهذه العملية الموارد السياسية والاقتصادية اللازمة، وترتكز على الثقة من جانب الجماهير في قدرات القائد السياسي، وفهم ووعي من جانب القائد بآمال وطموحات وأهداف مجتمعه، وسعي الاثنين معًا لتحقيق هذه الطموحات والأهداف في إطار القيم والمبادئ التي تحكم حركة المجتمع[1].

وكذلك تعرف القيادة على أنها القدرة على استمالة الآخرين واحتوائهم طواعية بهدف تحقيق أهداف الجماعة التي ينتمون إليها، واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المواقف والمشكلات المرتبطة بهذه الأهداف في إطار القيم العليا للجماعة استنادًا إلى تأييد الأفراد للقائد نتيجة دوره المتميز في القدرة على إقناعهم وكسب رضاهم والتأثير عليهم، وتتم هذه

1- عصام عبد الوهاب، "متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس"، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص23.

العلاقة بين الشخص القائد والجماهير من خلال الإعجاب والتأييد من قبل الجماهير والعطف والرعاية من جانب القائد لتكون في النهاية مزيجًا من مشاعر الود والحب، ومشاعر الخوف والرهبة من غضب القائد وعدم رضائه عن الجماهير[1].

وأيضًا ليس هناك مجال للشك أن للقيادة السياسية للدولة دورًا كبيرًا وفاعلاً في صياغة السياسة الخارجية لدولته، ولكن يتفاوت هذا الدور في قوته ومدى تأثيره من حالة لأخرى **بناءً على عدة عوامل لعل أبرزها مايلي:**

1- اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية[2]:

تتفاوت نسبة اهتمام كل قائد سياسي عن غيره بالسياسة الخارجية، ففي حالات تكون السياسة الخارجية في صميم اهتمامات القائد، وبالتالي فإن دوره وتأثيره يكون كبيرًا في صياغة السياسة الخارجية لبلاده. ولعل أبرز أمثلة ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق "كيندي"، بينما في حالات أخرى ينخفض اهتمام القائد بالسياسة الخارجية، وعليه ينخفض مستوى مشاركته في صياغتها.

2- درامية أسلوب وصول القائد السياسي للسلطة[3]:

يقصد بدرامية أسلوب الوصول إلى السلطة أن يكون القائد السياسي قد وصل إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري، أو ثورة سياسية، أو نصر انتخابي ساحق، وكلما كان هناك دور ومساحة أكبر في الانفراد بصياغة السياسة الخارجية لبلاده، وكلما كان الفارق بين منافسيه قليل، فرض عليه ذلك مزيدًا من القيود.

1- خليفة علي البكوش، "المتغير القيادي في مصر والصراع العربي الإسرائيلي (1955-1979)"، مصدر سابق، ص 4.

2- عارف أحمد الكفارنة، "العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية"، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (٤٢)، ٢٠٠٩، ص٣٥- 36.

3- Margaret Hermann, "When Leader personality Will affect foreign policy", in James Rosenau, ed., In Search of Global Patterns, (New York: Free Press, 1976).pp. 328 - 329.

3- كاريزمية القائد السياسي[1]:

تلعب الشخصية الكاريزمية للقائد السياسي دورًا بالغ الأهمية في تعاظم دوره في صياغة السياسة الخارجية لبلاده؛ حيث إن تلك الشخصية يستمد منها القائد السياسي شرعيته، كما أنها تعطي انطباعًا لدى العامة أن حل كافة الخلافات والمشاكل لايمكن أن يتم إلا من خلال هذا القائد السياسي دون غيره، وقد تؤهله هذه الكاريزما إلى جعل الجماهير تعطيه تفويضًا مطلقًا في إدارة السياسة الخارجية.

4- سلطة القائد السياسي بالنسبة للسياسة الخارجية[2]:

تتراوح سلطة القائد السياسي في صناعة السياسة الخارجية بين نظام سياسي وآخر، ففي حالة النظم التسلطية تكاد تكون سلطة القائد السياسي مطلقة في إدارة كافة شؤون الدولة بما فيها السياسة الخارجية للدولة، فليس هناك نخب أو أحزاب سياسية مضادة يتعين وضعها في الاعتبار عند صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية. أما في النظم الديمقراطية فتكون هناك قيود كبيرة على القائد السياسي، وذلك نظرًا لطبيعتها "وعدم قدرة" القائد السياسي على اتخاذ قرار سياسي دون الرجوع للبرلمان. وبالتالي، فإن مساحة دور القائد في تلك النظم في صياغة السياسة الخارجية للدولة تكون محدودة بشكل كبير.

5- خبرة القائد السياسي بالشؤون الخارجية[3]:

وهنا نقصد معرفة ما إذا كان هذا القائد السياسي أو ذاك قد تمرس بالعمل في مجال السياسة الخارجية أم لا قبل وصوله إلى سدة الحكم، كالعمل كوزير خارجية أو عمل خارجي آخر؛ حيث إن القائد الذي عمل بالسياسة الخارجية قبل وصوله للسلطة في أغلب الأحوال فإن احتمال تأثيره على سياسة دولته يزداد، وذلك نظرًا لامتلاكه آراء وعقائد واضحة عن الأسلوب الأمثل لصنع وتنفيذ السياسة الخارجية؛ فهو يعرف كيف تدار وانعكاساتها على السياسات العامة للدولة، ومثال ذلك الملك "فيصل بن عبدالعزيز" الذي تولى وزارة الخارجية لفترة طويلة قبل توليه الملك، وعلى العكس من ذلك فكلما كان هذا

1- بهجت قرني وعلي الدين هلال (محرران)، السياسة الخارجية للدول العربية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994، ص 308.

2- محمد سيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، مصدر سابق، ص ص377- 379.

3- M. Hermann, "When Ieader personality Will affect foreign policy", op. cit. pp. 330- 331.

القائد السياسي بعيدًا عن العمل السياسي الخارجي قبل وصوله إلى السلطة انخفضت فرصة مساهمته أو تأثيره على السياسة الخارجية لدولته؛ نظرًا لعدم امتلاكه رؤية واضحة حيال الكيفية التي تدار بها الشؤون الخارجية لبلاده.

6- مرونة القائد السياسي[1]:

يقصد بالمرونة حساسية القائد السياسي للبيئة الموضوعية ومدى استعداده لتغيير سياسته طبقًا لما يرد من البيئة من المعلومات؛ فكلما كان القائد يتسم بالمرونة ومستعدًا لتغير مواقفه كان تأثيره أقل على صياغة السياسة الخارجية لدولته، وكلما كان أقل تقبلاً للمعلومات الجديدة القادمة من البيئة الخارجية كان تأثيره أقوى على السياسة الخارجية لدولته. ولذلك فإن القائد السياسي يعتمد بالأساس على تصوراته وعقائده الذاتية ويصيغ السياسة الخارجية وفقًا لرؤيته.

7- القائد السياسي في الدول النامية:

هناك علاقة عكسية بين مستوى تطور مؤسسات السياسة الخارجية للدولة وبين أثر القائد السياسي على السياسة الخارجية لتلك الدولة؛ فالدول التي تفتقر إلى مؤسسات سياسية قوية قادرة على ممارسة دور فعال في عملية صنع السياسة الخارجية تتميز بعظم دور القائد السياسي في صنع تلك السياسة،ومن ذلك الدول النامية التي تتسم بشكل عام بضعف المؤسسات السياسية والطابع التسلطي للنظام السياسي، وبالتالي فإن ذلك يعطي فرصة للقيادة السياسية للهيمنة على كافة ملفات وأبعاد السياسة الخارجية، لاسيما وزراة الخارجية التي تلعب دورًا مهمًا في صياغة سياسة دولتها، على عكس ذلك في الدول المتقدمة التي تتوافر فيها المؤسسات السياسية القادرة على ممارسة دور فعال في صنع السياسة الخارجية، وهو ما بدوره يحد من دور القائد السياسي[2].

8- الأزمة السياسية الدولية والسياسة الخارجية:

تؤدي الأزمة السياسية إلى تعظيم دور القائد السياسي إبان فترة حدوثها في صناعة السياسة الخارجية لدولته، وذلك لعدة أسباب لعل أبرزها: أن الأزمة تؤدي إلى تصعيد

1- محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، مصدر سابق، ص380.

2- محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، ص ص 379-381.

تلقائي لسلطة اتخاذ القرار إلى القائد السياسي، وأن الأزمة تجعل القائد يعتمد بالأساس على مفاهيمه ومعتقداته لحلها بأسرع ما يمكن، وأن فترة الأزمة تتضمن حالة من عدم اليقين الهيكلي التي يقصد بها أن القائد غير قادر على التوصل إلى البدائل الممكنة والمتاحة ولا المعلومات التي يستطيع من خلالها تحليل تلك البدائل،كما أنه يكون غير متأكد من ردود أفعال الأطراف الأخرى، وبالتالي فإن كل ذلك يدفع القائد إلى الاعتماد على مفاهيمه وإدراكاته الذاتية من أجل الوصول إلى القرار الملائم لإنهاء الأزمة.

9- غموض الموقف السياسي الخارجي والسياسة الخارجية:

يساهم غموض الموقف السياسي تجاه القضية المراد اتخاذ قرار السياسة الخارجية بشأنها في تعاظم دور القائد السياسي في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية. وفي هذا السياق **فإن هذا الغموض يأخذ ثلاثة أشكال، وهي**[1]:

أ- أن يكون الموقف جديدًا تمامًا، بمعنى أنه لم يحدث من قبل للقائد السياسي.

ب- أن يكون الموقف معقدًا إلى حد كبير، بمعنى وجود قدر كبير من المعلومات التي يجب أخذها في الاعتبار.

ج- أن يتضمن الموقف معلومات متناقضة بحيث يصعب تفسير الموقف.

في هذه الحالات يضطر القائد السياسي إلى الاعتماد على عقائده وإدراكاته وتصوراته الذاتية في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية[2].

ب- العوامل التي تؤثر على مدى مساهمة القائد السياسي في صياغة السياسة الخارجية:

1- الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي:

دخل تحليل الدوافع الذاتية للقائد السياسي،منذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين مجال السياسة الخارجية. ولعل من أشهر الدراسات الرائدة في هذا المجال دراسة

1- Stanley Budner, "Intolerance of ambiguity as personality variable", Journal of Personality, 30, 1962, pp. 29- 50.

2- بهجت قرني وعلي الدين هلال (محرران)، السياسة الخارجية للدول العربية، مصدر سابق، ص 313.

"إسكندر جورج وجوليت جورج" عن دوافع الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" وأثرها على سياسته الخارجية. ويقصد بالدوافع الذاتية مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية (المادية والمعنوية) للإنسان التي تدفع الفرد إلى التصرف بشكل معين، كالدافع نحو القوة، والحاجة إلى الانتماء، والحاجة إلى الإنجاز، واحترام الذات، والنزعة نحو السيطرة أو الخضوع وغيرها. أما الخصائص الشخصية فإنها تنصرف إلى الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والعاطفي والسلوكي للإنسان[1]. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أبرز ثلاث خصائص أثبتت صلاتها الوثيقة بمدى مساهمة القائد السياسي في صياغة السياسة الخارجية، **وهي[2]:**

أ- الشخصية التسلطية:

تتميز الشخصية التسلطية بمجموعة من الخصائص يأتي في مقدمتها: النزعة للسيطرة على المرؤوسين، والنزعة لاستعمال المفاهيم النمطية، والنظر للعالم الخارجي على أنه مكون إما من أصدقاء أو أعداء، وشدة التعصب إلى قوميتها. وبالتالي، فإنها تميل في أحوال كثيرة إلى شن الحروب والعدوان أو وقفها تمامًا، حيثإنها لا تنظر للأمور من منطلق النظرة الوسطية[3].

ب- العقل المنفتح والعقل المنغلق على نفسه:

تتسم الشخصية ذات العقل المنغلق على ذاته بزيادة درجة القلق النفسي، كما أنها تهتم بالبحث عن مصادر المعلومات بدلاً من الاهتمام بمضمون المعلومات ذاتها، ذلك فضلاً عن عدم قدرتها على استيعاب أية معلومات جديدة تتناقض وتختلف مع عقائدها وتصوراتها. وعليه، فإن تلك الشخصية غير قادرة على صياغة سياسة خارجية رشيدة، وذلك بسبب عدم قدرتها على تحليل البدائل المتاحة لديها، بالإضافة إلى أنها تنظر للعالم الخارجي

1- عزمي عاشور، "القائد السياسي وصناعة الأزمة في السياسة الخارجية - حالة الرئيس العراقي صدام حسين في حرب الخليج الثانية"، مجلة الديمقراطية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، السنة التاسعة، عدد 34، أبريل2009، ص142-143.

2- محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، مصدر سابق، ص383.

3- T. W. Adorno et al,"The Authoritarian Personality", New York: Harper and Row. 1950.

بأسلوب يغلب عليه الطابع التامري وتميل لاستعمال العنف مع الأطراف الأخرى، كما أنها الأكثر سرعة في اتخاذ القرارات والأقل استبعادًا للحلول الوسطية[1].

ج - تحقيـق الـذات:

تتميز الشخصية المحققة للذات بعدة سمات لعل أبرزها: القدرة على إشباع الحاجات الطبيعية، والإحساس بالأمن والانتماء والإحساس بالاحترام. والجدير بالذكر هنا أن تلك السمات من شأنها أن تولد لدى الشخص الإحساس بالثقة في العالم الخارجي والميل للانفتاح على الذات. وعليه، فإن تلك الشخصية من شأنها أن تتخذ قرارات السياسة الخارجية التي تتسم بالرشاد وتميل للتعاون والحلول الوسطية[2].

2- البيئة النفسية للقائد السياسي:

تتألف البيئة النفسية للقائد السياسي من ثلاثة عناصر، وهي:

أ- العقائد (Belief):

ويقصد بها حكمًا احتماليًا ذاتيًا للقائد السياسي سواء نص عليه صراحة أو حتى ضمنيًا في شكل تأكيد أو مقولة، وعندما تتجمع مختلف العقائد لدى القائد السياسي فإنها تشكل مايمكن أن نطلق عليه "النسق العقائدي" الذي يغلف عقلية القائد السياسي. وهنا يمكن القول إن النسق العقائدي للقائد السياسي يلعب دورًا كبيرًا في مساعدته على استيعاب المعلومات وربطها ببعضها البعض[3]، ويرفض المعلومات التي تتناقض مع قواعد هذا النسق، ويسمح فقط بمرور المعلومات التي تتسق معه. وبصفة عامة، فإن القائد السياسي يميل إلى تبني البديل الأكثر اتساقًا مع عقائده، حتى لو ترتب على ذلك كوارث[4].

1- Milton Rokeach, "The Open – Closed Mind", New York: Basic Books, 1960.

2- Abraham Maslow, "Motivation and Personality", New York: Harper and Row, 1954.

3- أحمد زكريا الباسوسي، "أثر القيادة السياسية على تغير السياسة الخارجية الفرنسية (شيراك - ساركوزي)"، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011، ص24.

4- عزمي عاشور، "القائد السياسي وصناعة الأزمة في السياسة الخارجية"، مصدر سابق، ص 144.

ب- الإدراكات (Perception):

الإدراك هو عملية يتم بها الشعور بالبيئة المحيطة بنا وبأنفسنا عن طريق تنظيم وتفسير الإحساسات المختلفة التي تمدنا بها حواسنا المختلفة، وهو عملية نشطة مانحس وماندرك لتنظيم الإحساسات بحيث ندرك شيئًا منظمًا له معنى، وبذلك فإن الإدراك عملية مختلفة عن الإحساس، فالإحساس هو الاستجابة الأولية لعضو الحس، فيما أن الإدراك هو التبصر ذو المعنى بالموضوع المثير[1].

ويرتبط الإدراك بالشخصية، والشخصية كما يعرفها البعض هي: تنظيم دينامي داخل الفرد، له قدر كبير من الثبات والدوام لمجموعة من الوظائف أو السمات أو الأجهزة الإدراكية والنزوعية والانفعالية والمعرفية والدافعية والجسمية والتي تحدد طريقة الفرد المتميزة في الاستجابة للمواقف وأسلوبه الخاص في التكيف مع البيئة، وقد ينتج عن هذا الأسلوب توافق أو سوء توافق[2].

كما تعرف الإدراكات على أنها الأنشطة العقلية المرتبطة بإيجاد وتنظيم واستخدام المعلومات[3].

وهناك تعريف آخر لها وهو عملية استقبال المثيرات الخارجية من البيئة وترجمتها إلى معان بواسطة الفرد بما يساعده على اختيار السلوك المناسب[4].

ج- التصورات:

يقصد بها الانطباع الأول والعام للقائد السياسي عن موضوع معين دون التعمق في تحليل أبعاده وماهيته. وفي هذا السياق، تؤثر تصورات القائد صانع السياسة في سلوكياته وقراراته وتصرفاته إزاء العالم الخارجي، فكلما زاد جمود تصوراته ازداد تأثيرها على

1- علي عسكر ومحمد الأنصاري، "علم النفس البيئي: البعد النفسي للعلاقة بين البيئة والسلوك"، القاهرة: دار الكتاب الحديث،2004، ص ص 81-82.

2- طارق محمد عبد الوهاب، "سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية"، القاهرة: دار غريب،2000، ص 131.

3- Vogler John,"Perspectives on The Foreign Policy System: Psychological Approaches", in Michael Clarke editor , Understanding Foreign Policy, England: Edward Elgar, 1989. p.136.

4- محمد سعيد أبو عامود، "إدراك الرئيس المصري والسياسة العربية لمصر 1952-1987 اليقظة العربية"، القاهرة: روز اليوسف، العدد12، ديسمبر1989، ص102.

السياسة الخارجية لدولته. ولعل أهم أشكال تأثير التصور على السياسة الخارجية هو ما يطلق عليه التصورات المتبادلة، كالتي تنشأ بين الدول الداخلة في صراعات، والتي تتمثل في نظرة كل قائد لدولته على أنها محبة للسلام ونظرته للدولة الأخرى باعتبارها عدوانية، مثال ذلك الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، حيث إن كل طرف كان ينظر للآخر على أنه عـدواني[1].

3 - التغير في السياسة الخارجية:

يشير مصطلح التغير في السياسة الخارجية إلى تلك التحولات التي من الممكن أن تطرأ على السياسة الخارجية للوحدة الدولية من حيث التغير في سلوكها، أو توجهاتها، أو أدوات تنفيذ سياساتها، أو أهداف سياساتها الخارجية، وذلك عند وجود دافع داخلي لدى صانع القرار بإعادة النظر في علاقات دولته مع الوحدات الأخرى في المجتمع الدولي[2]، بحيث يمكن أن يكون هذا التغير إما عن طريق إحلال نظام سياسي بآخر، أو إعادة النظر في النظام القائم.

وهناك مصادر عدة لتغير السياسة الخارجية، وهي:

أ- المبادرة من القائد السياسي:

يعتبر القائد السياسي لاسيما في النظم التسلطية، من أهم مصادر التغير في السياسة الخارجية، بحيث يقوم في تلك النظم بتوجيه السياسة الخارجية للدولة وفقًا لتوجهاته الشخصية ورؤيته الذاتية، ولكي يستطيع القائد القيام بتلك المهمة لابد أن يتمتع بالقوة والقدرة من أجل إرغام حكومته على الاقتناع برؤيته الذاتية[3]. وبناء على ذلك، ينظر الاقتراب النفسي إلى السياسة الخارجية على أنها تعبير عن انطباعات أو نزوات أو مزاج قائد أو زعيم. وطبقًا لوجهة النظر هذه، فإن ملوك الدول ورؤساءها هم وحدهم مصدر السياسة الخارجية. ومن ثم، فإن مسائل الحرب والسلام على سبيل المثال في مفهوم

1- محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، مصدر سابق، ص ص423-424.

2- KJ Holsti, "Restructuring foreign policy: a neglected phenomenon on foreign policy theory", in why nations realign foreign policy restructuring in the post War World London: George Allen unwin, 1985, p.12.

3- أحمد زكريا الباسوسي، "أثر القيادة السياسية على تغير السياسة الخارجية الفرنسية"، مصدر سابق، ص28.

الاقتراب تصبح مسائل رؤى ذاتية واختيارات فردية، والسياسة الخارجية من هذا المنطلق لاينظر إليها على أنها نشاط أعد لتحقيق أهداف قومية أو مجتمعية، بل ينظر إليها كما أورد "أدوارد شيلر" عام 1962 على أنها مجرد علاقات عامة تهدف إلى تحسين صورة الدولة، وتدعيم شعبية قائدها، وصرف الأنظار عن المشاكل الداخلية التي تعاني منها نحو انتصارات خارجية مطلقة. وقد ساعدت ظروف البناء المؤسسي السياسي والاجتماعي في المجتمعات العربية على سيادة هذه النوعية من القيادة؛ حيث هذا البناء يصب في تمركز صنع القرار في شخص الرئيس[1].

وفي معرض تعريفه للقائد والذي رأى أنه الشخص الذي يوجد في جماعة تقوم بمنحه مهمة التوجيه والتنسيق بين أنشطة الجماعة المتعددة[2]. أضاف فيدلر (Fiedler) أن هناك عشر صفات أساسية للقيادة السياسية، **وهي**[3]:

1- المبادرة بأفعال تنتج عنها أنماط متناسقة من التفاعل الجماعي الذي يستهدف الوصول إلى حلول لمشكلات المجتمع.

2- تحقيق مبادئ وقيم ومثاليات الجماعة السياسية، وهنا يجب على القائد أن يضمن سلوكه الفعلي هذه المبادئ، مما يتيح له مكانة متميزة عند الجماعة ويبرر حقه في القيادة والتوجيه.

3- القدرة على الإقناع؛ بحيث يتم التوجيه دون استخدام السلطة المرتبطة بالمنصب الرسمي.

4- قدرة القائد على أن يجعل الآخرين يتبعونه.

5- القدرة على تحقيق أكثر التغيرات فاعلية في أسلوب أداء الجماعة.

6- القدرة على المبادرة وتسهيل تفاعل أعضاء الجماعة.

7- ممارسة السلطة وصنع القرار.

8- التأثير على أنشطة الجماعة عن طريق وضع الأهداف والإشراف على تنفيذها.

1- عزمي عاشور، "القائد السياسي وصناعة الأزمة في السياسة الخارجية، حالة الرئيس العراقي صدام حسين في حرب الخليج الثانية"، مصدر سابق، ص142.

2-David Cleland and Lewis R. Ireland, "Project Management strategic Design and implementation", New York: The Mcgrow Hill Companies , 2007, p.382.

3- جلال عبد اللـه معوض، "علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية- دراسة في المنطقة العربية"، مصدر سابق، ص ص7-8.

9- قدرة القائد على أن يصبح موضع قبول واحترام من أعضاء الجماعة.

10- القيادة مرتبطة بتولي مهمة توجيه وتنسيق أنشطة الجماعة.

إذ تلعب شخصية صانع القرار (القائد السياسي) في الدولة دورًا مهمًا في تحقيق مصالحها وإبراز مكانتها بين الوحدات الدولية الأخرى، ويتجلى دور القائد السياسي بعدة مواقف **هي**[1]:

- كلما ازداد اهتمام صانع القرار بالشؤون الخارجية ازداد أثر العوامل الشخصية على السياسة الخارجية.

- كلما قويت سلطة اتخاذ القرار زاد تأثير العوامل الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية مثل الأنظمة الديكتاتورية.

- كلما ارتفع هيكل صنع القرار ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، فالقيود التنظيمية تقل في شاغلي المسؤوليات العليا، مما يوفر مجالاً أوسع في التحرك والتأثير.

- إذا كانت المواقف غير روتينية ازداد تأثير شخصية صانع القرار مثل إعلان الحرب، عقد التحالفات، إنشاء برامج جديدة للمساعدات الاقتصادية، وكذلك إذا كانت هذه المواقف غامضة وغير واضحة، وعند وجود معلومات متناقضة أو عند وجود معلومات شديدة الوفرة، أو العكس شديدة الندرة فإن ذلك يسمح لشخصية صانع القرار باتخاذ القرارات اعتمادًا على عوامله الشخصية[2].

ب- التأييد البيروقراطي:

في بعض الأحيان قد يكون هناك بعض الاتجاهات داخل الجهاز البيروقراطي للدولة تسعى دائمًا لإحداث تغيير في السياسة الخارجية، وذلك بعكس الاتجاه السائد وهو أن البيروقراطية تعتبر عنصرًا معوقًا ودائمًا لعمليات التغير؛ حيثإنها تسعى دائمًا للحفاظ على وضعها القائم، وقد تتركز الجماعات المؤيدة لعملية التغير في قطاع واحد من الجهاز البيروقراطي، وقد تنتشر في مختلف القطاعات على أن تبقى على قدر كبير من التنظيم

1- إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية"، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ط3، 1984، ص275.

2- إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية"، مصدر سابق، ص275.

والتنسيق فيما بينها، كما تسعى دائمًا تلك الجماعات لإيجاد علاقات وثيقة مع كبار المسؤولين حتى تنجح في تنفيذ أهدافها[1].

جـ إعادة الهيكلة الداخلية:

في أغلب الأحوال عندما تتخذ الحكومة سياسة معينة يكون لها عدد من المؤيدين، فإذا تغيرت طبيعة العلاقة بين الدولة وتلك القطاعات المؤيدة لسياستها بطبيعة الحال سوف ينعكس ذلك على مواقف القطاعات المؤيدة للسياسة، وبالتالي سوف تنخفض شرعية تلك السياسة نتيجة عزوف تلك القطاعات عن تأييدها، وذلك لأن تلك السياسات تستمد شرعيتها بالأساس من ذلك التأييد، ونتيجة لهذا سوف تقوم الدولة بتغيير سياستها التي تتسم بانخفاض شرعيتها وإحلالها بسياسة أخرى تتسم بقدر أكبر من التوافق[2].

د. الصدمات الدولية:

تمثل الصدمات أحد أهم مصادر التغير في السياسة الخارجية، والتي تنتج عن وقوع حدث دراماتيكي غير متوقع، وبالتالي فإن إدراك الدولة لهذا الحدث قد يجعلها تغير من سياستها تجاه الأطراف المباشرة في هذا الحدث، وبالتالي ينعكس ذلك على سياستها الخارجية، وفي الغالب تكون تلك الأحداث أحداثًا كبرى واضحة، وذات تأثير كبير بحيث لايمكن للدولة أن تتجاهلها[3].

وبصفة عامة، تنقسم أسباب التغيير إلى قسمين رئيسيين، وهما:

- الأسباب الداخلية:

تشير الدراسات التي تناولت الأسباب الداخلية للتغير أن هناك صلة وثيقة بين التغيرات التي تحدث داخل النظام السياسي وبين السياسة الخارجية لتلك الدولة، وقد ازداد ذلك

1- أحمد زكريا الباسوسي، "أثر القيادة السياسية على تغير السياسة الخارجية الفرنسية"، مصدر سابق، ص28.

2- نورهان الشيخ، "دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية دراسة حالتي الاتحاد السوفيتي (1985-1991) والجمهورية الروسية (1991- 1996)"، رسالة دكتوراه، القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000، ص21.

3- أحمد زكريا الباسوسي، "أثر القيادة السياسية على تغير السياسة الخارجية الفرنسية"، مصدر سابق، ص ص28 -29.

الاتجاه في الآونة الأخيرة، ولاسيما بعد حرب الخليج الثانية؛ حيث تلاشت الحدود بين مايدخل في نطاق السياسة الخارجية وغيرها من السياسات الأخرى.

وبصفة عامة، تتعدد الأسباب الداخلية للتغير **ويمكن حصرها فيما يلي:**

1- شخصنة السياسة الخارجية أو تغير القيادة السياسية:

تمثل الدول النامية مثالاً حيًا لهذا المتغير، ولاسيما الدول والأنظمة السلطوية منها؛ حيث يهيمن القائد السياسي على قرارات السياسة الخارجية في جميع مراحلها، وفي هذا السياق يشير (روتشتان) أنه في حالة تغير هذا القائد سوف يؤدي ذلك بالضرورة إلى تغير السياسة الخارجية لدولته، كما أنه من الممكن أن تتغير السياسة الخارجية للدولة مع بقاء ذلك القائد في منصبه، ولكن إذا تغيرت عقائده وإدراكاته تجاه البيئة الخارجية[1].

2- الانشقاقات النخبوية:

تمثل الانشقاقات التي قد تحدث داخل النخبة الحاكمة أحد أهم الأسباب ذات الطبيعة الداخلية التي تؤدي إلى تغير السياسة الخارجية للوحدة الدولية؛ حيث تؤدي حالة عدم الاتفاق بين أعضاء النخبة الحاكمة حول الخطوط العريضة والأساسية في السياسة الخارجية وانتصار أحد أجنحة النخبة ولاسيما الجناح المنادي بالتغير إلى تغير السياسة الخارجية للدولة.

3- الثورات السياسية:

تزداد احتمالات حدوث التغيرات في السياسية الخارجية في الحالات التي تحدث فيها ثورات ذات طبيعة سياسية على نظام الحكم القائم، وبالتالي تتغير النخبة الحاكمة في الدولة، وتأتي نخبة جديدة تختلف مع سابقتها في توجهاتها ورؤيتها للبيئة الخارجية، كما يزداد أثر تلك التغيرات النخبوية في حالة الثورات التي تسبقها حالة من عدم التكافؤ الاقتصادي، وتدهور حالة العدالة الاجتماعية أو حالة من التبعية لإحدى الدول الكبرى؛

1- محمد سالمان طايع، "الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية"،رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص 27.

حيث تأتي النخبة الجديدة بمنطلقات يغلب عليها الطابع الأيديولوجي ذي الطبيعة الراديكالية الثورية، لتصحيح الأوضاع الاقتصادية أو إنهاء حالة التبعية[1].

4- التدخلات الدولية:

يمثل تدخل الدول الكبرى في شؤون الدول الأصغر حجمًا والأقل قوة أحد أهم مصادر التغير؛ حيث إن هذا التدخل يدفع تلك الدولة إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية إزاء تلك الدولة، والدول المرتبطة معها في علاقات مباشرة[2].

5- التحول الديمقراطي:

تمثل عملية التحول الديمقراطي التي قد تمر بها النظم السلطوية الساعية للإصلاحأحد أهم الأسباب المحفزة لعملية التغير؛ حيث تتم تلك العملية عن طريق إعادة تبني مفاهيم ومعتقدات جديدة قائمة على الحوار والنزاهة، وبالتالي تنعكس تلك المعتقدات الجديدة على عملية اتخاذ القرارات، والتي تنعكس بدورها على قرارات السياسة الخارجية ذاتها، مما يؤدي إلى تغير طبيعة تلك السياسات [3].

- الأسباب الخارجية:

تشير الدراسات التي تناولت التغير في السياسة الخارجية أن هناك علاقة وثيقة بين ما يحدث في البيئة الخارجية ومايحدث داخل الدولة، ولاسيما التغيرات التي تحدث في النسق الدولي. ويقصد بالنسق الدولي أسلوب ترتيب الوحدات داخل النظام الدولي كصعود أو هبوط بعض القوى الدولية، أو تحول النظام الدولي من ثنائي إلى أحادي القطبية أو العكس أوحتى إلى نظام متعدد القوى والأقطاب؛ إذ تسعى الدولة إلى التكيف مع الوضع الجديد[4]؛ كما ينطوي النسق الدولي على أربعة أبعاد، وهي الوحدات الدولية، والبنيان، والمؤسسات، والعمليات السياسية التي تمثل مجموعة التفاعلات العالمية الرئيسة[5].

1- أحمد زكريا الباسوسي، "أثر القيادة السياسية على تغير السياسة الخارجية الفرنسية"، مصدر سابق، ص ص 29 - 30.
2- المصدر السابق، ص30.
3- محمد سالمان طايع، "الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية"، مصدر سابق، ص29.
4- محمد سالمان طايع، "الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية، ص30.
5- محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، مصدر سابق، ص ص257 - 258.

سابعًا: الإطار المفاهيمي للدراسة:

عند دراسة أثر تغير القيادة السياسية على السياسة الخارجية القطرية هناك مجموعة من المفاهيم التي تثيرها الدراسة، **وهي كالتالي:**

1- مفهوم الدور:

يعتبر مفهوم "الدور" من المفاهيم المركزية التي وظفتها أدبيات السياسة الخارجية لفهم سلوكيات وقرارات السياسة الخارجية للوحدات الدولية المختلفة، واحتمالات التغير والاستمرار في تلك السياسة.

وانتقالاً إلى تعريف الدور في أدبيات السياسة الخارجية نجد أن أول ظهور له كان في عام 1970 حين نشر"هولستي" دراسة في الموضوع أشار فيها إلى الدور كمفهوم تحليلي، مما مثل انطلاقة لتوظيف مفهوم الدور في تلك الأدبيات مازال أثرها ملموسًا حتى الآن، وقد قدم "هولستي" تصنيفًا لمختلف الأدوار المتصورة في السياسات الخارجية للدول[1].

فالأدوار السياسية تتشكل من مجموعة متوقعة من سلوك الأفراد الذين يتبوأون مناصب معينة في النظام، وهو أمر يمكن أن يبدأ في الترتيب من أكثر هؤلاء الأفراد عمومية إلى أكثرهم خصوصية، وتعمل المحددات البيئية والتاريخية والقيم الثقافية كعناصر مستقلة تشكل القواعد وتضفي الشرعية على السلوك المصاحب لأدوار السياسة داخل النظام السياسي، مع مراعاة أن كل دور في النظام له مجموعة من الحدود التي إذا انتهكت فمن المحتمل، إما أن تؤدي إلى تغيير النظام أو إلى إبعاد شاغل الدور عن وظيفته، وهنا تعمل الثقافة السياسية من أجل تنظيم نشاط الأفراد القائمين بأدوار معينة، وذلك بتأثيرها على أنماط الأفكار والسلوك[2].

1- R. Holistic, "National Role conception in the study of foreign policy", international studies quarterly, 14 (2), 1970, pp.245-247.

2- ماجدة علي صالح،"الدور السياسي للأزهر من 1952-1981"، رسالة دكتوراه، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1990، ص111.

ومن المهم أن يكون هناك قدر من التماسك بين وداخل الجماعة التي تقوم بأدوار سياسية كعنصر أساسي لتحقيق الاستقرار السياسي، وأنه مع ضرورة توافق الدور مع القيم الأساسية للفرد القائم بالدور، فإنه أحيانًا مايطلب القيام بدور يتعارض مع هذه القيم.

فالدور في مجال السياسة الخارجية يتميز بالخصائص التالية:

- يشمل مفهوم الدور تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، بالإضافة إلى كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهومًا لدور دولته في النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي، بينما لايفعل شيئًا لترجمته إلى سياسة محددة، ولكن بصفة عامة يمكن القول إن تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته كثيرًا ما يتواءم مع نوعية السياسة الخارجية الناشئة عنه.

- يشمل مفهوم الدور تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، بالإضافة إلى الدور الذي يؤديه أعداؤه الرئيسيون في النسق الدولي.

- في كثير من الحالات تضطلع الدولة بأكثر من دور في آن واحد بل إن هذا هو الوضع الأكثر شيوعًا.

- ليس من الضروري أن يتسق دور الوحدة الدولية مع مصالحها المباشرة، بلإن تلك الوحدات قد تتبع أدوارًا دولية لاتحقق تلك المصالح.

2- مفهوم الدور الإقليمي:

عادة ما ينصرف الدور الإقليمي إلى الإقليم الذي تقع فيه الوحدة الدولية، فنادرًا ما تطمح الوحدات الدولية إلى الاضطلاع بدور في أقاليم لا تقع فيها جغرافيًا؛ لأن قدرتها على الاضطلاع بأعباء الدور ستكون بديون باهظة في تلك الحالة، باستثناء الدول الكبرى التي قد تتوافر لها القدرات للاضطلاع بأعباء الدور في أقاليم بعيدة عنها جغرافيًا، ولكن الدول قد تغير من حدود الإقليم بما يتناسب مع طموحاتها، كما حدث حينما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تعريف حدود الشرق الأوسط في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، بحيث يشمل دولاً تقع في وسط وجنوبي آسيا، وحددت دورها في هذا الشرق الأوسط الذي تم توسيع حدوده ليشمل نشر الديمقراطية[1].

1- إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية"، الكويت: ذات السلاسل، ط5، 1987، ص54.

ويمكن هنا أن نميز بين عدة أشكال من الأدوار الإقليمية تشمل أدوارًا صراعية تدخلية وأخرى صراعية سلبية، وأدوار تعاونية تدخلية، وأخرى تعاونية سلبية، وأخيرًا الأدوار المحايدة أو السلبية. وبما أن هذه الدراسة تتناول أثر تغير القيادة السياسية على السياسة الخارجية القطرية، فإن هذا يقودنا إلى ضرورة التعرف على طبيعة الدور الذي تبنته القيادة السياسية القطرية بقيادة "حمد بن خليفة آل ثاني".

وهنا نجد أن السياسة الخارجية القطرية تبنت شكلين من الأدوار تمثلاً في:

- الأدوار الصراعية التدخلية:

تنصرف تلك الأدوار إلى سعي الوحدة الدولية إلى تغيير النظام الإقليمي من خلال الاشتباك مع القوى الإقليمية أو العالمية المسيطرة وتحديها، وباستخدام أدوات تتضمن دورًا إيجابيًا للوحدة الدولية، **وتشمل تلك الأدوار:**

1- قاعدة الثورة:

طبقًا لهذا الدور يتصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته واجبًا رئيسيًا في قيادة الحركات الثورية في الإقليم ومدها بالمعونة المادية والمعنوية، وتوفير قواعد للتدريب لها على أرض الدولة، بالإضافة إلى التوجه الأيديولوجي، وعادة مايأخذ هذا الدور مفهوم تصدير الثورة، ومن ذلك الدور الكوبي في أمريكا اللاتينية إبان حقبة فيدل كاسترو، والدور المصري في العالم العربي في الحقبة الناصرية[1].

1- محمد السيد سليم، "مفهوم الدور الإقليمي"،مصدر سابق، ص ص 8 - 9.

2- المُعادي لأيديولوجية:

ينصرف هذا الدور إلى الدخول في علاقات صراعية مع النظم السياسية الواقعة في إقليم معين والتي تدافع عن أيديولوجية معينة بهدف تحطيمها، وتقديم المساعدات للمنشقين على تلك النظم، ومن ذلك الدور السعودي طوال حقبة الحرب الباردة في معاداة الأيديولوجية الاشتراكية في العالم الإسلامي[1].

3- المدافع عن أيديولوجية:

في هذا الدور يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته تدافع عن نظام معين من القيم والعقائد في الإقليم الذي تقع فيه، كحماية الحرية، وحماية الشيوعية، أوحماية الإسلام، وغيرها، ومن ذلك الدور التقليدي الذي كانت تلعبه فرنسا في القرن التاسع عشر في المشرق العربي للدفاع عن الكاثولوكية والتبشير[2].

- الأدوار التعاونية التدخلية:

تنصرف تلك الأدوار إلى سعي الوحدة الدولية إلى تغيير النظام الإقليمي من خلال التعاون مع القوى أو تثبيت الأوضاع الإقليمية الراهنة، والمساهمة في تسوية المنازعات التي قد تؤدي إلى التغيير الصراعي لتلك الأوضاع، كما تتضمن هذه الأدوار استخدام أدوات تدخلية نشيطة للوحدة الدولية، **وتشمل تلك الأدوار:**

1- الوسيط الإقليمي:

ينصرف هذا الدور إلى تحمل الدولة مسؤولية دولية في التوفيق والوساطة بين الوحدات الدولية في مختلف الصراعات الدولية، وبشكل مستمر؛ أيإن الوساطة لاتقتصر على صراع واحد ولكن على معظم الصراعات الدولية على الأقل، وتعتبر جامعة الدول العربية من الوحدات الدولية التي تلعب هذا الدور في نطاق النظام العربي[3].

1- B. Biddle, Role theory, "Expectations Identities and Behaviors", New York: academic Press, 1979, p.6.

2- محمد السيد سليم، "مفهوم الدور الإقليمي"، مصدر سابق، ص13.

3- Richard Adibou, Beyond IR theories: "The case for National Role Conceptions Political", (south African Association of Political Studies), 34(1), April 2007, pp. 83-97.

2- صانع السلام الإقليمي:

يتضمن هذا الدور تصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته مسؤولية محددة في إرساء السلام، في إقليم معين، ومن ذلك الدور الذي تقوم به القيادة السياسية القطرية تجاه النظام الإقليمي العربي والإفريقي من خلال اعتمادها على نوعين من الدبلوماسية السياسية والإنسانية.

3- مفهوم النخبة:

يعتبر "باريتو" من رواد نظرية النخبة، وهو يرى أن النخبة: "هم أولئك الذين يتفوقون في مجالات عملهم ويظهرون صفات استثنائية"، ثم يقوم بربط مفهوم النخبة الاجتماعية بقدرة هؤلاء المتفوقين على ممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية تخلق منهم طبقة حاكمة ليست بحاجة إلى دعم تأييد جماهيري وهذا مايؤهلها لاحتكار المناصب[1].

كما يعرف الدكتور"محمد السيد سليم" النخبة السياسية بأنها: "مجموعة الأفراد التي تمتلك مصادر أو أدوات القوة السياسية في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة في القرارات الرئيسية في المجتمع، وتضم هذه المجموعات قيادات السلطتين التنفيذية والتشريعية والأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية"[2].

- المصلحة الوطنية:

إن مفهوم المصلحة الوطنية هو مفهوم واسع ومختلف من دراسة إلى أخرى، ولكن هناك حد أدنى يتبلور حوله المفهوم لدى جميع الدول، وهو "حماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة"؛ أي المحافظة على البقاء، وأيضًا يحتوي المفهوم على تلك المظاهر التي تسعى بها الدول لتحقيق مصالحها وآمالها، وتجد بعض الدول نفسها أمام ضرورة تحديد مصالحها الجوهرية في ظل الهيمنة الكاملة على الأقاليم المجاورة أو البعيدة عن إقليمها. وعليه، فإن كل دول العالم الصغيرة والكبيرة تجد أنه من الضروري التعبير عن مصالحها الجوهرية لتأمين الحدود الاستراتيجية الأمنية حتى وإن جرى تأمين هذه المصالح بسياسات غير أخلاقية وبعيدة عن القيم الجوهرية للأعراف الدولية، يقول

1- كمال المنوفي، "أصول النظم السياسية المقارنة"، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط1، 1987، ص 76.

2- محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، مصدر سابق، ص 196.

هوتري: "طالما كانت العلاقات الدولية قائمة على القوة، فإن هذه القوة تكون الهدف الرئيسي للطموح القومي"[1].

ويرى "جوزيف فرانكل" أن المصلحة القومية عبارة عن مفهوم غامض واستثنائي ويندرج تحته العديد من المفاهيم، فالمصلحة القومية هي عبارة عن التعبير الشامل عن القيم المركبة للسياسة الخارجية وأحد أهدافها. ويساعد تحليل مفهوم المصلحة القومية في رسم السياسة الخارجية من أربعة اتجاهات، وهي: تحديد الرفاهية، ومعيار الطموح، ومقارنة ذلك الطموح بالسياسات الفعلية،وعرض المعيار الوحيد الشامل لتقييم السياسة الخارجية وتبرير تلك السياسات[2].

بينما يرى "مورتن كابلان" أن المصلحة القومية تعرف على أنها هدف بالرغم من ارتباطها بمستوى التفاعلات القومية وبهيكل نظام التفاعلات على المستوى القومي[3].

ثامنًا: الإطار المنهجي:

تلعب المتغيرات الدولية الإستراتيجية دورًا بالغ الأهمية في تفاعلات النظم الإقليمية بشكل عام، وذلك انطلاقًا من العلاقة التوافقية التي تربط بين النظام الدولي بشكل عام والنظم الإقليمية الفرعية، وتتجلى هذه النتيجة عند تأمل الخريطة السياسية للنسق الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة؛ حيث نجد أن ثمة تغيرات استراتيجية هيكلية قد شهدتها الساحة الدولية،ساهمت بدورها في إحداث تحولات جذرية في الأجندة الدولية[4].

لذلك تستند الدراسة على منهج تحليل النظام الإقليمي، والذي يساعد في تحليل تفاعلات النظام الإقليمي، ويقصد بتلك التفاعلات تحليل العلاقات والتفاعلات التي تحدث بين الدول الأعضاء في النظام الإقليمي وما تتضمنه من أنماط تفاعلية، ومعرفة المحددات التي

1- ناظم الجاسور، "موسوعة علم السياسة"، عمان: مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 232.

2- ولاء محمد السعيد القصيري، "السياسة الخارجية المصرية في الدائرة العربية في الفترة من (1991-2001)"، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2004، ص ص 101-102.

3- Morton Kaplan, "System and process in International Relation", (New York: John Wiley and Sons 1972.p.115.

4- محمد سالمان طايع، "تأثير المتغيرات الدولية الاستراتيجية على طبيعة التفاعلات المائية لحوض النيل"، (في)، مجموعة باحثين، أيمن السيد عبدالوهاب (محرر)، الأمن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار، القاهرة: مركز الدرسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أكتوبر2011، ص165.

تحكم حركة تلك التفاعلات وتؤثر في تطورها ضمن إطار هذا النظام، وتعرف تلك التفاعلات عادة باسم "العمليات السياسية الإقليمية" أو"العلاقات الدولية الإقليمية"[1]. وبدراسة أثر تغير القيادة السياسية القطرية على السياسة الخارجية، فإن تلك الدراسة سوف تتألف من متغيرين رئيسيين لرصد وتحليل التوجهات والآليات، **وهما كالآتي:**

- تمثل القيادة السياسية المتغير المستقل لتلك الدراسة.

- يمثل التغير في السياسة الخارجية المتغير التابع لتلك الدراسة.

فقطر بحكم موقعها الجغرافي وامتلاكها موارد مادية ضخمة، فضلاً عن الثروة النفطية والاحتياطي منها، أصبحت واحدة من الدول المؤثرة في الساحة الإقليمية، ولكن بما أن السياسة الخارجية لأي دولة وتوجهاتها وتفاعلاتها مع المحيط الخارجي تقوم بالأساس على نظرية تجمع بين المحيط الجيوسياسي للدولة وخلق فرص للتعامل والتعاطي مع مجموعة من المعاملات والمعادلات المكانية والزمانية لهذه الدولة، فإن تغير القيادة السياسية في قطر وامتلاكها رؤية واضحة ومحددة مكنها من لعب دور فاعل ومؤثر في أنشطة وتفاعلات النظم الإقليمية من خلال المشاركة السياسية وغير السياسية المتكررة أو المتواصلة في العلاقات الدولية والإقليمية[2]. وهذا يعني أن شؤون النظم الإقليمية وتفاعلاتها ليسا حكرًا على الدول ذات العضوية المباشرة فيها، فهناك دول من خارج الإقليم لها نفوذ وتأثير قد يفوق نفوذ وتأثير أي دولة من الدول الأعضاء في الإقليم، وربما يفوق نفوذ الدولة المهيمنة أو الساعية للهيمنة داخل الإقليم[3]. **وتأسيسًا على ذلك يتحدد الدور القطري في ظل القيادة السياسية برئاسة "حمد بن خليفة آل ثاني" في** أن يكون لقطر دور إقليمي ودولي لتحافظ على مكانتها؛ فالقيادة السياسية في قطر تستند إلى أن الأحجام ليست هي المعيار للعب دور،بل توظيف الإمكانيات واستغلال

1- محمد السعيد إدريس، "تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001، ص ص 35 - 60.

2- محمد السعيد إدريس، "تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية"، مصدر سابق، ص 78.

3- عبد المنعم سعيد، "دروس التجارب الوحدوية في العالم في ندوة الوحدة العربية وتجاربها وتوقعاتها"، صنعاء: مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع جامعة صنعاء، سبتمبر،1988، ص5.

الظروف هي الحاكم الفعلي للعب دور فاعل ومؤثر، وهذا مااتبعته القيادة القطرية بقيادة "حمد" ونتج عنه سياسة خارجية نشطة على المستويين الإقليمي والدولي.

تاسعًا: تقسيم الدراسة:

في سعي الباحث لإيجاد التفسيرات والأجوبة الملائمة للتصدي لإشكالية الدراسة وتساؤلاتها، جاءت الدراسة في أربعة فصول يتقدمها:

فصل يعرض لمحددات السياسة الخارجية القطرية عبر **مبحثين الأول** يتناول المحددات الداخلية للسياسة الخارجية القطرية، أما **الثاني** فيرصد محدداتها الخارجية.

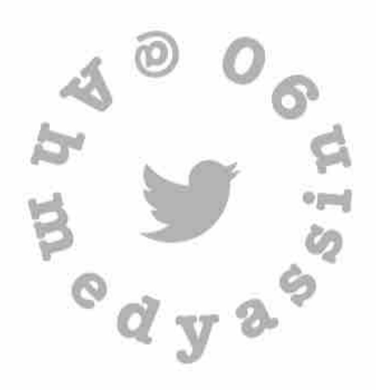
الفصل الثاني، والذي يجيء بعنوان: **"السياسة الخارجية القطرية تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية" تم تقسيمه إلى مبحثين الأول** يتناول تغير القيادة وأدوات السياسة الخارجية القطرية تجاه إيران، **والثاني** يوضح تغير القيادة وقضايا السياسة الخارجية القطرية تجاه إيران.

الفصل الثالث، فيأتي تحت عنوان: **"السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية"، وانقسم إلى ثلاثة مباحث؛ رصد الأول** السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الأمير "خليفة"، وجاء **الثاني** ليرصد بالتحليل هو الآخر السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الأمير"حمد"، وانتقل **الثالث** ليوضح طبيعة العلاقات القطرية - الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية.

وأخيرًا، وتحت عنوان: "السياسة الخارجية القطـرية تجـاه الثورات العربية"، كان

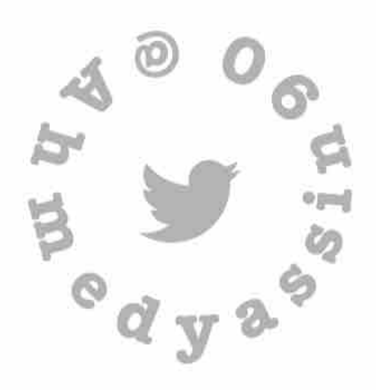
الفصل الرابع, من الدراسة، والذي تضمن مبحثين؛ الأول موقف قطر من الثورات العربية الإفريقية (مصر - تونس - ليبيا)، والثاني موقفها من الثورات العربية الأسيوية (اليمن - البحرين - سوريا).

وكان ضروريًا أن نختم الدراسة بخاتمة تتضمن جملة من الاستخلاصات والاستنتاجات، وتطرح أسئلة تتعلق بموضوع الدراسة.


@Ahmedyassin90

الفصل الأول

محددات السياسة الخارجية القطرية


@Ahmedyassin90

قدم الكاتب السياسي الأمريكي ولتر ليبمان Walter Lippman في كتابه "السياسة الخارجية للولايات المتحدة" (US Foreign Policy) ما يكاد يكون معادلة تتركب منها السياسة الخارجية؛ حيث يقول: "إن السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام"، على أن الالتزام الخارجي (Foreign Engagement) في رأيه هو: "كل تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها، وقد يستلزم استعمال القوة".

ومن جهته، يعبر عالم السياسة الإنجليزي روبرت كانتور Robert Cantor عن ذات المعادلة في كتابه "السياسات الدولية المعاصرة"(Contemporary International Politics) بالقول: "إن السياسة الخارجية الأكثر فعالية هي تلك المبنية على مجموعة من الاستراتيجيات القائمة على إدراك القيام باختيار منطقي يأخذ بعين الاعتبار كلاً من الإمكانات المتاحة والغايات المرسومة"[1].

هذه المعادلة تمكننا من تحليل أكثر تعمقًا في دراسة السياسة الخارجية من حيث إنها تتضمن حقيقة أن السياسة الخارجية هي عملية صناعة لقرارات تتحكم فيها محصلة تفاعل جملة من المحددات البيئية، يمكن تصنيفها إلى محددات البيئة الداخلية ومحددات البيئة الخارجية.

وهذا التحليل القائم على إدراك أن هناك عملية تفاعل بين مختلف المحددات البيئية، سيمكننا من تجاوز الدراسات الكلاسيكية للسياسة الخارجية التي كانت تعتمد على تحاليل نوعية للأحداث والتطورات الدبلوماسية، أما المحددات الداخلية فكانت إما متجاهلة أو يتم التعامل معها بسطحية وعمومية.

وهنا يرى ستين رينين Sten Rynning أنه يتعذر دراسة مواضيع التغير في السياسة الخارجية من دون أن يكون التحليل متعلقًا بكثافة تغير معالم القوة على المستوى الدولي، غير أن اتجاهات تغير السياسة الخارجية تتعلق أيضًا بالعملية السياسية الداخلية[2].

1- روبرت كانتور، "السياسات الدولية المعاصرة"، (ترجمة: أحمد ظاهر)، عمان: مركز الكتب الأردني، 1989، ص ص، 485-486.

2- Sten Rynning, Changing Military Doctrine: "Presidents and Military Power in Fifth Republic France: 1958 - 2000". New York: praeger, 2001, In: Frederic Charillon, Politique Etrangere: Nouveaux Regards, p.55.

فالسياسة الخارجية عملية يُتعامل فيها مع بيئة متحركة ومليئة بالتفاعلات الناتجة عن تداخل العديد من المتغيرات، وهذا ما يجعلنا نواجه في كثير من الأحيان صعوبة الوقوف على أبعاد ومحددات هذه البيئة المتميزة بالتغير وعدم الثبات، وهو ما يجعل السياسة الخارجية عملية لا تنقطع عنها صفة الديناميكية المستمرة[1].

واستنادًا إلى هذا يمكن القول إن تحليل السياسة الخارجية لأي وحدة دولية يرتبط بثلاثة أبعاد، وهي:

- بيئة داخلية تحدد مصالح الوحدة السياسية في إطار من الأهداف والغايات المرسومة؛

- بيئة خارجية تتحرك فيها الوحدة السياسية؛

- قدرات وإمكانات الدولة من القوة اللازمة لتنفيذ وتحقيق الأهداف والالتزامات.

ويرى الباحث أنه قبل التعرض لمحددات السياسة الخارجية القطرية والتي يأتي هذا الفصل ليستعرضها عبر مبحثيه، حيث يتناول الأول المحددات الداخلية، والثاني المحددات الخارجية- فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن قطر الدولة محل الدراسة تنتمي وفق التصنيفات إلى فئة الدول الصغيرة، وبالتالي فمن الأهمية بمكان استعراض تعريفات الدول الصغيرة، والسلوك الخارجي لهذه الدول، ودورها في السياسة الدولية.

أولاً: تعريفات الدولة الصغيرة:

يمكن الإشارة إلى أن هناك اتجاهين أحدهما سلوكي والآخر كمي يستخدمان في تعريف الدولة الصغيرة سيعرض لهما الباحث:

* **الاتجاه الأول:** التعريفات القائمة على أساس كمي؛ ومنها ما اعتمد على معيار واحد في تعريف الدولة الصغيرة بوضع سقف أعلى للسكان؛ كستانلي د.سيمث (StanlyD.Smith) (150.000 نسمة)، وباتريشيا بلير (Patricia Blair) (300.000 نسمة)، ورابورت (J. Rabort) (مليون نسمة)[2]، ولأن المتغير السكاني يمتاز بالديناميكية

1- زهير بو عمامة، "سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة"، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008، ص45.

2- Michael Handel, "weak States in The International System", (London, Frank cass, 1999),p.48.

المكانية والزمانية[1]، وبالتالي يصعب اعتماده كمعيار لوحده في قياس حجم الدول، برز معيار المساحة، وقد وضع الجغرافيون أكثر من تصنيف خاص بالدول حسب المساحة، ومنها تصنيف هارم دبليه (Harm J.Debily) الذي يقسم الدول إلى خمسة أحجام[2]، واستخدم فريق آخر المعيار الاقتصادي ومنهم آزار (Azar) لجهة حساب الناتج المحلي للدولة مقارنة بالناتج العالمي، غير أن ما يسم جميع هذه التعريفات أنها اعتمدت على معيار واحد وهو ما يترك طبقة الدول الصغيرة واسعةوغير محددة، لذا اتخذ فريق من الباحثين معيارين أو أكثر للتحديد، ومنهم وليم ديماس (W. G. Demas) الذي مزج بين عنصر المساحة والسكان فعرف الدولة الصغيرة على أنها "تلك التي يكون سكانها خمسة ملايين أو أقل من ذلك ولها أرض قابلة للاستغلال تتراواح مساحتها من 10.000 ميل مربع إلى 20.000 ألف ميل مربع أو أقل من ذلك[3]، واستطاع شارلس تايلور (CharlesTaylor) أن يضع تصنيفًا إحصائيًا بالدول الصغيرة، جامعًا بين متغيرات عديدة، مثل: السكان؛ المساحة؛ الناتج القومي الإجمالي؛ استهلاك الطاقة، الوضع القانوني، واستطاع أن يصنف (13) دولة كبيرة، (63) دولة متوسطة، (64) دولة صغيرة، (23) دولة صغيرة ذات عدد سكاني يبلغ مليون نسمة أو أقل[4].

ويتبين لنا مما سبق عدم الاتفاق الواضح بين الباحثين حول المعيار/المعايير الممكن اتباعها في تحديد معنى الدولة الصغيرة، فكبر وصغر الدولة بحسب الواقع الدولي إنما ينعكس ويتبلور من خلالها سلوكها السياسي الخارجي وإدراكها النفسي لقدراتها ومكانتها ومصالحها ودورها في المجتمع الدولي.

وتأسيسًا على ذلك ظهرت مجموعة أخرى من التعريفات قائمة على أساس سلوكي نفسي.

1- جاك لوب، "العالم الثالث وتحديات البقاء"، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة (الكويت، مطابع الرسالة، 1986)، ص15

2- Harm J.Debily and Martin Ira, "Glassner System political Geography", (New York, John Wiley sons Inc, 1980), pp.76-77

3 - William. G.Demas, "The Economic of Development in Small Countries With Special Reference to The Caribbean, Montreal",(McGill university press), 1995, pp.22-40

4- Charles Taylor with Others, “Statiscal Typology of Microstates and Territories Toward a Definition of a Micro-States”. In Small States and Problems, (New York, Aron press, 1971), pp.183-202

* **الاتجاه الثاني:** تعريفات قائمة على أساس سلوكي/إدراكي، ومنها تعريف (Robert O. Deohane) فقد عرفها بأنها: "تلك الدولة التي يرى قادتها أنها لن تستطيع سواء عملت لوحدها أو ضمن مجموعة صغيرة أن يكون لها تأثير مهم على النظام"[1]. (لكن بالنسبة لحالة قطر فإن الوضع عكس ذلك)، في حين هناك تعريفات أخرى تتفق أن الدول الصغيرة تستطيع أن تحافظ على وجودها أو حتى تلعب دورًا مميزًا بقدراتها الذاتية ما دامت لا تتبع سياسة القوة أو تعتمد على الوسيلة العسكرية في علاقاتها الدولية، وقد أشارت إلى هذه الإمكانيات (أنيت بيكر فوكس)، فالدولة الصغيرة عندها هي: "دولة تفتقر إلى القوة العسكرية لتنفيذ السياسة بالقوة ضد دولة كبيرة لأية فترة مطولة"[2]، أما جون سايمون فيصور الدولة الصغيرة على أنها: "ذات سياسة دفاعية صرفة محددة فقط في صيانة مصالحها أي حماية استقلالها السياسي وتكاملها الإقليمي"[3].

وبعد هذا الاستعراض لمختلف الآراء يرى الباحث أولاً أن قطر تصنف ضمن الدول الصغيرة سواء وفق التعريفات الكمية أو السلوكية، مع ضرورة الوضع في الاعتبار أنه رغم أن كلا الاتجاهين الكمي والسلوكي له مبرراته المنطقية، غير أنه لا يكفي لوحده أن يكون أساسًا لوضع تعريف للدولة الصغيرة، فعلى سبيل المثال فإن جميع الدول على اختلاف فئاتها تعتبر صغيرة إذا ما أطلق عليها معيار واحد على الأقل أو إذا قورنت بدولة عظمى كالولايات المتحدة من حيث عناصر قوتها أو نطاق مصالحها.

ثانيًا: السياسة الخارجية للدول الصغيرة:

إن معظم الدراسات المختصة بالسلوك السياسي الخارجي للدول الصغيرة تتبنى أحد منهجين عند تقويمها لدورها وتأثيرها في البيئة الدولية، أحدهما يركز على انشغال هذه الدول بمشاكل البقاء، ولها مستوى محدود من المناورة، فمثلاً ترى المدرسة الواقعية أن

1- Robert O. Keohane, "Lilliputians' Dilemmas: Small States in International Politics", International Organization, vol. 23, No.2, (Canada, university of Toronto, The Munk Center for International Studies, Spring, 1969), p.296.

2- Annette Baker Fox, "Small States Diplomacy, In World War II", Chicago, University of Chicago Press, 1959). p.339

3- John Simon Bilimatsis, "SmallStates As Major Power: a Case Study of Saudi Arabia", the Ph.D. Dissertaion, (U.S.A. ,Washington university, 1980). p.6.

الدول الصغيرة وبسبب ضعف إمكاناتها وقدراتها تعتبر دولاً مستهلكة للقوة في النظام الدولي وتتخذ دائمًا سياسات دفاعية[1]، مما يجعل دورها في السياسة الدولية موضوعًا وهدفًا لسياسات الدول الأقوى منها، وأنه بالإمكان اعتبار الدول الصغيرة متفرجًا يعمل وفقًا لاستجابته لأفعال الآخرين وليس ممثلاً يؤدي دورًا، وعلى ذلك لا تعدو كونها أداة (إذا صح القول) بيد القوى المسيطرة التي تدير العلاقات الدولية، ويذكر جورج شوارزنبرغ (Georg Schwarzenberge): "إن الدول الصغيرة ليست لها سياسة خارجية إنها تمتلك فقط وجودًا سياسيًا"[2].

أما المنهج الآخر فيميل إلى تضخيم تأثير الدول الصغيرة بنسبة لا تتلائم مع قوتها الحقيقية؛ فمثلاً تشير (A.B.Fox) في مقدمتها: "من المعروف أن القدرة على استخدام العنف لا تحدد وحدها سير السياسة العالمية، ويمكن ملاحظة محددات أخرى وبوضوح استثنائي في دبلوماسية القوى الصغيرة التي كانت تكافح لوقف الحرب العالمية الثانية"[3].

وبعيدًا عن هذا وذاك فقد كانت هناك دراسات إحصائية وأكاديمية توصلت إلى التمييز بين أنماط السلوك المتباينة بين الدول الصغيرة، **وقد انحصرت الاستنتاجات فيما يلي:**

1- تستخدم مستوى منخفضًا للمشاركة في الشؤون الدولية غير أن الدول الصغيرة ذات المستوى الاقتصادي المنخفض تسهم بأقل الأحداث مما تفعله الدول الصغيرة ذات المستوى الاقتصادي العالي [4].

2- تتبع أساليب قليلة التكلفة في تنفيذ السياسة الخارجية، بسبب محدودية مواردها.

3- تنتهج سلوكًا قليل المخاطرة، فكما يقول ستانلي هوفمان فإن القوة الصغيرة تحاول تقليل المخاطر التي تعتبرها أكثر جدية[5].

1- James. N. Rosenau and Charles F. Herman, "New Direction in the Study of Foreign Policy", (Boston, Allen and unwin, 1987). P.421.

2- علي محمد سعيد، "الإطار الدولي للسياسات الخارجية لدول العالم الثالث"، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1989، ص12.

3- Annette Baker Fox, "The Power of Small States, Diplomacy, In World War II", Op. Cit. p.8.

4- Maurice. A.East, "Size and Foreign Policy Behavior: A test of Two Models", World Politics, Vol. (25),No. (4),(U.K. Cambridge University, 1973). p.559.

5- Stanley Hoffmann, "The State of War",(New York, praeger publishers, 1965).p.138.

4- تتبع إحدى الاستراتيجيات الآتية:

أ- استراتيجية هادئة أو غير فعالة عنما يكون هناك اعتقاد بعد قدرة الدولة على خلق أساس أمني قوي أو بسبب التكلفة الاقتصادية والاجتماعية.

ب- استراتيجية فعالة، وهي تصمم لتغيير البيئة الخارجية لمصلحة الدولة.

ج- استراتيجية دفاعية، وهي تصمم أساسًا لصيانة الوضع القائم معتمدة على القوة من خلال إضافة داخلية، وهذه الاستراتيجية على المدى القصير عرضة لكل الصعوبات، ولكنها من غير شك أكثر أمنًا وأضمن طريق يسلك عندما يكون ذلك ممكنًا، فمثلاً تتبع هذه الاستراتيجية الدول التي تعول على البعد الجغرافي لموقعها[1].

ثالثًا: دور الدول الصغيرة في السياسة الدولية:

تشير أغلب الأدبيات الخاصة بالدول الصغيرة إلى أنها تفتقر إلى مصادرها الذاتية، فإمكاناتها ضئيلة وهذه الضآلة غالبًا ما تكون عوامل تعوق حركتها وتحدد سلوكها الخارجي، وقد شدد الكثير من الباحثين في السياسة على أهمية مساحة الدولة وعدد سكانها وثروتها الاقتصادية في تفسير سلوكها الخارجي، وبالتالي في تعزيز أو تقييد فاعليتها الدبلوماسية، ومن أهم المشاكل

التي تواجهها تلك الدول تلك المتعلقة بالبقاء وحماية الأمن القومي وبالتحديد استقلالها السياسي ووحدة أراضيها[2]. نتيجة عدم امتلاكها القوة والعتاد العسكري الكافي لضمان ذلك، ولمواجهة ذلك نجدها تنضم إلى تحالفات سياسية وأمنية أو توقع اتفاقات مع دول كبرى، وهو ما قد يأتي على حساب استقلالية قراراتها، وثاني هذه المشاكل هي المشاكل الاقتصادية، فعلى سبيل المثال فإن للحجم تأثيره على التطور الاقتصادي للدولة؛ حيث إن الدولة الصغيرة عادة ما تعتمد على سلعة واحدة أولية، الأمر الذي يربط حياتها الاقتصادية بحركة التجارة العالمية[3]، ومعلوم أن الدول الكبرى

1- Andrew Gyorgy and Others, "Problems in International Relations Third", ed,(New Jersey, Prentice-Hall Englewood Cliffs, 1970). p.207.

2- كاظم هاشم نعمة، "العلاقات الدولية"، بغداد: جامعة بغداد، 1987، ص113

3- عبد الوهاب عبد القادر سويفي، "قراءات في اقتصاديات الوطن العربي"، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ط3، 2010، ص ص45 - 46.

الصناعية التي تسيطر على السوق العالمية دأبت على استخدام الأداة الاقتصادية لإرغام تلك الدول على تنفيذ مخططاتها واستراتيجياتها في هذه الدول.

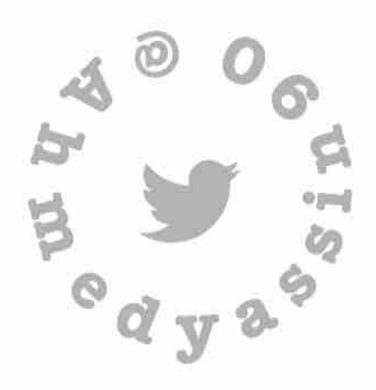
وأيضًا تنبع مشكلة التمثيل الدبلوماسي من كون أن الملاحظ أن أغلب الدول الصغيرة لا تتمتع بإمكانيات اقتصادية، ولا بكوادر بشرية ولا بخبرة سياسية تؤهلها لأن تمثل نفسها، لا على مستوى المنظمات الدولية التي هي أعضاء فيها ولا على المستوى الثنائي بفتح سفارات لها لدى أغلب دول العالم إلا نادرًا مثل إسرائيل.

وأخيرًا، إذا كانت هذه هي بعض المبادئ التفسيرية لسلوك الدولة الصغيرة على صعيد السياسة الخارجية التي تتبعها، فإن هذا لا يمنع من وجود بعض الاستثناءات في طرق معالجة الدول الصغيرة للمشاكل التي تواجهها تبعًا للمحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية لكل دولة لأن الدولة الصغيرة لا تتشابه في مقوماتها، وهو ما ينطبق على حالة قطر، تلك الدولة الغنية بالغاز التي وضعتها في صفوف الدول الثرية.

وفيما يلي نعرض للمبحثين التاليين:

المبحث الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية القطرية.

المبحث الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية القطرية.


@Ahmedyassin90

المبحث الأول: "المحددات الداخلية للسياسة الخارجية القطرية"

تعرف المحددات بأنها: "تلك المحددات الناشئة من البيئة الداخلية للوحدة الدولية، أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى"[1]، وعدها آخرون: "مجموعة المتغيرات الموضوعية الناتجة عن التفاعل مع غيرها من مثيلاتها الداخلية، والتي اصطلح على تسميتها بالخصائص القومية للدولة، والتي يتحدد في ضوئها السلوك السياسي الخارجي للوحدة الدولية"[2]، وبالتالي إذا كانت إحدى الوحدات السياسية تتمتع بميزات معينة في هذه الخصائص مقارنة بالوحدات الأخرى فإن ذلك يتيح لصناع القرار في هذه الوحدات القيام بدور أكثر فاعلية مقارنة بالوحدات السياسية الأخرى التي لا تحظى بالخصائص نفسها، مما يجعل للمحددات الداخلية الأثر الأكبر في صنع السياسة الخارجية لكل دولة وتحديد أولوياتها وكذلك في رسم الاستراتيجية الخاصة في علاقاتها الخارجية.

وفي هذا المبحث، ستركز الدراسة على المحددات الداخلية التي تلعب دورًا حيويًا في عملية صنع القرار القطري عند اتخاذه لأي قرار سياسي، **وهذه المحددات هي:**

أولاً: المحدد الجغرافي:

يعتبر المحدد الجغرافي من المحددات المهمة في تحديد تطلعات صناع القرار وتحديد أهدافهم، وكذلك في تحديد طبيعة العلاقات مع الدول الأخرى وخاصة المجاورة[3]. ويتكون هذا المحدد من عنصرين فرعيين هما: الموقع الجغرافي، والمساحة.

1- الموقع الجغرافي:

يعد الموقع الجغرافي للدولة سواء أكان استراتيجيًا متميزًا أم موقعًا عاديًا، إضافة إلى ما تتمتع به الدولة من موارد طبيعية وقدرات اقتصادية وغيرها، من أهم العناصر الداخلية

1- محمد السيد سليم، "التحليل العلمي للسياسة الخارجية – إطار نظري"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 42، بيروت: معهد الإنماء العربي،1992، ص145.

2- مازن الرمضاني، "السياسة الخارجية: دراسة نظرية"، بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1993، ص146.

3- علي الدين هلال، وبهجت القرني، "تحليل السياسة الخارجية من منظور عربي ... مسح للأدبيات وإطار مفتوح"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 42، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1992، ص162.

التي تؤثر بدرجة كبيرة في تشكيل التوجهات الخارجية للدولة[1]؛ حيث إن امتلاك الدولة لموقع مهم واستغلالها له بالشكل المناسب يضفي على سياستها الخارجية قوة وفاعلية، وتستطيع بواسطته الضغط على الدول الأخرى لتحقيق أهدافها والعكس صحيح.

وتطبيقًا على **قطر** نجد أنها شبه جزيرة تتبعها مجموعة من الجزر أهمها جزر حالول، وشراعوه، والأسحاط، وهي تقع فلكيًا بين دائرتي عرض (36،34)[5] شمالاً وبين خطي طول (50،15)ْ شرقًا[2]، وهي على شكل كف أقرب إلى الشكل المستطيل يتجه شمالاً من شبه الجزيرة العربية إلى قلب مياه الخليج، وتحيط بها المياه من الشمال والشرق والغرب، كما يحدها من الغرب خليج سلوى ومملكة البحرين، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، وبالنسبة للجنوب الشرقي فتحدها أبو ظبي من دولة الإمارات العربية، وسواحلها مفتوحة على الخليج العربي مباشرة؛ حيث تفصل مياه الخليج بينها وبين إيران الواقعة على الضفة الشرقية للخليج العربي، أما الجزء الجنوبي من الساحل الشرقي لقطر "جنوب العيديد" فيدخل في يابس شبه الجزيرة العربية، ويعرف باسم "دوحة الدواهين"[3]، وفيما يلي خريطة توضح الموقع الجغرافي لقطر:

1- إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع"، القاهرة: جامعة أسيوط، ط4، 2004، ص116.

2- عبدالعزيز المنصور، "التطور السياسي القطري 1916- 1949"، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، ط1، 1979، ص24.

3- محمود رمضان، "قطر في الخرائط الجغرافية والتاريخية"، القاهر: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر،2006، ص23.

خريطة رقم (1) الموقع الجغرافي لقطر في إقليمها



Source:http://bayanonline.com/?p=17016

موقع قطر الجغرافي كشبه جزيرة وسط الخليج العربي ترك أثره على طبيعة النشاط الاقتصادي للدولة لجهة اتصاله بحركة التجارة البحرية وصيد الأسماك واللؤلؤ باعتبارها شبه جزيرة تحيط بها المياه من ثلاث جهات، فضلاً عن توسع هذا النشاط فيما بعد إثر اكتشاف النفط والغاز؛ حيث أصبحت المياه الإقليمية لقطر مجالاً نشطًا للبحث عن النفط والغاز الطبيعي.

وإضافة إلى ما سبق أتاح هذا ارتباطها بحدود مشتركة مع البحرين والسعودية والإمارات وقربها الجغرافي من إيران أن تكون على صلة بالأحداث الرئيسة في منطقة الخليج، وأن تكون لاعبًا مؤثرًا فيها من الناحية السياسية؛ حيث أهلها موقعها الاستراتيجي بالقرب من أهم مناطق الاحتياطات النفطية في العالم لتكون في بؤرة الأحداث وأسهم في قدرتها على حفز إمكاناتها لتنشيط سياستها الخارجية وتوسيع دائرة علاقاتها الإقليمية والدولية.

كما أتاح لها هذا الموقع الجغرافي أن تكون محط اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية عسكريًّا؛ إذ أنشأت فيها أهم قاعدتين أمريكيتين في المنطقة، وهما: العيديد والسيلية واللتان أدارت من خلالهما العمليات العسكرية في حربي الخليج الثانية والثالثة.

2- المساحة:

تبلغ مساحة قطر(11437) كم، ويصل أقصى طول لها 160كم، كما يصل أقصى عرض لها 80 كم، في خط يصل بين منتصف الساحل الشرقي والساحل الغربي[1].

وهذه المساحة الصغيرة للدولة كان لها تأثير كبير على السياسة الخارجية القطرية؛ فهي من الناحية العسكرية لا تملك خيارات كثيرة لحماية نفسها؛ نظرًا لعدم امتلاكها أي عمق استراتيجي يساعد على صد أي هجوم عليها، ما أدى إلى تولد شعور عام بالضعف قياسًا بمعايير القوة المادية، والذي أنتج مع عدم وجود تنوع في الموارد الطبيعية في الدولة نظرًا لصغر المساحة، توجهًا نحو محاولة التعويض عن الفقر الشديد في القوة المادية من خلال لعب دور سياسي ودبلوماسي فاعل وواسع النطاق في القضايا الإقليمية والعربية[2]، مع انتهاج سياسة خارجية واقعية تراعي التوازنات الدولية[3].

ومخاوفها الأمنية[4]، **وتستند على**[5]: إقامة علاقات حسن جوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

يوضح الجدول التالي القدرات والإمكانيات الجغرافية لدولة قطر متضمنًا المساحة وطول الساحل البحري على الخليج العربي.

1- نواف التميمي، "الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية - النظرية والتطبيق على نموذج قطر"،الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2012، ص61.

2- سامح راشد، "الخليج في البيئة الإقليمية ... التوجهات والسياسات"، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٧١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٨، ص ٧٨.

3- عبدالخالق عبد اللـه، "البعد السياسي للتنمية البشرية"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد290، أبريل 2003، ص99.

4- Peterson, J. E(2006), "Qatar and the world: branding for microstate",Middle East Journal, volume 60, No4, autumn. p.741.

5- أثير ناظم عبدالواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد43، 2010، ص117.

جدول رقم (1)

القدرات والإمكانيات الجغرافية لدولة قطر

الدولة	طول الساحل على الخليج العربي (كم)	نسبة طول الساحل%	المساحة كم	نسبة المساحة%
قطر	380	11	11ألف	0,2

المصدر: عبدالخالق عبدالـلـه، "النظام الإقليمي الخليجي"، مجلة السياسة الدولية، عدد 114، أكتوبر1993، عدد 114، ص33.

مما سبق يتضح أن المحدد الجغرافي لقطر ترك أثره على سياستها الخارجية:

أولاً: أتاح لها أن تكون على صلة بالأحداث الرئيسة في منطقة الخليج، وأن تكون لاعبًا مؤثرًا فيها، بحكم ارتباطها بحدود مشتركة مع البحرين والسعودية والإمارات وقربها الجغرافي من إيران؛ أي إنها قريبة من أهم مناطق الاحتياطات النفطية في العالم، ما أسهم في حفز إمكاناتها لتنشيط سياستها الخارجية وتوسيع دائرة علاقاتها الإقليمية والدولية.

ثانيًا: فإن المساحة الصغيرة للدولة جعلها من الناحية العسكرية لا تملك خيارات كثيرة لحماية نفسها؛ نظرًا لعدم امتلاكها أي عمق استراتيجي يساعد على صد أي هجوم عليها، ما أدى إلى تولد شعور عام بالضعف قياسًا بمعايير القوة المادية، وهو ما وضع قطر أمام اختيارين، وهما: انتهاج سياسة خارجية محايدة وهادئة لا تسعى إلى التصادم، أو الاعتماد على القوى الدولية المؤثرة كالولايات المتحدة لتقوم بدور الحامي لها.

ثانيًا: المحدد الديموجرافي:

يمثل السكان أساسًا بشريًّا للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية للدولة، خاصة إذا ارتبط ذلك الأساس بتوافر الموارد الطبيعية والقدرة التكنولوجية اللازمة للاستفادة من ذلك الحجم السكاني، فالتوازن بين عدد السكان وبين الموارد الطبيعية مطلوب، وإلا مثَّل التزايد السكاني عبئًا ثقيلاً على الاقتصاديات الوطنية، كما أن توافر الموارد الطبيعية دون حجم سكاني مناسب وقوة عسكرية تحميه يجعل الدولة عرضة للأطماع الخارجية دون رادع[1].

1- جمال سند السويدي (محرر)، "النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، التحديات الداخلية والخارجية"، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008، ص ص447-448.

وبالنظر إلى سكان قطر نجد أنها تنتمي إلى الفئة الثانية من الدول التي تمتلك موارد طبيعية دون حجم سكاني مناسب وقوة عسكرية تحميها؛ فعدد سكان قطر يبلغ 1,687,173 نسمة حسب أحدث تقديرات أجراها جهاز الإحصاء القطري حتى 2012/8/31[1]، منهم 30% مواطنين[2] و70% وافدين[3]، بعد أن كان 744.029 ألف نسمة عام 2004 و522.023 ألف نسمة عام 1977[4]، ويعكس معدل التزايد السريع بالأساس برنامج التصنيع الوليد في قطر، الذي استلزم قدوم عدد كبير من العمالة الأجنبية.

وإذا كان هذا العدد القليل من السكان الذي لا يتناسب مع الحجم الكبير للموارد الطبيعية التي تمتلكها قطر من نفط وغاز ساعد على الرفاه الاقتصادي وارتفاع مستوى معيشة المواطنين؛ حيث يبلغ إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد 102.211 دولارًا، بحسب تقرير منظمة "هيرتيدج" الصادر في 2014/1/14، ما عمل على وجود حالة من الاستقرار السياسي الداخلي، فإنه من ناحية أخرى أحدث خللاً ديموجرافيًّا لجهة استقدام عمالة أجنبية لتنهض بعملية بناء الدولة الحديثة، وهو ما ترك أثره على قطر أمنيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا ثقافيًّا.

وفيما يتعلق بالتركيبة العمرية للسكان تشير الإحصاءات أن النسبة الكبرى من السكان من الشباب؛ إذ إن نحو 47,5% منهم تحت سن 29عامًا[5]، أما التركيبة السكانية الأصلية فقد كانت حصيلة ثلاث هجرات، **وهي كالتالي**[6]:

أول هذه الهجرات وفدت في سبعينيات القرن الثامن عشر، وقوامها قبائل كانت تعيش في الكويت وعلى طول ساحل منطقة الإحساء في المملكة العربية السعودية.

ثاني هذه الهجرات وفدت برًّا كذلك في نهاية القرن التاسع عشر، وجاءت من منطقة الإحساء.

1- Hroub, K. h.(2012), "Qatar and The Arab Spring Perspective. 4 November, 2012. Heinrich Boll Stiftung, p.35.

2- نايف علي عبيد، "دول مجلس التعاون الخليجيفي عالم متغير"، مصدر سابق، ص272.

3- محمد صادق إسماعيل، "العمالة الأجنبية في الخليج العربي"، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص14.

4- نايف علي عبيد، "دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير.. دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005"، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2007، ص271.

5- المصدر السابق،ص272.

6- أحمد منيسي، "التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.. دراسة لحالات البحرين وسلطنة عُمان وقطر"، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009، ص37.

أما الهجرة الثالثة فوفدت من الشواطئ المجاورة في منطقة الخليج العربي.

أما القسم الأكبر من النسيج السكاني الحالي لقطر فيرجع إلى قبائل ذات أصول نجدية منها المعاضيد[1]، والبواكرة، والنعيم وغيرها، وقد وفدت جميعًا إلى قطر خلال القرن الثامن عشر.

واستنادًا إلى هذاتعد قطر من الدول شديدة التجانس إثنيًا؛ حيث إن سكانها عرب لغة وثقافة ومسلمون دينًا والغالبية سنَّة (90%) وحوالي (10%) شيعة[2]، وهو ما كان عامل استقرار في داخلي.

ويوضح الجدول التالي أعداد السكان في قطر(بالألوف)

جدول رقم (2)

الدولة	2005			2010		
	مواطنون	وافدون	المجموع	مواطنون	وافدون	المجموع
قطر	188	765	953	218	909	1,127

المصدر: عبد الرزاق فارس الفارس، "مؤشرات النمو الكمية التربوية في ضوء الإسقاطات السكانية والاقتصادية خلال العقدين القادمين في الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي"، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1998، ص93.

مما سبق يتضح اختلال التركيبة السكانية في قطر بين المواطنين والوافدين، بما لذلك من تأثير سلبي على موقع ومكانة قطر في المنظومة الدولية؛ كون القوة البشرية تلعب دورًا كبيرًا في تقييم قوة الدولة باعتبارها قوة العمل، كما تمد القوات المسلحة باحتياجاتها من الموارد البشرية، وهو ما يؤثر على السياسة الخارجية للدولة سيتم التعرض بشكل أكثر تفصيلاً عند التعرض للمحدد العسكري.

1- ينتسبآل ثاني حكام قطر إلى "قبيلة المعاضيد" التي تخرج من قبيلة "مضر بن نزار"، القبيلة العربية المشهورة التي كانت تقيم في تهامة، وهي من تميم، وقد سميت أسرة (آل ثاني) بهذا الاسم نسبة إلى الجد الأكبر "ثاني بن محمد ثامر بن علي"، للمزيد انظر؛ خالد العزي، "الخليج في ماضيه وحاضره"، بغداد: دار الحرية، 1972، ص162.

2- محمد حسين العيدروس، "الخليج والجزيرة العربية"، أبوظبي: دار الكتاب الحديث، 2009، ص293.

ثالثًا: المحدد السياسي:

يرتبط المحدد السياسي بشكل وبطبيعة النظام السياسي للدولة والعلاقة بين سلطاتها المختلفة (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، والدور الذي يلعبه الحاكم في إحداث التوازن بين هذه السلطات أو هيمنته عليها، وكذلك أيضًا يرتبط بالعلاقة بين الدولة والقوى السياسية داخلها، وهو ما يؤثر في الأخير على طبيعة السياسة الخارجية وتوجهاتها وأهدافها.

1- طبيعة النظام السياسي:

لا يقصد بالنظام السياسي هنا مجرد التركيبة أو الهيكل التنظيمي للنظام القائم في قطر فحسب بل يتعداه إلى طبيعة التفاعلات السياسية التي تتم داخله، وانعكاساتها على نمط السياسة الخارجية لها. **ويتضمن نظام الحكم في قطر الأركان التالية:**

أ- الأمير:

الأمير هو رئيس الدولة؛ حيث كرس الدستور القطري، مكانة الأمير بوصفه مركز ثقل النظام السياسي، وأعطاه صلاحيات واسعة في مواجهة السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ فوفقًا لنص المادة (72) للأمير الحق في تعيين رئيس الوزراء وإعفائه من منصبه بأمر أميري، كما أعطت المادة (67) له حق "رسم السياسة العامة للدولة" بمعاونة مجلس الوزراء، وحق المصادقة على القوانين وإصدارها، وكذلك منحت المادة (69) للأمير حق إعلان الأحكام العرفية[1]، إضافة إلى العديد من الصلاحيات التي منحتها إياه المادة (23) من قبيل القيادة العليا للقوات المسلحة والإشراف الأعلى عليها، وتمثيل الدولة في الداخل وتجاه الدول الأخرى في جميع العلاقات الدولية[2].

ب ـ مجلس الشورى:

تتحدد مكانة السلطة التشريعية في الدستور وفقًا لمعيارين، الأول:آلية تشكيل هذه السلطة، والثاني: الاختصاصات الممنوحة لها[3]. ويتولى مجلس الشورى سلطة التشريع ويقر الموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية، ويتألف من 45 عضوًا يتم انتخاب

1- أحمد منيسي،"التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مصدر سابق، ص148.
2- قطر،"الكتاب السنوي (1992-1993)"، الدوحة: وزارة الإعلام والثقافة والشؤون الإعلامية، فبراير 1994، ص ص27-28.
3- أحمد منيسي، "التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربي"، مصدر سابق،ص148.

ثلاثين منهم عن طريق الاقتراع السري المباشر، ويعين الأمير الـ15 الآخرين من الوزراء وغيرهم[1]، ومدة دورة انعقاد المجلس ثمانية أشهر في السنة، ولايجوز فض دور الانعقاد قبل اعتماد موازنة الدولة، وللأمير أن يحل المجلس بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، وإلى أن يجريانتخاب المجلس الجديد يتولى الأمير بمعاونة مجلس الوزراء سلطة التشريع[2].

ج ـ مجلس الوزراء:

مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية العليا برئاسة أمير الدولة الذي يوجه نشاط المجلس، ويشرف على تنسيق العمل بين جميع الوزارات وأجهزة الحكم، ويصدر التعليمات العامة الموجهة للحكومة[3]، ومن بين اختصاصاته الإشراف على مصالح الدولة في الخارج، وعلى العناية بعلاقاتها الدولية وشؤونها الخارجية عامة ووفقًا لأحكام القانون، كما يحق له الرقابة العليا على سير النظام الحكومي والمالي والإداري، فضلاً عن اعتماد اللوائح والقرارات التي تعدها الوزارة ضمن اختصاص كل منها[4]، كما يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس وإدارة مناقشاته، ويوقع باسم مجلس الوزراء ونيابة عنه القرارات التي يصدرها المجلس. ويرفع رئيس الوزراء إلى الأمير قرارات المجلس المتعلقة بالشؤون التي يصدر بتحديدها قرار أميري للتصديق عليها وإصدارها وفقًا لأحكام الدستور[5].

د- القضاء:

السلطة القضائية تتولاها المحاكم على الوجه المبين في الدستور، وتصدر الأحكام باسم الأمير، ... وتنص المادة رقم (129) من الدستور على أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وأن شرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات، والقضاة

1- محمد صادق إسماعيل،"الديمقراطية الخليجية... إنجازات وإخفاقات"، القاهرة: العربي للتوزيع والنشر، ط1، 2010، ص205.

2- مشهور إبراهيم أحمد،"التحولات الديمقراطية في قطر: العوامل الداخلية والخارجية"، مجلة شؤون خليجية، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد35، خريف 2003، ص83.

3-حنان محمد تمام، "السلطة التشريعية في دولة قطر"، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع للباحثين الشباب، المؤسسة التشريعية في العالم العربي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة،21-23 مايو، 1996، ص438.

4- قطر، "الكتاب السنوي (1992- 1993)"، مصدر سابق، ص28.

5- AbduLhAdi Khalaf, Giacomo Luciani, "Constitutional Reform and Political Participation in the Gulf ", Dubai: Gulf Research Center, 2006,p.27.

مستقلون لاسلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولايجوز لأي جهة التدخل في القضايا أو في سير العدالة[1]. كما عزز الدستور من مكانة وحصانة القضاة عندما نص على أن "القضاة لايمكن عزلهم إلا في الحالات التي يحددها القانون"، إلى جانب إصدار الشيخ "حمد بن خليفة" في 13 أغسطس 2003 قانون السلطة القضائية الذي أكد على استقلال القضاء، وحظر المساس به أو التدخل في شؤونه كما نص القانون الجديد على إنشاء المجلس الأعلى للقضاء[2].

هـ- المجلس البلدي:

في عام 1963، صدر القانون رقم (1) بتأسيس مجلس بلدية قطر، ومنذ ذلك الحين عرفت قطر تجربة الانتخابات البلدية، فقد نص هذا القانون على تشكيل هذا المجلس يتكون من 21 عضوًا يمثلون الطوائف المختلفة بالبلاد، وفي خطوة هدفت إلى تعميق النظام الانتخابي لمجلس بلدية قطر، صدر القانون رقم (15) لعام 1963بتعديل النظام الخاص بالمجلس، وبموجب هذا التعديل أصبح المجلس يتكون من 18 عضوًا، يتم اختيارهم على النحو التالي: 15 عضوًا يتم انتخابهم، و3 أعضاء يختارهم الحاكم بموجب مرسوم من بين أهل الرأي في الدولة[3].

2- مدى ديمقراطية النظام السياسي القطري:

عانت قطر حالة من الجمود السياسي طوال حكم الأمير السابق الشيخ "خليفة بن حمد آل ثاني"، الذي تولى قيادة البلاد منذ استقلالها حتى الإطاحة به عام 1995[4]، وعلى الرغم من إجراء بعض التغييرات الملموسة لتطوير نظام الحكم في أعقاب أزمة الخليج الثانية عام 1990، فإن هذه التغييرات لم تكن كافية؛ حيث شهدت قطر بروز مطالبات شعبية بتوسيع قاعدة المشاركة في السلطة، وإنهاء حالة الجمود الطويلة التي عاشتها البلاد[5].

1- محمد صادق إسماعيل،" الديمقراطية الخليجية - إنجازات وإخفاقات"، مصدر سابق، ص ص208- 209.
2- بريك سعيد صميخ المري، "إدارة المؤسسات البرلمانية مع دراسة حالة مجلس الشورى في دولة قطر"، مصدر سابق، ص ص 157-158.
3- أحمد منيسي، "التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مصدر سابق، ص60.
4- المصدر السابق، ص85.
5- أحمد منيسي، "التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مصدر سابق،ص109.

وقد أدى التغير في قمة النظام في 27 يونيو1995 بإعلان تولي الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" مقاليد الحكم إلى خروج قطر من حالة الركود السياسي؛ حيث سعى الأمير الجديد إلى تثبيت أركان حكمة وتأسيس شرعيته على أساس عقد اجتماعي جديد مع المواطنين، ومن هنا بدأت مسيرة الإصلاح من أعلى، أي بمبادرات من السلطة، وبخاصة في ظل حالة الجمود التي كانت تتسم بها الحياة السياسية في قطر في ظل العهد السابق[1]. وحدثت عدة تطورات داخلية فيما يتعلق بمؤسسات النظام السياسي والمنصب الأعلى في البلاد تعكس رؤية الأمير وإدراكه للدور القطري[2]، **وتمثلت أهم هذه المستجدات في الآتي:**

أ- الفصل بين منصبي رئيس الوزراء والأمير:

أعلن أمير قطر الشيخ "حمد بن خليفة" في أكتوبر عام 1996 مرسومًا يقضي بالفصل بين منصب الأمير ومنصب رئيس الوزراء، وهو المنصب الذي كان يشغله الأمير بنفسه حتى تلك الفترة، وهي الخطوة التي اعتبرها المحللون السياسيون ضمن الخطوات المرحلية لمأسسة الدولة[3].

ب- إنشاء مجلس العائلة الحاكمة:

صدر في يوليو 2000 مرسومًا أميريًا يقضي بإنشاء مجلس للعائلة الحاكمة يتكون من أبرز الشخصيات في أسرة آل ثاني الذين يمثلون اتجاهات مختلفة، وموزعين بين وزراء وسياسيين ودبلوماسيين ورجال أعمال، وذلك بهدف التباحث في جميع الأمور المتصلة بشؤون العائلة المالكة والبحث في القضايا التي يحيلها إليه رئيس المجلس، وعين الأمير "حمد" نفسه رئيسًا للمجلس، ويمثل تشكيل مجلس العائلة سندًا أساسيًا لاستقرار الأوضاع بمايطرحه من آراء ومقترحات تلقى تقديرها عند صانع القرار[4].

1- حسنين توفيق إبراهيم،"الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، أوراق بحثية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، أكتوبر 2005، ص75.

2- أحمد منيسي،"الإصلاح السياسي في الخليج العربي: حالتي البحرين وقطر"، بحث مقدم إلى مؤتمر قضية الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2004، ص21.

3- محمد مصطفى زرير،"خطوات التحول الديمقراطي في قطر"،مجلةشؤون خليجية، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد25، ربيع 2001، ص84.

4- العزب الطيب طاهر، "مجلس العائلة الحاكمة في قطر: لماذا؟"،ملفالأهرام العربي، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد2، يوليو 2000، ص30.

ج- إصدار الدستور الدائم للبلاد:

أصدر أمير قطر في 26 يوليو عام 1999 قرارًا بتشكيل لجنة لإعداد دستور دائم للبلاد، تتكون من 32 عضوًا يمثلون معظم الاتجاهات السياسية والاجتماعية في قطر[1]، وفي 29 أبريل 2003 توجه القطريون إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم للاستفتاء على أول دستور قطري استغرق إعداده ثلاث سنوات، وجاءت نتيجة التصويت بالموافقة، ونسبة تأييد بلغت 96.6%[2].

وفي يونيو 2004 صدّق الأمير "حمد" على إصدار الدستور الدائم لقطر الذي جاء كبديل للنظام الأساسي المؤقت المعدل لسنة 1972، وكبداية نحو الأخذ بنظام الحكم الدستوري في دولة قطر.

وفي إطار عملية الإصلاح، أفسحت القيادة القطرية مجالاً أكبر لحرية الصحافة والإعلام، وذلك بالحد من الرقابة على وسائل الإعلام المحلية[3]، فضلاً عن إنشائها قناة الجزيرة الفضائية التي تتمتع بهامش حرية لاتتمتع به معظم القنوات التليفزيونية العربية[4]، وإن كان ذلك فيما يتعلق بالقضايا الخارجية، كما بادرت القيادة القطرية إلى المصادقة على ثلاث من اتفاقيات الأمم المتحدة السبع الرئيسة المعنية بحقوق الإنسان، فضلاً عن تأسيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام2004 التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة[5].

فالدستور القطري الدائم نظم أسس العلاقة بين الحكام والمحكومين في إطار القانون، وأقر مبادئ المساءلة الشفافة في الحكم وضمان المساواة بين الرجل والمرأة[6]، كما لعبت

1- محمد مصطفى زرير، "التحول الديمقراطي في قطر"، مصدر سابق، ص85.

2- عبدالـلـه كمال، "قطر المرضي عنها"،صحيفة روز اليوسف، التاريخ،23 /2003/5.

3- حسنين توفيق إبراهيم، "الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مصدر سابق، ص76.

4- أنوشيرافان احتشامي، "الإصلاح السياسي في دول الخليج"، مجلة مختارات إيرانية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد32، مارس2003، ص36.

5- محمد صادق إسماعيل، "الديمقراطية الخليجية - إنجازات وإخفاقات"، مصدر سابق، ص211.

6- عطا السيد،" حقوق الإنسان في قطر"، مجلة شؤون خليجية، العدد45، ربيع 2006، ص99.

القيادة السياسية دورًا في دعم حصول المرأة على حقوقها، ومنها منحها حق الانتخاب والترشح، وتحسين أوضاعها وتعزيز مكانتها ودورها في المجتمع[1].

أما على مستوى تنشيط دور المجتمع المدني في قطر فإننا لانتحدث عن أحزاب سياسية أو نقابات، ولكننا نتحدث عن جمعيات أهلية في المجال الخيري والإغاثي، بالإضافة إلى جمعيات مهنية[2]، ويعتبر التطور الأبرز في حركة المجتمع المدني القطري، هو السماح بإصدار قانون يسمح بإنشاء الجمعيات المهنية والخيرية للمرة الأولى في مايو2004[3].

واتصالاً، أصدر الشيخ "حمد بن خليفة"، القانون رقم (12) لسنة 2008 بإنشاء المحكمة الدستورية العليا، وطبقًا لهذا القانون فإنها تعد هيئة قضائية مستقلة، هذا بالإضافة إلى إقرار مجلس الشورى في 19 مايو 2008 قانون الانتخابات، وهو مايمنح كل مواطن قطري تجاوز عمره 18 عامًا حق المشاركة في الانتخابات[4].

وتأسيسًا على ماسبق، يمكن القول إن العامل الرئيس في عملية الإصلاح التي شهدتها قطر هو القيادة السياسية متمثلة في الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني"، وأن الحالة القطرية داخل البيئة الخليجية تعد نقلة نوعية، إلا أنها تظل منقوصة داخل الفضاء العام، بل يمكن وصف ما حدث في قطر بأنه عملية إصلاح لا ترقى إلى درجة التحول الديمقراطي التي تجعل من قطر إمارة دستورية يشارك فيها الشعب في الحكم، وذلك بفعل السلطات المطلقة التي منحها الدستور للأمير ... وهو ما ترك أثره على السياسة الخارجية القطرية؛ حيث كان الأمير هو المهيمن عليها من ناحية التخطيط والتنفيذ، من دون سلطة تشريعية تراقبه وتحد من طموحه الشخصي الذي قد لا يراعي المصالح العليا للدولة ولا إمكاناتها.

وهو ما يدعونا إلى ضرورة التعرف على توجهات القيادة السياسية في قطر انطلاقًا من دورها الفاعل في هذه الحالة في سياستها الخارجية في الفترة محل الدراسة.

1- محمد صادق إسماعيل،"الديمقراطية الخليجية - إنجازات وإخفاقات"، مصدر سابق، ص218.

2- علي سعيد صميخ المري، "التحول الديمقراطي في دولة قطر(1995- 2004)"، رسالة دكتوراه، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2006، ص154.

3- أشرف سعد العيسوي،"المجتمع المدني في قطر"،مجلة شؤون خليجية، العدد42، صيف2005، ص95.

4- حسنين توفيق إبراهيم، "التطورات السياسية الداخلية في دول مجلس التعاون، نظرة عامة"، من كتاب الخليج في عام (2008-2009)"، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2009، ص43.

وبقدر أهمية التعرف على توجهات الأمير "حمد بن خليفة" أرى من الضروري المقارنة بين توجهاته وتوجهات والده الأمير "خليفة" لإدراك مدى تأثير التوجهات الشخصية وطموح كل منهما على السياسة الخارجية لقطر رغم وجود بعض التشابه في البيئة السياسية من حيث أن الأمير هو المهيمن الرئيس على مقاليد الحكم بما فيها السياسة الخارجية، **وهو ما يمكن طرحه على النحو التالي:**

حصلت قطر على استقلالها في العام 1971 بعد إلغاء معاهدة الصداقة التي سميت بـ"الاتفاقية المانعة" والتي أبرمت بين الطرفين في العام 1916[1]، وكانت تقضي بأن تظل قطر تحت الحماية البريطانية، وتخول لبريطانيا السيطرة على الشؤون الدفاعية والخارجية لقطر. وقد أعلن عن استقلالها في الأول من سبتمبر عام 1971 في بيان أصدره الشيخ "خليفة بن حمد آَل ثاني" **تضمن المبادئ التالية**[2]:

- التأكيد على عروبة قطر وإسلاميتها وأنها جزء من الأمة العربية.

- تهدف السياسة الخارجية للدولة إلى توثيق عرى الصداقة مع جميع دول العالم والشعوب المحبة للسلام.

- تؤيد دولة قطر تأييدًا تامًّا جامعة الدول العربية وميثاقها.

- تعمل الدولة بكل طاقاتها على تقوية الروابط بينها وبين جاراتها.

- تأييد شعب فلسطين وحقه الكامل في العودة إلى وطنه.

واستنادًا إلى تلك المبادئ، يمكن القول إن السياسة الخارجية القطرية ارتكزت على مجموعة من الثوابت، **وأهمها:** محورية البعد العربي، ودعم حق الشعب الفلسطيني، والالتزام بقواعد الشرعية الدولية.

وفي فبراير عام1972 تقلد الشيخ "خليفة آل ثاني" مقاليد الحكم في قطر[3]، بعد عزل ابن عمه الأمير "أحمد بن علي" في انقلاب "أبيض" بقرار جماعي من أعضاء الأسرة الحاكمة،

1- سعد ثامر الحميدي، "دور النفط في علاقات قطر الدولية"، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2001، ص104.
2- محمد نصر مهنا، "قطر: التاريخ - السياسة- التحديث"، مصدر سابق، ص278.
3- نايف علي عبيد، "دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير"، مصدر سابق، ص207.

ليصدر بعد شهرين من توليه الحكم - أي في أبريل 1972 - النظام الأساسي المؤقت المعدل، والذي ظلت قطر تستند إليه في نظام حكمها حتى صدور الدستور الدائم لعام 2003. ووفقًا لهذا النظام الأساسي حُددت السلطة التنفيذية بالأمير الذي يساعده ولي عهد ومجلس وزاري يعينه الحاكم، ونصت المادة 22 من النظام على أن حكم الدولة وراثي في أسرة أل ثاني.وفي مايو1977 أصدر الأمير مرسومًا بتعيين نجله"حمد بن خليفة" وليًا للعهد[1].

والواضح من هذا النظام الأساسي أنه استبعد ما يسمى بـ"المشاركة المجتمعية" في الحكم، مما ساعد على فرض الحكومة سلطتها المطلقةعلى الأجهزة السياسية في الدولة في ظل غياب كامل لأية مؤسسات للتعبير عن الرأي، وفي ظل غياب أيضًا للمجتمع المدني المستقل بخصوصيته[2]، ما جعل السياسة القطرية بما فيها السياسة الخارجية أحادية الفكر من حيث المصدر والتنفيذ.

ولأن قطر اعتمدت على النفط كمصدر وحيد للدخل، ورغم أنها استطاعت في عهد الشيخ "خليفة بن حمد آل ثاني" أن تحقق قدرًا من التنمية الاقتصادية اعتمادًا على النفط؛ فإن فترة الازدهار التي تمتعت بها في هذه المرحلة كانت قصيرة الأجل؛ إذ أدى انهيار أسعار النفط إلى عجز واضح في ميزان مدفوعاتها[3]، مما رماها - إذا جاز التعبير - في أحضان المملكة العربية السعودية الدولة الثرية التي باستطاعتها مساعدة قطر على الخروج من أزماتها.

فأصبحت أسيرة سياسة الاستتباع السعودي، لذلك لم يكن لها سياسة خارجية متميزة أو مستقلة على الساحة الإقليمية، الأمر الذي جعلها على هامش السياسة الدولية، فبعد أن التحقت بالمنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، انخرطت مع دول الخليج في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي عام 1981، ما جعلها

1- صلاح سالم زرنوقة، (محرر)، "الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب"، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية،1997، ص247.

2- علي خليفة الكواري، "حالة الديمقراطية في قطر: قراءة في دساتير الدول العربية"،مجلة إضافات، بيروت: الجمعية العربية لعلوم الاجتماع، العدد 13،2011، ص23.

3- جمال زكريا قاسم، "التطور السياسي والاقتصادي في دولة قطر من الاستقلال إلى وصول الشيخ حمد بن خليفة إلى الحكم 1971-1995"، دراسة متاحة على الرابط التالي:

www.attarikh-alarabi.ma

منسجمة مع الدول الخليجية في سياساتها العامة الداخلية والخارجية، فضلاً عن موقفها إزاء القضايا الإقليمية والدولية.

ومع وصول الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" إلى سدة الحكم في يونيو 1995، بعد انقلاب "أبيض" على أبيه، عمل الأمير الجديد على تغيير التوجهات القطرية سواء على المستوى الداخلي كما سبق الإشارة، أو على المستوى الخارجي ليتكامل مع ما أحدثه من تغير على المستوى الداخلي ظنًا منه أنه يمهد لمرحلة مختلفة في تاريخ البلاد تتميز باستقلالية قطر في سياساتها وفي اتخاذ قراراتها، بما يتوافق مع رؤيته وطموحه الشخصي تجاه بلاده.

وانطلقت فلسفته الخاصة للسياسة الخارجية لبلاده من أن الأحجام ليست هي المعيار في عصر العولمة، بل الأفكار والرؤى والجرأة وتسخير القدرات في حل المشاكل واستخدام الإمكانيات وتوظيفها في الوساطات وحل النزاعات بطريقة سلمية والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين هي المعيار[1].

ولذا، أحدث تحولاً ملموسًا في السياسة الخارجية لبلاده نتج عنه ترسيخ وتثبيت مكانة قطر في المحافل الدولية مما أهلها للعب دور فعال ومؤثر عبر انتهاج سياسة تراعي الأبعاد الدولية[2]، ومخاوفها الأمنية[3].

وتستند على المبادئ التالية[4]:

- إقامة علاقات حسن جوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- حل جميع الخلافات بالطرق السلمية.
- دعم القضايا العربية والإسلامية.
- تطوير علاقات التعاون في إطارها الإقليمي والدولي.

1- عبدالله الشايجي، "قوة قطر الناعمة مجددًا"، صحيفة الوطن القطرية، 2011/11/30.

2- عبدالخالق عبد الله، "البعد السياسي للتنمية البشرية"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد290، أبريل 2003، ص99.

3- Peterson, J. E .(2006), "Qatar and the world: branding for microstate",op. cit. p.741.

4- أثير ناظم عبدالواحد،"دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد43، 2010، ص117.

وتطبيقًا على أرض الواقع استضافت قطر عددًا من المؤتمرات العالمية الهامة، كما حصلت على أحد المقاعد المخصصة للقارة الآسيوية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عام2001، إضافة إلى حصولها على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن خلال الفترة (2006 - 2007)، كما حققت الدبلوماسية القطرية نجاحات على مختلف الأصعدة الخليجية والعربية والإسلامية والعالمية، بعد سلسلة من المبادرات الناجحة، ولاسيما على الصعيد العربية من خلال "دبلوماسية الوساطة" لحل العديد من النزاعات التي دارت في لبنان وفلسطين والصومال واليمن والسودان[1].

وهو ما كان بمثابة مؤشر قوي على تبني الأمير "حمد" سياسة خارجية ابتعدت عن سياسة الاستقطابات الإقليمية والابتعاد عن الدوران في فلك القطب السعودي[2]، فكان الخروج من دائرة التأثير السعودي ومحاولة النأي بسياساتها عن أي نفوذ خارجي من الدول المحورية في الشرق الأوسط، والظهور بمظهر الدولة ذات السيادة والسياسة الخارجية المستقلة عن التأثيرات الإقليمية، وهو ما كان من أولويات السياسة الخارجية القطرية منذ تولي الشيخ "حمد بن خليفة" سدة الحكم عام 1995[3].

وكنتيجة لما امتلكته القيادة القطرية ممثلة في الأمير "حمد" من جرأة وإمكانات في جعل قطر مؤثرة في المعادلة الإقليمية؛ فقد شهد الدور القطري بروزًا معبرًا عن دينامية استثنائية في التحرك الدبلوماسي، وصناعة القرار وعن قدرة مميزة على ملء الفراغات، بما تملكه من إمكانيات مالية كبيرة، توظف اليسير منها في خدمة صناعة صورة للإمارة لتصبح لاعبًا على المسرح الدولي[4].

وكانت المعادلة القطرية للحصول على هذا البروز والنفوذ الكبير تتضمن (المال، الإعلام (قناة الجزيرة)، المرونة السياسية) فقد أوجد الشيخ "حمد بن خليفة" لبلاده نفوذًا اقتصاديًّا في دول مؤثرة في العالم، لخلق شبكة معقدة من العلاقات، فضلاً عن مخزونها

1- ميثاق خير الـلـه جلود، "صناعة القرار السياسي في قطر"، مجلة دراسات إقليمية، بغداد: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 7(22)، 2011.

2- ماجد حميد خضير، "مقومات السياسة الخارجية القطرية"، مصدر سابق، ص 211.

3- ماجد حميد خضير، "مقومات السياسة الخارجية القطرية، ص216.

4- بشارة نصار شربل، "أبعاد الدور القطري في المنطقة"، قضايا الساعة، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 24 مارس 2009.

الكبير من الغاز المهم للعالم الصناعي ... أما الإعلام فقد مكنت شبكة قنوات الجزيرة قطر من التأثير على الأوضاع الداخلية في غيرها من الدول بتصعيد حملتها على أنظمة معينة، وأيضًا استطاعت بقوتها أن تحول دون المساس بأنظمة أخرى، ما يعني أن قناة الجزيرة كانت تشكل أداة من أدوات السياسة الخارجية القطرية على الصعيدين الإقليمي والدولي[1]، كما تلعب دورًا في الترويج للسياسة القطرية الجديدة في العالم العربي[2].

رابعًا: المحدد الاقتصادي:

يلعب المحدد الاقتصادي سلبًا أو إيجابًا دورًا مؤثرًا في السياسة الخارجية لأي دولة لجهة إما مشاركتها في تسيير الشؤون الإقليمية والدولية أو دورانها في فلك القوى التي هي بحاجة إليها اقتصاديًّا، فضلاً عن أنها إضافة إلى القدرة العسكرية تشكلان المصدر الأساسي لقوة الدولة.

ولايقصد بالمحدد الاقتصادي مجرد حيازة الدولة لموارد وثروات، بقدر ماهو حسن إدارة تلك الموارد، بما يحقق مصالح الدولة، واستنادًا إلى هذا فإن مؤشر القوة الاقتصادية من عدمه يتضح من مؤشرات فرعية هي: إجمالي الناتج المحلي للدولة؛ متوسط دخل الفرد؛ القاعدة الصناعية؛ معدل النمو؛ حجم إنتاج واحتياط الطاقة.

ولكي نفهم دور المحدد الاقتصادي كأحد المحددات الداخلية للسياسة الخارجية القطرية من الضروري رسم صورة عن المقومات الاقتصادية لقطر.

فالاقتصاد القطري حتى الأربعينيات من القرن العشرين كان تقليديًّا يقوم على بعض النشاطات الأولية المحددة كالزراعة والرعي وصيد الأسماك وصيد اللؤلؤ[3]، وتبدل الحال منذ دخول قطر عصر النفط في العام 1949 وانضمامها إلى "منظمة أوبك" عام 1961[4]، من خلال وضع وبرامج التنمية والتطوير في مختلف القطاعات، من دون استخدام ذلك كأداة من أدوات السياسة الخارجية للمشاركة في تسيير شؤون الإقليم، فاكتفت قطر في الدوران في الفلك السعودي.

1- سامية بيبرس، "الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية"، مصدر سابق، ص177.

2- Louay Bahri, "The New Arab Media Phenomenon: Qatar AL- Jazeera", Middle East Policy, Vol.8, No.2, June 2001, p.99.

3- علي سعيد صميخ المري،"التحول الديمقراطي في دولة قطر (1995-2004)"، مصدر سابق، ص124.

4- عبدالعزيز حسن الصويغ،"النفط والسياسة العربية"، الرياض: مركز الخليج للتوثيق والإعلام،1981، ص56.

ومنذ تولي الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" مقاليد الحكم في قطر أدرك أهمية الأداة الاقتصادية في تعظيم قدرات بلاده وجعلها تلعب دورًا مؤثرًا في استقلال سياستها الخارجية، فبدأ التوظيف السياسي لهذه الأداة بإنشاء مجلس للتخطيط يقوم بوضع خطط وبرامج التنمية والتطوير في مختلف القطاعات[1]، ما أتاح لاقتصاد قطر الدخول في مرحلة ازدهار تتميز بالديناميكية والتنوع السريع في المجالات الاستثمارية[2]، الأمر الذي جعلها تحقق نموًا وتقدمًا على الصعيدين العربي والعالمي[3]، عبر انتهاج سياسة متوازنة تهدف إلى فتح آفاق جديدة أمام مسيرة النمو الاقتصادي وزيادة معدلاته السنوية عن طريق الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية وخاصة قطاع النفط والغاز وتشجيع الاستثمار الأجنبي[4].

كما هدفت سياسة الدولة في ظل التوجهات الجديدة إلى إقامة العديد من الصناعات الثقيلة وفق برامج مدروسة موجهة نحو تنويع مصادر الدخل واستكمال البنية الأساسية، والاتجاه نحو إنشاء الصناعات الأساسية القائمة على تصنيع المواد المتوافرة والاستفادة القصوى من الغازات المصاحبة للنفط، وكذلك قام الشيخ "حمد بن خليفة" بتحديث وتطوير مؤسسات الدولة، وذلك بخصخصة الوزارات الخدمية؛ حيث أنشئت العديد من الهيئات مثل الهيئة العامة للسياحة، والهيئة العامة للأشغال، والهيئة العامة للتخطيط العمراني؛ إذ تشكل هذه المؤسسات علامة مهمة على طريق تحديث النظام الاقتصادي[5].

وبشكل عام، فإن المحدد الاقتصادي في قطر يتضمن أبرز العناصر كالآتي:

1- النفط:

النفط هو عماد الاقتصاد القطري؛ حيث يسهم بنحو 70% من إجمالي الإيرادات الحكومية، وأكثر من60% من الناتج المحلى الإجمالي، ... ونحو 85% من متحصلات الصادرات[6].

1- ماجد حميد خضير،"مقومات السياسة الخارجية لقطر - دراسة في السلوك السياسي"، مصدر سابق، ص227.

2- 130 عامًا على طريق البناء والازدهار في قطر، صحيفة الراية القطرية، التاريخ، 2007/12/18.

3- طوني دوام، "اقتصاد قطر الأعلى نموًا والأكثر استقرارًا عالميًا"، صحيفة الراية القطرية، التاريخ، 15 /2012/9.

4- صحيفة الراية القطرية، التاريخ، 2007/12/18.

5- عبدالكريم حمود علي سفيان، "التحديث السياسي في قطر (1995 - 2006)"، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012، ص92.

6- "الوضع الاقتصادي الحالي في دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي"، مجلة شؤون خليجية، العدد57، ربيع 2009، ص61.

وكنتيجة لتنفيذ خطتها الرامية إلى زيادة طاقتها الإنتاجية واحتياطاتها زادت احتياطات النفط في قطر من3.7 مليار برميل في عام 1999 إلى 25.7 مليار برميل في عام 2007، في حين زاد إنتاج النفط من معدل وسطي بلغ 714 ألف برميل يوميًّا في العام 2003 إلى معدل وسطي قدره 868 ألف برميل يوميًّا خلال النصف الأول من العام 2008[1].وهو ما ترتب عليه ارتفاع الدخل الإجمالي للنفط من 4 بلايين دولار العام 1999 إلى 27 بليونًاالعام 2008[2]، كما تخطط قطر لزيادة إنتاجها من النفط من حقولها البرية والبحرية إلى أكثر من مليون برميل يوميًّا العام 2010[3].

وتلك الوفرة النفطية كانت عاملاً مؤثرًا في إرساء قواعد العلاقات القطرية مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي؛ حيث مثلت الخطوات الأولى على صعيد بروز قطر إلى المجتمع الدولي، لاسيما في ظل احتياج هذه الدول إلى الطاقة عصب الاقتصاد العالمي.

ويوضح الجدول التالي نسبة دخل قطر من مبيعات النفط في الفترة من عام 2002 - 2009.

جدول رقم (3)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
%20	%39	%27.8	%24.2	%17.5	%11.6	%8.8	%6.8

المصدر: شلومو بروم وعنان كورنس، ترجمة "خالد سعيد"، **"التقييم الاستراتيجي لإسرائيل لعام2009"**، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي يونيو 2009، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2010.

وواضح من هذا الجدول تصاعد دخل قطر من النفط بمستويات عالية خلال الفترة من 2002 إلى 2008 ثم انخفاضه في العام 2009، رغم خطط التطوير في الإنتاج، ولعل ذلك يعود إلى التركيز القطري على إنتاج الغاز الطبيعي، وهو ما سنعرض له في النقطة التالية.

1- بسام فتوح، "أسعار النفط والتطورات الحاصلة في قطاع النفط والغاز في دول مجلس التعاون"، كتاب الخليج في عام (2008 - 2009)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2009، ص309.

2-Jean - Francois Seznec,"The Gulf Sovereign funds: Myths and Reality", Middle East Policy, 15(2), 2008, p.107.

3- بسام فتوح، "أسعار النفط والتطورات الحاصلة في قطاع النفط والغاز في دول مجلس التعاون"، مصدر سابق، ص309.

2- الغاز الطبيعي:

شكل الاستغلال الصناعي والتجاري للغاز الطبيعي المحور الأساسي للسياسة القطرية منذ عقد الثمانينيات؛ حيث بدأت بوضع وتطبيق استراتيجية متكاملة لتطوير صناعة الغاز الطبيعي القطري، وذلك بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية[1]، وذلك انطلاقاً من أنها تمتلك ثالث احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي بعد روسيا وإيران ويقدر بـ896 تريليون قدم مكعب، وقد رفعت قطر طاقتها الإنتاجية من الغاز المسال من 4.5 مليون طن سنوياً في العام 2002 إلى 43 مليون طن في العام 2009[2].

وكجزء من استراتيجية تنمية طويلة المدى، طرقت قطر الأسواق المالية الدولية، وشجعت الاستثمارات الأجنبية في السنوات الأخيرة في التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال الذي غدا إنتاجه وتصديره يلعب أهمية متزايدة في الاقتصاد القطري[3]، كما يظل مشروع تطوير حقل الشمال العملاق في صلب سياسة الطاقة في قطر؛ حيث بدأت عمليات تطوير سريع وتوسيع لاحتياطيها من الغاز الطبيعي مكرسة نفسها أحد الموردين الرئيسيين للغاز في العالم وأكبر مصدر للغاز الطبيعي، فقد وصلت ذروة إنتاجه 77مليون طن سنوياً، ما جعل دخل قطر منه يمثل ضعف الإيرادات النفطية في الدولة[4]، بل ويمثل ما يقرب من 70% من الدخل الحكومي[5].

1- محمد سعد أبو عامود، "محددات صناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلةالسياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد169، 2007، ص209.

2- نواف التميمي، "الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية"، مصدر سابق، ص63.

3- سالي كمال الدين، "قطر: خلفية موجزة والعلاقات مع الولايات المتحدة"، قراءاتاستراتيجية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد2، فبراير2005، ص26.

4- Qatargas Income Exceeds Oil Revenue, Emirates 24-7, Business, October, 27, 2011.

5- Kinninmont, June. (2013), "From football to military might How Qatar wields global power", The Observer, 3 February 2013.

ويوضح الجدول التالي قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال في قطر في الفترة من 2002 إلى 2007 بالمليار دولار أمريكي.

جدول رقم (4)

2007	2006	2005	2004	2003	2002
40.70	31.20	22.90	16.30	12.10	9.90

المصدر: قسم الأبحاث ببنك كاليون للتمويل والاستثمار.

3- الاستثمارات القطرية في الخارج:

نصت الاستراتيجية الشاملة للتنمية الوطنية (الرؤية الوطنية لدولة قطر 2030) بموجب القرار الأميري رقم "44" لسنة 2008 على أن تنويع مصادر الدخل يمثل خيارًا استراتيجيًا لدولة قطر، واعتمدت هذه الاستراتيجية على ثلاث ركائز أساسية لتحقيق هذا الهدف هي على النحو الآتي[1]:

أ- محفظة الاستثمارات الخارجية والاحتياطات والادخار الوطني والنمو في الدخل الوطني.

ب- التنمية الصناعية وتوسيع قاعدة الصناعات البتروكيماوية.

ج- تفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في تنويع مصادر الدخل الوطني.

وواضح أن الاستثمارات الخارجية جاءت في مقدمة عناصر تنويع الدخل القطري، فاقتصاديًا هي تخفف من العبء على قطاعي النفط والغاز، وفي الوقت ذاته تقلل من الاعتماد عليهما في المستقبل باعتبارهما عنصرين ناضبين؛ فضلاً عن أنها تعد ذراعًا استثمارية قوية لدعم الاقتصاد من خلال عوائد مجزية تصب في مصلحته[2]، وتعبرعن

1- عدنان علي ستيته، "الدور الاقتصادي للاستثمار الخارجي"، صحيفة الراية القطرية، التاريخ، 2013/3/31.

2- عبدالـله محمد، "القطاع الخاص يتجه لتعزيز استثماراته الخارجية"، صحيفة الراية القطرية، التاريخ، 2012/12/2.

اهتمام قطر بتملك نواصي المعرفة والتكنولوجيا سواء كانت من مواطنها التقليدية أو من خلال نقلها[1]، وهو ما رفع من مستوى رفاهية المواطن القطري.

وواقعيًّا حققت "هيئة قطر للاستثمار" التي تعد بمثابة الصندوق السيادي للدولة صيتًا دوليًّا على الرغم من حداثة تاريخ دخولها مجال الاستثمار العالمي، وذلك بفضل إمكانياتها المالية الضخمة (إذ تزيد قيمة الأموال التي بحوزتها عن 60 مليار دولار)[2]؛ حيث بلغ مجمل الاستثمارات القطرية في الخارج خلال العام 2012 نحو 45 مليار دولار توزعت على العديد من دول العالم منها العربية والأجنبية، متجاوزة حجم استثمارات العام 2011 التي كانت تقدر بـ13 مليار دولار إجمالي استثمارات عام 2011[3]، وهو ما ساهم في منح قطر فرصًا لتمدد نفوذها على مستوى العالم على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية[4].

4- الناتج المحلي الإجمالي:

يعبر عن القيمة الإجمالية لمدخولات الدولة من القطاعات المختلفة، وبالطبع يعد القطاع النفطي الأهم في الإسهام بهذا الناتج، ونتيجة للنهضة التي تشهدها قطر فقد سجل الناتج الإجمالي تطورًا كبيرًا فقد واصل الارتفاع من 38 مليار ريال في نهاية التسعينيات إلى حوالي 105 مليارات ريال بنهاية العام 2004[5]، ثم إلى 170 مليار دولار العام 2011، ليصل نصيب الفرد من الناتج المحلي 104 آلاف دولار للعام نفسه[6].

وكنتيجة لذلك أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2011 أن قطر عام 2011 احتلت المرتبة (الأولى) عالميًّا من حيث متوسط الدخل الفرد، وهو ماينعكس إيجابًا

1- المصدر السابق.

2- جاسم حسين، "استثمارات قطر الخارجية: بدائل عن الطاقة ونفوذ دولي"، بغداد: مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011/10/2.

3- محمد خير الفرح، "حصاد 2012، قطر تستثمر 45 مليار دولار حول العالم"، صحيفة الشرق القطرية، التاريخ، 2012/12/30.

4- جاسم حسين، "استثمارات قطر الخارجية بدائل عن الطاقة ونفوذ دولي"، مصدر سابق.

5- "130 عامًا على طريق البناء والازدهار في قطر"، صحيفة الراية القطرية، التاريخ، 2007/12/18.

6- "الوضع الاقتصادي الحالي في دول مجلس التعاون ودول المغرب العربي"، مجلة شؤون خليجية، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد57، ربيع 2009، ص62.

على مستوى معيشة الفرد القطري[1]، كما توقع صندوق النقد الدولي أن تسجل الميزانية العامة القطرية فائضًا بحوالي 16 مليار دولار، وأن يستمر هذا حتى العام 2015[2].

وتأسيسًا على ماسبق، يمكن القول إن القيادة القطرية انتهجت سياسة مدروسة نحو تنويع مصادر الدخل، وعدم الارتكان على مصدر واحد للدخل هو "النفط"؛ بدءًا من إنشاء المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار، الذي يختص بجميع الأمور المتعلقة بإدارة احتياطي الدولة، ووضع سياسة طويلة الأجل لاستثمار هذا الاحتياطي؛ ومرورًا بتبني سياسة نقدية ناجحة جعلتها من بين الدول القادرة على الاستثمار المالي في الداخل والخارج الدولة، وانتهاءً بإصدار عدة قوانين تسهل من إجراءات الاستثمار وتحرير الاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى تحقيق تحسن اقتصادي تجلى في فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وخفض العجز في الميزانية العامة، واستقرار معدلات التضخم وأسعار الصرف، ما انعكس على متوسط دخل الفرد القطري السنوي، والذي يعد الأعلى في العالم، وبالتالي أصبح المواطن غير معني بشكل كبير بمسألة المشاركة في صنع القرار أو عملية الإصلاح السياسي، كما أن هذا الوضع الاقتصادي وفر لصانع القرار القطري فسحة كبيرة وخيارات متعددة طالما كان المال يغطي الأخطاء.

وهو ما ترك أثره على السياسة الخارجية القطرية في عهد الأمير "حمد" حيث سعى إلى استغلال هذا التطور الاقتصادي في خلق نفوذ اقتصادي لبلاده في دول مؤثرة في العالم كالولايات المتحدة والدول الأوروبية والصين وغيرها، فضلاً عن مخزونها الكبير من الغاز المهم للعالم الصناعي ودخولها في شراكات واسعة مع كبرى شركات النفط والغاز العالمية (إيكسون موبيل، وشيل)، وما ترتب على ذلك من تصاعد عائدات الدولة وفي الوقت نفسه اهتمام القوى المؤثرة في العالم بالطاقة - ما ساعد قطر على تبنى سياسة خارجية نشطة كان أبرز أدواتها "دبلوماسية المال" بما يسمح لها بلعب دور في تسيير شؤون منطقة الشرق الأوسط والتأثير فيها فيما يصب في خدمة أهداف السياسة الخارجية القطرية[3]، وهو ما عززته من خلال الاستثمارات الخارجية، ودبلوماسية المعونات والوساطات.

1-www.Mei.Gov.qa.

2- نواف التميمي، "الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية"، مصدر سابق،ص63.

3- ثامر الحميدي، "دور النفط في علاقات قطر الدولية"، مصدر سابق، ص66.

خامسًا: المحدد العسكري:

يعد المحدد العسكري من أبرز المحددات المؤثرة في مجال السياسة الخارجية لأي دولة بشكل عام وفي علاقتها مع مايحيط بها من وحدات ضمن بيئتها الإقليمية بشكل خاص[1]سواء أكانت دفاعية أم هجومية[2]؛ حيث إن القوة العسكرية أحيانًا تجعل البديل العسكري مطروحًا بدرجة أكبر في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، كما أن من شأنها تعزيز ودعم القدرة التفاوضية للدولة[3].

وتكمن المشكلة الرئيسية لقطر في الضعف الشديد للقوة البشرية من حيث العدد، ماينعكس على تعداد الجيش؛ وترتيبًا على إنشاء قوات مسلحة وطنية كافية[4]؛ إذ تعتبر ثاني أصغر قوة عسكرية من حيث العدد في الشرق الأوسط[5]، وفي سبيلها للتغلب على هذه المشكلة حاولت قطر تطوير قواتها المسلحة منذ بداية الحرب العراقية - الإيرانية عام 1980، فزادت أولاً من القوة البشرية العسكرية ببطء من 5000 في أوائل الثمانينيات إلى6000 عام 1985 ثم إلى7500 عام 1992؛ وزادت ثانيًا من إنفاقها العسكري السنوي؛ إذ تفيد تقارير معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية، بأن قطر أنفقت 154.2 مليون دولار عام 1987، و1.44 مليار دولار عام 1991 و2 مليار دولار خلال الفترة من (1992 - 1995)، وتشير البيانات الخاصة بواردات الأسلحة القطرية اعتمادها الأكبر على دول أوروبا الغربية[6].

غير أنه منذ تولى الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" مقاليد الحكم في قطر عام1995، تبنى سياسة تعتمد على الاهتمام بكفاءة العنصر البشري في القوات المسلحة القطرية وإمداده بالسلاح المتطور الحديث الذي يواكب أحدث ما أنتجته مصانع السلاح العالمية[7]، مع التنويع في مصادر التسليح والتخلي بذلك عن سياسة الاعتماد شبه الكامل على الأسلحة والمعدات الفرنسية، فقد كان

1- نفين عبدالمنعم مسعد، "السياسات الخارجية العربية تجاه إيران"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد279، 2001، ص93.

2- نايف علي عبيد، "السياسة الخارجية لدولة الإمارات"، الإمارات: مجد للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص34.

3- أحمد يوسف أحمد، ومحمد زبارة، "مقدمة في العلاقات الدولية"، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1985، ص89.

4- محمد نصر مهنا، "قطر: التاريخ – السياسة - التحديث"، مصدر سابق، ص ص348-349.

5- Blanchard, C. (2012), "Qatar: Background and U.S Relations" CongressionalResearch Service Report for Congress Washington, p.11.

6- "مجلس التعاون لدول الخليج العربية2002"، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2002، ص235.

7- قطر، "الكتاب السنوي 1992-1993"، مصدر سابق، ص36.

مانسبته 80% من الأسلحة والمعدات العاملة في القوات المسلحة القطرية مستوردًا من فرنسا، إضافة إلى إبرام اتفاقيات للتعاون الدفاعي والتسليح مع قوى دولية أخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وهو ما سنعرض له بشيء من التفصيل كما يلي:

1- القدرات العسكرية:

بلغت القوى البشرية العاملة في الجيش القطري عام 2004 نحو 12000 جندي (8500 قوات برية، 1500 قوات بحرية، 1500 قوات جوية)[2]، ويضاف لها قوات شبه عسكرية تتألف من قوة الحرس الأميري بقيادة وزارة الدفاع وقوات الشرطة، علمًا بأن الخدمة الإلزامية غير معمول بها في قطر.

ولم تُعلن أي زيادة تُذكر في حجم القوى البشرية العاملة في القوات المسلحة القطرية منذ ذلك الوقت، غير أن هناك تقديرات تفيد بأن عدد هذه القوات نقص في عام 2008 عما كان عليه في عام 2007 من 12400 فرد إلى 11800 فرد، ومثلت القوات البرية مانسبته 72.1%، والقوات البحرية 15.2%، والقوات الجوية 12.7%[3].

2- الإنفاق العسكري:

على مستوى المفاهيم يحدد حجم الإنفاق العسكري وخاصة ماتخصصه الدول من ناتجها القومي الإجمالي لمجال الدفاع والأمن، سواء لاستيراد الأسلحة من الخارج، أو تصنيعها محليًا، أو للتطوير والبحث العلمي من أجل الارتقاء بالتكنولوجيا العسكرية، كما يحدد مدى إدراكها لوجد تهديد خارجي لأمنها القومي، وماتتكبده من تكلفة مالية عل نشاطها العسكري، وهذه التكلفة هي بمثابة مدخلات للقطاع العسكري، ولذلك فإن ميزانية الدفاع الإجمالية قد تؤدي إلى مستويات مختلفة من الأمن أو التهديد تبعًا لتكلفة الإنفاق[4].

1- أشرف سعد العيسوي، "قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي"، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2007، ص73.

2- موسى حمد القلاب، "شؤون الدفاع والأمن في منطقة الخليج"، الخليج في عام 2004"، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2005، ص86.

3- موسى حمد القلاب، "شؤون الدفاع والأمن في منطقة الخليج"، الخليج في عام 2008- 2009، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2009، ص226.

4- عبدالجليل زيد المرهون، "أمن الخليج وقضية التسلح النووي"، المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2007، ص154.

وقد وصلت ميزانية الدفاع القطرية لعام 2013 3.460 مليار دولار، بزيادة 3 ملايين دولار عما كانت عليه عام 2012، وتشير التقديرات إلى تذبذب معدلات الإنفاق العسكري القطري على مدى السنوات العشر الأخيرة؛ حيث وصلت أقل معدلاتها في عام 2005 بواقع 888 مليون دولار، فيما عادت لتتخطى حاجز مليار دولار خلال الفترة من 2006 وحتى 2008، واتجهت منذ العام 2010 إلى الارتفاع بشكل ملحوظ لتتعدى حاجز 3 مليارات دولار منذ العام 2011[1].

ويعكس الجدول التالي ميزانية الإنفاق العسكري في قطر خلال الفترة (2003-2013):

جدول رقم (5)

العام	الإنفاق العسكري القطري (مليار دولار)
2003	1.923
2004	2.060
2005	0.888
2006	1.072
2007	1.266
2008	1.756
2009	2.500
2010	3.117
2011	3.457
2012	3.670
2013	3.460

Source: the IISS, Military Balance, 2003-2013

1-Anthony H. Cordesman and Bryan Gold,"The Gulf Military Balance", the Center for Strategic and International Studies, 28/1/2014, p.44

وقد تجسد هذا الإنفاق بصفة أساسية في شكل صفقات تسلح وتعاون عسكري باهظة الثمن **على النحو التالي:**

جدول رقم (6)

الدولة	المساحة كم	القوة البشرية (مليون)	الكثافة السكانية (فرد/كم)	حجم القوات المسلحة (بالآلاف)
قطر	11427	1.241	56	11.8
الدولة	الناتج القومي (مليار دولار)	الإنفاق العسكري (مليار دولار)	نسبة مايتحمله الفرد في الإنفاق العسكري (دولار)	عائد الإنفاق على القوات المسلحة (دولار)
قطر	170.7	3.460	2546	176612

Source: "International Institute for Strategic Studies, Military Balance in the Gulf", London: Routledge, 2013 pp. 162-174.

وإدراكًا منها للقصور الذي يعتري قدراتها العسكرية لجأت قطر إلى إبرام اتفاقات دفاع مشترك مع القوى المؤثرة في العالم شأنها في ذلك شأن كافة دول مجلس التعاون الخليجي؛ لتكون مظلة أمنية لها؛ حيث وقعت مع الولايات المتحدة اتفاقية دفاع مشترك عام 1991 تم تجديدها في ديسمبر2002، لتمتلك بمقتضاها القوات الأمريكية أكبر قاعدة جوية لها في الشرق الأوسط[1]. في "العديد" التي تعد أيضًا أهم بنية تحتية عسكرية أمريكية في عموم المنطقة، وفيها يوجد المقر الميداني للقيادة العسكرية المركزية للمنطقة الوسطى من العالم CENTCOM الممتدة من آسيا الوسطى للقرن الإفريقي، إضافة إلى المقر الميداني للقوات الخاصة، التابعة للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية للمنطقة الوسطى في قاعدة السيلية القطرية.

وأيضًا وقعت قطر اتفاقية تعاون عسكري مع فرنسا في أكتوبر 1998[2]، ومع روسيا في 2002 إضافة إلى صفقة سلاح مع الأخيرة قيمتها 4 مليارات دولار تتضمن بيع أنظمة

1- جمال مظلوم، "مجلس التعاون الخليجي بعد 25 عامًا على إنشائه"، مجلة شؤون خليجية، العدد46، 2006، ص93.

2- "مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2002"، مصدر سابق، ص235.

حديثة للدفاع الجوي[1]، كما تم توقيع تعاون عسكري بالأحرف الأولى بين القوات المسلحة القطرية والقوات المسلحة في جمهورية بيلاروسيا في 28 إبريل 2008، ومذكرة تفاهم مع جمهورية جنوب إفريقيا في 7مايو 2008 لتطوير العلاقات العسكرية، هذا إلى جانب توقيعها في يوليو عام 2008مذكرة للتعاون العسكري مع بريطانيا[2].

وأقدمت قطر كذلك على المشاركة في قوات الدعم الإنساني في كل من هاييتي وباكستان، إضافة إلى مشاركتها عسكريًا, إلى جانب الإمارات والأردن, في عمليات الناتو التي لعبت دورًا مهمًا في إسقاط نظام معمر القذافي في 2011, وقدمت دعمًا ماليًا يبلغ 400 مليون دولار لتسليح وتدريب قوات المقاومة الليبية[3].

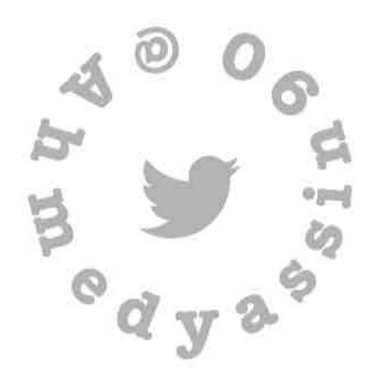
وبشكل عام، فإن التحركات القطرية على صعيد تعزيز نشاطاتها وعلاقاتها العسكرية لم يكن اهتمامًا منها بأهمية المحدد العسكري في سياستها الخارجية، بل لكونها العنصر الوحيد المسؤول عن تحقيق الحماية المباشرة للدولة عند تعرضها للتهديدات المباشرة فى الوقت الذي تعجز فيه السبل والوسائل الأخرى عن تحقيق ذلك.

وترتيبًا على ما سبق، يمكن القول إن المحدد العسكري لعب دورًا رئيسًا في السياسة الخارجية القطرية؛ حيث إن ضعف القدرات العسكرية القطرية البشرية، واعتمادها على القوى الدولية المؤثرة في توفير الحماية لها سواء عن طريق شراء السلاح، أو توقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية معها؛ جعل السياسة الخارجية لقطر بشكل غير مباشر أسيرة لمواقف الدول التي وقعت معهااتفاقات أمنية وعسكرية، حتى إنها في بعض الأحيان تحولت إلى أداة لتنفيذ بعض السياسات الخارجية لهذه الدول في المنطقة، وهو ما يتنافى تمامًا مع سعي الأمير "حمد" إلى استقلالية بلاده في قراراتها بما يتوافق مع مصالحها، ما جعل السياسية الخارجية القطرية تشهد تناقضات عدة.

1- جمال مظلوم، مصدر سابق، ص93.

2- موسى حمد القلاب، "الخليج في عام 2008- 2009"، مصدر سابق، ص 228.

3- إيمان رجب, "كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثوارت العربية", مجلة السياسة الدولية, 2012/2/10.


@Ahmedyassin90

المبحث الثاني: "المحددات الخارجية (الإقليمية - الدولية) للسياسة الخارجية القطرية"

تعتبر المحددات الخارجية (الإقليمية والدولية) من العوامل المؤثرة في قرارات السياسة الخارجية لأي وحدة سياسية، وينعكس تأثيرها بشكل أو بآخر على السلوك الخارجي لأي وحدة، على أساس التفاعل بين سياستها الخارجية والسياسة الخارجية لغيرها من الوحدات السياسية.

واستنادًا إلى هذا، نعرض فيما يلي للمحددات الخارجية للسياسة الخارجية القطرية وأثرها:

أولاً: المحددات الإقليمية:

وتتمثل هذه المحددات في: حرب الخليج الثانية (الغزو العراقي للكويت وتحرير الأخيرة عام 1991)، وحرب الخليج الثالثة (غزو واحتلال العراق 2003)؛ باعتبارها لعبت دورًا مفصليًا في تحولات قطر الداخلية وظهورها على المسرح الإقليمي، فضلاً عن العلاقة مع إسرائيل[1]، التي سوف يتم تناولها في الفصل الثالث من هذه الدراسة، **وفيما يلي نستعرض أثر كل محدد على السياسة الخارجية القطرية:**

1- حرب الخليج الثانية (1990 - 1991):

تعرف حرب الخليج الثانية بعملية "عاصفة الصحراء" أو"حرب تحرير الكويت"، واستمرت في الفترة من 2 أغسطس 1990 إلى 28 فبراير 1991، وكانت حربًا قصيرة وخاطفة نسبيًا، مقارنة بالحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت لثماني سنوات؛ حيث بدأت الحرب من جانب القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي، فقامت بشن هجوم

---

(1) العلاقة مع إسرائيل كانت إحدى توجهات السياسة الخارجية لقطر مع تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في عام 1995، باعتبارها أحد الأبواب الرئيسة التي يمكن من خلاله تحقيق مايسعى له. وبهذا سوف نشير إلى هذا المحدد في الفصل الثالث من هذه الدراسة، من خلال الخوض في التعرف على السياسة الخارجية القطرية في حقبتي "خليفة وحمد" اتجاه القضية الفلسطينية، كذلك العلاقة مع إسرائيل وأثرها على القضية الفلسطينية.

مكثف وعنيف استمر حتى 24 فبراير 1991، ما أدى إلى تدمير تام للمرافق العراقية الحيوية تبعه التقدم بريًا حتى تم تحرير الكويت بالكامل[1].

وقد ألقت حرب تحرير الكويت بظلالها على المنطقة وفرضت معطيات على الداخل الخليجي ككل؛ حيث قدمت هذه الحرب مبررات للنخب الخليجية للمطالبة بالإصلاح والتغيير فبرزت فعاليات داخلية نشطة، وعلى الرغم من تفاوت درجة التغير السياسي الذي حدث في أعقاب تلك الحرب من دولة خليجية إلى أخرى، فإن - أي الدول الخليجية كافة شهدت شيئًا من ملامح التغير[2].

وثانيًا أثارت هذه الحرب العديد من التساؤلات حول مستقبل هذه الدول، خاصة وأن الحرب أبرزت حالة الانكشاف الأمني لها وضعف قدراتها العسكرية[3].

وباعتبارها إحدى دول مجلس التعاون التي تأثرت بهذه الحرب شهدت قطر مبادرة (50) شخصية بارزة يمثلون قطاعات المجتمع والعائلات الرئيسة بتقديم مذكرة إلى الأمير"خليفة بن حمد آل ثاني" في ديسمبر 1991، طالبين فيها إقامة مجلس نيابي منتخب له سلطة تشريعية، ووضع دستور دائم للبلاد يضمن الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الإنسان[4]، وقد أشارت المذكرة إلى أن العقبات التي صارت تعترض قطر وصلت إلى نقطة تهدد الإنجازات التي تحققت، ولايمكن مواجهة ذلك إلى بتألف الحكام والمواطنين معًا من خلال التعاون والتشاور وحكم القانون، وعليه انتقد الموقعون على المبادرة، غياب حرية التعبير في وسائل الإعلام والغموض الذي يحيط بحقوق المواطنة وعملية التوطين في بلد يصل فيه عدد الوافدين إلى عدد المواطنين ثلاثة إلى واحد[5].

1- عبدالخالق عبدالله، "النظام الإقليمي الخليجي"، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، يوليو 2006، ص175.

2- محمد عز العرب، "الإصلاحيون الجدد في دول مجلس التعاون الخليجي"، كراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدرسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد 182، ديسمبر 2007، ص ص16-17.

3- أحمد منيسي، "التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مصدر سابق، ص87.

4- نعيمة بشير محمد الجامعي، "أثر النظام العالمي الراهن على التحول الديمقراطي في مجلس التعاون الخليجي(1990- 2003)"، رسالة دكتوراه، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2005، ص172.

5- مشهور إبراهيم أحمد،"التحولات الديمقراطية في قطر: العوامل الداخلية والخارجية وخصوصية الأزمة العراقية"، مجلة شؤون خليجية، العدد35، خريف 2003، ص80.

ومع تولي الشيخ "حمد بن خليفة" مقاليد الحكم في عام 1995 تطورت الأوضاع في قطر؛ حيث رفع شعار الإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي، وقام بإلغاء وزارة الإعلام، وأطلق سقف الحرية الإعلامية برفع الرقابة على الصحف ووسائل الإعلام، وكذلك تم إجراء الانتخابات البلدية بمشاركة من جانب المرأة القطرية ترشحًا وانتخابًا، وفي عام 1999 أعلن عن تشكيل لجنة لوضع دستور دائم وتوسيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية وإجراء انتخابات برلمانية[1].

هذا على المستوى السياسي، أما على المستوى الأمني والعسكري، أدت أزمة حرب الخليج الثانية إلى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة النظام الدولي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتبنت سياسة نشطة وجديدة مختلفة عن الأسلوب الحذر وغير المباشر الذي اتبع خلال فترة ماقبل غزو العراق للكويت، وقد انطلقت هذه السياسة من الاعتقاد بأن للولايات المتحدة حقوقًا سيادية في النظام الإقليمي الخليجي تتجاوز ماكان يعرف بالمصالح الحيوية والاستراتيجية[2]، وتوازي مع ذلك أن أسفرت هذه الحرب عن تعرية كثير من نقاط الضعف الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي حثها على تغيير الكثير من خياراتها والمعايير التي تستند إليها في مفهومها لأمنها القومي[3]، وذلك بسبب المخاطر التي أفرزتها ظروف الحدث، والتي بدأت تظهر من خارج الإقليم إلى داخله متمركزًا في دول الجوار ذاتها، وبالتحديد في إيران (التي استفادت من الخلل في ميزان القوى بالمنطقة بعد تدمير قدرات العراق العسكرية لتصبح هي القوى الأولى في الإقليم) والعراق (الذي تحول إلى عدم بعد أن كان عنصر قوة مضاف إلى دول مجلس التعاون) الأمر الذي أكد ضرورة مراجعة جذرية شاملة لمفهوم الأمن الإقليمي ولعناصره وترتيباته، وإعادة تحديد الأطراف المسؤولة عنه والمشاركة فيه.وقد ارتكزت السياسات الأمنية الخليجية في فترة مابعد حرب الخليج الثانية على منظومة من الترتيبات لحماية أمنها الوطني **تمثلت في الآتي**[4]:

1- نعيمة بشير محمد الجامعي، "أثر النظام العالمي الراهن على التحول الديمقراطي في مجلس التعاون"، مصدر سابق، ص172.

2- عبد الخالق عبد الـلـه، "النظام الإقليمي الخليجي"، مصدر سابق، ص179.

3- مفيد الزيدي، "مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين"، مجلة المستقبل العربي، العدد270، أغسطس2001، ص11.

4- أحمد إبراهيم محمود، (محرر)، "الخليج والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق (1990-2003)"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط1، مارس 2003، ص ص134-135.

- تحديث قدراتها العسكرية.

- الاعتماد على مظلة الحماية العسكرية الخارجية من الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

- توقيع اتفاقيات دفاع مشترك مع القوى الكبرى.

ومن بين هذه الركائز الثلاث، استحوذ الاعتماد على مظلة الحماية العسكرية من قبل الدول الكبرى على الأسبقية الأولى من جانب معظم دول مجلس التعاون، وكانت قطر واحدة منها.

وذلك بعد أن ظلت تتبنى لفترة طويلة ماقبل حرب الخليج الثانية موقفًا يقوم على رفض العلاقات العسكرية مع القوى الكبرى.

لكنها وجدت نفسها تتجه بعد الحرب نحو التوسع في إبرام اتفاقيات الدفاع المشترك مع الدول الكبرى؛ حيث وقعت اتفاقًا للتعاون العسكري مع فرنسا،كما وقعت اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة في يونيو 1992 تنص على إجراء تدريبات عسكرية مشتركة بين الجانبين[1]، ومشتريات سلاح، وكذلك أبرمت اتفاقًا للتعاون العسكري مع بريطانيا. وفي عام 1995، وافقت قطر رسميًا على التخزين المسبق لمعدات عسكرية أمريكية ثقيلة خاصة بتسليح لواء أمريكي، بالإضافة إلى اتفاق لاحق على فتح القواعد القطرية أمام الطائرات الأمريكية، لتدخل قطر في عام 2002 في علاقات غير مسبوقة في التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال توسيع قاعدة العديد وقاعدتين أخريين، وأبرمت في 2002 اتفاقية عسكرية في شأن استخدام القواعد القطرية من قبل القوات الأمريكية[2].

واستنادًا إلى ما سبق، نلاحظ أن حرب الخليج الثانية كان لها أثرًا واضحًا في التحولات الداخلية التي شهدتها قطر على صعيد الحريات العامة والمشاركة السياسية والتي بدورها أدت إلى استقرار داخلي عكس في مجمله تمكن القيادة السياسية من التحرر من الإملاءات الخليجية وعقدة الشقيقة الكبرى (السعودية) التي عجزت عن حماية نفسها إزاء

1- "الكتاب السنوي مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2002"، لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ط1، مايو 2002، ص235.

2- أشرف سعد العيسوي، "قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة"، مصدر سابق، ص84.

التهديدات العراقية، فأقدمت قطر على الخروج من دائرة التأثير السعودي سياسيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا، ولجأت للحماية الأمريكية من خلال الاتفاقيات الموقعة بينها وبين الولايات المتحدة، التي مثلت بدورها داعمًا للقرار القطري وظهوره في الفضاء الإقليمي، لتقلب من خلال سياستها الخارجية الطموحة كافة المعادلات الجيوسياسية في منطقة الخليج والمنطقة العربية عمومًا، مع اتجاهها في عهد "حمد" إلى التحول بعيدًا عن سياسة الانكفاء التي ظلت تمارسها طيلة حكم "خليفة بن حمد آل ثاني"، وتبنيها سياسة فاعلة ومستقلة مبتعدة بذلك عن الدوران في فلك المحاور الإقليمية في المنطقة.

2- حرب الخليج الثالثة (غزو واحتلال العراق 2003):

شكلت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق في 19مارس 2003 نقطة تحول جديدة في منطقة الخليج العربي على كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية؛ حيث جاءت لتكمل أضلاع مثلث الحروب في منطقة الخليج، وقد استندت الإدارة الأمريكية في حربها ضد العراق إلى كثير من المبررات والمسوغات.

ومن هذه المبررات والمسوغات مايلي[1]:

- امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وسعيه لتطوير أسلحة جرثومية.

- اتهام العراق برعاية الإرهاب وتهديده الأمن العالمي وأمن الولايات المتحدة الأمريكية.

- تهديد العراق لجيرانه من دول الخليج.

- الإطاحة بنظام "صدام حسين" من أجل حرية الشعب العراقي وإقامة ديمقراطية في العراق تكون مثالاً لا يحتذي في باقي دول المنطقة.

وبعيدًا عن الخوض في تلك المسوغات "الظاهرية"، والتي تخفي وراءها أسبابًا ودوافع أخرى استعمارية للولايات المتحدة من وراء غزو العراق واحتلاله، لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. فإن غزو العراق واحتلاله وتعزيز الوجود العسكري في منطقة الخليج العربي كان من شأنه أن يكشف عن سياسة أمريكية جديدة وتوجه مختلف يعكس سلوك الحكام الجدد في البيت الأبيض والذين أطلق عليهم الصقور والذين

1- سمير حازم، "إنه النفط يا ... الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق"، دمشق: دار الفكر، 2003، ص167.

امتلكوا مشروعًا يسمى "القرن الأمريكي" وكان من وجهة نظر بعض الخبراء الاستراتيجيين أن إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية يعني ضمن **مايعني تحقيق الأهداف التالية**[1]**:**

- السيطرة على الموارد النفطية العراقية الضخمة بكل ماتعينه للولايات المتحدة من أهمية استراتيجية واقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

- إقامة الإمبراطورية الأمريكية، وإعادة صياغة عمل المؤسسات الدولية، بحيث لا يكون لها مواقف ضد الولايات المتحدة الأمريكية[2].

- ضمان أمن إسرائيل؛ حيث كان العراق إحدى العقبات في طريق تسوية أمريكية بين الدول العربية وإسرائيل[3].

إذًا جسدت حرب الخليج الثالثة تحولاً في السياسة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية من التعددية إلى الآحادية، واعتماد مبدأ الضربات الاستباقية الذي يعد في واقع الأمر وسيلة جديدة لبسط القوة والنفوذ الأمريكيين، وإظهار استعداد واشنطن في عصر مابعد الحرب الباردة للدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها باستخدام الآلة العسكرية في سياق "الحرب على الإرهاب"، ومواجهة الدول المارقة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل[4].

وهكذا، كان للإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 أن خلق أوضاعًا جديدة بالمنطقة كانت لها انعكاساتها المباشرة على تطور الأوضاع السياسية فيها؛ فقد كشف عن رؤية أمريكية جديدة للنظام الإقليمي الخليجي تصب في سبيل عسكرة منطقة الخليج، فالولايات المتحدة باتت تنظر إلى إقليم الخليج باعتباره مسرحًا لعملياتها الاستعراضية، من

1- منار محمد الرشواني، "الغزو الأمريكي للعراق: الدوافع والأبعاد"، في محمد الهزاط وآخرون، احتلال العراق: الأهداف-النتائج-المستقبل"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص271- 274.

2- عاطف الغمري، "انقلاب في السياسة الأمريكية إعادة ترتيب الشرق الأوسط لصالح إسرائيل"، القاهرة: المكتب المصري الحديث، 2004، ص ص196-197.

3- خير الدين حسيب، "المشاهد والسيناريوهات، المستقبلية المحتملة في العراق"، في د.أحمد يوسف (محرر)، "احتلال العراق وتداعياته عربيًا واقليميًا ودوليًا"، بحوث ومناقشات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص969.

4- نايف علي عبيد، "مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير"، مصدر سابق، ص ص115- 116.

أجل تكريس تفردها على الساحة الدولية[1]، وهو ما أسهم بدوره في تعقد المشهد الأمني الإقليمي في ضوء اتجاه الولايات المتحدة إلى تكريس تواجدها العسكري في المنطقة؛ حيث يوجد حوالي ربع مليون جندي أمريكي وبريطاني على أرض العراق وفي مياه الخليج العربي[2]، وذلك بالتوازي مع اختلال موازين القوى في المنطقة على حساب الحضور السياسي العربي والإقليمي، مما أدى إلى خلق فراغ سعت دول الجوار غير العربية، وبصفة خاصة كل من إيران وتركيا إلى أن تشغله؛ حيث تمتلك الدولتان مشاريع إقليمية وسياسية كبرى، هذا إلى جانب امتلاكهما لمقومات أساسية أهلتها لأن تكونا طرفين في المعادلات الإقليمية وسياقات النظام الدولي المختلفة، ومع ازدياد الضغوط التي تمارسها الإدارة الأمريكية على تحالفاتها في المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر2001 على كل من السعودية ومصر، زاد الاختلال في موازين القوى الإقليمية[3].

تأسيسًا على ما سبق، يمكن القول: إن حرب الخليج الثالثة وزيادة الوجود الأمريكي العسكري المكثف في قطر بعد احتلال العراق مثَّل أهم المحددات الإقليمية التي لعبت الدور الأكبر في تعاظم السياسة الخارجية القطرية، فقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى تعقيد المشهد الإقليمي، ما أعطى فرصة سانحة للقيادة السياسية القطرية للبروز على المسرح الإقليمي بفعل القوة الأمريكية وتحالفاتها معها من خلال التحرك الدبلوماسي النشط لتسوية العديد من النزاعات المتفجرة بالطرق السلمية.

1- أحمد منيسي، "التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربي"، مصدر سابق، ص91.

2- عبد الخالق عبد الـلـه، " الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 299، يناير 2004، ص11.

3- سامية بيبرس، "الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية"، مصدر سابق، ص180.

ثانيًا: المحددات الدولية:

تعتبر المحددات الدولية من العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية لأي وحدة سياسية، وبالتالي على علاقتها مع بقية الدول. ومن هنا، فإن النظام السياسي الدولي أو القوى المتحكمة فيه تعد محددًا هامًا من محددات بيئة القرار السياسي الخارجي للوحدات السياسية المكونة له.

ولقد أصبح العالم بمثابة قرية كونية صغيرة ما يحدث في أحد أركانها يؤثر في باقي المناطق، ذلك أن سياسات العولمة والتسابق المحموم بين دول العالم للنهوض واحتلال موقع الصدارة على الخريطة العالمية جعلت دول العالم في بوتقة واحدة تتفاعل مع بعضها البعض، ومن ثم لايمكن قيام دولة بمفردها بمنأى عن النظام العالمي، وذلك من خلال العلاقات على كافة المستويات مع الدول الكبرى، إلى جانب العضوية في كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية.

وخلال العقدين المنصرمين وقعت العديد من المتغيرات والأحداث العالمية التي امتد آثارها لتشمل كافة الدول والمجتمعات، سواء كانت تلك المتغيرات سياسية مثل التغير في النظام العالمي الجديد وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة هذا النظام، أو ماشكلته العولمة من سياسات فرضت على كافة الدول التعامل معها والسير في ركابها، هذا بالطبع إلى جانب السباق المحموم للتسلح بين دول العالم ومنها دولنا العربية. كما برزت العديد من المتغيرات المؤثرة على الصعيد العالمي وأبرزها: ماشهده العالم من تداعيات إرهابية خطيرة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، والتهديدات التي طالت الأمن الدولي من تداعيات تلك الظاهرة، والتي كان لقطر نصيب من تداعياتها. وتبعًا لذلك سوف تقتصر هذه الدراسة على تناول طبيعة النظام الدولي والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى الحرب على الإرهاب، كمحددين دوليين من محددات البيئة الدولية الخارجية اللذين لعبا دورًا بارزًا في إعادة هيكلة وتعاظم السياسة الخارجية لقطر.

1- طبيعة النظام الدولي والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية:

شهد العالم خلال الأعوام الأخيرة العديد من المتغيرات والتفاعلات التي كان لها العديد من التداعيات على الدول العربية والغربية على حد سواء، وبالطبع فقد تأثرت كافة الدول العربية، ومنها بالطبع دول مجلس التعاون الخليجي، وفي القلب منها دولة قطر، بتلك المتغيرات والأحداث؛ حيث إنها تخطت حدود القارات لتصل إلى كافة الدول تؤثر فيها وتتأثر بها.

إذ يعرف النظام الدولي بأنه مجموعة من الوحدات السياسية الدولية ترتبط فيما بينها بمجموعة من التفاعلات والعلاقات على المستويين العالمي والإقليمي، بحيث إن أية تحولات كبرى تقع في جزء منه لابد أن تترك آثارها في الأجزاء الأخرى. والنظام الدولي ليس جامدًا، بل هو كيان ذو طبيعة قابلة للتغير[1]، كما يعرف النظام الدولي بأنه"مجموعة من القواعد والنماذج المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام والخلل فيها"[2].

ومنذ تفكك الإتحاد السوفيتي أواخر الثمانينيات، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تحقق أكبر قدر من الانتشار العالمي وتحقق كذلك أكبر قدر من النجاحات والانتصارات السياسية والعسكرية - إن جاز التعبير - وتستغل التحولات الدولية لتزيد من صعودها كقوة عظمى وحيدة تسيطر على القدرات العالمية من خلال الأمم المتحدة ومن خلال استغلال حلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما عملت الولايات المتحدة أيضًا على ترسيخ الانطباع، وقد كسبت المواجهة السياسية والعقائدية وحسمت معركة البقاء مع الإتحاد السوفيتي لصالحها، وأصبحت المزايا التي تتمتع بها الولايات المتحدة تمثل عناصر القوة الأساسية اللازمة للتفوق العالمي في الوقت الذي تغيب فيه أي قوى أخرى قادرة على منافستها، وهذه القطبية لاتؤدي فقط إلى السلام، وإنما قد تدوم طويلاً إذا ما أحسنت الولايات المتحدة الأمريكية اللعب بأوراق القوة التي تملكها[3].

غير أن الولايات المتحدة نصَّبت نفسها كشرطي العالم تفعل ماتراه مناسبًا في القضايا الدولية وما يتماشى مع مصالحها، وقد استخدم"بوش" الأب الرئيس الأمريكي الأسبق مصطلح "النظام العالمي الجديد" إبان حربه على العراق (حرب الخليج الثانية) للدلالة على أن النظام العالمي الجديد سيسيطر عليه القطب الواحد"أمريكا"، التي ادعت أن أسس هذا النظام وقواعده هي حل النزاعات بالطرق السلمية، ولكن ما نشاهده على الساحة الدولية اليوم أن الولايات المتحدة لا تتوانى في استخدام القوة والحلول العسكرية قبل

1- نايف علي عبيد، "دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير"، مصدر سابق، ص34.

2-Kaplan Morton, "System and Process in International Relations", John Wiley, sons, Inc. New York: 1972, p.115.

3- WilliamWohlforth,"The Stability of unipolar",International Security, Vol 24,No.1,Summer 1999.

استخدام الطرق السلمية[1]. كما تعتبر نفسها القوة القادرة على التدخل عسكريًا لمواجهة الأزمات العالمية، وهو ما يعد حقيقة فمن الناحية العسكرية تعتبر الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم القادرة على تخصيص أكثر من (450) مليار دولار سنويًا للأغراض العسكرية؛ أي مايوازي 50% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي الذي يقدر بحوالي أكثر من (1000) مليار دولار[2].

وبهذا فقد ارتبط النظام الدولي الجديد ببروز القوة الأمريكية كأقوى دولة في العالم، وأدت التطورات التي شهدتها دول وسط وشرق أوروبا والاتحاد السوفيتي إلى نصرة الرأسمالية الغربية، وبالتالي تحقق لقائد المعسكر الغربي الراسمالي الانفراد بالهيمة على النظام العالمي، وكانت حرب الخليج الثالثة مجالاً مناسبًا لاختبار تلك الهيمنة وتخليص العالم من الحرب الباردة والثنائية القطبية وبداية لعصر جديد تسيطر فيه دولة واحدة على مجريات الأمور الدولية[3].

ومن ثم، يمكن القول إن منطقة الشرق الأوسط وتحديدًا المنطقة العربية أصبحت على رأس أجندة الولايات المتحدة الأمريكية، مما كان له الأثر الكبير في تأجيج الأحداث التي تمر بها المنطقة بداية من أفغانستان شرقًا مرورًا بالعراق ثم لبنان والدور الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بخلاف الصومال والسودان خاصة أزمة درافور التي سعت الولايات المتحدة لاستغلالها لبسط نفوذها على الساحل الإفريقي.

وارتباطًا بهذا، أظهر الغزو العراقي للكويت في عام 1990 ضعف وهشاشة دول الخليج الصغيرة، وأن الولايات المتحدة هي وحدها القادرة والمستعدة لتوفير الأمن النهائي، وعليه فقد ابتعدت قطر عن الاعتماد التقليدي على المملكة العربية السعودية التي أثبتت عدم جدواها للكويت في عام 1990، وأقامت علاقات على مستويات عدة مع الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد في العالم، لتصبح العلاقات بين البلدين بمثابة انعكاس للمصالح

1- علي عودة العقابي، "العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات"، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط1، 1992، ص ص124-127.

2- أحمد مختار مبو، "نحو عالم الغد- تأملات في النظام الاقتصادي الدولي الجديد"، دراسة صادرة من اليونسكو، الطبعة العربية، باريس، يناير 1993، ص 14.

3- نفين مسعد، "أثر التغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، (1989-1993)"، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993، ص368.

الاستراتيجية بينهما، وقد توثقت تلك العلاقات مع دعم وتأييد واشنطن للانقلاب الذي قام به الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" على والده في 27 يونيو 1995، وكان التعاون في مجالي الدفاع والأمن أحد الركائز الأساس لتلك العلاقة؛ حيث تم توسيع نطاق الاتفاقية التي أبرمتها مع الولايات المتحدة في 23 يونيو 1992 والتي منحت الأخيرة حق الدخول إلى القواعد القطرية[1]، لتوافق قطر على تخزين التجهيزات الثقيلة للواء أمريكي على أراضيها، وفي ديسمبر 2002 تزايد التعاون مع توقيع قطر اتفاقًا مع واشنطن يوفر غطاء رسميًا للوجود العسكري الأمريكي في قطر ويكرس "التعاون الثنائي" بين البلدين[2].

وبهذا، فإن قطر باتت تستضيف أهم بنية تحتية عسكرية خارجية للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي عزز من قدرة قطر على مواجهة أي تهديد خارجي، كما ساهم في تقوية مركزها القيادي وتمددها الإقليمي؛ حيث ضمن لها تواجدًا قويًا ومؤثرًا في النظام الإقليمي يوازي الدور السعودي بل وينافسه؛ فالوجود الأمريكي في قطر منحها الثقة لبناء سياسة خارجية مستقلة، ولذلك سياسة قطر في جذب القوات الأمريكية كانت محاولة لإعطاء فرصة لصانع القرار القطري لحيازة موقع القوة في التعامل الخارجي، وهذا ما أكدته وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون"، خلال زيارتها لقطر في فبراير2010؛ إذ صرحت بأن الولايات المتحدة ستحمي دول الخليج في حال تعرضها لهجوم إيراني[3].

2- الحرب على الإرهاب:

مع بداية القرن العشرين دخل مصطلح الإرهاب إلى دائرة الضوء مرة أخرى، وأصبح محل اهتمام كل دول العالم، وقد كان لدول مجلس التعاون الخليجي ومنها قطر بعض التجارب الذاتية في مواجهته بعدما عانت منه لمدة عقدين من الزمان، وقد تواكبت هذه الأحداث مع بداية تأسيس المجلس عام 1981[4]، ولذا كانت من أوائل الدول التي دعت إلى

1- سالي كمال الدين، "قطر: خلفية موجزة والعلاقات مع الولايات المتحدة"، مصدر سابق، ص25.

2- رامسفيلد يوقع اتفاقًا في قطر، صحيفة النهار اللبنانية، التاريخ، 2002/12/12.

3- ميثاق خير الـلـه جلود، "صناعة القرار السياسي في دولة قطر"، مصدر سابق، ص4.

4- Omar AL- Hassan(ed),"terrorist attacks around the Global and in the Arab World since 1997", Landon: Center for Strategic Studies 2002.p5.

تعزيز التعاون الدولي وعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب، باعتباره ظاهرة عالمية، كما صادقت على المعاهدات الدولية المتعلقة بظاهرة "الإرهاب"، **ومن بينها**[1]:

- اتفاقية طوكيو الخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ 14سبتمبر 1963.

- الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن المعتمدة في نيويورك في 30 مارس 1979.

- الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب التي أقرتها الأمم المتحدة عام 1999.

غير أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية مثلت منعطفًا جديدًا على الساحة الدولية، والعلاقات البينية بين الدول، بحيث أصبحت ظاهرة الإرهاب الدولي من أكثر الظواهر والقضايا التي اعترتانتباه الدول والشعوب على حد سواء، نظرًا لمدى خطورتها وتهديدها للعالم مابعد 11سبتمبر[2].

فبعد بضع ساعات من الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر، أعلن الرئيس الأمريكي "جورج بوش" (الابن) عن حرب شاملة على الإرهاب، مستخدمًا كلمة حرب لتحمل في طياتها إشارات تؤكد عدم التردد في استخدام القوة العسكرية في أي زمان ومكان ضد أي هجمات أو حكومات تدعم أو تأوي الإرهاب[3]، كما أتجه الخطاب السياسي الأمريكي إلى تدويل الأزمة، فبعد أن تبنت واشنطن تكييفًا خاصًا لها باعتبارها حربًا، وليست عملية إرهابية، وصاغ الرئيس الأمريكي "جورج بوش" مبدأه الشهير مبدأ بوش (من ليس **معنا** فهو ضدنا)، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن رؤيتها للدفاع عن مصالح وأمن الولايات المتحدة، وذلك من خلال تبني استراتيجية تعتمد على حشد كافة القدرات لخوض أكثر من حرب في الوقت ذاته.

علاوة على عملية المراجعة التي قامت بها الإدارة الأمريكية لسياستها التي تمسكت بها خلال فترة الحرب الباردة، وذلك من خلال الانتقال من استراتيجية وسياسة الردع إلى

1- وحدة البحوث، "الاستراتيجية الخليجية لمكافحة الإرهاب"، مجلة شؤون خليجية، العدد33، 2003، ص ص128 - 129.

2- Joshua S. Goldstein, "International Relations", New York longman 2003, p.214.

3- نصير عاروي، "جملة جورج بوش لمناهضة الإرهاب"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز درسات الوحدة العربية، العدد284، أكتوبر 2002، ص64.

سياسة الدفاع الصاروخي والضربات الاستباقية لأي تهديد للأمن القومي الأمريكي[1]. وبالرغم من الآثار السلبية لهجمات 11 سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها أتاحت لها الفرصة لتحقيق حزمة من الأهداف، وأهمها: تغيير ملامح وأسس العلاقات الدولية، وتجسد هذا في تجاهل الولايات المتحدة لفكرة التعددية والإدارة الجامعة للنظام الدولي، وذلك باعتبارها تشكل عائقًا أمام الرؤية الأمريكية للنظام الدولي[2].

هذا إلى جانب تأثيرها على مختلف دول العالم، فإن إقليم الخليج، وفي القلب منه دول مجلس التعاون، كان الأكثر تأثرًا بتداعيات هذه الأحداث، الأمر الذي اتخذته الولايات المتحدة ذريعة لاتهام دول المجلس بدعم الإرهاب وتمويله، ومن ثم تعرضها للعديد من عمليات التشويه التي استهدفت تكريس هذه الاتهامات والمزاعم، فالمتهمون في هذه الأحداث يحملون الجنسية الخليجية (السعودية تحديدًا)، وقائد تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" سعودي الجنسية، كذلك المتحدث باسم تنظيم القاعدة "سليمان أبو غيث" كويتي الجنسية[3].

كل هذه العوامل دفعت قطر والدول الخليجية الأخرى إلى صياغة موقف موحد من ظاهرة الإرهاب الدولي ارتكزت فيه على عدة مبادئ أساسية، **وأهمها**[4]:

- أن الإرهاب ظاهرة لادين له ولا وطن، وأنه عمل دخيل على المبادئ الإسلامية، ومن ثم فالتنظيمات الإرهابية لايجوز وصفها بالإسلامية.

- التميز بين الإرهاب والمقاومة، وبذل الجهود السياسية لمنع توسيع دائرة الحرب حتى لاتطول دولاً عربية مثل: لبنان وسوريا، أو تشمل منظمات مقاومة مثل "حزب الـلـه" و"حماس".

- عدم القبول بالربط بين الإرهاب والإسلام أو أي ديانة من الأديان الأخرى.

1- مصطفى علوي سيف، "الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط التحرك نحو المجهول"، مجلة السياسة الدولية، العدد 151، يناير 2003، ص27.

2- جوزيف س ناي (الابن)، "مفارقة القوة الأمريكية"، ترجمة: محمد توفيق، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003، ص19.

3- عبدالجليل محمد حسين كامل، "الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد"، القاهرة: مطابع الدار الهندسية، ط1، 2003، ص ص291-292.

4- "الإجراءات العربية لمكافحة الإرهاب"، رؤية تحليلية، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، أبريل 2002، ص ص 4- 5.

- أن الإرهاب وبشكل عام في العالم ترجع أسبابه إلى فقدان العدالة الاقتصادية والسياسية وسياسات الكيل بمكيالين، وبقاء العديد من المنازعات دون حل.

- أن مواجهة الإرهاب مسؤولية دولية تضامنية لاتنفرد بها دولة دون سائر الدول، وإنما ينبغي أن تأتي في إطار الشرعية الدولية.

وفي أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2011، سعت قطر ودول مجلس التعاون إلى تفعيل تعاونها السياسي والأمني في مجال مكافحة الإرهاب، سواء على المستوى الخليجي أو على المستوى الدولي[1]؛ وقد كانت قطر من أوائل الدول التي دعت إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب؛ حيث نشطت على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وكانت طرفًا فاعلاً في المفاوضات التي تجرى بشأن التوصل إلى اتفاقية دولية شاملة بشأن الإرهاب، كما عملت ضمن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب[2]، وفي عام 2009 انضمت للاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل[3].

ومن هنا، دخلت العلاقات القطرية- الأمريكية مرحلة جديدة من مراحل التعاون،نتيجة التقاء مصالح الطرفين في محاربة مايسمى (الإرهاب الدولي)، وأقامت قطر على أراضيها أهم مركز للقيادة الأمريكية العسكرية وأكبر قاعدة جوية خارج الولايات المتحدة "قاعدة العديد"[4]، والتي خدمت كمركز لنقل الجنود وإيوائهم وتموينهم أثناء العمليات الأمريكية في أفغانستان؛ حيث قامت القوات الجوية الأمريكية بنحو (14 - 16) طلعة جوية إمدادية

1- محمد فتوح، "دول التعاون الخليجي والحملة الدولية ضد الإرهاب"، مجلة شؤون خليجية، العدد 41، 2005، ص69.

2- "دولة قطر تؤكد الحاجة إلى معاهدة شاملة لوضع تعريف محدد للإرهاب"، أسبوعية الدفاع والأمن العربي، التاريخ، 2013/10/9، على الموقع:

http://sdarabia.com/preview_news.php?id=30461&cat=6

3- "تضافر جهود الدول ضروري لوقف تمويل أسلحة الدمار الشامل"، صحيفة الراية القطرية، 2013/12/16.

4- قاعدة العديد، تعد من أكبر وأكفأ القواعد العسكرية في الخليج، بدأت قطر في عام 1996 ببنائها، إلى أنها أنهت تجهيزاتها في عام 2000 بتكلفة تجاوزت بليون دولار، فهي تقع جنوبي العاصمة الدوحة على بعد (35) كم، ويبلغ طول مدرجها نحو(4500) متر، ومجهزة بمرئاب يتسع لأكثر من (100) طائرة.

لأفغانستان يوميًا من القاعدة والتي استضافت مابين (5000 - 6500) فردًا من القوات الأمريكية والمهندسين المدنيين[1].

وتوثق التعاون أكثر على خلفية مطالبة السعودية بمغادرة القوات الأمريكية أراضيها، فكانت قطر بمثابة الساعد الأيمن للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب من خلال تعزيز مركز القيادة المركزية الذي سمح للقوات الأمريكية بمراقبة التحركات الجوية فوق العراق[2].

فضلاً عن اتخاذها العديد من الإجراءات في مواجهة الإرهاب ماليًا وسياسيًا وثقافيًا، عبر إصدارها مجموعة من القوانين تتماشى مع الجهود الأمريكية الرامية إلى قطع الإمدادات المالية عن المنظمات الإرهابية، فقد أصدرت القانون رقم (28) لعام 2002 لمكافحة غسل الأموال وتم بموجبه إغلاق كافة الحسابات البنكية التي تخص أعمالاً خيرية أجنبية[3]. بالإضافة إلى تجميد الأموال المشتبه في علاقاتها بالإرهاب، وإعادة تنظيم عمل المؤسسات والجمعيات الخيرية لضمان عدم تورطها في تمويل العمليات الإرهابية، وفي هذا الإطار أصدرت القانون رقم (4) لعام 2010 لمكافحة غسل الأموال، كما أنشأت في عام 2011 اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[4].

وهكذا، أصبحت قطر بتحولاتها السياسية الداخلية أكثر تداخلاً مع العالم ومؤسساته الدولية المتنوعة، فضلاً عن توافقها مع الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بما يمكنها من استقطاب الموقف الأمريكي الداعم لصالحها.

تأسيسًا على ما سبق، يتضح أن هناك تداخلاً واضحًا بين دوائر المصالح الوطنية القطرية ومصالح الدول العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية"، ولهذا سعى التحرك الدبلوماسي القطري إلى لعب دور أساسي على الساحتين الإقليمية والدولية من خلال انخراطها في تسوية العديد من الأزمات، لتثبت لواشنطن أنها حليف يمكن الاعتماد عليه. وبالتالي، لم تكن عناصر التفاعل الأمريكي - القطري مقتصرة على الاتفاقيات

1- Christopher M Blanchard,"Qatar: Background and U.S. Relations", Congressional, Research Service may 2010, p.3

2- سامية بيبرس، "الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية"، مصدر سابق، ص178.

3- سالي كمال الدين، "قطر: خلفية موجزة والعلاقات مع الولايات المتحدة"، مصدر سابق، ص29.

4- "تضافر جهود الدول ضروري لوقف تمويل أسلحة الدمار الشامل"، صحيفة الراية القطرية، التاريخ، 2013/12/16.

الثنائية، خاصة في المجالات الاستراتيجية والعسكرية، بل امتدت لتشمل مجالات القوة الناعمة، والتي تمثلت في تحول الدوحة لتصبح أهم منتدى ثقافي في المنطقة للتقريب بين الأطراف والأديان والثقافات بين الغرب والشرق؛ حيث تمكنت أمريكا من خلال هذه المنتديات من قراءة تراث المنطقة وأحوالها وتمرير مشاريعها انعكس على سياساتها في صياغات اتخذت شكل ردود أفعال، أكثر منها فاعلة مستقلة.وعرض أفكارها، وبالتالي أصبحت الدوحة بالمنظور الأمريكي أهم منتدى للترويج للمشاريع الأمريكية في المنطقة.

وهذا ما يقودنا إلى القول بـ"أن تحولات البيئة الدولية ألقت بظلالها على السياسة القطرية لتصبح رهنًا بإرادة القوى الكبرى من جهة، وبالتوجس من المحيط الإقليمي، والخليجي - السعودي بشكل خاص، مما انعكس عل بسياساتها في صياغات اتخذت شكل ردود أفعال، أكثر منها فاعلة مستقلة.

ويمكن تفسير ذلك من خلال الربط بين المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية القطرية؛ حيث إن إدراك قطر للقصور الذي يعتري قدراتها العسكرية بشريًا وتسليحيًا وحتى جغرافيًا من حيث المساحة والتي لا تعطيها عمقًا استراتيجيًا يمكنها من مواجهة أي اعتداء خارجي، جعل السياسة الخارجية القطرية أسيرة لسياسات الدول التي وقعت معها اتفاقات أمنية وعسكرية، والتي هي في الأساس الدول المؤثرة في العالم كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والصين، ما جعلها تتأثر بشدة بتحولات البيئة الدولية، حتى إنه يمكن القول إنها تحولت إلى أداة لتنفيذ السياسة الخارجية لهذه الدول في المنطقة.

ثالثًا: مرتكزات السياسة الخارجية القطرية:

يرى الباحث أن الدور الذي تقوم به قطر هو وليد البيئة الإقليمية المحيطة بها، فمنذ الانسحاب البريطاني من شرق السويس 1971، وما استتبعه من استقلال دول مجلس التعاون الخليجي، وجدت هذه الدول نفسها في خضم نظام إقليمي فرعي، هو "النظام الإقليمي الخليجي"، والذي يتسم بوجود ثلاث قوى كبرى، وهي: السعودية، وإيران، والعراق. وقد حاولت كل من هذه القوى فرض ما يسمى بسياسة "الاستتباع" في تعاملها مع دول الخليج الخمس الصغرى.

ووسط ذلك كانت هناك قطر الطامحة إلى لعب دور مميز وسياسة خارجية نشطة في الفضائين الإقليمي والدولي، مستندة لتحقيق هذه المكانة والدور على مرتكزات أساسية أهمها الأتي:

1- القيادة السياسية:

في ظل المتغيرات الدولية الجديدة يتبين بشكل واضح للدارسين وصناع القرار أن صياغة القرارات الخارجية هي نتاج لذلك التداخل الواضح بين الديناميات الداخلية والخارجية، إلى حد أضحى من الصعب إقامة حدود فاصلة بين ما يندرج ضمن السياسة الداخلية، وما يرتبط بالممارسة الخارجية للدولة[1].

فالإصلاحات التي حققتها دولة قطر على الصعيد الداخلي وسعيها إلى بناء دولة ديمقراطية تقوم على أساس دولة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الإنسان وتحسين وضعية المرأة وتطوير البنيات الاقتصادية، بما يخدم المواطن القطري وتوسيع نطاق مشاركته واستفادته من التنمية الشاملة التي تشهدها الدولة، هذه عوامل إيجابية ساهمت في نجاح قطر في رسم سياسة خارجية متميزة في المنطقة والعالم، وسمحت لها بترسيخ وتثبيت مكانتها في المحافل الدولية، مما أهلها للعب دور فاعل ومؤثر عبر انتهاج سياسة واقعية تراعي التوازنات الدولية[2].

وأسهم الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" مساهمة كبيرة في تنشيط الدبلوماسية القطرية وإثراء حضورها السياسي إقليميًا ودوليًا، وتتضح إسهاماته في الدفع إلى الأمام بحركة التعاون الاقتصادي والسياسي بين قطر ومحيطها الدولي، كما برزت ديناميكية الدبلوماسية القطرية في استقبال الملتقيات الدولية الهامة، فضلاً عن تحرك السياسي في القارات الثلاث، بما انعكس إيجابيًا على وضع دولة قطر ومكانتها بين الدول، وأهلها للعب دور فاعل ومؤثر، مستندة على دبلوماسية برجماتية، تقوم على تفضيل لغة الحوار، واحترام الشرعية الدولية[3].

2- الثروة الضخمة "الدبلوماسية المالية":

كما تم التوضيح في المحدد الاقتصادي بالفصل الأول فإن قطر تمتلك قدرات اقتصادية مهمة؛ انعكست على طبيعة الدور السياسي، في المنطقة؛ حيث كان المال حاضرًا في جميع خطوات النشاط الدبلوماسي القطري لاسيما في حلحلة القضايا الخلافية عندما تتركز بعض الخلافات على مسائل فيها جوانب مادية وذلك على حساب مناطق نفوذ كانت حكرًا

1- محمد السيد سعيد، "مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج"، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 158، 1999، ص23.

2- الحبيب الجنحاني، "ظاهرة العولمة الواقع والآفاق"، عالم الفكر المجلد الثامن والعشرون، أكتوبر، 1999، ص23.

3- عبدالعزيز بن محمد آل ثاني، "السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة 1995 - 2005"، الدوحة: مطابع دار الشرق، 2005، ص12.

على مصر والسعودية، إذ خدم صرف الأموال لتحقيق أهداف الدبلوماسية القطرية وولوجها إلى دائرة التأثير الإقليمي[1].

3- قناة الجزيرة الفضائية "الدبلوماسية الناعمة":

بدأت قناة الجزيرة بثها من الدوحة عام 1996، وتعتبر أول قناة فضائية عربية متخصصة في مجال الأخبار؛ حيث سعت القناة إلى تقديم إعلام عربي ينقل الأخبار بشكل ينافس القنوات الإخبارية الأجنبية مستعينة بذلك بما امتلكته من تكنولوجيا متطورة وإمكانيات كبيرة، وقد ساعد الشيخ حمد بن خليفة على تأسيس شبكة الجزيرة بمنحة بلغت 140 مليون دولار، ومنذ ذلك الحين قامت الحكومة القطرية بتوفير أغلب تمويل القناة[2].

وهو ما يعني أن الجزيرة بمثابة ناطق مخضرم بلسان دولة قطر وأميرها الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني"، وبالتالي فإنها تشكل جزءًا لا يتجزأ من الهوية الوطنية لدولة قطر وطموحاتها في مجال السياسة الخارجية[3]، ولذا فقد مثلت إحدى أهم العوامل الأساسية لتحقيق رؤية القيادة السياسية الطامحة بدور إقليمي مميز[4]؛ حيث مالت قطر إلى استخدامها كإحدى أدوات سياستها الخارجية؛ **لتحقيق جملة من الأهداف[5]:**

- امتلاك أداة ردع إعلامي قوية تجعل حكام الدول العربية التي تخلتف مع نظام الحكم القطري أو تواجه مشكلات معه تفكر كثيراً قبل أن تطلق وسائل إعلامها لمهاجمة قطر.

- انطلاق الطموح السياسي لأركان الحكم القطري بعد تولي الشيخ "حمد بن خليفة" السلطة في قطر.

- كان الطموح القطري يتطلع إلى علاقات خاصة ومتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث كان المسؤولون القطريون يدركون أن مثل هذه العلاقات ستعرضهم لانتقادات عربية حادة تتطلب قوة إعلامية يمكنها الدفاع عن هذه السياسات.

1- عبدالنور بن عنتر، "لغز قطر"، مراجعات كتب، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17 أبريل، 2013، ص4.

2- Blanchard, C. (2012), "Qatar: Background and U.S Relations",op. cit. p.19.

3- Hroub, Kh. (2012), "Qatar and the Arab Spring perspective", op. cit,p.37

4- محمد بن هويدن، "كيف يمكن لدولة صغيرة فرض نفسها دوليًا"، صحيفة البيان الإماراتية، 2012/6/17.

5- مشرف وسمي، وإضحوي جفال، "دبلوماسية المهادنة في السياسة الخارجية القطرية"، مصدر سابق، ص227.

وقد قدمت الجزيرة نفسها على أنها صوت الشعوب والمنبر المفتوح لكل من لا صوت له، وغالبًا ما سلطت الضوء على النزاعات التي تقوم بالتوسط فيها، لإبراز وتضخيم الدور الذي تلعبه قطر[1].

ولقد تصادمت القناة مع العديد من الحكومات العربية الرافضة لحرية الإعلام، وذلك في ضوء كونها منبرًا للرأي والرأي الأخر؛ حيث تستضيف القناة قوى المعارضة العربية والعديد من القوى الإسلامية المعتدلة والراديكالية، وتتيح لهم فرصة التعبير عن آرائهم بحرية بعد أن كان الإعلام الرسمي العربي يغيب كل صوت لايوافقه، ومن ناحية أخرى فتحت قناة الجزيرة أبوابها لسماع رأي العديد من الخبراء والسياسيين سواء كانوا أمريكيين أو أوروبيين وحتى صحفيين وسياسيين إسرائيليين، كما سمحت أيضًا بإبداء التعليقات والملاحظات المؤيدة لإسرائيل[2].

إذًا قطر وظفت قناة الجزيرة لبناء صورتها عالميًا وفي مشاريعها السياسية في المنطقة وصراعها مع منافسيها، ولدعم حلفائها، وبفضل الجزيرة نجحت قطر في كسر الاحتكار الإعلامي السعودي، وحتى وإن كانت الجزيرة لا تسير حتمًا وعلى الدوام وفق السياسة القطرية، فإن وجودها وأدائها والثورة الإعلامية التي أحدثتها في المشهد العربي كلها عوامل خدمت السياسة القطرية[3].

4- الوساطة في النزاعات الإقليمية:

منذ عام 2005 استحوذت قطر على أدوار الوساطة الإقليمية في بلدان عربية بها مشاكل داخلية مثل اليمن ولبنان والعراق وغيرها مما دفع المحللين إلى وصف قطر بالوسيط غير المتوقف[4]؛ حيث نجحت الدوحة في التوسط لإبرام "اتفاق الدوحة" لإنهاء الأزمة السياسية في لبنان[5]. عام 2008، وفي عام 2010، توسطت من أجل وقف إطلاق

1- مروة فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد187، يناير، 2012 ص163.

2- سامية بيبرس، "الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية"، مصدر سابق، 2012، ص176.

3- عبدالنور بن عنتر، "لغز قطر"، مراجعات كتب، مصدر سابق، ص4.

4-Barakat, (2012), "The Qatari Spring Qatar emerging role in peacemaking", The London School of Economic and Political Science, London, p.14.

5- أحمد سلمان النصوح، صحيفة الوسط البحرينية العدد 3034 ، 2010/12/27.

النار في السودان بين حكومة الخرطوم ومتمردي دارفور، إضافة إلى عقد مصالحة بين الحكومة اليمنية والحوثيين في العام نفسه، ثم استضافت خلال العام 2011 حركتا "فتح" و"حماس" للتوقيع على الورقة المصرية وإتمام المصالحة، كما نجحت القيادة السياسية القطرية في طي ملف الغرب مع ليبيا بشأن قضية لوكيربي والحصار الغربي المفروض على ليبيا[1].

وفي ظل هذا النجاح القطري والذي توازى معه فشل قوى فاعلة إقليمية ودولية في حلحلة الملفات نفسها، تعززت سمعتها كوسيط محايد بين الأطراف المتنازعة[2]، وقد خدم هذا الموقف المحايد العديد من المصالح القطرية؛ إذ ساعد في بناء العلاقة الخاصة بقطر كصديقة للجميع في المنطقة، وبالتالي كوجهة محتملة للاستثمار، فضلاً عن حماية قطر من تداعيات الصراع الإقليمي من خلال الزعم بأنها ليست عدوة أحد؛ هذا إلى جانب تعزيز مكانة الدوحة العالمية[3]، لاسيما بعد أن بدأت محادثات تاريخية بين الولايات المتحدة وحركة طالبان[4].

وبهذا أضحت قطر طاولة المفاوضات المفتوحة لكل القضايا الإقليمية خصوصًا العربية منها، واختارت القيادة السياسية في قطر الدخول بقوة وكسر حاجز الصمت وعدم اللامبالاة، فالقيادة تغض النظر عن حجم الدولة من الناحية الجغرافية والديموجرافية الذي كان يعد عائقًا أمام لعب أدوار سياسية كبرى[5].

5- اعتماد سياسة التوازن والتوفيق الدولي والإقليمي:

تعتبر رغبة قطر في تحقيق هذة المكانة الإقليمية والدولية هدفًا أساسيًا من أهداف سياستها الخارجية، ويربط البعض سعيها نحو تحقيق المكانة الدولية وطموحات أميرها بعدد من الاحتمالات التي تستحق التأمل مثل مواجهة عداوة النظام المصري السابق والنظام السعودي

1- مشرف وسمي، وإضحوي جفال، "دبلوماسية المهادنة في السياسة الخارجية القطرية"، مصدر سابق، ص ص287-292.

2- أحمد سلمان النصوح، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3034، 2010/12/27.

3- بول سالم، صحيفة Moyen- Orient الفرنسية، 2012/12/31.

4 -Barakat , (2012), "The Qatari Spring: Qatar emerging role in peacemaking",op. cit, p.14.

5- ماجد حميد خضير، "مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي"، مصدر سابق، ص212.

والخروج من مدار السيطرة الإقليمية من السعودية، والاعتقاد مع وجود الجرأة السياسية القطرية النابعة جزئيًّا من الموارد النفطية الهائلة، ومن الحماية الأمريكية بأن قطر قادرة على شغل فراغ الزعامة الإقليمية[1]، وهذا يرتبط برغبة النخبة الحاكمة في قطر وعلى رأسها الأمير ووزير خارجيته في الاضطلاع بدور في كتابة تاريخ المنطقة والتأثير في مجرياته[2].

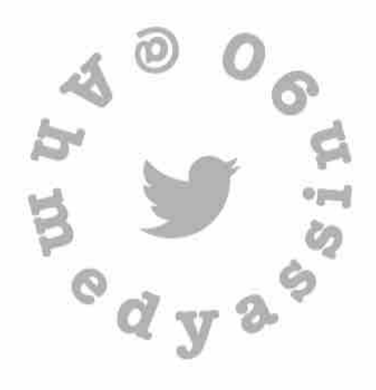
وتطبيقًا على أرض الواقع حاولت قطر إقامة توازنات على كل الأصعدة، فإضافة للتوازنات بين أطراف النزاعات المحلية العربية كما هي الحال بين المعارضة والموالاة في لبنان، حاولت إيجاد نوع من التوازنات بين الأنظمة العربية وحركات المعارضة داخلها، كما في حالتي السودان واليمن، كما سعت إلى إيجاد توازنات عربية خاصة في علاقتها مع دول "الممانعة" من جهة ودول "الاعتدال" من جهة أخرى، انطلاقًا من أن التوازنات تتيح لقطر أن تكون بمقربة من مختلف الأطراف السياسية والإقليمية والدولية، وبالتالي تحصل على ثقتها، ومن ثم تستطيع أن تستثمر هذه العلاقات المتميزة في بذل المساعي وتقريب وجهات النظر، بما يحقق حل الأزمات وخدمة السلام والاستقرار، وعلى المستوى الدوليتبنت قطر سياسة القرب المتوازن مع الولايات المتحدة والغرب عمومًا إلى جانب إسرائيل؛ لأن مثل هذه السياسة تخدم دورها كلاعب عربي مهم، إضافة لخدمة مصالح قطر كدولة[3].

تأسيسًا على ما سبق، نجد أن مرتكزات الدور القطري ممثلة في العناصر السابق ذكرها ساهمت بشكل ما في إكساب السياسة الخارجية القطرية حضورًا وثقلاً في منطقة برزت على أساسه قطر كأحد أكثر اللاعبين تأثيرًا في السياسة الإقليمية ومشابهة في تأثيرها للاعبين أكبر منها بكثير، وهو ما سيتضح من خلال فصول الدراسة التالية.

1- Hroub, Kh. (2012), "Qatar and the Arab Spring Perspective",op. cit . p.35.

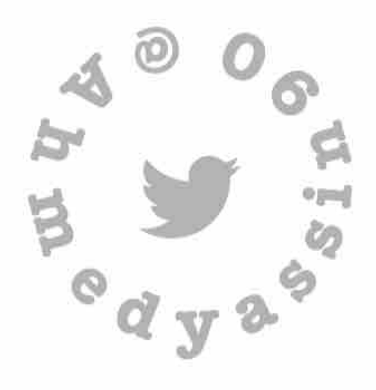
2- Kinninmont.June, (2013), "From football to military might How Qatar wields global power", The Observer, 3 February 2013.

3- مشرف وسمي، وإضحوي جفال، "دبلوماسية المهادنة في السياسة الخارجية القطرية"، مصدر سابق، ص297.


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

أثر تغير القيادة السياسية على السياسة الخارجية القطرية تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية



@Ahmedyassin90

مرت العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي بفترات من الضعف والفتور؛ لأسباب عدة، ومنها اندلاع الثورة الإيرانية في عام 1979، وما صاحبها من نزعات للسيطرة والهيمنة على الدول المجاورة من ناحية، والسعي لتصدير مبادئها من ناحية أخرى، إضافة إلى إحيائها لأطماعها القديمة في الخليج وبعض دوله، وتدخلها في الشؤون الداخلية لجيرانها بصورة مختلفة من ناحية ثالثة[1]، وهو ما مثل تهديدًا مباشرًا لنظم الحكم في دول الخليج[2].

غير أن قطر بقيادة الشيخ "خليفة بن حمد آل ثاني" انتهجت خطًا متوازنًا في علاقاتها مع إيران منذ نجاح الثورة الإسلامية بقيادة "الخوميني"؛ فقد ظلت الدوحة العاصمة الخليجية الأكثر قربًا مع طهران، بل حققت توازنًا بين علاقاتها مع إيران ومستلزمات العضوية في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي[3]، وعلى مدى نحو ثلاثة عقود من عمر الجمهورية الإسلامية في إيران لم تصل العلاقات بين الطرفين إلى حد القطيعة، كما حدث مع بعض الدول الخليجية الأخرى، فلم يتسرب الوهن الشديد إليها؛ وإن كانت لم تتسم بالحرارة على الدوام[4].

وقد بدأت العلاقات بين قطر وإيران تأخذ الجانب الانفتاحي والتعاوني بسبب موقف إيران من الغزو العراقي للكويت والمؤيد لموقف دول مجلس التعاون الخليجي ضد العراق، وزاد من هذا التقارب وصول الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" إلى سدة الحكم في قطر في يونيو 1995؛ حيث دخلت تلك العلاقات مرحلة جديدة، نتيجة حرصه على توطيد تلك العلاقات بشكل أكثر عمقًا واتساعًا من ذي قبل من خلال تأكيده أن تلك العلاقات يجب أن تقوم على مبدأ حسن الجوار والصداقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مع الإشارة إلى أن قطر تسعى إلى تطوير هذه العلاقات بطريقة لا تضر أحدًا[5].

1- أشرف سعد العيسوي، "قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي"، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2007، ص44.

2- السيد عوض عثمان، "العلاقات الإيرانية- الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل"، مجلة مختارات إيرانية، العدد28، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، نوفمبر 2002، ص86

3- ريان ذنون العباسي، "إيران ومشروع تزويد قطر بالمياه"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 5(14)، بغداد: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009.

4- ريان ذنون العباسي، "إيران ومشروع تزويد قطر بالمياه"، مصدر سابق.

5- انظر: محمد سعد أبو عامود، "العلاقات الدولية المعاصرة"، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007 ، ص159.

وتوافق هذا التوجه مع رؤية للشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" للدور الذي يتعين أن تقوم به قطر من أجل تعظيم مكانتها في الإقليم من ناحية، ومن ناحية أخرى ضمان أن لا تشكل لها إيران أي تهديد في المستقبل، فضلاً عن مساعدتها في القيام بهذا الدور من خلال توظيف إيران لحلفائها في المنطقة لخدمة الأهداف القطرية، وهو ما تجسد في نجاح وساطتها مع الفرقاء اللبنانيين عام 2008.

وعليه، تم تخصيص هذا الفصل لدراسة السياسة الخارجية القطرية تجاه إيران عبر مبحثين:

الأول: يتناول تغير القيادة وأدوات السياسة الخارجية القطرية تجاه إيران. فيما يرصد

الثاني: تغير القيادة وقضايا السياسة الخارجية القطرية تجاه إيران.

المبحث الأول: تغير القيادة وأدوات السياسة الخارجية القطرية تجاه إيران

نتيجة لطبيعة العلاقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي وفي القلب منها قطر والتي تأرجحت بين التوتر والفتور والتعاون الشكلي، انحصرت أدوات تطور العلاقة بين قطر وإيران في أداتين هما: الدبلوماسية (تبادل الزيارات) وتطوير العلاقات الاقتصادية بعيدًا عن التعاون الأمني والعسكري والثقافي.

وهو ما يمكن تناوله بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أولاً: الأداة الدبلوماسية:

من يتأمل في العلاقات الدولية لقطر منذ تولي الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" يدرك حجم الإنجاز الذي تحقق، ويتوقف أمام الطفرة النوعية إلى الأمام التي حققتها في اتجاه ترسيخ مكانتها على الخريطة السياسية العالمية؛ إذ انتقلت قطر إلى وضع جديد تشهد فيه دبلوماسيتها ديناميكية واضحة على الساحة العالمية، في إطار رؤية كلية لحركة السياسة الخارجية القطرية وتأقلمها مع المتغيرات الدولية.

فقد أتاح الغزو العراقي للكويت عام 1990 فرصة ذهبية لإيران، بفضل دورها الحيادي في الأزمة لتحقيق الكثير من المكاسب على صعيد علاقاتها مع دول مجلس التعاون، إلى جانب خروجها من عزلتها التي عاشتها طوال السنوات الأخيرة بعد حربها مع العراق، فأصبحت مركزًا للمفاوضات المكثفة التي استهدفت إنجاح الحل السلمي للأزمة، كما اكتسب الدور الإقليمي لطهران قدرًا أكبر من القبول والصدقية، سواء على المستوى السياسي أو الأمني[1].

ظلت العلاقات الدبلوماسية بين قطر وإيران ما بين مد وجزر حتى انتخابات الرئاسة الإيرانية لعام 1997، والتي فاز بها "محمد خاتمي" المعروف بالاعتدال، فتحسنت العلاقات، وفي منتصف عام 1998 بدأت وزارة الخارجية الإيرانية نشاطًا واسع النطاق

1- Hermanna Frederick Eilts, "The Persian Gulf crisis: Perspectives and Prospects", The Middle East Journal, vol 215, No.1, Winter 1991, p.14.

لإقرار مبدأ "الحوار الحضاري" باعتباره واحدًا من أهم المبادئ التي تشتمل عليها وتدعو إليها السياسة الخارجية الإيرانية[1].

وبالرغم من اعتبار "الحوار الحضاري" أهم مبادئ السياسة الخارجية لـ"خاتمي" انطلاقًا من إدراك بأن توثيق العلاقات مع دول المنطقة يخدم مصالح إيران الحيوية الأمنية والاستراتيجية، فإن هناك مبدأين آخرين لعبا دورًا أساسيًا في إرساء دعائم الثقة بين إيران وقطر والدول الخليجية الأخرى، **وهما**[2]:

أ- مبدأ إزالة بؤر التوتر في العلاقات الخارجية.

ب- مبدأ العزة والحكمة والمصلحة.

وفي ظل هذا المناخ الانفتاحي من جانب إيران، استغلت قطر هذه الفرصة المتاحة إلى أقصى حد، وفتحت آفاقًا جديدة للتعاون مع إيران لدرجة أنها عُدت إحدى الدول التي شهدت الآثار الإيجابية لسياسة خاتمي الخارجية[3].

فما تبنته القيادة السياسية القطرية بقيادة الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" من مرتكزات، ساعد في تعاظم دور السياسة الخارجية القطرية، وقد كانت إحدى هذه المرتكزات تبني سياسة خارجية تنأى بنفسها عن الدوران في فلك القطب السعودي، وإبراز دورها الجديد في الخليج العربي والمحيط الإقليمي الشرق أوسطي، الذي دفع نحو المزيد من التقارب بين قطر وإيران.

وكانت دعوة إيران للشيخ" حمد بن خليفة" لحضور مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد بطهران في ديسمبر عام 1997 بمثابة البداية لتفعيل دبلوماسية الزيارات المتبادلة بين البلدين على مستوى القمة منذ تولي الشيخ "حمد" السلطة في قطر، وبالرغم من أن هذه الدعوة كانت في إطار دعوة عامة للدول الإسلامية والتي عبرت عن السياسة الانفتاحية التي انتهجتها إيران بعد وفاة الإمام "الخوميني" وتولي قيادات جديدة تسعى إلى الابتعاد عن

1- محمد السعيد جمال الدين، "حوار الحضارات في الخطاب السياسي الإيراني"، مجلة مختارات إيرانية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 10، مايو 2001، ص60.

2- كيهان برزكر، "عهد جديد في العلاقات الإيرانية - السعودية"، مجلة فصلية إيران والعرب، بيروت: مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية، الشرق الأوسط، السنة الأولى، 2002، ص69.

3- المصدر السابق، ص71.

مبدأ تصدير الثورة، وتبني مبدأ حوار الحضارت الذي نادى به "محمد خاتمي"، فإن ذلك كان بمثابة فاتحة لتتابع الزيارات بين مسؤولي البلدين على مستوى القمة[1].

وفي سعي من الرئيس الإيراني السابق "محمد خاتمي" لترجمة مقولاته حول الحوار الحضاري إلى فعل حي قام بجولة شملت عددًا من الدول العربية، وكانت هذه الجولة بمثابة رسالة للدول العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص، أن هناك مساع حقيقية لفتح صفحة جديدة في العلاقات الإيجابية بين إيران ودول المنطقة، واعتبرت زيارته لقطر التي جاءت ضمن جولته العربية بتاريخ 19 مايو 1999، من أنجح الزيارات[2]؛ فقد تم التفاهم حول القضايا السياسية والإقليمية والدولية ومنها: إدانة الدولتين لظاهرة الإرهاب، وضرورة التمييز بين المقاومة المشروعة والعمليات الإرهابية[3]، إضافة إلى التوقيع على سبع اتفاقيات ومذكرات تفاهم تعلقت بالتعاون في المجالات الثقافية والإعلامية[4].

وكرد فعل على سياسة الانفتاح التي تنتهجها إيران تجاه دول الخليج العربي، قلد أمير قطر الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" الرئيس الإيراني "محمد خاتمي" قلادة الاستقلال وهي أرفع وسام في الدولة القطرية، وهي حالة غير مسبوقة في إطار العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام1979[5].

وتلبية لدعوة الرئيس "محمد خاتمي" للشيخ "حمد بن خليفة" لزيارة إيران فقد لبى الأخير هذه الدعوة في يوليو عام 2000، وجاءت زيارة أمير قطر كعلامة بارزة في سلسلة التقارب بين إيران وقطر، والتي كانت لها دلالاتها السياسية من حيث إن هناك مساعي حقيقية لقطر للتقارب مع إيران، بما يصب في تحقيق الاستقرار للمنطقة[6]. وبالرغم من أنه تم تبادل الزيارات وتوقيع العديد من الاتفاقيات بين قطر وإيران في فترة حكم "محمد

1- مدحت أحمد حماد، "إيران (1999-2000)، التقرير الاستراتيجي الخليجي (1999- 2000)"، الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة، 2000، ص180.

2- المصدر السابق، ص180.

3- عرفات علي جرغون، "العلاقات الخليجية - الإيرانية (2003- 2008)"، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2010، ص158.

4- مدحت أحمد حماد، "إيران (1999-2000)، التقرير الاستراتيجي الخليجي (1999- 2000)، مصدر سابق، ص180.

5- عبيد سلطان، "التقارب الإيراني- الخليجي إلى أين؟ "، مصدر سابق، ص 44.

6- علي مبري، "أمير قطر في إيران ... إضافة جديدة لتقارب ضفتي الخليج"، بتاريخ، 17 يوليو 2000، على الموقع:
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/islamic-ward.

خاتمي" 1997 - 2005؛ فإن العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين شابها الكثير من التوترات والإجراءات التي شكلت تحديات من الطرف الأقوى ضد الطرف الأضعف، فبعض إشكاليات تلك الفترة كان أهمها ما يتعلق "بمسمى الخليج"[1].

ورغم هذا، فإن قطر وغيرها من الدول الخليجية الأخرى حققت من وراء هذا التقارب مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي[2]:

- تشجيع الحكومة الإيرانية الإصلاحية على المضي قدمًا في طريقها الإصلاحي، والسعي لتوصيل رسالة إليها فحواها أن سياستها المعتدلة كفيلة بتحسين علاقاتها مع جيرانها، ومن ثم فإنها ستعود عليها بفوائد جمة على كافة الأصعدة.

- السعي لتحييد أحد مصادر الخطر التي تقلق قطر والدول الخليجية الأخرى، والمرتبطة بقدرة إيران على التأثير بصورة سلبية على أمنها واستقرارها.

- العمل على الإفادة من تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إيران، خاصة وأن أسواقها تتسم بكبر حجمها، ويمكن استغلالها في تصريفات المنتجات الخليجية.

- تنسيق السياسات النفطية، ولاسيما سياسات الإنتاج والأسعار.

غير أنه مع عودة المحافظين للحكم في إيران بوصول الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" إلى سدة الحكم في عام 2005، كان من الطبيعي أن تكون هناك مخاوف لدى قطر والدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي من رجوع إيران ثانية إلى فكرة العمل بمبدأ تصدير الثورة، وما يرتبط به من مؤامرات لزعزعة الاستقرار بدول الخليج[3]. لكن الرئيس الإيراني الجديد بعث برسالة يطمئن فيها قطر وجيرانه الخليجيين الآخرين، ويؤكد سعيه لترسيخ العلاقات معهم انطلاقًا من القواسم المشتركة بين الجانبين، وهو التطور الذي وجد صداه على أرض الواقع في دعوة الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" في تصرف منفرد الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) لحضور القمة الخليجية الثامنة والعشرين التي انعقدت

1- عبد المالك التميمي، "العلاقات الإيرانية- الخليجية"، مجلة مختارات إيرانية، عدد 2، أغسطس 2001، ص59.

2- عبدالـلـه عبدالكريم، "مجلس التعاون الخليجي بعد 25 عام من إنشائه"، المحور السياسي، مجلة شؤون خليجية، عدد 46، صيف 2006، ص48.

3- المصدر السابق، ص48.

في الدوحة في ديسمبر 2007، وعرض خلالها عددًا من المقترحات للتعاون مع قطر ودول المجلس الأخرى[1].

فهذه الدعوة القطرية للرئيس الإيراني لحضور القمة الخليجية كانت لها دلالات عدة على تطور العلاقات بين قطر وإيران. وفي ظل ظروف عصيبة تعصف بالمنطقة تتمثل في العدوان الإسرائيلي على لبنان في يوليو عام 2006، جاءت زيارة أمير قطر الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" لإيران والتقى خلالها المرشد الأعلى للجمهوية الإيرانية "علي خامنئي" وعددًا من المسؤولين في الحكومة الإيرانية تباحثوا سبل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، والقضايا الإقليمية والدولية[2].

كما حملت هذه الزيارة أكثر من دلالة أهمها: توصيل رسالة للولايات المتحدة الأمريكية بعدم الرضا القطري عما يحدث في لبنان، وذلك من خلال زيارة أحد أعداء الولايات المتحدة في المنطقة "إيران"، فضلاً عن سعي القيادة السياسية القطرية برئاسة "حمد بن خليفة" في محاولة لإبراز الدبلوماسية القطرية من خلال التظاهر أن هناك اهتمامًا قطريًا كبيرًا بشؤون المنطقة، وهي الزيارة الأولى منذ تولي "أحمدي نجاد" عام 2005 الرئاسة في إيران، بما عبر عن استمرار قطر في انتهاج سياسة التقارب مع الجانب الإيراني.

وفي فبراير عام 2008، قام رئيس الوزراء القطري الشيخ "حمد بن جاسم" بزيارة طهران، أجرى خلالها مباحثات مع "علي أكبر ولايتي" مستشار السياسة الخارجية لمرشد الأعلى "آية الـلـه علي خامنئي" تمحورت حول الشؤون الإقليمية[3].

وفي سبتمبر 2010 قام الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" بزيارة قطر لبحث آفاق التعاون في القضايا المختلفة التي تهم البلدين، بالإضافة إلى مناقشة الوضع في كل من العراق وفلسطين، ومن جانبه وصف الرئيس الإيراني"أحمدي نجاد" في مؤتمر صحفي

1- محمد عباس ناجي، "حصاد مشاركة أحمدي نجاد في قمة مجلس التعاون الخليجي"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 89، 2009، ص21.

2- ريان ذنون العباسي، "إيران ومشروع تزويد قطر بالمياه"، مصدر سابق.

3- أنور احتشامي، "التطورات الداخلية في إيران وتأثيرها في العلاقات الإيرانية - الخليجية"، (في) الخليج في عام 2008 - 2009، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2009، ص335.

خلال الزيارة العلاقات القطرية - الإيرانية بـالقوية وبأنها تسير نحو التقدم، معلنًا تطابق وجهات النظر بين بلده وقطر في المجالات المختلفة[1].

وفي خضم ما شهدته المنطقة العربية بما يسمى بـ(الثورات العربية)، جاءت زيارة أمير قطر لإيران في يونيو2011، ليبحث خلالها مع الرئيس الإيراني التطورات والتغيرات في المنطقة التي ترتبت على هذه الثورات[2]، والتي سوف يتم التطرق لها في المبحث الثاني من هذا الفصل، كقضية مؤثرة انعكست بالسلب على العلاقات بين الطرفين، كذلك حملت هذه الزيارة العديد من المضامين، لاسيما أنها الأولى لقائد إحدى بلدان مجلس التعاون الخليجي لإيران بعد التوتر الذي ساد خلال الفترة السابقة للزيارة بين إيران وبلدان الخليج العربية إثر الأزمة السياسية التي اندلعت في البحرين، وتدهور العلاقات بين إيران وباقي دول مجلس التعاون الخليجي بعد تدخل قوات "درع الجزيرة" في البحرين في منتصف مارس 2011.

مما سبق، يمكننا القول إنه بالرغم من أن هذه الزيارات أغلبها كان يأتي في أوقات مفصلية بالنسبة للمنطقة، فإن ما تمخض عنها لم يخرج عن إطار تصريحات تعبر عن أن هناك علاقات جيدة بين البلدين والسعي إلى تعزيزها، وهذا لا يمنع من القول إن دبلوماسية الزيارات المتبادلة تدل في أحد جوانبها على تميز العلاقات بين الجانبين باعتبارها أحد مظاهر تطور العلاقات مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فضلاً عن أنها تحمل دلالات على إمكانية حدوث تحولات إيجابية في العلاقات مستقبلاً باعتبار أن خطوط الاتصال بين الطرفين مفتوحة وعلى أعلى المستويات، مما يتيح المزيد من التنسيق المشترك في العديد من القضايا التي تهم الطرفين.

ثانيًا: الأداة الاقتصادية:

شكلت المصالح الاقتصادية في مجموعها دوافع أساسية لتعزيز العلاقات بين قطر وإيران، بما يجعلها أساسًا جيدًا لبناء الثقة، بل ربما تطغى علاقات المصالح الاقتصادية في أهميتها على الدوافع الأمنية والسياسية، وهو ما تجسد على أرض الواقع في تحييد التعاون الاقتصادي عن القضايا الخلافية بين البلدين، وهو ما انعكس على التعاون الاقتصادي

1- صحيفة العرب القطرية، التاريخ، 2010/9/6.

2- Will Fulton, Ariel Farrar-Wellman, "Qatar- Iran Foreign Relations", 22/7/2011, Iran Tracker, in: http://www.irantracker.org/foreign-relations/qatar-iran-foreign-relations.

بينهما بشكل إيجابي، ولعل ذلك جزء منه نابع من إدراك الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" لأهمية التعاون الاقتصادي في التطويع الأمثل للاقتصاد وجعله في خدمة القضايا السياسية للدولة، ومن جهة أخرى رغبت القيادة القطرية الوصول إلى عدة غايات في آن واحد، منها: تعزيز النظرة التعاونية بين البلدين في كافة المجالات وعلى رأسها المجال الاقتصادي، الذي يهم البلدين، بالإضافة إلى المردود المالي والاقتصادي الذي يعود بالنفع على قطر بالإضافة لإيران، والأهم من هذا أن التعاون في المجال الاقتصادي أدى إلى جلب عدد كبير من الشركات الإيرانية للعمل في قطر من خلال إصباغ الحماية عليها وإبعادها عن العقوبات الدولية من جانب ومن جانب آخر، وعلى المنظور البعيد، دمجها في اقتصاديات الشركات القطرية والتي من الصعوبة التخلص من هذا الدمج، إذا ما أخذنا بالاعتبار قوة ومكانة الشركات القطرية على مستوى العالم. وبالتالي ربط مصالح البلدين ببعضهما البعض؛ حيث يمكن للجانب القطري أن يوجه الشركات الإيرانية مستقبلاً كأداة ضغط على الحكومة الإيرانية، لإعادة النظر بجدية وعقلانية في القضايا الخلافية، وأهمها احتلال الجزر الإماراتية الثلاثة، ومحاولتها الهيمنة على مضيق هرمز، وغيرها من القضايا الخلافية التي قد تكون إيران السبب الرئيس فيها؛ **وهذه النظرة من وجهة نظر الباحث**، ما هي إلا نظرة استباقية وقراءة للواقع الراهن من خلال سياسة الشد والجذب الإيراني - الغربي على خلفية البرنامج النووي الإيراني.

وقد شهد التعاون الاقتصادي بين البلدين مرحلة جديدة من التطور منذ تولي الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" مقاليد الحكم في قطر في يونيو 1995؛ حيث ركز منذ البداية على بناء الاقتصاد القطري وتنويع مصادر دخله، وإقامة علاقات اقتصادية مع مختلف دول العالم وخاصة إيران، وبالرغم من الضغوط الأمريكية على قطر من أجل تنفيذ سياستها الرامية إلى تطويق إيران وفرض عقوبات اقتصادية عليها، وذلك بسبب برنامجها النووي ومحاولة إشراك قطر في تنفيذ تلك السياسة، فإن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين استمرت، وهذا ما أكده الكثير من المحللين الاقتصاديين في كلا البلدين[1].

ومن جهة أخرى، كان للمتغيرات التي حدثت في إيران، وكان أهمها وصول قيادات معتدلة إلى سدة الحكم أن جعل القيادة القطرية تواقة لتحسين العلاقات مع إيران،

1- صحيفة العرب القطرية، التاريخ، 2010/6/15.

وخاصة في الجانب الاقتصادي. وفي المقابل فقد كان الجناح المعتدل في إيران متحمسًا لذلك لما يشكله هذا الجانب من أهمية كبيرة لبناء اقتصاد إيران الذي أنهكته الحروب والعقوبات الاقتصادية وسياسات العزلة؛ حيث سعى إلى تجديد التعاون الاقتصادي بين قطر وإيران، والذي يلقي بظلاله حتى هذه اللحظة على العلاقات بين الطرفين، والعمل على تفعيلها من خلال الزيارات والتبادل التجاري.

كما طرحت إيران تصورات جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري منها[1]:

- التعاون في مجال الملاحة البحرية وإمكانية إقامة مشاريع مشتركة.

- التعاون في مجال النفط والغاز بتبادل الخبرات عن طريق منظمة "أوبك".

- التعاون في إقامة المناطق الحرة وزيادة الزيارات المتبادلة.

- الرغبة في إنشاء غرف تجارة مشتركة، وتبادل الخبرات الفنية المتخصصة في عدة مجالات.

ومن جانبها رحبت قطر بهذا الطرح الإيجابي، وأخذت العلاقات الاقتصادية تأخذ مسارًا إيجابيًا، وخاصة فيما يخص التبادل التجاري بينهما؛ والذي أخذ بالنمو المطرد في السنوات القليلة الأخيرة حتى وصل إلى (500) مليون دولار عام2010، وهو قابل للنمو، وخاصة في مجال الاستثمار[2].

وهذا التطور في العلاقات الاقتصادية بين قطر وإيران منذ تولي الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" الحكم كانت له مؤشراته، ومن هذه المؤشرات تلك الاتفاقيات واللجان المشتركة واللقاءات والمعارض المشتركة، وكلها ما هي إلا مؤشرات على التعاون الاقتصادي.

وسوف نستعرض أهم تلك المؤشرات، كما يلي:

1- التبادلات التجارية

يقصد بها الواردات والصادرات بين قطر وإيران، ويعتبر التبادل التجاري من المؤشرات المهمة على التعاون الاقتصادي بين البلدين، وبالرغم من أن البلدين يتميزان

1- نواف منير المطيري، "العلاقات الكويتية- الإيرانية المعاصرة (1979-2001)"، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2003، ص99.

2- صحيفة العرب القطرية، التاريخ، 2010/6/15.

بأنهما من أصحاب الاقتصاد الأحادي، ويعتمدان على واردات النفط والغاز، فإنه كان هناك نوع من التبادل التجاري لا بأس به؛ حيث تحتل صادرات إيران لقطر المكانة الرابعة بين ست دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي؛ إذ تبلغ 91 مليون دولار، في حين تحتل واردات إيران من قطر أيضًا المكانة السادسة بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي؛ إذ تبلغ 29 مليون دولار من مجموع 13900 مليون دولار[1]. هذا وقد أشار مسؤولو التجارة في البلدين إلى أن حجم التبادل التجاري خلال السنوات الأخيرة بدأ يتضاعف بشكل كبير؛ إذ ارتفعت إلى 104 ملايين دولار عام 2008[2]، ومع بداية عام 2009 وصلت قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى 250 مليون دولار، ومنذ ذلك التاريخ شهد التبادل التجاري بين البلدين طفرة نوعية؛ حيث وصل إلى ما قيمته 500 مليون دولار عام 2010[3].

وعليه، يمكننا القول من خلال ما تم استعراضه عن حجم التبادلات التجارية بين البلدين، إنها ما زالت لم تصل إلى ذلك الرقم الكبير الذي يمكن أن يقال معه إن هناك فعلاً تبادلاً تجاريًا واضح الأثر، وخاصة إذا ما قورنت بتلك التبادلات التجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، والذي بلغ مليارات الدولارات، إلا أنه رغم هذا فإنه يؤشر على أن هناك نموًا مطردًا في حجم التبادل التجاري بين البلدين يعكس الرغبة في تطوير العلاقات بينهما في جانبها الاقتصادي.

2- الاتفاقيات

أما الاتفاقيات فكان هناك عدد منها في المجالات الاقتصادية المختلفة منها:

في عام 1995 وقعت كل من قطر وإيران اتفاقيتين.

الأول: يتعلق بالاستثمار المشترك للثروة الغازية في الجرف القاري؛ حيث إن كلا البلدين يشتركان في عدد من الحقول الغازية أهمها "حقل غاز الشمال".

1- جواد بخشي، "نظرة على علاقات قطر وإيران منذ الماضي وحتى الآن"، مجلة مختارات إيرانية، العدد141، أبريل، 2012، ص103.
2- صحيفة الراية القطرية، التاريخ، 2010/5/13.
3- عبدالـلـه سهرابي، "500 مليون دولار حجم التبادل التجاري بين قطر وإيران"، صحيفة الشرق القطرية، التاريخ، 29/5/ 2010.

الثاني: لمد مياه الشرب بين إيران وقطر، وأطلق على هذا المشروع اسم "المشروع الأخضر" لنقل المياه العذبة من نهر الكارون في إيران إلى قطر[1].

وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني الأسبق "محمد خاتمي" إلى الدوحة في شهر مايو 1999، تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات في مختلف مجلات التعاون الاقتصادي، وهي: اتفاقية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات، واتفاقية تعاون بين غرفتي التجارة والصناعة في البلدين، والاتفاق على تفعيل عمل اللجنة المشتركة بين الجانبين[2].

وفي 19 يوليو عام 2000، وقعت الدوحة وطهران خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم في المجالات الاقتصادية والفنية وتجنب الازدواج الضريبي[3].

ومع تولي "أحمدي نجاد" السلطة في إيران جعل الملف الاقتصادي على رأس أولويات اهتماماته، فقد عرض خلال القمة الخليجية الثامنة والعشرين التي انعقدت في الدوحة في فى عام ديسمبر2007، عدة مقترحات للتعاون الاقتصادي بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

ومن أهم هذه المقترحات ما يلي[4]:

- تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي، بالنظر إلى القدرات والإمكانات الهائلة التي تتمتع بها الدول السبع بما فيها دولة قطر.

- السماح بتمليك العقارات بين دول المنطقة.

- الاستثمار المشترك في مصادر النفط والغاز على الصعيد الصناعي والمتعدد الأطراف والتخطيط والبرمجة لإقامة التجارة بين البلدين.

- التبادل العلمي والتقني والبحثي.

1- زياد عبد الوهاب النعيمي، "إيران ومشروع تزويد قطر والكويت بمياه نهر الكارون"، مجلة الحوار المتدين، بتاريخ، 31- 10- 2009، على الموقع: .http://www.ahewar.org /soasp?aido=190021

2- مدحت أحمد حماد، "إيران (1999- 2000)، التقرير الاستراتيجي الخليجي (1999-2000)"، مصدر سابق، ص180.

3- "العلاقات الاقتصادية الخليجية - الإيرانية.. عوامل التقارب وآفاق المستقبل"، مجلة شؤون خليجية، العدد32، 2003، ص138.

4- محمد عباس ناجي، "حصاد مشاركة أحمدي نجاد في قمة مجلس التعاون الخليجي"، مجلة مختارات إيرانية، العدد89، 2007.

ونظرًا لأهمية الغاز في الاقتصاد القطري والإيراني، فقد اتجها مع روسيا في أكتوبر عام 2008 إلى تشكيل "ترويكا" لمشاريع الغاز، هدفها تشجيع مشروعاته والتنسيق بين الأطراف الثلاثة، بما يمهد لإنشاء منظمة من الغاز موازية لـ"أوبك" في النفط، هذا وقد شهد شهر يونيو 2008 افتتاح الفرع الثاني لبنك صادرات إيران في قطر، والذي تبلغ أرباحه السنوية نحو4,3 مليار دولار[1].

3- اللجان المشتركة

وهي أحد المؤشرات المهمة للتعاون في أية مجال؛ حيث تعمل اللجان على تنفيذ الاتفاقيات بالإضافة إلى أنها تسهم في إبرام اتفاقيات للتعاون في مجلات مختلفة وخاصة الاقتصادية؛ حيث تحتوي هذه اللجان اختصاصيين في مجال الاقتصاد، بما يعجل من تنفيذ تلك الاتفاقيات أسهل وأقلها وقوعًا في الإشكاليات والأخطاء القانونية.

وخلال الفترة السابقة ومنذ عام 1995، تم إنشاء العديد من اللجان المشتركة بين البلدين للتعاون في المجالات الاقتصادية المختلفة، **ومن هذه اللجان ما يلي:**[2]

في عام 1995 تم إنشاء اللجنة المشتركة القطرية - الإيرانية، التي يترأسها وزيرا الكهرباء والماء في كلا البلدين؛ حيث تناولت هذه اللجنة إمكانية قيام إيران بتأمين ما تحتاجه قطر من المياه العذبة.

وفي عام 2001 تم إنشاء اللجنة المشتركة القطرية - الإيرانية، التي يترأسها وزير التجارة في كلا البلدين؛ حيث تناولت مناقشة ودراسة سبل تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية بين قطر وإيران.

وفي فبراير عام 2005، اجتمعت اللجنة العليا المشتركة بين قطر وإيران في الدوحة، وتم التوصل إلى اتفاق حول إنشاء عدد من اللجان الفنية لمتابعة الموضوعات التي تهم البلدين

1- عمر الحسن، "إيران وأمن الخليج"، مجلة قضايا عربية (20)، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2010، ص 178.
2- المصدر السابق، ص 118.

مثل: اللجنة الفنية المشتركة في مجال التعاون السياحي[1]. وغيرها من اللجان المتعلقة بالجوانب الاقتصادية التي تعكس ذلك التعاون والتنسيق بين البلدين في المجال الاقتصادي.

وكذلك، فإن هناك وجهًا آخر للتعاون الاقتصادي بين البلدين يمكن أن يعبر عنه من خلال المعارض المشتركة بين البلدين، ومنها: "معرض قطر الدولي" الذي أقيم في الدوحة (13 - 16 أبريل 2010)، وتضمن جناحًا لمنتجات إيران، وبتاريخ 13- 5- 2010 انطلقت في الدوحة فعاليات معرض "صنع في إيران" ويرمي هذا المعرض إلى توثيق عرى التعاون الاقتصادي والتجاري بين قطر وإيران اللتين تعدان أبرز الدول المنتجة للغاز الطبيعي، وقد شمل المعرض مجالات متعددة تشمل النفط والغاز والبتروكيماويات وغيرها من الصناعات، التي استعرضتها في أجنحة المعرض أكثر من (150) شركة إيرانية مشاركة[2].

والملاحظ في هذا الجانب من التعاون الاقتصادي أن كل هذه المعارض أقيمت في قطر، ما يؤكد حرص الشيخ "حمد بن خليفة" على إبراز النشاط القطري في استضافة هذه المعارض، ما يصب في تحقيق هدفه الأسمى، وهو خلق مكانة مميزة لقطر على الساحتين الإقليمية والدولية.

وفي إطار المكانة التي سعت إليها قطر، نجد أن إيران تهدف من هذه السياسة إلى تشبيك المصالح مع الدول الخليجية، بما يساعدها على التغلغل الفعال؛ وبما يخدم مصالحها، ويقلل من التحديات التي تفرضها العقوبات الاقتصادية الغربية عليها، لذلك فهي تسعى لاستغلال كافة الوسائل لزيادة نفوذها الاقتصادي في قطر، ومن أبرز هذه الأدوات المعارض الإيرانية التي رأت قطر أن من شأن بروز دورها الإقليمي.

ورغم ما سبق، فإن هذه العلاقات الاقتصادية بين قطر وإيران لا ترقى على سبيل المثال إلى العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، رغم استمرار الأخيرة في احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وهو ما يعني أن أوجه التفاعل الاقتصادي بين الجانبين، كانت تقف وراءه أهداف أخرى غير اقتصادية، **تتمثل:**

1- محمود عبد الحليم، "قطر وإيران تتحركان باتجاه التجارة الحرة"، الراية القطرية، التاريخ، 2005/2/3.

2- صحيفة العرب القطرية، التاريخ، 15-6-2010.

أ- بالنسبة لقطر في:

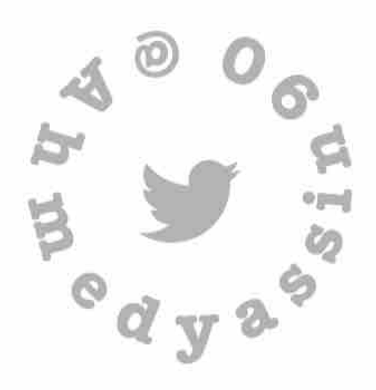
تحييد الخطر الإيراني في حالة رد طهران على أي عمل عسكري غربي ضدها على خلفية برنامجها النووي والذي ستكون منطقة الخليج مسرحًا لأي مواجهة بين الطرفين.

تعظيم مكانة قطر في الإقليم، من خلال مساعدة إيران لها في القيام بهذا الدور عبر توظيف إيران لحلفائها في المنطقة لخدمة الأهداف القطرية، وهو ما تجسد في نجاح وساطتها مع الفرقاء اللبنانيين، وعلى رأسهم حزب اللـه اللبناني.

ب- بالنسبة لإيران في:

فقد كانت على استعداد للتجاوب مع قطر لأهميتها الاستراتيجية في السياسة الخارجية الإيرانية كدولة خليجية يحقق التعاون معها نجاحًا في مساعيها للخروج من عزلتها الدولية المفروضة عليها بموجب العقوبات الاقتصادية الأممية وأحادية الجانب.

تعظيم مكانة قطر يؤدي إلى تحجيم أدوار دول رئيسة في المنطقة تعد منافسًا قويًا لإيران.


@Ahmedyassin90

المبحث الثاني: تغير القيادة وقضايا السياسة الخارجية القطرية تجاه إيران

هناك العديد من القضايا سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية لعبت دورًا مؤثرًا في تحديد مدى التقارب والتباعد في العلاقات بين قطر وإيران. وعليه، سوف نتناول في هذا المبحث أهم القضايا المؤثرة في العلاقة بين الطرفين، والتي تتمثل في الآتي: قضية أمن الخليج، قضية البرنامج النووي الإيراني، قضية الثورات العربية، إضافة إلى القضايا التقلدية "التحديات والمعوقات".

أولاً: قضية أمن الخليج:

كان للمتغيرات التي حدثت منذ بداية تسعينيات القرن العشرين على المستوى الدولي، وأبرزها: انهيار الاتحاد السوفيتي، والهيمنة الأمريكية على العالم، وكذلك المتغيرات التي شهدتها منطقة الخليج العربي المتمثلة في الغزو العراقي للكويت وحربي الخليج الثانية والثالثة التي عززت التواجد العسكري في الخليج، وما نتج عنه من تدمير القوة العسكرية العراقية، وحدوث خلل في توازن القوى بالمنطقة عكس تغيرًا ملحوظًا في الرؤى والمواقف والتوجهات بين قطر ودول مجلس التعاون الأخرى من جهة وإيران من جهة أخرى حول أمن المنطقة[1].

أ- رؤية قطر لأمن الخليج

ساهمت دول مجلس التعاون الخليجي ومن ضمنها قطر في تدويل أمن الخليج عبر عقدها سلسلة من الاتفاقيات الدفاعية مع الأطراف الدولية، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية؛ فهي ترى أن ما حصل في منطقة الخليج عام 1990، والذي تجسد في الاحتلال العراقي للكويت، جعلها تؤمن بأن أمنها لا بد وأن يرتبط بالمظلة الخارجية وبالخصوص الأمريكية، عن طريق الاتفاقيات الدفاعية معها، وإقامة قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها.

1- محمد إدريس، "موقع العلاقات العربية - الإيرانية في إطار العالم الإسلامي"، (في) العلاقات العربية- الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص902.

ومن ثم، فقد أدت حرب الخليج الثانية والفترة التالية لها إلى تحول كبير في شكل الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة في اتجاهين هما[1]:

اتساع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة من قبل قطر والدول الخليجية الأخرى للقوات الأمريكية من قواعد ومحطات وموانئ ومطارات.

تزايد عدد القواعد الأمريكية بشكل غير مسبوق ليصل إلى خمس قواعد في دول الخليج وحدها، فقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز حضورها العسكري الكمي والنوعي في الخليج، وأخذ هذا التعزيز خطًا تصاعديًا في السنوات التي تلت الحرب، وتجسد ذلك في تطوير القواعد والمرافق العسكرية الثابتة والمتنقلة وزيادة عدد العاملين فيها وعقد الاتفاقيات الأمنية الاستراتيجية الطابع مع دول الخليج كلاً على حدة[2]، وزيادة تدفق السلاح في هيئة صفقات عملاقة لهذه الدول[3].

وفي هذا السياق، فقد جاءت قطر في المرتبة الثالثة من بين دول الخليج الست التي وقعت اتفاقية دفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث بدأت التطورات في الترتيبات الأمنية بين قطر والولايات المتحدة خلال حرب الخليج الثانية؛ حيث سمحت قطر لوحدات من سلاح الجو الأمريكي باستخدام أراضيها خلال هذه الحرب، وفي عام 1991 أنشأت القوات الأمريكية مكتبًا لها في الدوحة، وفي يونيو عام 1992 بدأت المفاوضات الثنائية بين قطر والولايات المتحدة الأمريكية للتوصل إلى اتفاقية تعاون دفاعي بين البلدين[4]. ومع توقيع هذه الاتفاقية بين قطر والولايات المتحدة أتيح للقوات الجوية الأمريكية استخدام الأجواء القطرية، كما أتيح للقوات البحرية الأمريكية الاستفادة من التسهيلات البحرية المميزة، وفي مارس 1995 مع تولي الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" مقاليد الحكم، وافقت قطر على تخزين التجهيزات الثقيلة للواء أمريكي آلي على أراضيها، وبدئ بإنشاء

1- محمد عبد السلام، "الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط. لماذا وكيف؟"، موقع الجزيرة نت بتاريخ، 2003/3/5.
2- عبدالله النفيسي، "إيران والخليج: ديالكتيك الدمج والنبذ (1978 - 1998)"، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، 1999، ص58.
3- عبدالجليل المرهون، "أمن الخليج بعد الحرب الباردة"، بيروت: دار النهار للنشر والتوزيع، 1997، ص 375.
4- خالد عبدالله، "الخليج العربي في الاستراتيجية الأمريكية"، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2003، ص 24.

مستودعات لهذه التجهيزات في الدوحة، كما بدأت القوات القطرية تدريبات مشتركة مع القوات الجوية الأمريكية التي تركزت على مواقع عديدة في قطر[1].

كذلك فقد تم إنشاء قاعدة السيلية التي تبلغ مساحتها 262 فدانًا والتي اكتملت عام 2000 بتكلفة أكثر من 100 مليون دولار، إضافة إلى إنشاء قاعدة العديد، التي تحتوي على مخابئ أمنية للطائرات، كما أنها تحتوي على أطول مدرج للطائرات في الشرق الأوسط[2].

ومع تطورات الأوضاع في المنطقة أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 إلى خلق أوضاع جديدة بالمنطقة، كانت لها انعكاساتها المباشرة، فقد أسهمت هذه الحرب في تعقيد المشهد الأمني الإقليمي في ضوء اتجاه الولايات المتحدة إلى تكريس تواجدها العسكري في المنطقة، فضلاً عن اختلال موازين القوى في المنطقة، الذي أدى بدوره إلى تراجع قوى عربية وخلق فراغ سعت دول الجوار غير العربية، وبصفة خاصة إيران إلى أن تشغله. وإدراكًا للنوايا والطموحات الإيرانية من قبل القيادة السياسية القطرية، فقد بادرت بطلب تكثيف الوجود العسكري على الأراضي القطرية لتكون صمام الأمان لها، بعد ما طالبت المملكة العربية السعودية الولايات المتحدة الأمريكية بسحب قواتها العسكرية من المملكة؛ حيث رأت العائلة الحاكمة في قطر أن الفرصة سانحة لها لكي يكون لها الدور البارز على الساحة الإقليمية والدولية، فقد أعرب الشيخ "حمد بن خليفة" حاكم قطر عن رغبته في استضافة قطر للقوات الأمريكية وبشكل دائم، هذا بالإضافة إلى التسهيلات العسكرية الأخرى في استخدام القواعد والمطارات القطرية، ولذلك فإن قطر وبسبب إمكانياتها الجغرافية والسكانية المحدودة، وهو ما ينعكس على قوتها العسكرية، ترى أنه لا يمكن سد العجز العسكري إلا بالتحالف مع قوى كبرى لتأمين الجانب الدفاعي عنها، وبهذا فقد شكل التواجد الأمريكي على الأراضي القطرية عاملاً سلبيًا للعلاقات القطرية - الإيرانية، وذلك بسبب الموقف الإيراني من هذا التواجد، وخاصة أنه يهدف إلى منع إيران من أن تصبح قوة إقليمية تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

1- خالد عبدالـلـه، "الخليج العربي في الاستراتيجية الأمريكية"، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2003، ص26.

2- "التقرير اليمني السنوي (2003-2004)"، صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2004، ص118.

ب- رؤية إيران لأمن الخليج

خلَّف التواجد المكثف للقوات الأجنبية، وخاصة الأمريكية في الخليج عقب انتهاء مهمتها في تحرير الكويت، وضعًا جديدًا أمام القيادة الإيرانية سواء "المحافظة أو المعتدلة" وسياستها في منطقة الخليج العربي. ونادت باستبعادها، ورأت أن لها الحق بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية أن تضع نظرية أمن تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية[1]، فروجت لنظرية أن أمن الخليج مسؤولية الدول المطلة عليه.

إذ ترى إيران في الوجود العسكري الأمريكي وحلف الناتو بالخليج أنه لا يمكن اعتباره واقعًا يجوز التسليم به، رغم تفهمها أن هدفه الحقيقي (النفط)، إلا أنها تعتبره أحد مصادر تهديدها القومي؛ فبقاء هذا الوجود العسكري في المنطقة من شأنه أن يخلق سيناريوهات مختلفة أهمها توجيه ضربة عسكرية للجمهورية الإيرانية[2]، لاسيما في ضوء العداء الشديد القائم بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية؛ فإيران لم تنس التدخلات المستمرة لأمريكا بها ومعارضتها الشديدة لثورتها، وانحيازها للعراق ودعمها له، والحظر الاقتصادي التي تفرضه عليها، هذا فيما تضع الولايات المتحدة إيران على رأس قائمة الدول الراعية للإرهاب، والمنتهكة لحقوق الإنسان، والمعارضة لعملية السلام بين العرب وإسرائيل[3].

وقد حاولت إيران توظيف كل قدراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق صياغة نظام إقليمي للأمن في منطقة الخليج؛ **حيث سعت إلى**[4]:

- إقناع قطر والدول الخليجية الأخرى بأن إيران لم تعد مصدر تهديد لدول المنطقة، وأن الأمن الإيراني لم يعد توسعيًا يهدف إلى فرض الهيمنة والسيطرة الإيرانية، بل سيكون ركيزة أساسية من ركائز الاستقرار والهدوء في المنطقة.

1- نواف منير المطري، "العلاقات الكويتية- الإيرانية المعاصرة (1979-2001)"، مصدر سابق، ص99.

2- "حلف الناتو وأثره على الأمن القومي للجمهورية الإسلامية الإيرانية"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 107، يونيو2009، ص23.

3 -Abdullah Al Shayeji, "Dangerous Perception: Gulf Views of The U.S. Role in The Region", Middle East policy, Vol. no.3 , September 1997, p.1

4- زينب عبد العظيم محمد، "الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين"، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007، ص67.

- تبرير مساعيها الهادفة إلى امتلاك أسلحة وقدرات حربية متطورة بدواعي حماية الأمن القومي الإيراني، وهو أمر تتخوف منه قطر وبقية دول الخليج.

- محاولة إقناع قطر ودول الخليج الأخرى بأن الوجود الأجنبي هو مصدر التوتر وعدم الاستقرار، لذلك تطالب برحيله من المنطقة، وإحلال الأمن المشترك الإيراني- الخليجي.

وفي ظل الخلل الذي شهدته البيئة الأمنية للخليج بعد الغزو الأمريكي للعراق حرصت إيران على إعادة طرح رؤيتها للأمن الإقليمي، وخاصة خلال السنوات التي تلت الغزو الأمريكي للعراق 2003، **ومن ذلك:**

- مقترح وزير الدفاع الإيراني في شهر نوفمبر 2006، على قطر ودول الخليج الأخرى توقيع معاهدة للدفاع والأمن تستهدف السلام والأمن في المنطقة من خلال الاعتماد على مجالات متعددة من التعاون، منها: ترتيبات دفاعية وعسكرية وصادرات مشتركة ومكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات[1].

- دعوة الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" الدول الخليجية إلى عقد اتفاق أمني إلى جانب إنشاء منظمة للتعاون الأمني بين دول المنطقة، وجاءت تلك الدعوة ضمن كلمته في القمة الخليجية المنعقدة في الدوحة يوم 3 ديسمبر 2007، وقد وردت كبند عاشر ضمن مشروعه المقترح لتحسين علاقات التعاون وبناء الثقة بين دول المجلس من جانب والجمهورية الإيرانية من جانب آخر[2].

لكن برغم من هذا الطرح الإيراني في إطار أمن المنطقة، فيمكن القول إن معظم الترتيبات الأمنية التي تتم في المنطقة بعد حرب الخليج الثالثة وسقوط نظام "صدام حسين"، وتصاعد نفوذ إيران في العراق، تم بتعاون وتنسيق إيراني أمريكي خفي؛ كان من ضمن هذه الترتيبات الأمنية هي الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق، والتي تم رفضها بداية من قبل طهران، وعملت الولايات المتحدة على إعادة صياغتها، وهو ما يظهر حقيقة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، **وفي الوقت نفسه نجاح إيران في:**

1- محمد السعيد إدريس، "إيران والأمن الإقليمي العربي"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد38، 2007، ص ص16-17.

2- مصطفى العاني، "تجدد الدعوات إلى تأسيس نظام أمني إقليمي (في) الخليج في عام 2008-2009"، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2009، ص208.

- مد نفوذها في العراق استغلالاً لعلاقتها القوية ببعض القوى السياسية والدينية التي أصبحت تتصدر المشهد في العراق[1].

- عدم استخدام العراق كقاعدة للهجوم على إيران، خاصة وأن إيران تشعر بأن الولايات المتحدة تريد أن تطوقها من كل الجوانب[2].

- توظيف العراق كورقة أساسية لمواجهة نزاعها مع الولايات المتحدة حول برنامجها النووي؛ حيث يعتقد أن أي هجوم عسكري أمريكي ضد إيران سوف يقابل برد فعل إيراني يتمثل في تحريكها لحلفائها وميليشياتها المسلحة في العراق لمواجهة القوات الأجنبية[3].

ولعل ذلك جعل قطر كغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي غير واثقة مما تطرحه إيران في المجال الأمني. ورغم هذا، فإن هناك عددًا من القضايا التي تهم البلدين والتي دفعت نحو التعاون بينهما في المجال الأمني؛ حيث شهدت العلاقات القطرية - الإيرانية في المجال الأمني التوقيع على عدد من الاتفاقيات، وكذلك التعاون المشترك في مجال تبادل الخبرات.

ومن هذه الاتفاقيات:

- وقعت قطر وإيران اتفاقية التعاون الدفاعي التي طبقًا لها يتم التأكيد على بدء الجهود المشتركة ضد الإرهاب ومكافحته فضلاً عن محاربة عوامل زعزعة الأمن بالمنطقة[4].

- توقيع مذكرة تفاهم أمني بين قطر وإيران في أكتوبر 2002، تتناول التعاون في مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة وتبييض الأموال، وتهريب العملات والآثار، بالإضافة إلى التعاون مع الشرطة الدولية[5].

1- عبد اللـه عبد الكريم، "مستقبل العراق في معادلة الصراعين الإقليمي والدولي"، مجلة شؤون خليجية، العدد 53، 2008، ص105.

2- Barzegar, Kayhan, "Understanding the roots of Iranian Foreign policy in the New Iraq", Middle East Policy, vol.12, No.2, Summer 2005, p. 49.

3- Katzman, Kenneth, "Iran's influence in Iraq", congressional research service, nors 22323, September 2007, pp. 1-3.

4- جواد بخشي، "نظرة على علاقات قطر وإيران منذ الماضي وحتى الآن"، مصدر سابق، ص102.

5- أشرف سعد العيسوي، "قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي"، مصدر سابق، ص48.

- توقيع اتفاقية تعاون أمني بين قطر وإيران في 9 مارس 2010، شملت هذه حراسة الحدود المشتركة بين البلدين، ومكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية[1].

كما اتجه الجانبان كذلك، إلى تطبيق الاتفاقيات والمذكرات الأمنية التي تم إبرامها في السابق قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بعد أن اكتسبت أهمية مضاعفة، خصوصًا مع بروز مشكلات تسلل عبر الحدود من إيران، وازدياد تهريب المخدرات بطريقة لم تشهدها المنطقة في السنوات الماضية[2]. وفي هذا الإطار أكد وزير الدفاع الإيراني "مصطفى النجار" خلال زيارته للدوحة في 17 سبتمبر 2008، أن هذه المذكرات الأمنية ستكون قدوة لدول المنطقة، وأن بلاده تؤمن أن أمن واستقرار الخليج هو مسؤولية دوله[3].

ومع هذا، ما زالت إيران تطرح نفسها كبديل إقليمي يحقق التوازن الاستراتيجي بدلاً من القوات الأجنبية في منطقة الخليج، وهو استكمال الطرح الذي سبق وقدمته في فترات سابقة بإقامة تحالف استراتيجي يضم دول الخليج الست، بالإضافة إلى إيران والعراق، ومن ثم فإنها ترى أن النفوذ الأمريكي المتزايد يأتي بالطبع على حسابها ومصالحها في المنطقة، لذا فإنه ووفق المفهوم الإيراني لأمن الخليج فإن التدخل الخارجي أو الوجود الغربي في المنطقة يمثل التهديد الرئيس لأمن الخليج، ونتيجة لهذه الرؤية، فإن إيران ترفض الاتفاقيات والترتيبات الأمنية التي تعقد مع دول خارج المنطقة بما فيها العربية مثل "إعلان دمشق"[4]، كما أن المفهوم الإيراني لأمن المنطقة يعمق الشكوك المتبادلة ما بين إيران وقطر ودول مجلس التعاون الأخرى، فإيران تريد خليجًا مغلقًا تقود فيه صيغة الأمن، ودول المجلس بما فيها قطر تريد خليجًا مرتبط بالأسرة الدولية ذات المصالح الشرعية[5].

وتأسيسًا على ما سبق، يتبين لنا أن هناك تقاطعًا في الرؤى بين قطر وإيران لقضية الأمن في منطقة الخليج العربي، والإجراءات المطلوبة لتحقيقه، ومن الواضح أن هذا

1- صحيفة الشرق الأوسط، العدد(11425)، التاريخ، 2010/3/10.

2- عرفات علي جرغون،"العلاقات الإيرانية - الخليجية (2003- 2008)"، مصدر سابق، ص177.

3- عمر الحسن، "إيران وأمن الخليج"، مصدر سابق، ص117.

4- عبدالكريم الغرباني، "الدعوة لإقامة نظام للتعاون الأمني على جانبي الخليج - الثقة بين ساحلي الخليج العربي أساس الأمن فيه"، (في) نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول المجلس الخليجي وإيران في المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير"، الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ط1، 2000، ص 240.

5- عبد الله بشارة، "إيران ومجلس التعاون"، مجلة الزمن، العدد 19 مايو 1997، الكويت، 1997، ص18.

التقاطع في الرؤى يؤثر سلبًا على العلاقات القطرية - الإيرانية، وذلك لأن تفعيل أي من الرؤيتين لا بد أن يتعارض مع الرؤية الأخرى، وخاصة أن قطر ترى أن ما تطرحه إيران بشأن الأمن لا يمكن الوثوق به، وذلك لأن إيران عندما تدعو إلى إنشاء تحالف مع دول الخليج العربية تطلب أن تكون لها اليد العليا بوصفها القوة المهيمنة، وهو ما يعني أن قطر تنظر إلى إيران على أنها مظلة أمنية غير مضمونة ومتقلبة في اتجاه مصالحها، ولذا لجأت إلى الارتباط بالمظلة الأمنية الغربية، وخاصة الأمريكية.

ثانيًا: قضية البرنامج النووي الإيراني:

ظل امتلاك قدرة نووية حلمًا يراود الإيرانيين منذ تولي "محمد رضا بهلوي"، باعتبارها إحدى وسائل تحقيق الحضارة التي كان الشاه يريد إنجازها، ومع العلاقات الودية التي أقامها مع الولايات المتحدة، والدور الذي اضطلع به كشرطي المنطقة أمام احتواء النفوذ السوفيتي خلال الحرب الباردة لم يكن هناك من يعترض على تملك إيران قدرة نووية، خاصة مع وجود الثروة البترولية فيها كممول لهذا المشروع[1].

حيث يضع هذا البرنامج النووي إيران ضمن الفئة الرابعة من فئات تصنف على أساسها الدول النووية **على النحو التالي:**[2]

- **الفئة الأولى:** وتشمل القوى النووية الخمس الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والصين، وهذه الدول تعد قوى نووية معترف بحقها في ملكية السلاح النووي، وهي مسموح لها بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية امتلاك هذه الأسلحة؛ لأنها امتلكت هذا السلاح قبل الأول من مايو 1967، أي قبل الانتهاء من صياغة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

- **الفئة الثانية:** والتي تضم قوتين نوويتين معلنتين عن امتلاكهما الأسلحة النووية ولكنهما خارج النادي النووي "الشرعي" وهما الهند وباكستان.

1- أحمد إبراهيم محمود، "البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005، ص76.

2- محمد السعيد إدريس، "البرنامج النووي الإيراني: الأزمة - السيناريوهات المحتملة - تداعيات إقليمية"، "مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج"، الإمارات: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2006، ص ص6-7.

- **الفئة الثالثة:** والتي تشمل "إسرائيل" التي بحد ذاتها فئة منفردة على الساحة الدولية، يمكن أن نطلق عليها فئة القوة النووية غير المعلنة.

- **الفئة الرابعة:** وهي فئة الدول التي تمتلك قدرات نووية خاصة بالاستخدامات السلمية فقط، وتنتمي لهذه المجموعة دول تضم: اليابان، وكوريا الجنوبية، والبرازيل، وتعد إيران من بين هذه الدول.

وقد وقعت إيران على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام 1968، وصادقت عليها عام 1970، وتنص "المادة الرابعة" على حق امتلاك برنامج نووي سلمي، وتؤكد طهران دائمًا عدم انتهاكها لأي من التزاماتها المفروضة عليها، وكذلك تصر على حقها في القيام بعمليات تخصيب اليورانيوم والتي تسمح بها المعاهدة[1].

وبالتالي فالسياسة النووية الإيرانية تتحرك في إطار عدد من الدوافع والاعتبارات[2]؛ تأتي في مقدمتها الدوافع السياسية والعسكرية، إضافة إلى الدوافع الاقتصادية والاستراتيجية، حيث يندرج تطوير القدرات النووية في إطار تصور كامل للسياسة الخارجية الإيرانية إقليميًا ودوليًا، ويقوم على هدف أساسي، وهو بناء مكانة متميزة على الساحة الإقليمية والقيام بأدوار متعددة في المنطقة[3].

1- محمد السعيد إدريس، "البرنامج النووي الإيراني: الأزمة - السيناريوهات المحتملة"، مصدر سابق، ص3.
2- محمد صادق إسماعيل، "من الشاه إلى نجاد .. إيران .. إلى أين؟"، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص217.
3- رفعت عبد الوهاب لقوشة، "أزمة البرنامج النووي الإيراني ... التداعيات المحتملة على أمن المنطقة"، مجلة قضايا عربية (15)، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2006، ص ص68 - 69.

أ- الرؤية الإيرانية للبرنامج النووي الإيراني

يولى الفكر الاستراتيجي الإيراني أهمية كبيرة للدروس المستفادة من الحرب العراقية - الإيرانية، والتهديدات الأمريكية - الإسرائيلية لإيران، فقد استخلصت الأخيرة من تلك الحرب دروسًا متعددة تمثلت في أنها لابد أن تستعد لأية مفاجآت تكنولوجية، مما دعا مسئوليها إلى توقع إمكانية التعرض إلى ما هو أسوأ من الحلول الكيميائية والبيولوجية في المستقبل، كما استنتجت أنها لا يجب أن تعتمد كثيرًا على القيود الذاتية التي يفرضها منافسو المستقبل على أنفسهم، أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية[1].

ولذا، فمن وجهة نظر الباحث استندت الرؤية الإيرانية لضرورة امتلاك القدرات النووية على بعدين الأول كامن في عقول القادة الإيرانيين ونياتهم ورؤيتهم لمكانة بلادهم والآخر يتم الترويج له خارجيًا لتبرير سعيها لامتلاك قدرات نووية.

فبالنسبة للبعد الأول هو امتلاك سلاح نووي لحماية مشروع إيران الإقليمي الساعي إلى الهيمنة على المنطقة وهو ما تجسد فيما تم عرضه سابقًا حول رؤيتها لأمن الخليج - ضد التهديدات الأمريكية والإسرائيلية، بمعنى أن السلاح النووي الإيراني ليس موجهًا لدول الخليج، لأنها ليست في حاجة إليه في مواجهة دول مجلس التعاون باعتبار أنه بمقاييس القدرات العسكرية التقليدية من ناحية التسليح والقوى البشرية العسكرية تتفوق على دول مجلس التعاون مجتمعة، فضلاً عن أن استخدام هذا السلاح ضد دول المجلس قد يكون له تأثيرات بيئية مدمرة ستكون هي من أول المتضررين منها.

أما البعد الثاني فيرتكز على نص المادة الرابعة التي تنص صراحة على "حق الدول الأعضاء، غير القابل للتصرف، في تنمية بحوث وإنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية، والحق في التبادل الكامل للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والفنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية"، وفي هذا السياق تصر إيران على أن أنشطتها النووية تندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وفق ما تسمح به معاهدة منع

1- Shahram Chubin, “Does Iran want Nuclear weapons ?”, Survival, vol.37, No.1, Spring 1995, pp. 86 -89.

انتشار الأسلحة النووية، وإنها لم تنتهك أي التزام من الالتزامات المفروضة عليها، كما تصر على حقها الأصيل في الاضطلاع بهذه الأنشطة[1].

وبالرغم من العزلة والمقاطعة الدولية التي تعيشها إيران في ظل العقوبات المفروضة عليها من قبل الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها مصرة على امتلاكها للتكنولوجيا النووية، وهذا ما أكده رؤساؤها مرارًا وتكرارًا، سواء محافظين كانوا أم إصلاحيين، ومن هؤلاء الرئيس "أحمدي نجاد" الذي أكد أن بلاده لن تتخلى عن حقها المطلق في استخدام التكنولوجيا النووية، مشيرًا إلى أن أي تصعيد بشأن ملفها النووي سيعود بنتائج سلبية[2]، كما تعتقد إيران أن القدرة النووية ستوفر لها الضمانات الأمنية، وستتيح لها التفوق العلمي في منطقتها المليئة بالاضطرابات وعناصر عدم الاستقرار، كما نوه أن الرئيس الإيراني إلى امتلاك إيران للسلاح النووي أمر مهم من أجل ترسيخ مركزها ومساعدتها على التقليل من أهمية النفوذ الأمريكي في المنطقة، وهما غايتان يستحق بلوغهما تحمل الآلام والعقوبات، وقد أعتبر آية اللـه "مصباح يزدي" أن امتلاك المعرفة والقدرة على صنع الأسلحة النووية أمر ضروري من أجل الاستعداد للمرحلة القادمة في ساحة المعركة المستقبلية[3]، ويأتي هذا التأكيد انطلاقًا من أن امتلاك هذا البرنامج الإيراني يعد ضمانة أكيدة للمحافظة على هوية إيران الثورية"[4].

ورغم العقوبات التي فرضها مجلس الأمن تحت تأثير الولايات المتحدة وإسرائيل وتصعيد الموقف إلى استخدام القوة العسكرية ضد إيران للتخلي عن برنامجها النووي، فإن إيران كانت تفضل السعي إلى مسارات الدبلوماسية والتفاوض مع التمسك المطلق بحقها في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية[5].

1- أشرف عبدالعزيز عبد القادر، "السياسة الأمريكية تجاه قضايا الانتشار النووي، حالة البرنامج النووي الإيراني (2001- 2009)"، القاهرة: مركز الدراسات الأمريكية، 2009، ص ص151-152.

2- فاطمة عبدالفتاح، "الدبلوماسية الإيرانية وإدارة ملفها النووي"، مجلة شؤون خليجية، العدد47، 2006، ص115.

3- جيمس فيرون، ورأي تقيه، "حرب الخليج مراجعات للسياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران"، دراسات عالمية، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 70، ط1، 2008، ص32.

4- سرمد عبدالستار أمين، "رؤية استراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد29، 2005، ص57.

5- فاطمة عبد الفتاح، "الدبلوماسية الإيرانية وإدارة ملفها النووي"، مصدر سابق، ص115.

كما أكدت إيران أنه في حالة تجاهل الإدارة الأمريكية للمساعي الدبلوماسية لحل أزمة البرنامج النووي والاتجاه إلى خيار القوة العسكرية، فإنها ستستخدم وسائل عدة تستطيع أن تضغط من خلالها على واشنطن والمجتمع الدولي، ولاسيما في العراق، والتي تؤكد الأحداث قدرتها على إدارة الأوضاع فيه وتحريكها لصالحها، مما يدفع واشنطن إلى التفكير الجدي قبل اتخاذ خطوات عدائية ضدها[1]، فضلاً عن شنها سلسلة من الهجمات على المصالح والأهداف الأمريكية في المنطقة، إضافة إلى إعاقة الملاحة في مضيق هرمز، وتقديم دعم واسع لمنظمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية لمعاقبة إسرائيل[2].

وعلى الجانب الآخر، حرصت القيادة الإيرانية على توجيه رسائل طمأنة لدولة قطر وبقية دول مجلس التعاون بشأن نشاطاتها النووية؛ حيث أكدت أنها ليست مستهدفة من قبل إيران، كما حرصت على إعلان استعدادها لتقديم كافة أنواع الدعم والمساعدة للدول المجاورة، والانخراط في منظومة أمن إقليمي يحقق المصالح المشتركة لكل الدول الخليجية[3]، وقد ظهر هذا التوجه في مايو 2002، بزيارة الرئيس الإيراني السابق "محمد خاتمي" لأربع دول عربية بهدف إنهاء الخلافات وتهدئة التوتر الذي خيم على العلاقات بين الطرفين منذ اندلاع الثورة في إيران[4].

كما أكدت هذا التوجه زيارة "أحمدي نجاد" في فبراير 2006 لدول الخليج؛ حيث عمل من خلالها على طمأنة دول الخليج بما فيها قطر، بأن برنامج بلاده النووي للأغراض السلمية، وإلى جانب سياسة التعاون والطمأنينة اتبعت إيران سياسة التشدد في مواجهة أي تهديد موجه لها، وقد تولى رئيس مجلس تشخيص النظام "هاشمي رفسنجاني" إبلاغ هذه الرسالة التي تحمل تهديدًا ضمنيًا لقطر ودول مجلس التعاون الأخرى، حيث أشار إلى أنه في حال تعرض إيران لضربات عسكرية أمريكية فسيؤدي ذلك إلى زعزعة استقرار المنطقة[5].

1- أحمد عاطف، "البرنامج النووي الإيراني بين ضغوط العقوبات وتهديدات القوة"، مجلة شؤون خليجية، العدد53، 2008، ص139.

2- رفعت عبد الوهاب لقوشة وآخرون (محررون)، "أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة"، البحرين: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2006، ص181.

3- محمد السعيد إدريس، "الخليج والأزمة النووية الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد165، يوليو 2006، ص 103.

4- محمد عز العرب، "جولة خاتمي العربية: معاني ودلالات"، مجلة مختارات إيرانية، العدد35، يونيو 2003، ص110.

5- محمد السعيد إدريس، "الخليج والأزمة النووية الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد165، يوليو2006، ص 104.

ب- الرؤية القطرية للبرنامج النووي الإيراني

لا يمكن فصل الرؤية القطرية عن الموقف العام لدول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للملف النووي الإيراني، الذي يصب على مبدأ وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية، وتنبع دوافع هذا الموقف من عدة اعتبارات أبرزها: أن نجاحها في امتلاك السلاح النووي ستكون له تداعيات سلبية، من ضمنها أنه قد يغريها على محاولة القيام بدور الدولة الإقليمية التي تهيمن على ما حولها، والتأثير فيه[1].

وهذا ما أكدته القمة الخليجية في قطر عام 1996؛ حيث أبدت قلق المجلس من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل، يضاف إلى ذلك قمم: 2003، 2004، 2005، التي طالبت خلالها قطر وبقية دول المجلس إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[2]. وإلى جانب هذه القمم أكدت قمة المنامة 2006 عن أن قلقها من قضية الانتشار النووي بين إيران والمجتمع الدولي قلق حقيقي ومبرر، خاصة في المجال الحيوي والبيئي، والتأكيد على حل الأزمة بالوسائل السلمية[3].

وفي هذا الإطار برز الموقف القطري المنفرد عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي، الذي يدعم ويؤيد حق إيران في امتلاكها لبرنامج نووي في إطار الاستخدامات السلمية. وفي مقابل الأصوات التي تدعو إلى استخدام الوسائل العسكرية ضد طموحات إيران النووية، قد تميز الدور القطري بتفضيله الحل السلمي للأزمة؛ حيث دعت الدبلوماسية القطرية إلى ضرورة التهدئة لتجنيب المنطقة أي حروب، وأن حل الملف النووي الإيراني لن يتم إلا من خلال المفاوضات واستنفاد جميع القنوات الدبلوماسية؛ حيث أكد رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري "حمد بن جاسم آل ثاني" قائلاً: "إننا نحرص دائمًا على أن يتم حل كل المواضيع التي تتعلق بالمنطقة بشكل سلمي، وخصوصًا أن علاقات مهمة تربطنا بإيران، كما دعا إلى الحوار بين دول الخليج العربي وإيران بشأن برنامجها النووي تفاديًا لزج المنطقة في حرب جديدة، كما شدد على أهمية وجود علاقات

1- عرفات علي جرغون، "العلاقات الإيرانية - الخليجية (2003 - 2008)"، مصدر سابق، ص 227.

2- جاسم يونس الحريري، "تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون"، مجلة السياسة الدولية، العدد167، يناير 2007، ص182.

3- رضا أحمد شحاتة، "إيران والخليج: خيارت القوة واحتمالات السلام"، المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2007، ص24.

واضحة وصريحة مع النظام الإيراني"[1]. هذا إلى جانب سعي قطر المتواصل لإيجاد حل دبلوماسي لأزمة إيران مع المجتمع الدولي، فيما يتعلق بتطوير برنامجها النووي، كما ترفض استخدام عبارات الضغط بدواعي التهديد، وترغب في حل يعتمد الحوار والعمل الدبلوماسي للأزمة، كما ترفض اعتبار البرنامج النووي الإيراني بأغراضه السلمية تهديدًا لقطر[2].

وكذا كان التصويت السلبي من قبل قطر في مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة في شهر يونيو - يوليو 2007، عند صدور القرار(1696)، الخاص بفرض عقوبات اقتصادية ضد إيران على خلفية البرنامج النووي الإيراني؛ حيث كانت قطر العضو الوحيد من بين 15 عضوًا في مجلس الأمن الذي لم يصوت بالموافقة على القرار[3].

لتأتي بعد خطوة طرح مسألة العودة إلى التفاوض مع إيران على الساحة الغربية، انطلاقًا من أن العقوبات التي فرضها الرئيس الأمريكي باراك أوباما ألحقت أضرارًا فادحة بالاقتصاد الإيراني، وستجبر الإيرانيين على العودة إلى مائدة المفاوضات[4].

ومع بروز مسار المفاوضات في إطار مجموعة (5+1) حيث الولايات المتحدة الأمريكية طرف فيها، دعمت قطر هذا التوجه، بل إنها أضحت وبتشجيع من الرئاسة الفرنسية إحدى القنوات التي يمكن من خلالها مفاوضة الطرف الإيراني وتقديم حزمة الامتيازات التي يمكن أن تحصل عليها طهران في حالة قبولها بالمقترحات الغربية، ولاسيما وأن "باريس" تشارك قطر وجهة نظرها في أن الهجوم العسكري الإسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية فاجعة حقيقية[5].

ومن جهة أخرى، ... فإن القيادة القطرية تحاول إقناع الدول الخليجية الأخرى في تجمع مجلس التعاون الخليجي بضرورة قيام حوار خليجي - إيراني يفضي إلى إرساء

1- مشرف وسمي وإضحوي جفال، "دبلوماسية المهادنة في السياسة الخارجية القطرية"، مجلة دراسات إقليمية، بغداد: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد6 (17)، 2010، ص298.

2- أيمن عبوشي، "البرنامج النووي الإيراني السلمي لا يهدد قطر"، صحيفة الراية القطرية، التاريخ، 2006/5/26.

3- جواد بخشي، "نظرة على علاقات قطر وإيران منذ الماضي وحتى الآن"، مصدر سابق، ص102.

4- Dennis Ross, The former Obama adviser Iranian affairs: "Iran is ready to talk", New York Times Magazine, 14/02/2012

5- سيد حسين موسوي، "الملف النووي الإيراني والتحديات المقبلة"، مجلة شؤون الأوسط، العدد133، صيف- شتاء، 2009، ص6.

قواعد مشتركة للأمن الإقليمي، ... والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطريقة السلمية، وأن المنطقة لا تتحمل أزمات جديدة، بعد كوارث حروب الخليج الثلاث[1].

وفي الواقع، فإن ما ترمي إليه قطر في مساعيها السياسية والدبلوماسية هو بناء نمط جديد من العلاقات مع طهران، يتيح لها هامشًا أكبر من الحرية داخل مجلس التعاون الخليجي، ويسمح لها بالتحايل على الخلل في توزيع القوة الذي عبر عنه المجلس منذ نشأته ما بين دول خليجية كبرى "السعودية" وخماسي الدول الصغيرة (الإمارات، والكويت، وقطر، والبحرين، وسلطنة عُمان)[2].

مما سبق يمكن القول: رغم مظاهر التقارب والتأييد القطري للبرنامج النووي الإيراني في المحافل الدولية، والمساهمة في إنعاش ودعم الاقتصاد الإيراني ومجالات أخرى في مواجهة العقوبات الغربية والأوروبية المفروضة عليها، ورغم أنها كانت الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تصوت بالموافقة على قرار مجلس الأمن الدولي، الخاص بفرض عقوبات اقتصادية على إيران، فإنها مثلها مثل باقي دول مجلس التعاون الخليجي متشككة وقلقة من البرنامج النووي الإيراني، لما له من تداعيات وآثار خطيرة أبرزها: تكريس حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج، فضلاً عن الآثار الأمنية والبيئية التي سوف تتعرض لها قطر وبقية دول مجلس التعاون الأخرى، إضافة إلى الآثار الاقتصادية الناتجة عن إغلاق "مضيق هرمز" في حال مهاجمة إيران. وبهذا، يعتبر البرنامج النووي الإيراني من أهم القضايا غير التقليدية المؤثرة في العلاقات القطرية - الإيرانية، فالموقف العام لقطر قائم على عدم وجود حاجة ملحة لتسجيل موقف معاد لطهران في إطار هذه الأزمة بحكم الروابط السياسية والتجارية بينها وبين إيران، وقد يسبب اتخاذها موقفًا معاديًا من برنامجها النووي توترًا وأحرجًا في العلاقات القطرية - الإيرانية، وربما يفسر بكونه دعمًا مباشرًا للموقفين الإسرائيلي والغربي.

1- أثير ناظم عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد43، 2010، ص128.

2- نفين مسعد، "السياسات الخارجية العربية تجاه إيران"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد279، 2002، ص85.

ثالثًا :قضية "الثورات العربية":

تعد هذه القضية من أشد القضايا الصراعية بين قطر وإيران، فقد شهدت العلاقة بين البلدين توترًا ملحوظًا بسبب المواقف والرؤى المتباينة والمتعارضة لكل منهما تجاه الثورة السورية والاحتجاجات في البحرين.

1- الثورة السورية

أ- موقف إيران من الاحتجاجات والثورة في سوريا

تعتبر إيران من الدول التي تتأثر بدورها بما يجري في المنطقة من أحداث ومنها الثورات العربية؛ حيث أثر اندلاع الثورات العربية التي شهدتها بعض الدول العربية، تونس ومصر والبحرين واليمن وليبيا أعلنت إيران دعمها لحق الشعوب العربية في التحرر من الاستبداد والتطلع إلى الحرية والديمقراطية الإسلامية، لكن بعد أن وصل قطار الثورات العربية إلى دولة حليفة لها، وتحديدًا سوريا، تغيرت الاستراتيجية الإيرانية، وبات الثورات العربية من وجهة نظرها، خريفًا أوروبيًا، أمريكيًا، إسرائيليًا، مبنيًا على نظرية التآمر على دول المقاومة والممانعة.

وبهذا، اتخذت إيران وتيارها المحافظ موقفًا مؤيدًا للنظام السوري في مواجهة الانتفاضة الشعبية في سوريا، منذ انطلاقتها في 18 مارس 2011، وظهر ذلك التأييد، من خلال التبني الكامل للرواية الرسمية السورية للأحداث؛ وشن حملة إعلامية مماثلة للنموذج الإعلامي السوري، فقد اعتبرت إيران أن المظاهرات المناهضة للحكومة في سوريا تأتي في إطار مؤامرة غربية لزعزة حكومة تؤيد المقاومة في الشرق الأوسط، واعتبر السفير الإيراني في سوريا بأن هذه المظاهرات والاحتجاجات السورية نسخة من أحداث الفتنة التي شهدتها إيران في يونيو 2009[1]. على خلفية الاحتجاجات على انتخابات الرئاسة. وجاء دفاع إيران عن النظام السوري عبر أكثر من مسؤول، فقد أكد وزير الخارجية الإيراني "علي أكبر صالحي" عبر مؤتمر دولي في طهران 30 مايو 2011، عندما انبرى لحصر إيجابيات النظام السوري قائلاً: وقفت سوريا في وجه النظام الصهيوني، ولعبت دورًا

1- محمد السعيد إدريس، "إيران وتركيا بين المأزق السوري والخيارات المأزومة"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 132، 2011، ص6.

كبيراً في إحباط مؤامرات الغرب والولايات المتحدة في المنطقة، واتخذت السلطات السورية خطوات جيدة نحو الإصلاحات خلال التطورات الأخيرة في البلاد[1].

وبعد أن اتسعت الأحداث لتشمل معظم المدن السورية، وبعد أن زادت عنفًا ودموية، حذرت إيران واشنطن من القيام بعمل عسكري يستهدف دمشق، واعتبر الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية "رامين مهمان برست"، أن الاحتجاجات المندلعة في سوريا هي جزء من مؤامرة ترعاها قوى أجنبية[2]، كما تدعم إيران توصيف سوريا للمتمردين بأنهم "إرهابيون" مدعومون من الخارج تمولهم الدول السنية مثل قطر والسعودية وتركيا، ووصف "علي لاريجاني" رئيس مجلس الشورى الإيراني المؤتمر الثاني "لأصدقاء سوريا" الذي عقد في اسطنبول بتاريخ 25 مارس2012 بأنه مؤتمر أعداء سوريا[3].

كما أكدت إيران في أكثر من مناسبة، إيمانها بقدرة الحكومة السورية على التعامل مع الأوضاع، وأن تعامل النظام معها هو شأن داخلي لا يجوز للغير التدخل فيه[4].

وبهذا فقد قدمت لسوريا خبرتها في التعامل مع الأزمة السياسية التي واجهتها في عام 2009، كما وفرت لدمشق أدوات تكنولوجية متطورة لملاحقة المحتجين على المواقع الإلكترونية التي كان لها دور كبير في تهيئة المناخ الثوري في الدول العربية، كما منحت الضوء الأخضر لوسائل إعلامها لتقديم دعم قوي للإجراءات التي اتخذها النظام السوري تجاه المتظاهرين. فضلاً عن ذلك قررت إيران تزويد سوريا بكل حاجتها من البتروكيماويات التي كانت تستوردها من المملكة العربية السعودية، وإدخال جميع المعاملات التجارية السورية في الدائرة المغلقة التي أسستها إيران[5].

وبالرغم من هذا الدعم اللامحدود للنظام السوري من قبل إيران، فإن هناك انقسامًا بين المؤسسة الرسمية وقوى المعارضة بقيادة "الحركة الخضراء" التي يتزعمها "مير

1- أحمد سالم أبو صلاح، "موقف كل من تركيا وإيران من حركات التغيير والثورات الشعبية في الوطن العربي (2010-2011)"، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012، ص142.

2- محمد السعيد إدريس، "إيران وتركيا بين المأزق السوري والخيارات المأزومة"، مصدر سابق، ص6.

3- محمد السعيد إدريس، "إيران وتركيا بين تحديات الملف النووي ومخاطر الأزمة السورية"، مجلة مختارات إيرانية، العدد141، 2012، ص6.

4- محمد عباس ناجي، "إيران وأزمة سوريا"، تحليلات، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011/5/3.

5- اَيلى شلهوب، "إيران تفك الحصار عن سوريا"، صحيفة الأخبار اللبنانية، التاريخ، 2011/11/30.

حسين موسوي"، فقد أبدى تعاطفة مع الحراك الشعبي السوري، معتبرًا أن الحراك الذي حصل في إيران بعد انتخابات الرئاسة في عام2009 ليس ببعيد عما يحدث في سوريا؛ لأن كلاهما ينشدان الديمقراطية والحرية والعدالة[1].

إن أهم ما يثير قلق إيران هو سقوط حليفها الرئيس الأول في الشرق الأوسط؛ إذ إن ذلك تنتج عنه تداعيات سلبية عديدة على مصالحها وطموحاتها الإقليمية، وأهمها: فقدان الغطاء العربي الذي استخدمته لدعم تمددها في الإقليم، كما أن المساعدات العسكرية الإيرانية إلى حركة "حماس" و"حزب الـلـه" اللبناني يتم عن طريق الأراضي السورية، إذا ما اعتلى الحكم في سوريا نظام يميل إلى الغرب فلن تفقد إيران أهم حليف لها فقط، بل سيلحق الأذى بحلفائها الآخرين "حزب الـلـه" و"حماس"[2]، ولهذا فإن النظام الإيراني يحاول جاهدًا الاستفادة من جميع الإمكانات والفرص المتاحة في العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين حتى يتم الحفاظ على استمرار النظام البعثي السوري[3].

وفي هذا الإطار، شاركت إيران في قمع المتظاهرين السوريين حسب ما نقلت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية في 17 مايو 2011، عن مسؤولين أمريكيين من أن إيران ترسل مدربين ومستشارين بينهم عناصر من قوة النخبة "فيلق القدس" إلى سوريا للمساعدة في قمع الاحتجاجات المطالبة بإسقاط أهم حليف لطهران في المنطقة[4].

ورغم هذا ونتيجة لإدراك إيران وتيارها المحافظ صعوبة اعتماد نظام "بشار الأسد" على الأداة الأمنية في التعامل مع المتظاهرين لتسوية الأزمة، فقد وجهت إشارات إلى تفضيلهما بدء حوار بين النظام وقوى المعارضة، بما يضمن مصالحها في سوريا، لذلك رحبت إيران بالتعهدات التي أعلنها الرئيس السوري "بشار الأسد" أكثر من مرة بإجراء إصلاحات

1- محجوب الزويري، "العلاقات الإيرانية - السورية والحراك الشعبي"، تقرير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أغسطس 2011، ص3.
2- أكبر كنجي، "إيران وسوريا: قضية واحدة ورؤى متعددة"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 134، سبتمبر 2011، ص65.
3- المصدر السابق، ص65.
4- أحمد سالم أبو صلاح، "موقف كل من تركيا وإيران من حركات التغيير والثورات الشعبية"، مصدر سابق، ص145.

سياسية واقتصادية حقيقية، معتبرة إنها تدفع المناخ العام نحو الحوار وحل المشكلات[1]. كما رحبت إيران بالمبادرة العربية وتوقيع اتفاق دمشق في 19 ديسمبر2011، مؤكدة أن ما يقبله الرئيس "بشار الأسد" تصرف مقبول في نظر "طهران"، وأنه من الممكن دراسة إدخال بعض التعديلات على الخطة، وهو تصريح يكشف أن إيران معنية بمجمل تفاصيل الأزمة السورية، وبما يعطي انطباعًا بأن إيران باتت ترى أنها المستهدف الأول من الأزمة، أو بعبارة أخرى باتت تعتبر الأزمة "إيرانية" قبل أن تكون "سورية".

ب- موقف قطر من الثورة السورية

اختلف التحرك القطري في التعامل مع الثورات العربية من دولة لأخرى؛ حيث توقف التدخل القطري على ظروف الدولة نفسها وشكل الاحتجاجات داخلها، فحدد أداة قطر في التدخل سواء بالاكتفاء بالأداة الإعلامية "قناة الجزيرة" أو استخدام المال أو اللجوء إلى الأداة العسكرية من خلال المشاركة في تحالفات.

فمنذ بداية الثورة السورية في مارس2011 كان لقطر دور فاعل على مستوى اجتماعات جامعة الدول العربية، ومن خلال دعمها الواضح للمعارضة السورية والمساندة الإعلامية من خلال قناة الجزيرة المحسوبة على القيادة الرسمية القطرية، والتي سعت منذ البداية إلى تضخيم الاضطرابات في سوريا، معلنة أن التظاهرات في المدن السورية بالمقارنة بكل المظاهرات التي حدثت في العالم العربي تعد هي الأكبر[2].

وقد فتحت قطر أبوابها على مصراعيها للمعارضة السورية، وطرحت سيناريو التدخل العسكري الخارجي ضد سوريا، كذلك دخلت في مباحثات مع المعارضة السورية، وشكلت "جيش سوريا الحر" في نوفمبر 2012، مع تواجد المعارضة، وسعت إلى تجهيز هذه المعارضة بالأسلحة[3].

1- "إيران تدين التدخل الأجنبي أو العربي في سوريا وتشيد بالإصلاح"، صحيفة القدس العربي، التاريخ، 2011/8/7.

2- جواد بخشي، "دور قطر في التطورات السورية - دراسة ثلاثية: المال، والإعلام، والتدخل العسكري"، مجلة مختارات إيرانية، العدد143، 2012، ص75.

3- المصدر السابق، ص76.

هذا إلى جانب مشاركتها بالعديد من المؤتمرات التي تقام حول القضية السورية، ومنها مؤتمر أصدقاء سوريا الثاني في أسطنبول بتاريخ 25 مارس 2012، الذي أسمته إيران بمؤتمر أعداء سوريا، ناهيك عن الدعم المادي والعسكري اللامتناهي الذي تقدمه قطر في مواجهة نظام "بشار الأسد" الحليف الاستراتيجي لطهران، وهذا ما سوف نتطرق إليه بشيء من التفصيل حول الموقف القطري من الثورات العربية في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

وبالرغم من الدور المحوري الذي مارسته قطر في الثورة السورية؛ فإنه كان مقيدًا ومحجمًا في الكثير من الأبعاد، نتيجة الدعم الإيراني القوي للنظام السوري، وإصراره على بقاء دمشق في خط المحور التحالفي الذي يمتد من طهران إلى بغداد، ثم دمشق وبيروت "حزب الـلـه"[1].

وهذا الدعم الإيراني للحكومة السورية دفع قطر إلى منافسة إيران، ويدعي بعض المحللين أن إيران سوف تفقد مكانتها في سوريا إذا ما سقط "بشار الأسد"، وأن قطر تستعد لملء الفراغ الإيراني في دمشق[2]. وأمام هذا التنافس الواضح شهدت علاقات قطر وإيران توترًا ملحوظًا؛ حيث وصفت الأخيرة موقف قطر تجاه سوريا بأنه يدور في إطار المؤامرة الغربية التي تتزعمها الولايات المتحدة، تلك المؤامرة التي تهدف إلى إضعاف محور المقاومة، وتقدم طوق النجاة للنظام الصهيوني غير المشروع[3].

مما سبق، يمكننا القول إن التأييد الإيراني للنظام السوري يأتي كمحاولة استباقية لعدم نجاح الثورة في سوريا، لما قد يترتب على ذلك من تهديد كبير للمصالح والحسابات الإقليمية الإيرانية في الوقت الذي تواجه فيه تحديات عدة داخليًا وخارجيًا؛ فسقوط النظام سيترتب عليه فقدان إيران أهم حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة، الأمر الذي يقضي على طموحاتها في الهيمنة، وبالتالي فإن الموقف الإيراني إزاء الثورة السورية مقارنة بمواقف طهران إزاء الثورات العربية الأخرى يدل على نفاق سياسي؛ ففي الوقت الذي يدعي فيه النظام الإيراني ارتكازه على مبادئ وأسس أيديولوجية نابعة من الثورة الإسلامية، فإن الموقف من التطورات في سوريا لا يمت بأي صلة إلى أي مبادئ، وإنما هي مواقف برجماتية تعطي الأولوية

1- خالد الحروب، "حسابات حذرة: محددات الدعم الخليجي للتغيير في سوريا"، مجلة السياسة الدولية، العدد192، أبريل 2013، ص90.

2- "هل باعت الدوحة طهران"، مجلة مختارات إيرانية، العدد134، سبتمبر 2011، ص94.

3- "نهاية شهر العسل بين إيران وقطر"، مجلة مختارات إيرانية، العدد142، مايو 2012، ص ص75- 76.

للمصالح على حساب المبادئ. وعليه، فإن هذا الدعم الإيراني القوي لصالح النظام السوري، قد جعل دوائر صنع القرار في قطر والدول الخليجية الأخرى إلى إدراك مدى خطورة القضية السورية؛ ومن هنا، أتى موقف قطر والدول الخليجية الأخرى من الثورة السورية، على نحو تحولت معه سوريا إلى ميدان للصراع على النفوذ بين إيران وقطر إقليميًا، وروسيا والغرب دوليًا. لكن من الواضح أن تصميم إيران وتدخلها في دعم النظام السوري لا يكافئه التصميم القطري ذاته. بهذا أصبح الملف السوري من أشد الملفات الصراعية بين البلدين، ففي حين تدعم إيران نظام "بشار الأسد" بكل قوة، تقوم قطر بإمداد المعارضة السورية بالسلاح، بل وتطالب بالتدخل الدولي من أجل إسقاط النظام السوري وهو ما قوبل بشن حملة إعلامية شرسة من قبل طهران ضد الدوحة.

2- الاحتجاجات في البحرين

أ- موقف إيران من احتجاجات البحرين

منذ بداية الاحتجاجات الشعبية في البحرين، بدأ الموقف الإيراني واضحًا في تأييد الاحتجاجات، والدفاع عنها، وتأكيد شرعية مطالبها. ومع أن موقف إيران كان مؤيدًا للثورات في مصر وتونس واليمن وليبيا، فإن تأييد البحرين، أخذ طابعًا تصعيديًا مختلفًا سواء على صعيد اللغة المستخدمة من قبل المتحدثين الإيرانيين أو على صعيد الإجراءات التي اتخذت بهذا الخصوص؛ حيث تعاملت إيران مع احتجاجات البحرين من أول لحظة بوصفها واجبة النصرة والمساعدة، وأيدت مطالب المتظاهرين إقامة ملكية دستورية، وإقرار التعددية الحزبية، ووقف سياسة التجنيس الرامية إلى تغيير التركيبة الديموغرافية، وكذلك حذرت من المساس بالمتظاهرين[1]. هذا وقد وجهت طهران انتقادات حادة للسلطات البحرينية بسبب تعاملها مع مطالب المحتجين، وصبغت الأزمة بطابع طائفي، حيث اعتبرتها مواجهة بين أغلبية شيعية تتعرض للتمييز على كافة المستويات وأقلية سنية تسيطر على الحكم، وتحظى بكل أنواع الامتيازات. وسرعان ما تحولت تلك الانتقادات إلى تهديدات بعد دخول "قوات درع الجزيرة" إلى البحرين، حيث قالت طهران، على لسان

1- أحمد يوسف أحمد، نفين مسعد (محرران)، "حال الأمة العربية: رياح التغيير(2010-2011)"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص75.

رئيس مجلس الشورى "علي لاريجاني"؛ إنها لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء قمع المتظاهرين في البحرين والتدخل السعودي[1].

كما أضاف على ذلك بإعلانه أن السعودية سلكت مسارًا خاطئًا، وهذا المسار له عواقب وخيمة في المستقبل، وطالبها بسحب قواتها من البحرين. واعتبر "لاريجاني" أن زيارة وزير الدفاع الأمريكي إلى البحرين والمواقف الضبابية للدول الأوروبية، تكشف السلوك الحقيقي للولايات المتحدة والغرب، كما أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية "رامين مهمان برست"، ان وجود قوات أجنبية والتدخل في شؤون البحرين الداخلية غير مقبول وسيزيد الأمر تعقيدًا[2].

وجاء دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين في أعقاب ما وصفته السلطات البحرينية بالمؤامرة، التي يجري تدبيرها من جانب إيران للبحرين، هذا التصعيد من جانب الحكومة البحرينية والمدعوم من مجلس التعاون الخليجي قابله ردود فعل إيرانية قوية، فقد وجه وزير الخارجية الإيراني "علي أكبر صالحي" في 16 أبريل 2011، رسالة للأمين العام للأمم المتحدة، طالبه فيها بحماية نشاط المعارضة البحرينية ووقف قمع النظام للشعب البحريني، كما حذرت الرسالة من أن التداعيات في البحرين ستؤدي إلى زعزعة استقرار منطقة الخليج، وسيؤثر هذا بالطبع على العالم[3].

وكذلك هبت "مراجع التقليد" الإيرانية في أحداث البحرين دفعة واحدة للدفاع عن الأغلبية الشيعية في مواجهة الأقلية الحاكمة سنية المذهب، مدعين أن النظام البحريني يناقض حقوق الإنسان، وأن مطالب المحتجين في البحرين شرعية وواجب تنفيذها[4]. كما طالب رئيس مجلس الشورى الإيراني "علي لاريجاني" في 7 مايو 2011، رئيس دورة

1- علي لاريجاني، "إيران لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء القمع البحريني"، وكالة أنباء مهر الإيرانية، التاريخ، 2011/3/19.
2- أحمد سالم أبو صلاح، "موقف كل من تركيا وإيران من حركات التغيير والثورات الشعبية"، مصدر سابق، ص ص147-148.
3-عمر الحسن، "التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية البحرينية"، البحرين: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، يونيو 2013.
4- أكبر كنجي، "إيران وسوريا: قضية واحدة ورؤى متعددة"، مصدر سابق، ص66.

الاتحاد البرلماني الدولي بأن يشكل لجنة خاصة لدراسة الأوضاع في البحرين[1]. وقد نفت إيران أن موقفها من الأوضاع في البحرين يستند إلى أسس طائفية، وأن موقفها الثابت هو "دعم الشعوب في مواجهة المستكبرين، والوقوف إلى جانب الشعوب المستضعفة في العالم"، على حد قول المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية "علي خامنئي"[2].

ولكن تتبع التصريحات والمواقف الإيرانية يظهر خصوصية في تعامل إيران مع الأوضاع في البحرين، وسقفًا عاليًا من النقد والإجراءات الدبلوماسية والسياسية، يختلف عن الدعم اللفظي المحدود، الذي قدمته إيران للثورات الشعبية في الدول الأخرى. وهذا من شأنه تأكيد الاتهامات الموجهة إلى طهران بالاستخدام الطائفي لأحداث البحرين، ولاسيما مع صدور بعض التصريحات من مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، التي تحدثت صراحة عن "إراقة دماء الشيعة في البحرين"[3]. وعليه، يمكن عرض أهم معالم الموقف الإيراني تجاه الاحتجاجات في البحرين **فيما يلي**[4]:

- إدانة النظام البحريني بلهجة شديدة غير مسبوقة، واتهامه بالإجرام، وسفك الدماء، والتأكيد أن النظام سيقضى عليه بسبب هذه الدماء.

- التأكيد على خصوصية الظلم الذي يتعرض له شعب البحرين، وخصوصًا أن ثورته تعرضت لإهمال إعلامي من قبل وسائل الإعلام الإستكبارية.

- الهجوم الشديد على مواقف علماء السعودية، الذين أيدو موقف حكومة البحرين.

- الرفض الكامل للتدخل السعودي عبر دخول قوات درع الجزيرة للبحرين وشن حملة إعلامية شديدة ضد القرار الخليجي بهذا الخصوص.

1- عمر الحسن، "التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية البحرانية"، صحيفة أخبار الخليج البحرينية، 2013/6/14.

2- المرشد الأعلى في إيران خامنئي، "احتجاجات البحرين ليست طائفية ولا تختلف عن الثورتين المصرية والتونسية"، صحيفة الشرق الأوسط، 2011/3/23.

3- "مجلس الشورى الإسلامي يدعو إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس حقوق الإنسان"، وكالة مهر الإيرانية للأنباء، التاريخ، 2011 /4/20.

4- فراس أبو هلال، "الموقف الإيراني من الثورات العربية"، المركز العربي للبحوث السياسية، التاريخ، 2011/7/20، على الموقع: http://www.dohainstitute.org/release/19e95fcf-437f-9542-b996d4a5f7f59.

- تنفيذ حملة دبلوماسية لحض الدول الإسلامية على حماية الشعب البحريني.

وبذلك يمكن الاستدلال بعدم وجود موقف إيراني ثابت من الثورات العربية طبقًا لمصالحها، فما تراه هناك ثورة شعبية تراه في مكان آخر مؤامرة دولية، فإيران تنظر إلى الثورات العربية من وأقع تأثيرها على مصالحها في المنطقة ومدى إمكانية أن تغير الحسابات الإيرانية تجاهها.

ب- موقف قطر من الاحتجاجات في البحرين

لا يمكن فصل موقف ورؤية قطر تجاه الاحتجاجات في البحرين عن الموقف الخليجي العام؛ حيث تجاوزت هذه الأزمة بين دول مجلس التعاون وإيران ما هو خلاف طبيعي بين الطرفين، وامتدت لتشمل كل دول المجلس دون استثناء[1]؛ فالموقف المتشدد من جانب إيران أدى إلى توتير العلاقات مع البحرين، وهو ما انعكس في تبادل طرد دبلوماسيين من الطرفين، وامتد الأمر إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ووصول التوتر إلى هذه الدرجة غير المسبوقة أنتج عنه تداعيات سلبية على مصالح إيران، ولاسيما أنه دفع دول مجلس التعاون إلى التخلي عن سياستها القائمة على أن الوسيلة المثلى للتعامل مع إيران هي احتواؤها من خلال الدخول في شراكات أمنية واقتصادية متعددة معها, بل والتلويح بإمكانية الدخول في مواجهة معها إذا اقتضت الحاجة ذلك[2]، وهو ما عكسه تصريح أحد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، بقوله: إن دول المجلس لن تسمح بتحويل البحرين إلى لبنان آخر، وإنها مستعدة للدخول في حرب مع إيران وحتى مع العراق لحماية البحرين[3].

ولم تكتف قطر ودول مجلس الأخرى بذلك، بل إنها اتفقت على إدانة موقف إيران تجاه الأزمة، وعلى إرسال قوات "درع الجزيرة" إلى البحرين، والتوجه إلى الأمم المتحدة للشكوى من التدخل الإيراني في شؤونها الداخلية، وتوجيه اتهامات لإيران بتهديد الأمن الوطني الخليجي[4]. وخلال الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية دول مجلس التعاون في الرياض

1- أحمد سالم أبو صلاح، "موقف كل من تركيا وإيران من حركات التغيير والثورات الشعبية"، مصدر سابق، ص147.

2- Paul Salem, Huib de Zeeuw, "Qatari Foreign Policy: The Changing Dynamics of an Outsize Role", Carnegie middle east center, 31/12/2012.

3- محمد السعيد إدريس، "آفاق تطوير علاقات مصر وإيران وتحديات الأزمة الخليجية"، مجلة مختارات إيرانية، العدد129، أبريل، 2011، ص ص 4-5.

4- صحيفة الاتحاد الإماراتية، التاريخ، 2011/12/20.

يوم 3 أبريل 2011، أعرب خلاله رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري "حمد بن جاسم" عن قلقه إزاء استمرار التداخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي، ومحاولة بث الفرقة، وإثارة الفتنة الطائفية بين مواطنيها في انتهاك سيادتها واستقلالها، كما طالب إيران بالكف عن هذه السياسات والممارسات والالتزام بمبادئ حسن الجوار، والاحترام المتبادل[1].

فقد كان لقطر موقف مختلف عن موقفها مما حدث في تونس ومصر واليمن، وهو الموقف الذي قد يكون له انعكاساته على كيفية تغطية موجة الاحتجاجات في البحرين من قبل قناة الجزيرة؛ حيث نددت بالاحتجاجات معتبرة إياها حركات طائفية تدعمها قوى إقليمية وبالأخص إيران، كما شاركت قطر في قوات درع الجزيرة لمواجهة الاحتجاجات في البحرين طبقًا للمعاهدات الأمنية الخليجية والمساعدة في فرض الأمن في البحرين وحماية منشآتها الحيوية[2]، هذا إلى جانب التنسيق القطري السعودي تجاه الأزمة البحرينية؛ حيث كان أمن البحرين واستقرارها، وعدم المساس بشرعية أسرة "آل خليفة" الحاكمة من أهم أولويات الدوحة والرياض معًا[3].

وعليه، فقطر تدرك جيدًا أن سقوط أي من الأنظمة الخليجية سوف يكون مقدمة لسقوط الأنظمة الخليجية جميعًا، لذا لعبت دورًا محوريًا في وقف زحف موجة الثورات في منطقة الخليج، فضلاً عن تسخيرها كافة أدواتها في مواجهة النفوذ الإيراني في البحرين، انطلاقًا من قناعة واحدة، هي أن أي تدخل في الشؤون الداخلية لدولة خليجية يعني التدخل في الشؤون الداخلية لبقية الدول الخليجية. وبهذا شهدت العلاقات بين قطر وإيران، قضية صراع أخرى إلى جانب القضية السورية، تحت تأثير الأزمة البحرينية، بسبب التدخل الإيراني في شؤون البحرين وبقية دول المجلس الخليجي، واصفة الموقف الإيراني بأنه يسعى إلى خلق الفتن الطائفية واللعب باستقرار دول المجلس من خلال

1- صحيفة الإتحاد الإماراتية، التاريخ،12/20/ 2011.

2- أحمد دياب، "دور المخاطر الخارجية في طرح مبادرة الاتحاد الخليجي"، مجلة شؤون عربية، العدد149، ربيع 2012، ص33.

3- عبدالخالق عبدالـلـه، "التنافس المقيد: السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد192، أبريل 2013، ص ص80-81.

دعمها للاحتجاجات التي شهدتها البحرين، وهو ما أثر بالسلب على طبيعة العلاقات المتنامية بين قطر وإيران.

إجمالاً، قطر ما زالت تسعى إلى احتواء أي أضرار ناجمة عن مواقفها بشأن البحرين وسوريا، لكي لا تجازف بأي تصعيد بينها وبين إيران.

رابعًا: القضايا التقليدية: "التحديات والمعوقات" أمام تطور العلاقات القطرية - الإيرانية:

تتناول هذه التحديات مجموعة من القضايا التي لم تكن وليدة الحاضر، وإنما لها جذور تاريخية قديمة، ولكنها تفعل بين الحين والآخر، مما يؤثر سلبًا على العلاقات بين قطر وإيران **كما يلي:**

أ- موقف قطر من قضية الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث:

يعود تاريخ النزاع حول الجزر بين دولة الإمارات وإيران إلى مطلع القرن العشرين عندما تم اكتشاف النفط في منطقة الخليج، عندها قامت إيران، بادعاءات متكررة بشأن سيادتها على الجزر، وكانت إمارتا الشارقة ورأس الخيمة تنفيان هذه الادعاءات عن طريق الممارسة الفعلية للسيادة على هذه الجزر، ولم تنكر أي دولة في العالم سيادة الإمارات عليها، بما في ذلك بريطانيا الدولة الحامية للمنطقة آنذاك، وهذا يعد اعترافًا واقعيًا بسيادة إمارتي رأس الخيمة والشارقة على الجزر الثلاث[1].

غير أن إيران استغلت إعلان بريطانيا انسحابها من منطقة الخليج وإعلان استقلال الإمارات العربية السبع واحتلت "جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى"، قبل يومين من انسحاب القوات البريطانية في 30 نوفمبر 1971، مستغلة انشغال حكام الإمارات بالإعداد لقيام اتحادهم السباعي، والذي أعلن في ديسمبر عام 1971[2]. وفي بداية التسعينيات استغلت الحكومة الإيرانية انشغال العرب بأزمة حرب الخليج الثانية ونتائجها فأعلنت في عام 1992 السيطرة الكاملة على "جزيرة أبو موسى"، ثم اعتبرت الجزر الثلاث جزءًا

1- Dan Caldwell, "Flash Point in The Gulf: Abu Musa The Tunb Island", Middle East Policy, No3, 4March 1996, p.53.

2- عبد الملك التميمي، "العلاقات الإيرانية- الخليجية"، مجلة مختارات إيرانية، العدد2، 2001، ص59.

إيرانية تسري عليها كافة الأنظمة والقوانين الإيرانية من دون النظر إلى أقلية عربية تدين بالولاء لدولة الإمارات العربية المتحدة[1].

ويأتي الإصرار الإيراني على التمسك بامتلاك هذه الجزر ورفضه كافة الإطروحات بحلها من تمتع هذه الجزر الثلاث بمميزات مهمة؛ فهي أشبه بالصمام الذي يشرف على الشريان المائي والملاحي الذي يمثله الخليج العربي، وبما يتمتع به من أهمية تنبع من كونه يتحكم بتصدير البترول من مناطق إنتاجية في الدول المطلة عليه[2]، كما تشكل مركزًا للمراقبة؛ حيث تلعب دورًا كبيرًا في توفير الحماية العسكرية وتأمين متطلبات أمن الملاحة على مداخل الخليج، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية؛ فهي غنية بالثروة البحرية، إضافة إلى الثروات المنجمة[3]. لهذا لم تتهاون إيران في الاستيلاء عليها، واستمرارها في التأكيد أن الجزر الثلاث كانت دائمًا جزءًا لا يتجزأ منها، فقد حذر "داريوش قنبري" النائب في البرلمان الإيراني أن مطالبة الإمارات العربية بالجزر الثلاث بمثابة حرب بين البلدين، مشيرًا إلى أن الحرب العراقية - الإيرانية قد اندلعت بسبب مطالبات على الأرض[4]. وغيرها من التصريحات حول ملكية إيران للجزر الثلاثة.

وقد عبرت دولة قطر عن موقفها الرسمي من قضية احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث في إطار مجلس التعاون الخليجي؛ أي من خلال البيانات والتوصيات التي يصدرها المجلس؛ حيث التزمت بمطالبة إيران بحق دولة الإمارات العربية المتحدة في استعادة جزرها الثلاث، ودعوة الحكومة الإيرانية إلى حل القضية سلميًا[5]. عن طريق التفاوض المباشر بين البلدين أو عن طريق محكمة العدل الدولية، كما سعت قطر مرات عديدة للتوسط في حل هذه القضية، بالوسائل الدبلوماسية للوصول إلى اتفاق عادل وشامل يوقف

1- مسعود طاهر، "إيران والعرب: الحوار الحضاري لحل النزاعات"، مجلة شؤون الأوسط، العدد104، 2001، ص153.
2- أحمد محمد طاهر، "العلاقات الخليجية - الإيرانية نظرة مستقبلية"، مجلة السياسة الدولية، العدد146، اكتوبر2001، ص115.
3- مجموعة من الباحثين، التقرير الإيراني الجزء الثاني: "إيران والثورة بين العرب والعالم"، القاهرة: مركز المحروسة، ط1، 2009، ص385.
4- محمد سعد أبو عامود، "إيران ودول الخليج العربية: علاقات متوترة"، مجلة السياسة الدولية، العدد176، ابريل 2009، ص195.
5- مجموعة من الباحثين، "التقرير الإيراني الجزء الثاني: إيران والثورة بين العرب والعالم"، مصدر سابق، ص ص316- 319.

النزاع حول هذه القضية، إلا أن الطرف الإيراني ظل بالماضي والحاضر يرفض حتى مجرد مناقشة القضية[1]، وهو ما يعبر عن تلك المساعي الإيرانية بالاستمرار في الهيمنة على المنطقة، وبالتالي فإن قطر رأت في ذلك تهديدًا لأمن واستقرار دول المنطقة، وتأسيسًا على ذلك فإن هذه القضية تشكل قضية صراعية بين قطر وإيران.

ب- موقف قطر من قضية تبعية البحرين لإيران:

منذ عام (1842) تطالب إيران بضم البحرين إليها[2]، وتتكرر الادعاءات بين حين وآخر، وقد ساهمت عدة عوامل في إثارة هذه المسألة منها الظروف السياسية، بالإضافة إلى الموازنات الدولية وغيرها؛ حيث وصف المرشد الأعلى" علي خامنئي" البحرين بأنها بضعة من إيران، زاعمًا وجود بحرينيين ولاؤهم لإيران وليس للبحرين حين وصفهم بأنهم يعتبرون أنفسهم إيرانيين وأنهم يرغبون في العودة إلى إيران[3]، في الحادي عشر من يوليو 2007 صرح "شريعتي مداري" مستشار المرشد الأعلى، بتصريحات أكد فيها التبعية التاريخية للبحرين لإيران، كما صرح النائب البرلماني الإيراني "داريوش قنبري" في مطلع عام 2009، بأن الشعب البحريني لو اسُتفتي فسيختار الانتماء إلى إيران[4]، في حين أكد النائب البرلماني "حسين شهرياري" في 15 مايو 2012 أن البحرين كانت المحافظة الـ (14) في إيران حتى عام 1971، ولكنها انفصلت عن إيران بسبب "خيانة الشاه" وقرار لمجلس الشورى الوطني آنذاك[5].

وترى قطر أن كل هذه التصريحات تثير القلق لدى قطر وباقي دول مجلس التعاون، لما تشكله من تهديد لأمن واستقرار هذه الدول، وتعد صارخ على سيادتها، وتعبر عن النوايا الإيرانية للهيمنة على المنطقة، وبالتالي قد أثرت هذه القضية مرات عدة بالسلب على علاقات قطر بإيران.

1- عبدالـلـه خليفة الشايجي، "عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية الإسلامية الإيرانية: المعوقات ونقاط الالتقاء"، مركز دراسات الخليج العربي، ندوة: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران، 1999، ص106.

2- عمر الحسن، "التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية البحرينية"، صحيفة أخبار الخليج البحرينية، التاريخ، 2013/6/14.

3- محمد سعد أبو عامود، "إيران ودول الخليج العربية: علاقات متوترة"، مصدر سابق، ص ص194- 195.

4- المصدر السابق، ص ص195.

5- عمر الحسن، "التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية البحرينية"، مصدر سابق.

ج- موقف قطر من سعي إيران للهيمنة على مضيق هرمز:

يعتبر مضيق هرمز من الممرات المائية المهمة بالمنطقة، وإيران تنظر إلى هذا المضيق، ليس فقط من النواحي الاقتصادية والاستراتيجية، بل من ناحية الزعامة والهيمنة[1]، وقد أشار إلى أهميته المسؤولون الإيرانيون، وفي هذا الشأن أكد الرئيس الإيراني السابق "هاشمي رفسنجاني": "إن من يسيطر على مضيق هرمز يسيطر على الخليج (الفارسي)، وإن من يسيطر على الخليج الفارسي يسيطر على عصب الاقتصاد الغربي، وإن من يسيطر على هذا الاقتصاد يتحكم بمصير الغرب". لذلك تسعى إيران للسيطرة على هذا المضيق، وتهدد بإغلاقه حال تعرضها لهجوم عسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية برنامجها النووي؛ حيث تشكل قضية الهيمنة على المضيق في أحد جوانبها قضية اقتصادية لما لها من تأثير على اقتصاد دول الخليج العربي ومنها قطر، لأن إغلاق مضيق هرمز يعني وقف تصدير النسبة الأكبر من النفط الخليجي إلى الأسواق العالمية[2]، فضلاً عن التهديد الموجه لقطر وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، في حال السماح لانطلاق القوات الأمريكية والغربية من أراضيها لتوجيه ضربة للبرنامج النووي الإيراني، وبهذا أضحت هذه القضية تؤثر بالسلب من حين للآخر على علاقات قطر بإيران نتيجة سلوك السياسة الخارجية الإيرانية القائم على التهديد والوعيد.

د- موقف قطر من قضية الادعاء الإيراني بالحقوق في حقل غاز الشمال:

حقل غاز الشمال هو حقل بحري يقع شمال قطر، ويعد أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم، فقد اكتشف حقل غاز الشمال من قبل "شركة شل"، الشركة المكلفة بإدارة إنتاج النفط في قطر عام1971[3]؛ حيث بدأت قطر في استثماره، لكن إيران ادعت بعض الحقوق لها، مما أثار نزاعًا بين البلدين تم تسويته بأن شاركت إيران قطر في استثمار الحقل[4]. ورغم هذا، فإن هناك شكوكًا لدى إيران تجاه قطر حول كمية الغاز المستخرج من الحقل

1- محمد مرسمي عبدالله، "دولة الإمارات العربية وجيرانها"، الكويت: دار العلم، 1981، ص321.

2- محمد السعيد إدريس، "أزمة مضيق هرمز وخيارات الردع المتبادل بين الغرب وإيران"، مجلة مختارات إيرانية، العدد138، 2012، ص6.

3- مروان إسكندر، "موقع قطر في الاستراتيجية الأمريكية"، بيروت، 1997، ص69.

4- محمد عباس ناجي، "قطر والتطلع إلى دور إقليمي"، ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 144، 2006، ص139.

على حساب حصة إيران، لاسيما أنها تستخرج كميات أكثر بكثير مما تستخرجه إيران من الحقل بفضل التقنية المتطورة التي تمتلكها قطر لاستخراج الغاز الطبيعي وإسالته. وفي هذا الصدد، اتهم النائب "أحمد مهدوي" عضو لجنة الصناعة والمناجم في مجلس الشورى الإيراني قطر بـ"نهب أكثر من3 بلايين دولار شهريًا من النفط الإيراني، بسبب تخطيها حصتها من استخراج النفط في حقول مشتركة بين البلدين في مياه الخليج[1]. وبهذا أضحى الخلاف حول هذا الحقل مصدر تهديد وتوتر للعلاقات القطرية - الإيرانية.

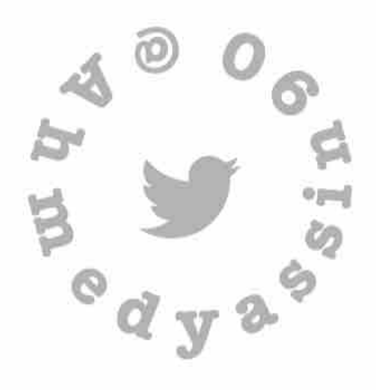
وعليه، يمكن القول إن هذه القضايا التي ليست وليدة الحاضر، وإنما موجودة منذ عقود ومستمرة هي أهم القضايا التي تشكل قضايا صراعية بين الطرفين، وبالتالي تهدد استمرار العلاقات بينهما نحو التطور بشكل إيجابي، وخاصة أن إيران لم تتنازل عن أي جزء من أطماعها تجاه المنطقة والتي تعتبرها المجال الحيوي لها وأن لها الحق بما تمليه عليها مصالحها بالتحكم بالمنطقة ودولها، ولذلك فإنها تسخر كل إمكانياتها من أجل تحقيق هذه الهيمنة، وفقًا للقضايا المطروحة سابقًا، وهذا ما يمكن أن يهدد استقرار وأمن قطر وباقي دول المنطقة العربية، وبالتالي فإنها مصدر يعوق نمو العلاقات بين البلدين ويؤثر بالسلب عليها.

وفي الأخير: من خلال دراسة أثر تغير القيادة السياسية القطرية تجاه إيران، بتناول أدوات وقضايا السياسة الخارجية لقطر تجاه إيران، يتضح لنا أن الملفات الخلافية بين البلدين أكثر من الملفات التعاونية، وهذا ما يدفعنا إلى اعتبار هذه العلاقات بأنها قائمة على مبدأ "المصلحة" وبالتالي يمكن تسميتها بالعلاقات "الضرورة" بالنسبة للبلدين، فهدف إيران من هذه العلاقة كما سبق الإشارة هو أن هذه العلاقة تسمح بالتأثير على الموقف الخليجي حيالها واستخدامها كجسر للنفاذ إلى بقية دول مجلس التعاون، وكسر حدة المواجهة الإعلامية الإيرانية - الخليجية التي اشتدت حدتها في السنوات الأخيرة، إضافة إلى كسر العزلة الدولية المفروضة عليها، أما هدف قطر فهو حماية نفسها وتحييد الخطر الإيراني في حالة رد طهران على أي عمل عسكري غربي ضدها على خلفية برنامجها النووي والذي ستكون منطقة الخليج مسرحًا لأي مواجهه بين الطرفين. وهو ما يؤكد الفرضية التي طرحت في فصل محددات السياسة الخارجية القطرية، وهي أن السياسة

1- "إيران تتهم قطر بسرقة نفط وتوجه تحذيرًا للإمارات بوقف التبادل التجاري"، الصحيفة العالمية، التاريخ، 12/21 /2011.

الخارجية القطرية هي سياسة "دفاعية" في المقام الأول. كما أن قطر تعاملت مع إيران على أساس أنها تتيح لها هامشًا أكبر من حرية الحركة داخل مجلس التعاون الخليجي، وتسمح لها بالتحايل على الخلل في توزيع القوة الذي عبر عنه المجلس منذ نشأته ما بين دولة خليجية كبيرة (السعودية) وخماسي الدول الخليجية الصغيرة (الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، عمان) ومن ثم فإن القدرة الفعلية على استغلال هذا الهامش المتاح من عدمه من دولة لأخرى وهو ما تحصل عليه قطر لا يتوافر بالقدر ذاته لباقي الدول الخليجية الأخرى.

ويضاف إلى ما سبق أن أمير قطر الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" في تحييده هذه الملفات والقضايا الصراعية مع إيران، إنما يسعى إلى استغلال العلاقة مع إيران للعب دور إقليمي محوري يفوق مكانتها الجيوسياسية، باعتبار أن إيران تملك بعضًا من مفاتيح اللعبة السياسية والأمنية في المنطقة، بما يفتح الطريق أمامها لمد خيوط سياستها الخارجية مع مختلف الدول والحركات السياسية في المنطقة، وبالتالي تحقيق أهداف السياسة الخارجية الجديدة لقطر.


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

أثر تغير القيادة السياسية
على السياسة الخارجية القطرية
تجاه القضية الفلسطينية

تعتبر القضية الفلسطينية أهم القضايا العربية، بل هي بحق قضية العرب الأولى والمركزية؛ وبحكم هذه المكانة تحتل القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية القطرية محل الصدارة؛ نتيجة لما تفرضه الالتزامات القومية القطرية تجاه الأمة العربية وقضاياها، وبالتالي تتعامل قطر مع القضية الفلسطينية انطلاقًا من رؤيتها الشاملة لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط واستعادة الحقوق العربية المشروعة، وذلك من خلال استكمال التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، التي باتت تمثل مكونًا جوهريًا في إدراك القيادة السياسية القطرية، بل إن تسوية الصراع سلميًا أصبحت إحدى الأولويات التي توجه السياسة الخارجية القطرية عربيًا ودوليًا، كما تعد التسوية السياسية في الإدراك الرسمي القطري البديل الذي لا مفر منه لإنهاء الصراع مع إسرائيل.

وعليه، تم تخصيص هذا الفصل لرصد ملامح أثر التغير في القيادة السياسية القطرية على تعاطي قطر مع القضية الفلسطينية.

وذلك من خلال ثلاثة مباحث، يتناول:

المبحث الأول: السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد "الشيخ خليفة بن حمد ًآل ثاني".

المبحث الثاني: السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني".

المبحث الثالث: فيرصد العلاقات القطرية - الإسرائيلية وتأثيرها على القضية الفلسطينية.

المبحث الأول: السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الشيخ "خليفة بن حمد"

ظلت قطر تنادي في جميع المناسبات والمؤتمرات الدولية بضرورة الحفاظ على حرية الشعب الفلسطيني وتحرير أرضه وإقامة دولته، وحل جميع المشكلات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وانطلاقًا من علاقات الأخوة والتاريخ فرضت قطر على نفسها العديد من الواجبات تجاه القضية الفلسطينية، وذلك لأنها قيادة وشعبًا تعتبرها القضية المصيرية للأمة العربية، وجوهر صراعها مع القوى الصهيونية الاستعمارية بمنطقة الشرق الأوسط.

ولقد اتضح من الناحية التاريخية "على مستوى التصريحات الرسمية" مدى اهتمام المسؤولين القطريين بالقضية الفلسطينية في خطاب أمير دولة قطر الشيخ "خليفة بن حمد آل ثاني" بمناسبة إعلان استقلال بلاده في 3 سبتمبر 1971؛ حيث قال: "تؤمن قطر بأخوة العرب جميعًا، وتسعى جاهدة لتوثيق عرى التآزر والترابط مع كل شقيقاتها الدول العربية، وتساعد بكل قواها الجهود المشتركة لتحقيق الوحدة العربية والكفاح في سبيل نصرة قضايا العرب وفي مقدمتها أرض فلسطين المغتصبة، وقضية الأراضي العربية المحتلة، وهما قضيتا كل عربي. وتؤيد الدولة تأييدًا مطلقًا حق شعب فلسطين العربي في استرجاع وطنه المغتصب، كما تؤيد دول المواجهة العربية في نضالها لاستعادة أقاليمها المحتلة"[1].

وعلى هذا الأساس عملت دولة قطر على دعم القضية الفلسطينية ومناصرتها سواء بالدعم المادي أو المعنوي، وعلى حشد واستقطاب الرأي العالمي لمناصرة هذه القضية، وذلك في مختلف اللقاءات والاجتماعات الدولية، ويأتي هذا الدعم في صدارة الأهداف الرئيسة لتحرك دولة قطر في الهيئات والمنظمات الدولية، ومساندة كافة القرارات التي تصدر في هذا الشأن[2]؛ فقد طالب أمير دولة قطر الشيخ "خليفة بن حمد آل ثاني" المجتمع الدولي ببذل المساعي لحل الصراع العربي - الإسرائيلي؛ حيث قال: "كلنا أمل في أن يبذل المجتمع الدولي كله ولاسيما الدول العظمى أقصى جهوده المتضافرة لتحقيق حل عادل وشامل

1- انظر خطاب الشيخ "خليفة بن حمد آل ثاني" أمير دولة قطر بمناسبة إعلان استقلال بلاده في مجموعة خطبه"، الدوحة: وزارة الإعلام، وإدارة المطبوعات والنشر،1972، ص ص20-21.

2- يوسف محمد عبيدان، "المؤسسات السياسية في دولة قطر"، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1977، ص244.

للصراع العربي - الإسرائيلي ينهي احتلال إسرائيل للأراضي العربية، ويرد للشعب الفلسطيني حقه في وطنه وتقرير مصيره"[1].

وفي هذا الإطار جرت العادة منذ حصول قطر على الاستقلال على أن يرسل الأمير رسالة للأمم المتحدة في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي يصادف 29 نوفمبر من كل عام يحث فيها الأمم المتحدة على ضرورة بذل الجهود من أجل حل هذه القضية التي تهدد أمن المنطقة والسلام العالمي[2].

وكنتيجة لما شهدته الساحة الفلسطينية من اقتتال داخلي بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، فقد أكدت قطر في القمة الرابعة لدول مجلس التعاون الخليجي في 7-9 نوفمبر 1983 المنعقدة في الدوحة، دعمها لوحدة منظمة التحرير وتماسكها وحل أي خلاف عبر القنوات الشرعية[3].

وكذلك كانت أيضًا قطر في مقدمة الدول التي ساندت وأيدت انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1987، فلقد جاء في رسالة أمير قطر في 29 نوفمبر 1988 للأمم المتحدة: "إنه لمن دواعي التفاؤل أن الانتفاضة غيرت الرأي العام العالمي لصالح القضية الفلسطينية، وأثبتت له بما لا يرقى إليه الشك إصرار الشعب الفلسطيني على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي حتى يسترد حقه في الحرية والكرامة وفي تقرير مصيره، ولا ريب أن واجبنا أن نعمل بكل الوسائل على استثمار تلك الانتفاضة الفلسطينية في أوسع نطاق ممكن ابتغاء خلق مناخ إيجابي يعزز ذلك التحرك العالمي ويعاون على استجابة المجتمع الدولي"[4].

كما جاء في بيان المندوب الدائم لدولة قطر في الجمعية العامة في دورتها (42) عند مناقشة بند "القضية الفلسطينية" في 25 نوفمبر 1987، أن القضية الفلسطينية لا تزال

1- خطاب أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، "في: جولة خير وسلام في تركيا وأوروبا"، الدوحة: قسم البحوث والدراسات - وكالة الأنباء القطرية، وزارة الإعلام، 1986، ص180.

2- محمد بن عيد آل ثاني،"السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون الخليجي العربي"، مصدر سابق، ص ص222- 223.

3- "مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عيده الثلاثين: تقييم الأداء ومقترحات التفعيل"، مجلة قضايا عربية22، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، يونيو 2011، ص39.

4- محمد بن عيد آل ثاني، "السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون الخليجي العربي"، مصدر سابق، ص223.

محور اهتمام الدول الحريصة على السلام والمساندة للعدل والحق في العلاقات الدولية، فضلاً عن أن استمرارها بدون حل يهدد الوضع في الشرق الأوسط بالانفجار، ويشكل تحديًا مستمرًا للأمم المتحدة ولقراراتها؛ فهذه القضية ولدت على يد الأمم المتحدة وتتحمل تجاهها مسئولية أخلاقية خاصة[1].

وكذلك كما أشاد وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري في كلمته أمام الجمعية العامة في دورتها (43) بتاريخ 7 أكتوبر 1988 بالانتفاضة الفلسطينية، وأكد على تأييد بلاده للانتفاضة بكل الإمكانيات المتاحة؛ باعتبار أنها أسقطت قناع الديمقراطية الزائف عن وجه إسرائيل بممارساتها وأطماعها التوسعية العدوانية بإجلاء السكان ومصادرة الأراضي والممتلكات، والعدوان على المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية[2]، كما رحبت قطر بقرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التي عقدت بالجزائر في 15 نوفمبر 1988 "والتي أعلن فيها قيام دولة فلسطين المستقلة[3]. وقررت اعتبار مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الدوحة، سفارة لدولة فلسطين لديها اعتبارًا من 7 يناير 1989[4].

وفي إطار التوجهات السياسية لدولة قطر المؤيدة للقضية الفلسطينية على مختلف المنابر الدولية أشار وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في25 ديسمبر 1988 إلى أن رفض إسرائيل لمبادرة السلام الفلسطينية يمثل تنكرًا صريحًا لقرارات الأمم المتحدة، وأعرب عن تأييد بلاده لمبادرة الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" لتسوية القضية[5].

وفي 17 ديسمبر 1988 رحبت الدولة، بالقرار الأمريكي ببدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبرته خطوة إيجابية هامة في الاتجاه الصحيح نحو حل القضية

1- بيان المندوب الدائم لدولة قطر في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (42) في 25 نوفمبر 1987، الدوحة: أرشيف وزارة الخارجية القطرية.

2- محمد بن عيد آل ثاني،"السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون الخليجي العربي"، مصدر سابق، ص ص225-226.

3- أحمد صدقي الدجاني، "الانتفاضة الفلسطينية والتحرير"، القاهرة: دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، 1989، ص ص201- 205.

4- صحيفة الشرق القطرية، التاريخ، 1989/1/8.

5- انظر خطاب وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في15 ديسمبر 1989، الدوحة: أرشيف وزارة الخارجية القطرية.

الفلسطينية خاصة ومن ثم مشكلة الشرق الأوسط بوجه عام، كذلك إسهامها في التعجيل بعقد المؤتمر الدولي لتسوية النزاع العربي - الإسرائيلي[1].

وفي رسالة وجهها أمير دولة قطر إلى الاجتماع الثاني عشر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف - بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 29 نوفمبر 1989، قائلاً: "إن السلام الحقيقي لن يسود إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني"، ودعا إلى استثمار التحولات الإيجابية الدولية لوضع حد لمعاناة الفلسطينيين وأكد على السبيل الأمثل للتسوية عبر انعقاد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة وبحضور جميع الأطراف المعنية[2]. وفي خلال القمة الخليجية الحادية عشرة في 22 ديسمبر 1990 المنعقدة في الدوحة أكدت قلقها على ما أفرزه العدوان العراقي على الكويت من سلبيات أضرت بالقضية الفلسطينية، وأبدت ترحيبها بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (681) الخاص بتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وبدعوته لعقد مؤتمر دولي للسلام خاص بالقضية الفلسطينية[3].

وبالرغم من اتخاذ منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة "ياسر عرفات" موقفًا مؤيدًا للقيادة العراقية في غزوها للكويت في أغسطس 1990، فإن السياسة القطرية قد استطاعت أن تميز بين موقف مرفوض لقيادة فلسطينية وبين القضية الفلسطينية ذاتها، ولعل ذلك كان سببًا وراء تواصل المواقف القطرية المؤيدة للقضية الفلسطينية[4]، فصدر بيان وزارة الخارجية القطرية جاء فيه: "إن قطر تؤكد دعمها ومساندتها للقضية الفلسطينية، وهذا الدعم سيتواصل حتى يعود الشعب الفلسطيني إلى أرضه ويستعيد حقوقه، وذلك انطلاقًا من إيمان قطر الراسخ بمسؤوليتها القومية"[5].

ونتيجة لتطور الأحداث في الأراضي المحتلة، وقيام إسرائيل بأعمال عنف وقتل ضد المواطنين الفلسطينيين وما شهدته ساحة المسجد الأقصى من مجزرة بحق الشعب

1- صحيفة الراية القطرية، التاريخ، 12/18/ 1988.
2- محمد بن عيد آل ثاني، "السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون الخليجي العربي"، مصدر سابق، ص ص228-229.
3- "مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عيده الثلاثين: تقييم الأداء ومقترحات التفعيل"، مصدر سابق، ص40.
4- المصدر سابق، ص229.
5- صحيفة الشرق القطرية، التاريخ، 1990/9/11.

الفلسطيني، أكدت قطر إدانتها لهذه المجزرة، على لسان مندوبها الدائم بالأمم المتحدة؛ حيث طالب بإدانة دولية لمجزرة القدس، ودعا إلى إرسال بعثة دولية لتقصي الحقائق بالأراضي المحتلة، كما أكد على الحاجة الماسة لردع إسرائيل وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني[1].

وتأسيسًا على ما تقدم، يمكن لنا تحديد طبيعة سلوك قطر السياسي تجاه القضية الفلسطينية.

والتي تتلخص أهم عناصرها في:

- تقديم الدعم الكامل للقضية الفلسطينية، باعتبارها المركز الذي يرتكز عليه نضال الأمة العربية.

- رفض سياسة العنف والقتل بحق الشعب الفلسطيني، ورفض سياسة الهيمنة والتوسع والعدوان التي ينتهجها الكيان الصهيوني في المنطقة العربية.

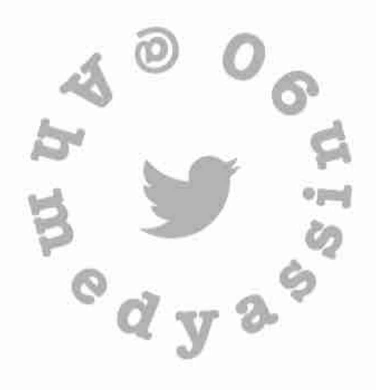
- ثبات الموقف القطري إزاء القضية الفلسطينية بغض النظر عن مواقف القيادة الفلسطينية إزاء الغزو العراقي للكويت.

ومما لاشك فيه، الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس1990، وما ترتب عليه من تطورات معروفة، قد تركت تأثيرات عميقة على بنية النظام العربي ومستقبله بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص[2].

وفي هذا السياق كانت الأزمة وما تركته من تأثيرات على صعيد الصراع العربي- الإسرائيلي، الذي تُمثل القضية الفلسطينية جوهره - كانت تدشينًا لبداية مرحلة جديدة في مسيرة هذا الصراع؛ حيث ضغطت دول مجلس التعاون ومن بينها قطر بعد تحرير الكويت وعقد اتفاقات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، على الأخيرة من أجل تسوية القضية الفلسطينية. وقد أسفرت الجهود الأمريكية في هذا المقام عن عقد مؤتمر "مدريد للسلام" في اكتوبر1991، وقد كان هذا المؤتمر بداية للمفاوضات الثنائية المباشرة بين إسرائيل والأطراف العربية المعنية مباشرة بالصراع العربي - الإسرائيلي.

1- صحيفة العرب القطرية، التاريخ، 1990/10/10.

2- أحمد يوسف أحمد، "النظام العربي وأزمة الخليج"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد الثالث - الرابع، خريف - شتاء، 1991، ص7.


@Ahmedyassin90

المبحث الثاني: السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الشيخ "حمد بن خليفة"

رغم أن اهتمام قطر بعملية السلام في الشرق الأوسط، ودعمها للتفاوض السياسي كسبيل أساسي لنيل الشعب الفلسطيني حقوقه خصوصًا منذ توقيع اتفاقات أوسلو عام1993، فإن الموقف القطري من تطورات القضية الفلسطينية في عقد التسعينيات وما قبله، اقتصر على الدعم المالي والمعنوي للقضية الفلسطينية.

وهو الموقف الذي طرأت عليه تغييرات كثيرة عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر 2000؛ حيث شهد دعمها للقضية الفلسطينية سياسيًا وماديًا ودورها في فك الحصار عن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في رام الله عام 2002[1]، إضافة إلى التشجيع والدعم لعملية السلام، التدخل بتقديم مبادرات مباشرة لحل القضية.

فالسياسة الخارجية القطرية في عهد الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" وجدت ضالتها في التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي، لما لتلك القضية من تأثير سياسي وزخم إعلامي كبير، ولذلك عملت على إقامة علاقات مع الجانب الإسرائيلي، وهو الطرف الثاني من المفاوضات لتكون وسيطًا للتفاوض، وفيما يلي نرصد مواقف قطر من جميع التطورات التي مرت بها القضية الفلسطينية خلال الفترة من (2000 – 2012).

أولاً: موقف قطر من كامب ديفيد الثانية:

بدأ الحديث عن الإعداد لصفقة كبرى تنهي الصراع وتمثل حلاً نهائيًا للقضية الفلسطينية، فقد وجهت الإدارة الأمريكية دعوة إلى الفلسطينيين والإسرائيليين كي يدخلا في مفاوضات مكثفة ومغلقة في منتجع كامب ديفيد عرفت بــ"كامب ديفيد الثانية" من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي، وعقدت المفاوضات في الفترة من 11 - 25 يوليو 2000، وانتهت بإعلان الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون الفشل في التوصل إلى اتفاق، محملاً الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" مسؤولية هذا الفشل، وممتدحًا تجاوب الرئيس

1- Rabbani Mouin, (2012), "Qatar and the Palestine", Heinrich Boll Foundation, 4 November, 2012, p.43.

الإسرائيلي "إيهود باراك" وشجاعته في تقديم تنازلات غير مسبوقة للفلسطينيين من أجل التوصل إلى التسوية السياسية المنشودة[1].

والملاحظ هنا أن قمة كامب ديفيد الثانية لم تكن على غير عادتها من القمم التي جمعت القادة الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد كانت تهدف إلى إقناع الفلسطينيين بقبول المواقف الإسرائيلية المتشددة تجاه مراحل التسوية والقضايا ذات الحساسية الكبيرة مثل الحدود والمستوطنات واللاجئين والقدس[2].

وقد خاض الفلسطينيون. المفاوضات ... بشأن القدس بمفردهم في كامب ديفيد الثانية، وجاء موقفهم صلبًا ... حيث لم يوافقوا على تقديم أي تنازلات فيما يخص قضيتي القدس وقضية اللاجئين[3].

ومن بين قضايا الوضع النهائي المطروحة على طاولة المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فقد برز الدور القطري تجاه "قضية القدس"، رغم تأييده ومساندته لقضايا الوضع النهائي الأخرى؛ حيث أكد على المبادئ الأساسية الخاصة بالقدس، والتي لابد أن يتقيد بها المفاوض الفلسطيني من جهة، وأن يستوعبها الطرفان الإسرائيلي والأمريكي من جهة أخرى، والتي تتمثل في ضرورة وجود سيادة كاملة على القدس الشرقية بكل ما فيها من أماكن مقدسة للمسلمين والمسيحيين أو اليهود على السواء، وذلك استنادًا إلى الشرعية الدولية التي عبرت عنها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأهمها (القرار رقم 242 الصادر عن مجلس الأمن في 22 نوفمبر 1967، والقرار رقم 338 الصادر في 22 أكتوبر 1973)[4].

1- بلال الحسن، "إسرائيل في ضوء نتائج الحرب"، في ندوة فكرية، احتلال العراق وتداعياته عربيًا وإقليميًا ودوليًا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص373.

2- عماد عواد، "قمة كامب ديفيد الثانية انتفاضة الأقصى"، مجلة البحوث والدراسات العربية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، العدد34، ديسمبر 2000، ص226.

3- حسن نافعة، "(حلقة نقاشية)، القمة العربية وانتفاضة الأقصى"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد262، ديسمبر2000، ص121.

4- محمد مصطفى زرير، "انتفاضة الأقصى في الخطاب السياسي لدول الخليج"، مجلة شؤون خليجية، العدد24، شتاء 2001، ص59.

كما برز الموقف القطري من قضية القدس في البيان الختامي للدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون التي انعقدت بالمنامة خلال الفترة 30-31 ديسمبر 2000[1]؛ حيث جاء البيان مؤكدًا على المشتركات الرئيسة لمواقف قطر والدول الخليجية الأخرى فيما يتصل بقضية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي بشأن السيادة على مدينة القدس، والتأكيد على ارتباط تحقيق السلام في المنطقة وما يستتبعه ذلك من تطبيع في العلاقات مع الطرف الإسرائيلي، باستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه المشروعة، وبصورة خاصة حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، واستمر الاهتمام القطري بقضية القدس بعد ذلك؛ حيث رفضت قطر التصريحات الأمريكية بشأن اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل واستنكرت عزم الولايات المتحدة نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس المحتلة[2].

كما اتخذت مجموعة من الإجراءات, ... للفت الأنظار الدولية تجاه ما يحدث بالقدس من انتهاكات وممارسات إسرائيلية ترمي إلى تهويد وتغيير هوية القدس، ومن هذه الإجراءات إنشاء لجنة تحضيرية برئاسة قطر وعضوية العديد من الدول العربية، وكذلك إنشاء لجنة استشارية أخرى للأبحاث والدراسات للإحاطة بالوضع المتدهور والخطير بمدينة القدس[3].

ونتيجة لما تقوم به إسرائيل من انتهاكات بحق مدينة القدس، فقد دعا أمير قطر الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" خلال مؤتمر التضامن مع القدس الذي عقد بالدوحة في 26-27 فبراير 2012 إلى ترحيل ملف القدس إلى مجلس الأمن، وتشكيل لجنة تحقيق دولية لتقصي حقائق العدوان الإسرائيلي المستمر على مدينة القدس منذ احتلالها في العام 1967، وهي الدعوة التي لاقت قبولاً فلسطينيًا وعربيًا وإسلاميًا[4].

1- "البيان الختامي للدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون"، المنامة، خلال الفترة 30-31 ديسمبر 2000، الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون الخليجي: .http://www.gcc-sg.org

2- "انظر الدورة السادسة والسبعين للمجلس الوزاري المنعقد في جدة"، بتاريخ، 1-2 ديسمبر 2000، على الموقع http://www.gcc-sg.org.

3- إبراهيم شعبان، "قطر ملتزمة بتنفيذ تعهداتها تجاه القضية الفلسطينية"، صحيفة الراية القطرية، التاريخ، 2010/7/26.

4- محمد جمعة، "العلاقات العربية - الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورات"، كراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد230، السنة الثانية والعشرون، 2012، ص17.

ثانيًا: موقف قطر من انتفاضة الأقصى عام 2000:

في الشهور الثلاثة الأخيرة من عام 2000، انكسرت عملية السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية. وما إن وطئت أقدام زعيم حزب الليكود "آرييل شارون" عتبة الحرم القدسي الشريف، تحت حماية ظاهرة ومعلنة من القوات الإسرائيلية، حتى انفجرت انتفاضة الأقصى في28 سبتمبر 2000.

وامتدت المواجهات إلى جميع الأراضي المحتلة بما فيها المناطق التي احتلت عام 1948، فقابلتها قوات الاحتلال الصهيوني بعنف لا مثيل له، كان مثار افتخار "إيهود باراك"، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، لكن الاستخدام المفرط للقوة في مواجهة المدنيين العزل، لم تلق إلا مزيدًا من الاندفاع الجماهيري في مواجهة آلة البطش الصهيونية بالرغم من توالي سقوط أعداد كبيرة من الشهداء والجرحى[1].

وقد مثلت الانتفاضة إعلانًا واضحًا وصريحًا برفض مشاريع الحل الإسرائيلي، والدعوة إلى مقاومة ضغوط الولايات المتحدة وإدانة انحيازها الواضح لصالح السياسات الإسرائيلية، في حين بادرت الولايات المتحدة، إلى التحرك لاحتواء الانتفاضة، وقد تجسد التحرك الأمريكي في عقد مؤتمر دولي - إقليمي في شرم الشيخ في 17 أكتوبر 2000، **ودعا البيان الذي ألقاه "بيل كلينتون" إلى ثلاث قضايا رئيسة[2]:**

أ- وقف الانتفاضة فورًا تحت شعار وقف كل أشكال العنف.

ب- التزام الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بعدم الإقدام على خطوات من جانب واحد.

جـ- دعوة الطرفين إلى استئناف العملية التفاوضية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للاتفاق على حل يضع حدًا للصراع بين الطرفين.

وفي هذا الإطار كانت لقطر وبقية الدول الخليجية الأخرى مواقفها الرسمية والشعبية الهامة والتي جاءت لتعبر عن عمق الانتماء العربي، وعن فهم موضوعي للمصالح العربية

1- علي سمور، "انتفاضة الأقصى وقمتا القاهرة والدوحة"، تقارير ووثائق، مجلة شؤون الأوسط، العدد102، ربيع 2001، ص 222.
2- نايف حواتمة، "أوسلو والسلام الأخر المتوازن"، القاهرة: المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004، ص ص8 - 9.

العليا في نطاق التفاعلات الإقليمية والدولية في الواقع المعاصر[1]؛ فقد دعت قطر جراء انتفاضة الأقصى إلى عقد قمة عربية طارئة في 12 نوفمبر 2000، لتعبر عن شجبها واستنكارها للأحداث الدامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء الاعتداءات الوحشية والإجراءات القمعية، وسياسات الحصار والإغلاق التي تمارسها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، كما أعلنت عن تأييدها الكامل للسلطة الفلسطينية ورئيسها "ياسر عرفات"، ودعت الشعب الفلسطيني بكل فئاته إلى الالتفاف وتأييد قيادته الشرعية المنتخبة بما يعزز وحدته الوطنية لاستعادة كافة حقوقه[2]، فضلاً عن إعلان قطر تجميد علاقاتها مع إسرائيل في البيان الختامي لهذه القمة.

وقد اعتبر رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ "حمد بن جاسم" أن الأحداث الخطيرة في الأراضي الفلسطينية كشفت عن الوجه الحقيقي للحكومة الإسرائيلية ورفضها السلام، واستخدامها كافة أنواع القهر لفرض السلام الذي تراه، كما أضاف أن فشل مجلس الأمن في إصدار قرار لتوفير حماية دولية وإرسال مراقبين دوليين كان بمثابة رسالة إلى إسرائيل للاستمرار في سياستها العدوانية[3].

كما أدانت قطر خلال قمة الدوحة في 21 - 22 ديسمبر 2002، مواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي ممارساتها العدوانية ضد أبناء الشعب الفلسطيني وقياداته، مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لوقف هذه الممارسات وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وليتمكن الفلسطينيون من إجراء الانتخابات التشريعية والإصلاحات المطلوبة، تمهيدًا لاستئناف المفاوضات[4].

وفي مقابل الدعم السياسي الذي قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل متمثلاً في استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن في العديد من المشاريع التي تدين إسرائيل على جرائمها التي ترتكبها ضد الفلسطينيين وضد أي تحرك يدينها، ومن ذلك استخدامها لحق النقض ضد

1- محمد سعد أبو عامود، "دول الخليج وانتفاضة الأقصى"، مجلة شؤون خليجية، العدد 24، شتاء 2001، ص49.

2- عرفات علي جرغون، "العلاقات الإيرانية - الخليجية (2003- 2008)"، مصدر سابق، ص236.

3- "حماس وقطر علاقة في دائرة الاستهداف"، وكالة معًا الإخبارية، التاريخ، 5/10/ 2013.
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=636135

4- "مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عيده الثلاثين: تقييم الأداء ومقترحات التفعيل"، مصدر سابق، ص60.

مشروع قرار مجلس الأمن الذي يدعو إلى تطبيق "خطة ميتشل" وإرسال مراقبين دوليين للإشراف على الحد من مستوى العنف.

إزاء هذه التطورات جاء الموقف القطري وبقية دول المجلس الأخرى، خلال البيان الختامي للدورة 23 للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت بالدوحة في ديسمبر 2002؛ حيث رحب المجلس الأعلى بالبيان الذي ألقاه الرئيس الأمريكي "بوش" الابن في الأمم المتحدة والذي حدد فيه رؤية الولايات المتحدة بشأن قيام الدولة الفلسطينية، داعيًا الولايات المتحدة لوضع آلية لتنفيذ الرؤى والمفاهيم بما يتوافق والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[1].

وفي أعقاب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001، أعلن الأمير "عبدالـلـه" ولي العهد السعودي - آنذاك - مبادرته للسلام[2]، عرفت بمبادرة السلام العربية"، وتبنتها قمة بيروت عام 2002، والتي لعبت قطر فيها دورًا جوهريًا، وذلك من خلال رئاستها للجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية واحتضانها للعديد من الاجتماعات التي عقدتها تلك اللجنة، والتي أكدت دومًا على الموقف العربي بأن خيار السلام العادل والشامل مع إسرائيل لن يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة إلى خطوط الرابع من حزيران - يونيو عام 1967[3]، بما في ذلك الجولان السوري المحتل والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين[4].

وفي هذا الإطار حرصت قطر على مشاركة فاعلة برئاسة رئيس الوزراء ووزير الخارجية "حمد بن جاسم" في كافة اللجان المنبثقة عن اللجنة العربية، كما حرصت أيضًا على المشاركة في كافة اللجان التي انبثقت عن لجنة المبادرة على المستويين الفني والسياسي[5].

1- البيان الختامي للدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، الدوحة، ديسمبر 2002، على الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون الخليجي: http://www.gcc-sg.org.

2- Thomas L. Friedman," An Intriguing Signal from the Saudi Crown Prince", New York Times, 17- 2 - 2002.

3- سامية بيبرس، "الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية"، مصدر سابق، ص186.

4- المصدر السابق، ص186.

5- "قطر تلعب دورًا مميزًا في حماية الحقوق والثوابت الفلسطينية"، صحيفة الراية القطرية، التاريخ، 2011/8/25.

وفي ظل الرفض الإسرائيلي لكافة القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، ورفضها أيضًا المبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت عام 2002، واستمرارها في انتهاكاتها وممارساتها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني. دعا أمير قطر الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" إلى عقد اجتماع استثنائي على هامش القمة الإسلامية المنعقدة في الدوحة في 5 مارس 2003، لتدارس الأوضاع البالغة الخطورة التي تسود الأراضي الفلسطينية والمقدسات الإسلامية والمسيحية من أوضاع صعبة ومأسوية وجرائم نتيجة الحرب التي تشنها إسرائيل منذ ثلاث سنوات ضد الشعب الفلسطيني.

فقد أكد البيان الختامي لهذا الاجتماع على[1]:

- وقوف الأمة الإسلامية كافة إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية.

- إدانة السياسة العدوانية الممنهجة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في مصادرة الأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات باعتبارها باطلة ولا أثر قانوني لها.

- إدانة إقامة جدار الفصل العنصري.

- إدانة الانتهاكات الممنهجة والجسيمة الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي تقترفها سلطات الاحتلال الإسرائيلي من أعمال قتل جماعي وهدم للمنازل.

كما طالب البيان الأمم المتحدة ومجلس الأمن بتحمل مسؤولياتهم في حفظ الأمن والسلم الدوليين بإجبار إسرائيل على وقف عدوانها الغاشم على الشعب الفلسطيني وتأمين الحماية الدولية اللازمة له درءًا للانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها إلى أن يتمكن من ممارسة حقوقه الثابتة وفق قرارات الشرعية الدولية[2].

كما طالبت قطر من خلال المجلس الوزاري الخليجي في دورته (86) المنعقدة بقطر في مارس 2003، المجتمع الدولي بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني حتى يتمكن من إجراء الانتخابات التشريعية[3]. هذا وقد عبر أمير قطر وقادة الدول الخليجية الأخرى في قمة الكويت 22 ديسمبر 2003، عن استيائهم لاستمرار انتهاج الحكومة الإسرائيلية

1- "البيان الختامي للقمة الإسلامية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد110، ربيع 2003، ص ص209-210.

2- المصدر سابق، ص211.

3- "مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عيده الثلاثين.. تقييم الأداء ومقترحات التفعيل"، مصدر سابق، ص61.

أساليب إرهاب الدولة المتمثل في اغتيال القيادة الفلسطينية ورموزها وتعريض الشعب الفلسطيني للتنكيل والتجويع وهدم المنازل والإبعاد[1].

وأكدت قطر أن إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية هو السبيل الأمثل للخلاص من أزمة الشرق الأوسط، ورحبت خلال قمة الكويت، بتبني مجلس الأمن الدولي القرار رقم (1515) لدعم وتطبيق "خارطة الطريق" الهادفة إلى حل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي بإقامة دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب بأمن وسلام، كما أعربت في القمة الخليجية بالمنامة في 21 ديسمبر 2004، عن تطلعاتها إلى مواصلة اللجنة الرباعية الدولية جهودها نحو تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط وفق الأسس والمتطلبات التي تضمنتها "خارطة الطريق" و"المبادرة العربية للسلام"[2].

وفي القمة الخليجية بالدوحة 3 - 4 ديسمبر 2007 عبرت قطر عن تطلعها أن يحقق "مؤتمر أنابوليس" المزيد من الخطوات الإيجابية للسلام في الشرق الأوسط، مؤكدة على أهمية الالتزام بالأسس والمبادئ التي استند إليها المؤتمر، معبرة عن قلقها واستيائها لقيام إسرائيل بتشديد الحصار على الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة[3].

وفي هذا الإطار أكد "طارق الأنصاري" السكرتير الأول بالوفد الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، على مشاركة قطر في "مؤتمر أنابوليس" انطلاقًا من حرصها على نجاح كافة الجهود التي تتم من أجل السلام، خاصة أن هدف المؤتمر يتماشى مع الرؤية التي سبق أن عبرت عنها عند ترؤسها لمجلس الأمن الدولي في ديسمبر2006[4]، وهي تمسكها بموقفها الثابت والخاص بأنه لا سلام في منطقة الشرق الأوسط إلا من خلال تسوية شاملة وعادلة ودائمة بالاستناد إلى الثوابت التي قامت عليها عملية السلام.

1- صحيفة الحياة الفلسطينية، التاريخ، 5/1/ 2004.

2- "مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عيده الثلاثين.. تقييم الأداء ومقترحات التفعيل"، مصدر سابق، ص76.

3- المصدر السابق، ص77.

4- "قطر تؤكد أن الحل العادل للقضية الفلسطينية سينهي أزمة الشرق الأوسط"، صحيفة الراية القطرية، التاريخ، 2007/12/6.

ثالثًا: موقف قطر من فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006:

جاءت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في 25 يناير عام 2006، على خلفية حدثين كبيرين.

الأول: وفاة الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" في نوفمبر 2004،

الثاني: فشل "مسار أوسلو" كما تجسد في عدم التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا الحل النهائي في كامب ديفيد الثانية في يوليو عام 2000[1].

فازت حركة "حماس" بأغلبية مريحة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في 25 يناير 2006؛ حيث حصلت على 76 مقعدًا من أصل مقاعد المجلس التشريعي الـ132 مقابل 43 مقعدًا لحركة فتح التي كانت تتولى غالبية المقاعد في حكومتي السلطة الفلسطينية، إلا أن النموذج الإصلاحي والتغيير الذي أرادت تقديمه حركة "حماس" اصطدم بتحديات الصراع الداخلي، وحقائق الاحتلال الصهيوني، وبالحصار الدولي الخانق، وبالضعف العربي والإسلامي.

وفي خضم الصراعات والضغوط التي كانت تأتي من كل جانب، لم تستطع حركة "حماس" تنفيذ برنامجها الإصلاحي، كما تعرض أداؤها الحكومي للعديد من الانتقادات[2]. فبعد فوزها في الانتخابات كلف الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" الحركة بتشكيل الوزارة الجديدة للفلسطينيين، ناهيًا الجدل حول إمكانية تشكيل "حماس" للحكومة، فاتحًا لباب آخر حول مستقبل هذه الحكومة وتداعيات تشكيلها وطبيعة علاقاتها الإقليمية والدولية لاسيما أن إسرائيل تنظر إليها باعتبارها جماعة إرهابية.

وهنا، اجتمعت اللجنة الرباعية الدولية للسلام واتخذت قرارًا بفرض حصار مالي وسياسي على الحكومة الفلسطينية الجديدة والاكتفاء بتقديم المساعدات الإنسانية، طارحة

1- جورج جقمان، "الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتحول السياسي في فلسطين"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، شتاء 2006، ص ص60 - 65.

2- محسن صالح، "قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

ثلاثة شروط لفك الحصار، وهي: الاعتراف بإسرائيل، والالتزام بجميع الاتفاقيات الموقعة، ونبذ العنف والعمل المسلح، الأمر الذي رفضته "حماس" مما انعكس على الوضع الفلسطيني الداخلي[1].

وعلى المستوى العربي، وفي القلب منه دول الخليج العربي عبرت تلك الدول عن موقفها من فوز "حماس" بالتعبير عن إيمانها بالديمقراطية وباحترام خيارت الشعب الفلسطيني، باعتبار أن الانتخابات هي التي أفرزت حكومة "حماس".

فقد أعلن أمير قطر "أن حماس جاءت من خلال انتخابات ربما تكون الأكثر نزاهة في العالم العربي، الأمر الذي يتعين معه دعمها"، مؤكدًا على استمرار قطر في دعمها معنويًا وماديًا، منتقدًا أمام البرلمان الأوروبي في 15 نوفمبر 2006 موقف الدول الغربية من الحكومة الفلسطينية التي شكلتها "حماس"، داعيًا إلى أهمية منحها فرصة العمل من أجل الشعب الذي انتخبها"[2].

وتجدر الإشارة هنا، أن التأييد القطري لحماس لم يكن وليد لحظة فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير 2006؛ حيث يرجع تاريخ العلاقات بين قطر والحركة إلى عام 1999 عقب توتر العلاقات بين الحركة والمملكة الأردنية، والتي بدأت مع بداية عهد الملك "عبدالـلـه الثاني"، وتوقيع اتفاقية "وادي عربة" مع إسرائيل في يوليو عام1994، وكذلك محاولات الاغتيال التي تعرض لها رئيس المكتب السياسي للحركة "خالد مشعل" عام 1997 في الأردن، ثم جاءت القطيعة بين "حماس" والأردن عام 1999 عندما قامت السلطات الأردنية بإغلاق مكاتب الحركة على أراضيها[3].

وفي ظل هذا التوتر، رحبت قطر بحركة حماس حيث أصبحت ملجأً لها[4]، وبجانب قطر كانت سوريا ملاذًا هامًا للحركة، كما كانت "حماس" ورقة هامة في يد النظام

1- صبحي عسيلة، "حماس في السلطة من الانقلاب على الضفة إلى حصار غزة"، كراسات استراتيجية، العدد210، السنة العشرون، 2010، ص12.

2- جميل مطر، ودعاء علام، "الخليج والتفاعلات العربية (في) التقرير الإستراتيجي الخليجي (2006-2007)"، الشارقة: مركز الدراسات - دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ط1، 2007، ص117.

3- مي غيث، "العلاقة بين قطر وحماس والتحولات الإقليمية في المنطقة العربية"، ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد221، مايو 2013، ص 53.

4- Rabbani. Mouin (2012), "Qatar and the Palestine", op. cit . p.44.

السوري، لكن سرعان ما تدهورت العلاقة بين الطرفين إثر قيام الثورة السورية في 2011، عندما رفضت حركة "حماس" مساندة قوات النظام السوري، مما أدى إلى خروجها من سوريا، وحاولت قطر من خلال دبلوماسية الوساطة التي تتبعها، أن توفر لقيادات الحركة بديلاً يعوضها فقدان سوريا، وجاء ذلك من خلال وساطة قطرية بين الحركة والأردن جسدتها زيارة ولي العهد القطري وبرفقته "خالد مشعل" رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" للأردن في نهاية يناير 2012؛ حيث اكتسبت الزيارة أهميتها من كونها مثلت بادرة لتلطيف الأجواء بين الطرفين، وفرصة لإمكانية إيجاد بديل للحركة بعد فقدان الحليف السوري[1].

كما لعبت الدبلوماسية القطرية دورًا بالتنسيق مع تركيا، أثمر عن بدء إخلاء عائلات قيادة المكتب السياسي لحركة "حماس" في دمشق في ديسمبر 2011[2]. هذا إلى جانب ممارستها دورًا محوريًا في تعزيز علاقة "حماس" مع الدول العربية والأوروبية، كما دعمت إعادة انتخاب "خالد مشعل" كرئيس للمكتب السياسي في الانتخابات التي جرت في العاصمة المصرية القاهرة[3].

وبجانب تلك الرعاية السياسية التي تقدمها قطر لحركة "حماس"، فإن هناك دعمًا آخر قدمته قطر لحماس في الداخل الفلسطيني، فقطر تتبنى سياسة رسمية لدعم الحركة، فقد سمحت بأن يكون لها مكاتب رسمية بالدوحة وعادة ما تستضيف مسؤولي الحركة، كما سمحت أيضًا لحماس بجمع الأموال من خلال الأنشطة الخيرية القطرية. وفي الوقت الذي وضعت فيه المملكة العربية السعودية قيودًا ومعوقات صارمة على المساعدات الخيرية المقدمة لحركة "حماس"، أعلنت قطر عن استمرار دعمها المالي لـ"حماس"، والذي زاد بصورة دراماتيكية[4]، حيث قامت بتقديم مساعدات مالية قدرت بـ50 مليون دولار،

1- مي غيث، "العلاقة بين قطر وحماس والتحولات الإقليمية في المنطقة العربية"، مصدر سابق، ص ص53 - 54.

2- محمد جمعة، "العلاقات العربية - الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورات"، كراسات استراتيجية، العدد230، 2012، ص17.

3- حازم بعلوشة، "حماس وقطر.. علاقة في الميزان"، التاريخ، 2013/4/10، موقع المونيتور:

http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2013/04/hamas-relationship-qatar-widens-rift-west-bank-fatah.html#

4- مشرف وسمي، وإضحوي جفال، "دبلوماسية المهادنة في السياسة الخارجية القطرية"، مصدر سابق، ص301.

وذلك بعد تجميد المساعدات الأمريكية والأوروبية المقدمة إلى السلطة الفلسطينية بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية في بداية عام 2006 وتشكيلها الحكومة الفلسطينية[1].

وواصلت قطر تقديم مساعدتها لحماس بعد سيطرة على قطاع غزة عام 2007، مبررة ذلك بالأزمة الإنسانية التي يعانيها سكان القطاع نتيجة حرمان "حماس" من المساعدات المالية الدولية، ولم يتوقف دعم قطر على المساعدات المادية والإنسانية، بل هناك اتهامات حول المساهمة في تمويل عمليات تسليح الحركة[2].

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن القول إن فوز الحركة غير المتوقع وغير المسبوق في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير عام 2006، قد مثل واحدًا من أبرز وأخطر التحديات التي واجهت، ليس فقط حركة حماس، بل القضية الفلسطينية برمتها؛ حيث إن ما قامت به حماس في منتصف يونيو عام2007 من الانفصال بقطاع غزة عبر انقلاب عسكري، أدخل "حماس" والقضية الفلسطينية ذاتها في واحد من أهم المنعطفات.

وبالنسبة لقطر فإن صعود الحركة في الانتخابات الفلسطينية فى عام 2006 تصادف مع بحث قطر عن دور إقليمي في المنطقة؛ حيث إن الدعم القطري المتواصل لحركة "حماس" في غزة جاء متوافقًا مع المصلحة القطرية لجهة تحقيق أهدافها التي تساعد في إبراز الدبلوماسية القطرية على المستويين الإقليمي والدولي مهما كانت النتائج المترتبة على ذلك الدور.

ومن جهتها، فإن ما تعرضت له حركة "حماس" من رفض دولي وحصار محكم بمشاركة أطراف عربية ودولية، جعلها دون تردد تخضع للسياسة القطرية التي أكسبتها شرعيتها ومقاومتها للحصار المفروض عليها.

1- سامية بيبرس، "الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية"، مصدر سابق، ص187.

2- مي غيث، "العلاقة بين قطر وحماس والتحولات الإقليمية في المنطقة العربية"، مصدر سابق، ص54.

رابعًا: موقف قطر من الانقسام الفلسطيني وجهود المصالحة:

عملت الحكومة الإسرائيلية بعد فوز "حماس" في الانتخابات الفلسطينية على إحكام الحصار على الشعب الفلسطيني، واستهدفت قادة فصائل المقاومة، في حين شهدت الأراضي الفلسطينية تفجر الصراع الداخلي بين حركتي فتح وحماس بشكل لم يسبق له مثيل، وظهرت حالات عديدة من جرائم واعتداءات تندرج في إطار حالة الانفلات الأمني.

هنا حاولت الحكومة المصرية الجمع بين الحركتين من أجل الوصول لاتفاق وعقد مصالحة فلسطينية وطنية، إلى جانب عدة محاولات من الوساطات العربية لجمع وحدة الصف الفلسطيني، والتي لم تؤد في مجملها إلى الهدف منها. فجاء التحرك القطري من المنطلق التاريخي للدور القطري تجاه القضية الفلسطينية، فبالإضافة إلى ما تقدمه قطر من دعم مادي وسياسي للقضية الفلسطينية خصوصًا عبر المنابر الدولية، فقد حرصت الدوحة على رأب الصدع الفلسطيني وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية[1]، داعية في الوقت نفسه إلى عدم التدخل في الشأن الداخلي الفلسطيني لتغليب مصلحة طرف دون آخر، ومؤكدة أن عدم اعتراف دول كثيرة بنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، ومعاقبة شعبها بالحصار أفقد دولاً كثيرة مصداقيتها عند حديثها عن الديمقراطية[2]، وعليه بادرت قطر بمقترح تقدم به وزير خارجيتها الشيخ "حمد بن جاسم"، هدف إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، ورأب الصدع في العلاقة بين الفصيلين الرئيسيين. غير أن الوزير القطري الذي أجرى مفاوضات في 10 أكتوبر 2006، مع رئيس السلطة الوطنية والحكومة الفلسطينية، لم يتمكن من تحقيق اختراق يمهد الطريق لتشكيل حكومة وحدة وطنية تجنب الفلسطينيين شبح الحرب الأهلية، ويساعد في رفع الحصار الغربي المفروض على الشعب الفلسطيني[3].

ويرجع عدم نجاح المبادرة القطرية إلى عمق الخلافات بين حركتي فتح وحماس وتمسك كل طرف بموقفه دون تنازلات حول قضية اعتراف الحكومة الفلسطينية بـ"إسرائيل"، أما الخلاف الثاني فكان بشأن اصطلاحي "الإرهاب والدولتين"؛ حيث

1- سامية بيبرس، "الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية"، مصدر سابق، ص185.

2- محسن محمد صالح، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2010، ص167.

3- جميل مطر، ودعاء علام، "الخليج والتفاعلات العربية"، مصدر سابق، ص119.

سعى الوزير القطري إلى إضافة عبارة "نبذ الإرهاب" في المقترح، ولكن على أن تضاف عبارة مع التفريق بين الإرهاب والمقاومة وهو ما لم يتم التوافق بشأنه[1].

والواقع أن الموقف الفلسطيني من المبادرة القطرية لم يكن يتعلق بالصياغة، بقدر ما تعلق بالمضمون، ومواقف الأطراف، لاسيما من قبل قادة فتح الذين أرجعوا السبب في سقوط المبادرة إلى الاختلافات في المواقف بين قيادة حماس في الداخل والخارج، في إشارة إلى ما تم أثناء مفاوضات الوزير القطري مع "خالد مشعل" في سوريا.

ورغم عدم نجاح المبادرة القطرية، جاء الموقف القطري مؤيدًا وداعمًا للمبادرات العربية الهادفة إلى رأب الصدع الفلسطيني وإنهاء حالة الانقسام التي تزيد من معاناة الشعب الفلسطيني وتضر بالقضية الفلسطينية برمتها، ومع تواصل الاشتباكات المسلحة بين عناصر حركتي فتح وحماس في قطاع غزة، دعا العاهل السعودي يوم 28 يناير 2007، الفصائل الفلسطينية للقاء عاجل في المملكة العربية السعودية[2].

ونجحت المساعي السعودية في تحقيق التوافق بين الجانبين، وهو ما أثمر عن توقيع "اتفاق مكة" في 8 فبراير2007، والذي وضع حدًا للاقتتال بين الحركتين ونص على إقامة حكومة وحدة وطنية والعمل على إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية[3].

ورغم الترحيب الواسع الذي قوبل به "اتفاق مكة" من قطر وعلى مستويي الداخل الفلسطيني والإقليمي العربي، وكذلك من جانب بعض القوى الدولية، فإنه اصطدم بعقبة الرفض الأمريكي - الإسرائيلي لما تضمنه هذا الاتفاق، لاسيما ما يتعلق منه بتشكيل حكومة وحدة وطنية ترأسها حركة "حماس"؛ إذ أكدت اللجنة الرباعية الدولية عقب اجتماعها في 21 فبراير 2007، ضرورة تلبية الحكومة الفلسطينية القادمة لشروطها باعتبارها متطلبات سابقة لإعادة تقديم الدعم للفلسطينيين.

ويعتبر عودة القتال الفلسطيني - الفلسطيني في شهر مايو - يونيو2007 ببساطة أن "اتفاق مكة" لم يصمد في وجه الضغوط التي كان من المعروف والمتوقع أن يواجهها،

1- المصدر السابق، ص ص119-120.
2- صحيفة الشرق الأوسط، التاريخ، 2007/1/29.
3- عبدالله عبدالكريم، "السعودية ودور إقليمي تستحقه"، مجلة شؤون خليجية، العدد49، ربيع 2007، ص120.

لاسيما من داخل الصف الفلسطيني نفسه والذي عكس تأثرًا بنفوذ إقليمي وعربي لم يكن قابلاً للاتفاق بشكل أو بآخر[1].

ونتيجة للتطورات على الساحة الفلسطينية والناجمة عن الضغوط الأمريكية والإسرائيلية واللجنة الرباعية، أقدمت حركة "حماس" على خوض ما أسمته بمعركة الحسم، وتمكنت خلال الفترة11 - 14 يونيو 2007 من السيطرة على قطاع غزة، مدافعة عما قامت به بأنه كان اضطرارًا وليس اختيارًا[2].

ومع ذلك ظلت قطر على موقفها من دعمها كافة المبادرات الهادفة لحل أزمة الانقسام الفلسطيني، وهو ما تجسد في ترحيبها باتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، الذي تم برعاية مصرية في القاهرة في27 نوفمبر 2011[3].

بيد أنه في ظل الضغوطات الدولية التي تمارسها اللجنة الرباعية والولايات المتحدة إضافة إلى إسرائيل التي ترى في اتفاق المصالحة بمثابة ضربة قوية لعملية السلام وانتصار كبير للإرهاب[4]، فشلت كافة الجهود العربية الرامية لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، وبهذا شهدت الساحة الفلسطينية عودة المشاحنات والاتهامات بين طرفي الانقسام الفلسطيني، وأمام هذا التوتر بين الطرفين وتدهور الأوضاع على الساحة الفلسطينية بكافة أشكالها، دعا أمير قطر الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" حركتي فتح وحماس إلى عقد اتفاق مصالحة في قطر عرف باسم "إعلان الدوحة" في السادس من فبراير 2012، والذي نص على تشكيل حكومة توافق وطنية من كفاءات مستقلة برئاسة الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" على أن تكون مهمتها تسيير الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبدء بأعمار غزة، وكذلك جرى الاتفاق على عقد اجتماع ثاني للجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، والتأكيد على الاستمرار في خطوات تفعيل وتطوير منظمة التحرير

1- حسن أبو طالب، "الدور السعودي - حدود الاشتباك مع شأن معقد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر2007, ص119.

2- "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2007"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص75.

3- داليت هاليفي، "اتفاق المصالحة الفلسطينية"، مجلة مختارت إسرائيلية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد197، مايو 2011، ص53.

4- "نتنياهو: توقيع اتفاق المصالحة انتصار كبير للإرهاب"، مجلة مختارات إسرائيلية، العدد 197، مايو 2011، ص55

من خلال إعادة تشكيل المجلس الوطني بشكل متزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية[1]. وبالرغم من الجدل الكبير الذي أثاره "إعلان الدوحة" فلسطينيًا وعربيًا، والشكوك التي تحوم حول إمكانية تنفيذه عمليًا **فإن ما يهمنا في هذا السياق ما يلي:**

- أن اتفاق الدوحة هو بمثابة إعلان دخول قطر على خط المصالحة الفلسطينية، الذي ظل خلال الثلاثة أعوام الماضية تحت رعاية شبه حصرية للطرف المصري.

- أن توقيع هذا الاتفاق في قطر برعاية أميرها ومساعي ولي العهد ومتابعة رئيس وزرائها، يعني استمرار العلاقات المتميزة بين حركة حماس والدوحة، ويعني في الوقت ذاته طي صفحة الخلاف بين الدوحة والسلطة الفلسطينية بعد محطات عدة من الخلاف شهدت انتقادات متبادلة بين الطرفين[2]، وصلت ذروتها عقب نشر شبكة الجزيرة لملفات التفاوض الفلسطينية - الإسرائيلية فيما عرف وقتها بـ"كشف المستور"، حيث قامت بعرض المئات من وثائق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والتي جاء فيها تنازلات خطيرة من قبل المفاوض الفلسطيني في قضايا حساسة مثل القدس واللاجئين وغيرها[3].

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن القول إن دخول قطر على خط المصالحة الفلسطينية يأتي أيضًا في إطار بحثها عن دور إقليمي مميز لها في وسط بيئة شديدة التعقيد ومليئة بالتناقضات، فهي تحاول بأسلحتها ثلاثية الأبعاد من خلال العلاقة الجيدة مع حركة حماس والمساعدات المادية للسلطة الفلسطينية وقناة الجزيرة، أن تحقق اختراقًا في هذا الملف الذي لم تتمكن منه دول عربية رافضة لتوجهات سياساتها الخارجية إزاء المنطقة العربية وقضاياها، فإعلان الدوحة رغم الانتقادات الذي تعرض لها من المحيط الإقليمي، حمل مؤشرًا على المباركة الدولية له، لاسيما مع عدم اعتراض الإدارة الأمريكية عليه، في ظل الثقل الإقليمي الكبير الذي باتت تمثله الدوحة في منافسة الجارة الكبيرة المملكة العربية السعودية.

1- وليد عوض، وأشرف الهور،"فتح وحماس توقعان في الدوحة على اتفاق يقضي بقيادة الرئيس الفلسطيني عباس لحكومة التوافق بعد تدخل قطري"، صحيفة القدس العربي، التاريخ 2012/2/6، على الموقع:

http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=today

2- محمد جمعة، "العلاقات العربية - الفلسطينية: مستجدات بعد الثورات"، مصدر سابق، ص34.

3- محمد عارف عبدالله، "دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي، (الثورة المصرية نموذجًا)"، رسالة ماجستير، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012، ص87.

خامسًا: موقف قطر من العدوان الإسرائيلي على غزة 2008 - 2009:

لقد سعت إسرائيل من وراء عدوانها على قطاع غزة إلى تحقيق هدفين رئيسيين؛ أولهما: وضع نهاية للصواريخ وقذائف الهاون التي ظل الفلسطينيون يطلقونها على جنوب إسرائيل منذ انسحابها من غزة في أغسطس عام 2005، وثاني: هذه الأهداف هو استعادة قوة الردع الإسرائيلية التي قيل إنها قد ضعفت بإخفاقها التام في حربها على لبنان وبانسحابها من غزة وبعجزها عن إيقاف إيران لبرنامجها النووي[1].

ولقد شكل العدوان الإسرائيلي على غزة ما بين ديسمبر 2008 ويناير 2009، والذي أطلقت عليه تل أبيب عملية "الرصاص المصبوب" منعطفًا حاسمًا في الصراع العربي - الإسرائيلي؛ فقد كشف العدوان الإسرائيلي مجددًا عن حالة العجز والتردي التي تعاني منها النظم العربية؛ فمع استمرار الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة، انخرطت هذه النظم في إصدار بيانات الإدانة والشجب والاستنكار مع الدعوة إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، فضلاً عن مناشدة المجتمع الدولي القيام بمسؤلياته تجاه وقف العدوان[2]، وفي ظل هذا العجز والتخاذل العربي في وقف المجازر التي ترتكبها إسرائيل، وكما حصل في حرب لبنان عام 2006، أتيح المجال لتدخل قوى إقليمية للجوار العربي[3].

ووسط هذا الانقسام العربي، جاء الجهد الدبلوماسي والسياسي القطري الذي تركز في إعادة توحيد الصف العربي، ورأب الصدع، وإبراز دور عربي مكملاً للمسارات السياسية والدبلوماسية التي انطلقت من محاور عدة بهدف وقف ماكينة الإبادة الإسرائيلية ضد سكان قطاع غزة[4].

1- علي محمد السيد، "حرب أخرى وهزيمة أخرى"، مجلة قراءات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الرابعة عشرة، العدد 1، يناير2009، ص9.

2- حسنين توفيق إبراهيم، "العدوان الإسرائيلي على غزة: قراءة أولية في الآثار والتداعيات"، مجلة كراسات استراتيجية، السنة التاسعة عشرة، العدد 197، مارس 2009، ص10.

3- محمد نور الدين، "تركيا والعدوان الإسرائيلي غلى غزة: تساؤلات وإجابات"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 131، شتاء 2009، ص57.

4- أثير ناظم عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدارسات الدولية، جامعة بغداد، العدد43، 2010، ص ص125-126.

ومن هنا كانت دعوة قطر لعقد مؤتمر قمة عربية طارئة في الدوحة عُرفت "بقمة غزة" في 16 يناير 2009، للخروج بموقف عربي موحد لوقف العدوان الإسرائيلي ورفع الحصار وسياسات التجويع عن سكان غزة، إلا أن هذه الدعوة واجهت معارضة عدد من الأنظمة العربية التي رفضت حضورها كمصر والمملكة العربية السعودية. وفي المقابل كان هناك إصرار قطري على عقدها بمن يحضر، فقد عقدت قمة "غزة الطارئة" بحضور 13 دولة عربية، غير أن محدودية المشاركة في القمة ترك أثرًا واضحًا على نتائجها، والتي اكتفت بتحديد النقاط التي ستعرض على قمة "الكويت الاقتصادية"، وقد أدانت القمة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وحملت إسرائيل مسؤولية الجرائم التي وقعت في القطاع[1]، ودعوة الدول العربية لتعليق المبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت عام 2002، ووقف كافة أشكال التطبيع بما فيها إعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، ودعوة الأطراف الفلسطينية إلى التوافق وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية[2]. كما دعت إلى رفع الحصار وفتح المعابر وإنشاء صندوق لإعادة اعمار قطاع غزة، كما أعلن أمير قطر الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" عن إسهام قطر فيه بمبلغ 250 مليون دولار[3].

وقبل هذا عبرت قطر من خلال مجلس التعاون الخليجي في قمة مسقط 29 - 30 ديسمبر 2008 عن بالغ قلقها من العدوان الإسرائيلي السافر ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، محملة إسرائيل المسؤولية الكبرى في الدفع بالأمور إلى هذا المستوى الخطير نتيجة لسياساتها المتعنتة وممارساتها اللاإنسانية ضد الشعب الفلسطيني، ودعت المجتمع الدولي إلى التحرك الفوري لوقف المجازر والاعتداءات التي تمارسها آلة القتل الإسرائيلية، وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني[4].

وفي هذا الإطار لعبت الأداة الإعلامية القطرية "قناة الجزيرة" دورًا بارزًا بشقيها العربي والإنجليزي في النقل المباشر والمكثف للعدوان الإسرائيلي الموسع على قطاع غزة في تغطياتها للعملية العسكرية المسماة "الرصاص المصبوب" أو ما أطلق عليه الفلسطينيون

1- محسن محمد صالح، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2010، ص140.

2- "البيان الختامي لقمة غزة الطارئة في الدوحة"، مجلة شؤون الأوسط، العدد131، شتاء 2009، ص88.

3- محسن محمد صالح، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009"، مصدر سابق، ص ص140-141.

4- "مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عيده الثلاثين: تقييم الأداء ومقترحات التفعيل"، مصدر سابق، ص77.

بـ"حرب الفرقان"، فقد نجحت قناة الجزيرة بإمكانياتها المهنية وانتشارها الإقليمي والدولي في فضح ادعاءات وأكاذيب ماكينة الدعاية الصهيونية، وسجلت بالصوت والصورة مشاهد المجازر التي ارتكبها الطيران الإسرائيلي وجيش الاحتلال ضد المدنيين، والتي كانت أدلة دامغة اعتمدت على الكثير منها لجان تقصي الحقائق الدولية ومنها "تقرير جولدستون" الذي أدان إسرائيل بارتكاب جرائم حرب، وبانتهاك القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة[1].

كما أكدت قطر خلال القمة العربية الـ 21 التي عقدت في الدوحة في 30 مارس 2009، على رفع الحصار عن قطاع غزة وضرورة تثبيت وقف إطلاق النار مع توجيه التحية للمقاومة الفلسطينية[2]، كما دعت في القمة العربية - اللاتينية التي عقدت في الدوحة في31 مارس 2009 بمشاركة 22 دولة عربية و11 دولة من أمريكا اللاتينية، إلى ضرورة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، تعيش في سلام جنبًا إلى جنب مع إسرائيل، كما نددت بالعمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، ودعت إلى فتح كافة المعابر[3].

كما دعت قطر إلى جانب بقية دول مجلس التعاون الخليجي في قمة الكويت 14- 15 ديسمبر 2009، الأطراف الدولية الفاعلة إلى الإنهاء الفوري لما ترتكبه الآلة العسكرية الإسرائيلية من جرائم ضد الإنسانية، وما تفرضه من حصار جائر وعقاب جماعي على قطاع غزة، وتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1860) الذي دعا إلى رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في عزة وفتح المعابر[4].

هذا إلى جانب، الدور القطري البارز والحيوي بدعم الشعب الفلسطيني أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، من خلال ما قدمته من مساعدات طبية وخدمات علاجية وإسعافية للجرحى والمصابين الفلسطينيين من جراء الحرب، إضافة إلى ما أعلنته "مؤسسة قطر الخيرية" عن خطتها لإعادة ما دمرته آلة البطش الإسرائيلية بالتعاون مع

1- "حماس وقطر علاقة في دائرة الاستهداف"، وكالة معا الإخبارية، 2013/10/5.

http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=636135

2- محمود حمد أبو القاسم، "قمة الدوحة - ما الذي تحقق؟"، ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة الخامسة عشرة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 173، مايو 2009، ص51.

3- محسن محمد صالح، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009"، مصدر سابق، ص142.

4- "مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عيده الثلاثين: تقييم الأداء"، مصدر سابق، ص77.

عدد من الجهات الدولية العاملة في المجال الإنساني[1]، فضلاً عن مبادرة "حملة الفاخورة" التي أطلقتها الشيخة "موزة بن ناصر" لدعم الطلبة الفلسطينيين بعد العدوان[2]. وإلى جانب الدور البارز الذي قامت به قطر خلال العدوان لعبت دورًا هامًا في وقف الحرب على غزة عام 2012، من خلال توفير حماية عربية وإسلامية للقطاع، فضلاً عن قيامها بجهود عديدة لمنع إسرائيل من الدخول في حرب برية من خلال الاتصالات مع قادة الدول من أجل وقف العدوان على قطاع غزة[3].

وعليه، يمكننا القول رغم الجهود المكثفة التي بذلتها قطر لإدانة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، من المشاركة والدعوة إلى عقد قمم أبرزها قمة غزة الطارئة التي جسدت حالة الانقسام والتشرذم في الصف العربي في ظل رفض عربي لها، إلا أن دعوة قطر لمشاركة ممثلي بعض الفصائل الفلسطينية بقيادة تيار الإسلام السياسي الفلسطيني، قد كرس حالة الانقسام الفلسطيني؛ فإخفاق إسرائيل في تحقيق أهدافها المعلنة من الحرب، عززت مكانة حركة حماس السياسية، الأمر الذي جعل الدوحة تشجع أطرافًا دولية (باريس) بالتفاوض مع حركة حماس مؤكدة أن أي تجاهل لها إضرار بالقضية الفلسطينية وغلق الأبواب نحو السلام الشامل، وبهذا فقطر وهي تسعى جاهدة مستخدمة كافة إمكاناتها في تحقيق ما يخدم مصلحتها اختزلت القضية الفلسطينية في فترة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بحركة "حماس"، متجاهلة بذلك الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني "منظمة التحرير الفلسطينية".

وقد عمق من هذا قيام أمير قطر الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" **بزيارة قطاع غزة في أكتوبر 2012** عقب العدوان الإسرائيلي على غزة وهي الزيارة الأولى من نوعها، التي يجريها رئيس دولة إلى القطاع منذ سيطرة حركة حماس عليه بعد نزاع مسلح مع السلطة الفلسطينية[4]؛ حيث قد سبق أن زارها الأمير عام 1999[5].

1- سامية بيبرس، "الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية"، مصدر سابق، ص ص185- 186.

2- صحيفة الراية القطرية، 15/7/ 2011.

3- "حماس وقطر علاقة في دائرة الاستهداف"، وكالة معا الإخبارية، 5-10-2013.

http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=636135.

4- مي غيث، "العلاقة بين قطر وحماس – والتحولات الإقليمية في المنطقة"، مصدر سابق، ص54.

5- Rabbani Mouin (2012), "Qatar and the Palestine", op. cit . p45.

وقد جاءت الزيارة حسبما تم الإعلان عنها امتدادًا وتأكيدًا على موقف قطر الداعم والمؤيد للقضية الفلسطينية، كذلك لتعلن كسر الحصار المفروض على قطاع غزة منذ 5 سنوات[1]، كما جاءت هذه الزيارة تدشينًا لمشاريع إعادة الإعمار التي تمولها قطر في قطاع غزة بحوالي 400 مليون دولار[2].

وخلال الزيارة دعا أمير قطر الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" في كلمة ألقاها في "الجامعة الإسلامية" في قطاع غزة، إلى تجديد المصالحة بين حركتي حماس وفتح، مؤكدًا أن الانقسام الراهن يلحق ضررًا بالغًا بمصالح الفلسطينيين، كما جدد اهتمامه بالقضية الفلسطينية باعتبارها القضية المحورية بقوله: "القضية الفلسطينية هي الجرح النازف في الجسم العربي وإسرائيل تمعن كل يوم في تغيير وجه الأرض الفلسطينية عبر الاستيطان في القدس والضفة الغربية بصورة خاصة بسبب عجز المحيط العربي عن نصرتهم بسبب فرقة العرب والانحياز الدولي والكيل بمكيالين"[3]، كما أكد خلال زيارته على أن "مساعدة أهل القطاع وفلسطين واجب على العرب"، مطالبًا بإعطاء أولوية لتنفيذ القرارات العربية والدولية المتعلقة بإعادة إعمار غزة والتي اتخذت إثر العدوان الإسرائيلي على غزة عام (2008 - 2009)[4].

ولعل أبرز ما تنطوي عليه زيارة الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" لقطاع غزة ما يلي[5]:

- لفت انتباه العالم إلى القضية الفلسطينية التي توارت عن صدارة الأحداث جراء ما يعرف بثورات الربيع العربي وما صاحبها من أحداث حولت أنظار العالم بما فيها الشعوب العربية عما يحدث في فلسطين.

- التذكير بحصار غزة وبمعاناة الشعب الفلسطيني ومخالفة هذه الممارسات التعسفية غير المسؤولة للقانون والمواثيق الدولية والإنسانية.

1- صالح بن عفصان الكواري، "الزيارة التاريخية"، صحيفة الراية القطرية، 2012/10/13.

2- مي غيث، "العلاقة بين قطر وحماس – والتحولات الإقليمية في المنطقة"، مصدر سابق، ص54.

3- جاسم الجاسم، "كسر الحصار عيدية قطر للفلسطينيين"، صحيفة الراية القطرية، 2012/10/26.

4- "قطر تدشن إعمار غزة"، 10/23/ 2012 http://www.chamtimes.com/142800.html.

5- محمد حافظ، "الأمير كسر الحصار وانتصر للقضية الفلسطينية"، صحيفة الراية القطرية، التاريخ، 2012/10/24.

- فضح الممارسات الإسرائيلية وانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني في قطاع غزة وفي فلسطين عمومًا.

- وقفة أمام كل الفلسطينيين لمراجعة مواقفهم والالتفاف حول ثوابتهم الوطنية ونبذ الانقسامات التي أضرت بقضيتهم خصمًا من النضال الوطني الفلسطيني وأضعفت بالضرورة موقف المفاوض الفلسطيني.

إلى جانب هذه الزيارة التي لعبت دورًا محوريًا في إعمار البنية التحتية المدمرة نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لعبت أيضًا الدبلوماسية القطرية دورًا بارزًا في حشد التأييد الدولي للدولة الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لحصول فلسطين على عضوية كاملة بالأمم المتحدة، فقد دعت قطر إلى عقد مؤتمر عربي في الدوحة بهدف الدعم والحشد الدولي للاعتراف رسميًا بالدولة الفلسطينية[1].

وفي هذا الإطار استضافت قطر لجنة مبادرة السلام العربية برئاسة الشيخ "حمد بن جاسم" رئيس الوزراء ووزير الخارجية، لبحث خطوات التحرك العربي في الأمم المتحدة والخيارات والبدائل المطروحة بشأن الاعتراف بفلسطين كدولة، وطلب العضوية الكاملة لها في الأمم المتحدة والتشاور حول آلية تنفيذ عملية السلام بالمنطقة[2]. كما قررت اللجنة تكليف المجموعة العربية الدائمة في الأمم المتحدة بالإعداد لخطوات هذا التحرك واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ومتابعة كافة الجهود والاتصالات في هذا الإطار[3].

ونتيجة هذا التحرك القطري الداعم والمؤيد للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، أدى إلى المزيد من تقارب وجهات النظر بين الدوحة والسلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال إعلان ترحيبها بزيارة أمير قطر الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" على لسان كبير المفاوضين الفلسطينيين "صائب عريقات" بقوله: "نعتبر الجهد القطري بادرة إنسانية نثمنها عاليًا، وندعو كافة الأطراف العربية والدولية إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه قطاع غزة المدمر، والذي هو بحاجة للنهوض بكل بناه التحتية وإعمار جميع مناحي الحياة فيه[4].

1- "الدور اللغز القطري في الثورات العربية"، مجلة مختارات إيرانية، العدد135، أكتوبر 2011، ص65.
2- سميح كايد، "مبادرة السلام العربية تتوجه للأمم المتحدة للاعتراف بدولة فلسطين"، صحيفة الراية القطرية، 2011/7/15.
3- "قطر تلعب دورًا مميزًا في حماية الحقوق والثوابت الفلسطينية"، صحيفة الراية القطرية، 2011/8/25.
4- جاسم الجاسم،"كسر الحصار عيدية قطر للفلسطينيين"، مصدر سابق.

وتجدر الإشارة، إلى أن قطر تعد اليوم من أكبر داعمي السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الـلـه، وهذا ما يؤكده تقرير صادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في شهر يونيو 2011، من أن دولة قطر قامت بسداد ما قيمته 76 مليون دولار كمساعدات للسلطة الفلسطينية، كما كشف التقرير عن مساعد قطر للاقتصاد الفلسطيني والمتمثل في إعفاء السلع والمنتجات الفلسطينية المصدرة إليها من كافة الرسوم الجمركية[1].

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن القول إنه بعد قطع حركة حماس علاقاتها مع النظام السوري جراء الثورة السورية، وجاء اختيار حركة حماس بالانحياز للشعب السوري، وهو الخيار الذي لعبت فيه قطر وجماعة الإخوان المسلمون دورًا مهمًا، فحماس هي امتداد لتنظيم الإخوان المسلمون العالمي. كما أن الحركات الإسلامية ذات التوجهات الإخوانية التي استلمت السلطة في الدول العربية اتخذت موقفًا سلبيًا تجاه النظام السوري، وهو ما جعل موقف "حماس" يتباعد عن الموقف السوري، وفي هذه النقطة تحديدًا التقت مصالح حماس وقطر، بعد أن أصبحت الدوحة أكبر ظهير لقوة الإسلام السياسي وخصوصًا جماعة الإخوان المسلمون.

ولم تتوان قطر عن تقديم الدعم "المادي واللوجيستي" لحركة حماس، وكان من أبرز مظاهر هذا الدعم زيارة أمير قطر الشيخ "حمد" لقطاع غزة في أكتوبر 2012. وتأتي هذه الزيارة إلى غزة بوصف قطر الراعي والوحيد المتبقي في المنطقة للمقاومة الفلسطينية المستمرة، وفي حقيقة الأمر ما هو إلا دعم وتقوية ومساندة لحركة حماس لضمان تفوقها المستمر في النظام السياسي الفلسطيني، ودعمها في مواجهة المد السلفي الذي بدأ يجتاح المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي. فقطر كرست نفسها بأن تكون الراعي السياسي لحركة حماس من دون منازع، لتعزيز نفوذ الدوحة أكثر، ومنع الحركة من الالتحاق بالمعسكر الإيراني والسوري المنافسين. وهذه الزيارة وإن اعتبرتها السلطة الوطنية الفلسطينية بادرة إنسانية بالدرجة الأولى، فالسلطة تعاني من أزمة مالية خانقة لا تعطيها مسافة لأخذ المواقف السلبية من أي جهة داعمة رغم إدراكها الحقيقي بأهداف هذا الدعم وعواقبه على القضية الفلسطينية؛ فهذه الزيارة عكست في مجملها نفوذًا استثنائيًا لقطر في فلسطين، ظهر جليًا في قبول حركة "حماس" لبعض شروط اللجنة

1- محمد جمعة، "العلاقات العربية - الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورات"، مصدر سابق، ص34.

الرباعية المعلنة منذ فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، فحركة "حماس" بعد أن كانت تتبنى المقاومة والرفض المطلق لأي مفاوضات مع الكيان الصهيوني كذلك انتقادها لفريق رام الـلـه المتمثل بالسلطة الفلسطينية في خوضها مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، أصبحت حركة تدرك خطورة المعادلة الإقليمية وصعوبة احتلال مكانة بها، وعليه فقد أصبحت "حماس" أقرب إلى تبني التهدئة مع الجانب الصهيوني المدعوم من الولايات المتحدة والغرب أكثر من أي وقت مضى، الأمر الذي عكس في مجمله تقارب وانفتاح حركة "حماس" على العالم الأوروبي وتجميل صورتها بجهود ورعاية قطرية أكسب قطر العديد من الامتيازات لاختراقها وتحقيقها تقدمًا في هذا الملف الذي ظل وقتًا طويلاً محسومًا للدولة المصرية، وبهذا أصبحت حركة "حماس" تتحرك في مربع التحالفات التي تشكل قطر أحد محاورها.

المبحث الثالث: العلاقات القطرية - الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية

ظلت إسرائيل دومًا أحد مصادر التهديد الرئيسة لأمن دول مجلس التعاون الخليجي لاعتبارات أمنية استراتيجية فاهتمام إسرائيل وتطلعاتها للسيطرة والهيمنة على منطقة الخليج ترجع إلى ما قبل إعلان الدولة العبرية عام 1948، فخرائط ومشروعات الحركة الصهيونية العالمية قد جعلت حدود الدولة المزمع إنشاؤها تمتد إلى مناطق واسعة في شبه الجزيرة العربية ضمن إطار إسرائيل الكبرى التي تمتد شرقًا من الفرات وغربًا حتى النيل، حتى وبعد قيام إسرائيل ظلت الأطماع في الخليج تشكل هاجسًا للزعماء الإسرائيليين، وصلت إلى الحد الذي ذهب ببعض الشخصيات الصهيونية إلى طرح دعوة لاحتلال مناطق معينة في الخليج[1]. وفي السبعينيات من القرن الماضي، بدأ الاهتمام الحقيقي من جهاز الاستخبارات الإسرائيلي "الموساد" بمتابعة شؤون دول الخليج،

وذلك للاعتبارات التالية[2]:

أ- الرواج الاقتصادي في المنطقة نظرًا للارتفاع الكبير في أسعار النفط.

ب- شهدت دول الخليج، والتي تضم جالية فلسطينية ضخمة، ميلاد تنظيمات فلسطينية تدعو للكفاح المسلح ضد إسرائيل.

جـ- الخوف من توظيفها للنفط كسلاح في مواجهة مع العالم العربي مع إسرائيلي.

فضلاً، عن اهتمامها بالمنطقة الذي يعود إلى:

1- أشرف سعد العيسوي، "خليج القرن الواحد والعشرين: نحو استراتيجية شاملة"، سلسلة كراسات استراتيجية، العدد 23، لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مايو 1999، ص12.

2- عبدالـلـه فهد النفيسي، "اليهود والخليج"، صحيفة الخليج، 2000/10/7

عدة اعتبارات يمكن بلورتها فيما يلي:

1- الاعتبارات الاستراتيجية: حيث تتحكم منطقة الخليج في خطوط المواصلات الجوية والبحرية بين القارات الثلاث، لهذا ترغب إسرائيل في الاستفادة من الموقف وتوظيفه لتحقيق مصالحها[1].

2- الاعتبارات النفطية: لإسرائيل أهداف بعيدة المدى في منطقة الخليج، مرتبط بالأساس بالنفط، وخاصة أنها لا تمتلك أي آبار، لذلك تعتبر إسرائيل أن المدخل الاقتصادي هو سبيلها للوصول إلى آبار النفط الخليجي.

3- الاعتبارات السياسية: تتجلى في إظهار إسرائيل كطرف قادر على تغيير هوية المنطقة، وذلك في إطار الترويج للنظام الشرق أوسطي، والتطلع إلى استبدال اندماج منطقة الخليج في النظام العربي إقليميًا ودوليًا. بإدماجها ضمن نظام شرق أوسطي، ترتبط فيه المنطقة مع إسرائيل بعلاقات تفاعل محددة في ميادين شتى[2].

وظلت هذه الرؤية تحدد توجهات دول المجلس وتحركاتها ومواقفها إزاء "تل أبيب"، لكن هذه الرؤية أصابها بعض التغيير "الجزئي" منذ الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية، ولم تعد هناك غضاضة في الحديث عن إمكانية إقامة علاقات معها، بل والاشتراك في عملية سلام الشرق الأوسط.

وذلك نتيجة للعاملين التاليين[3]:

الأول: الموقف الإسرائيلي من حرب الخليج الثانية، الذي جاء ملتزمًا بالتعليمات الأمريكية بعدم التورط في الحرب وعدم الاستجابة للاستفزازات العراقية.

1- جمال المجايدة، "الاستراتيجيات الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية"، صيحفة القدس العربي، 2000/9/18.

2- أشرف العيسوي، "انتفاضة الأقصى وسياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه إسرائيل"، مجلة شؤون خليجية، العدد24، 2001، ص ص50 - 51.

3- أشرف سعد العيسوي، "قراءة مقارنة في تأثير حرب الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي"، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2007، ص49.

الثاني: موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الحرب، الذي فهمته دول مجلس التعاون، بأنه تأييد للغزو ما دفع جميع دول المجلس إلى النظر في سياستها إزاء منظمة التحرير، وليس القضية الفلسطينية.

وفي المقابل نجحت إسرائيل في توظيف موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الغزو العراقي للكويت، في تحقيق تقارب مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث وافقت الأخيرة بعد ذلك على المشاركة في عملية السلام، وخلال النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي شهدت العلاقات بين بعض دول المجلس وإسرائيل بعض مظاهر التطبيع[1].

وبدوره مثل تغير القيادة السياسية في قطر بتولي الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" مقاليد الحكم، انقلابًا في السياسة الخارجية القطرية تجاه إسرائيل، والتي شهدت نموًا مطردًا في العلاقات بين الجانبين، ورغم صدور قرار من دول مجلس التعاون الخليجي بمقاطعة إسرائيل في عام 1994[2]، إلا أن قطر لم تلتزم بالخط السياسي العربي والخليجي العام في كثير من المواقف، وخاصة إزاء التطبيع مع إسرائيل، وقد بدت مؤشرات عديدة على ذلك، فبخلاف مؤتمر الدوحة الاقتصادي عام 1997 الذي أصرت القيادة القطرية على عقده بحضور إسرائيل في ظل رفض عربي وخليجي للتمثيل الإسرائيلي في المؤتمر، فإنها واصلت السير في هذا الاتجاه[3].

ويمكن تفسير ذلك بالأهمية التي تحتلها إسرائيل في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية التي ترى أن أمن إسرائيل جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي، فضلاً عن الدور المهم الذي يلعبه اللوبي اليهودي في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك في الوقت الذي تدرك فيه القيادة السياسية القطرية الجديدة افتقارها للإمكانيات والموارد التي تستطيع من خلالها المنافسة في إطار مجلس التعاون الخليجي، واتباع سياسة خارجية

1- أشرف سعد العيسوي، "قراءة مقارنة في تأثير حرب الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي"، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2007، ص ص49-50.

2- Christopher M. Blanchard, "Qatar: Background and U.S. Relations" (Washington: Congressional Research Service, 2010), p.21.

3- حسن أبو طالب، "البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط بعد انتفاضة الأقصى"، مجلة السياسة الدولية، العدد143، يناير2001، ص106.

مستقلة، ولذا فقد لجأت إلى آليات عدة لتحقيق مكانة مستقلة كان من بينها؛ انتهاج سياسة تقاربية مع إسرائيل الحليف الاستراتيجي لواشنطن في المنطقة[1].

وبالتالي، فإن سعي قطر لتدعيم علاقتها مع إسرائيل يرتبط بشكل وثيق برغبتها في تمتين علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، اعتقادًا منها بأن هذه العلاقة الاستراتيجية تساهم في توطيد مكانة قطر السياسية في منطقة تموج بالتحديات المتنوعة بما يعزز من مساندة الدور القطري[2].

والعلاقة مع إسرائيل لم تكن وليدة لحظة تولي الشيخ "حمد بن خليفة" الحكم، فقطر شاركت في مؤتمر مدريد للسلام مع إسرائيل عام 1991، وأعلنت تكرارًا رغبتها بتخفيف المقاطعة مع إسرائيل[3].

وقد بدأت قطر مرحلة تطبيع بطيئة مع إسرائيل لتصبح أول دولة خليجية تقيم علاقات تجارية مع إسرائيل، ثم جاء "اتفاق أوسلو" لتخف معه حدة النبرة المعادية لإسرائيل في الإعلام القطري وأخذت قطر تستقبل وفودًا إسرائيلية مباشرة، أو عبر المفاوضات المتعددة الأطراف؛ إذ استضافت قطر اجتماعات لجنة "ضبط التسلح والأمن الإقليمي" بحضور إسرائيلي عام 1994[4].

فمنذ توقيع اتفاق أوسلو أبدت الحكومة القطرية ارتياحها لهذا الاتفاق، وعليه جرى نوع من الاتصالات واللقاءات القطرية الإسرائيلية **كان أبرزها الآتي**[5]:

1- محمد عباس ناجي، "قطر والتطلع إلى دور إقليمي"، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد142، ديسمبر2006، ص ص139-140.

2-Uzi Rabi, "Qatar Relations with Israel: Challenging Arab and Gulf Norms", The Middle East Journal, Vol. 63. No.3, Summer, 2009, p.443.

3- جاسم يونس الحريري، "السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة"، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2006، ص219.

4- سامي ريفيل، "قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية"، ترجمة، محمد البحيري، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2011، ص ص15-19.

5- مأمون سويدان، "انعكاسات خط فك الارتباط أحادية الجانب على عميلة التطبيع"، ورشة عمل، مركز التخطيط الفلسطيني،16 نوفمبر، 2005.

- لقاء وزير الخارجية القطري "محمد بن جاسم آل ثاني" نظيره الإسرائيلي "شمعون بيرس" في الأمم المتحدة عام 1993.

- زيارة نائب وزير الخارجية الإسرائيلي "يوسي بيلن" قطر، بهدف تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين في أكتوبر 1994.

- حضور وفد إسرائيلي اجتماعًا في قطر حول المياه في الشرق الأوسط في ديسمبر1994.

ومع تولي الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" السلطة في قطر، أجرت الدوحة محادثات مع إسرائيل للاتفاق على مشروع مبيعات غاز للكيان الصهيوني تصل قيمتها إلى 4 مليارات دولار في 29 أكتوبر 1995[1]، كما حرصت قطر على المشاركة في تشييع جثمان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "إسحاق رابين" بعد اغتياله في أول نوفمبر 1995[2]. واستقبلت الدوحة في نوفمبر 1995 وفدًا إسرائيليًا من أجل تسيير خط جوي بين الدوحة وتل أبيب، تمخضت نتائجه بتوقيع اتفاق في 18 نوفمبر 1995 لتسيير رحلتين بين الدوحة وتل أبيب[3].

وفي هذا الإطار أجرت إسرائيل مفاوضات لاستيراد 2.5 مليون طن من الغاز الطبيعي القطري، وفي إبريل عام 1996 قام "شمعون بيرس" بزيارة إلى قطر تعد هي الأولى التي يقوم بها مسؤول إسرائيلي على هذا المستوى؛ ويمكن **اعتبار هذه الزيارة نقطة تحول في مسيرة تطبيع العلاقات بين قطر وإسرائيل**؛ حيث استقبل استقبالاً رسميًا، وأجريت معه محادثات تركزت على افتتاح مكتب تجاري إسرائيلي في الدوحة على أساس متبادل[4]، واصفًا الزيارة بأنها حققت نتائج تفوق التوقعات المرجوة منها[5].

وفي هذا الإطار أكد وزير الخارجية القطري "حمد بن جاسم آل ثاني" أن اتفاق فتح مكاتب تجارية لكلا البلدين في الدوحة وتل أبيب يعد حافزًا للإسرائيليين بأن السلام مع

1- شملان العيسى، "مجلس التعاون وعملية السلام في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد122، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1995، ص164.

2- مأمون سويدان، "انعكاسات خط فك الارتباط أحادية الجانب على عميلة التطبيع"، مصدر سابق.

3- مروان إسكندر، "موقع قطر في الاستراتيجية الأمريكية"، مصدر سابق، ص100.

4- رفيق محمد البدرساوي، "تطور علاقات التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل (1979- 2005)"، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2006-2007، ص147.

5- إنعام رعد، "الصهيونية الشرق أوسطية من هرتزل إلى بيرس إلى النفق والخط المعاكس"، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط2، 1998، ص379.

العرب لن يكون سلامًا باردًا، وأن تطبيع العلاقات مع دولة إسرائيل إنما هو جزء مما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مدريد للسلام الذي شاركت فيه الدول العربية[1].

كما أكد وزير الخارجية القطري "حمد بن جاسم" في 9 مايو 1996، أمام اللجنة الأمريكية اليهودية "لجنة إيباك" على العلاقات بين بلاده وإسرائيل وضرورة تطويرها، فضلاً عن تأكيده عزم بلاده بتوقيع اتفاق رسمي لتنفيذ مشروع مد الغاز إلى إسرائيل ابتداء من عام 2000[2].

وفي هذا الإطار أجرى "دوري جولد" مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" في يوليو 1996، محادثات في الدوحة، حول سبل دفع عملية "التطبيع[3]"، فضلاً عن استضافة الدوحة في العام 1997 مؤتمر "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" بحضور إسرائيل رغم تعنتها في تنفيذ استحقاقات السلام، ونتج عن ذلك تغيب العديد من الدول العربية عن الحضور، وقد جددت قطر خلال المؤتمر مشروع نقل الغاز الطبيعي إلى إسرائيل، وتم الاتفاق على إنشاء صندوق استثماري برأس مال 100 مليون دولار[4].

واستمرارًا في سياستها استقبلت قطر وسهلت تواجد الشركات الإسرائيلية لإنتاج السلاح كتعبير عن رغبتها لتطوير(التطبيع) العلاقات مع تل أبيب؛ إذ افتتح بها في 27 نوفمبر 1998 معرض "ميلبيسول" قطر 1998؛ حيث ضم المعرض 300 شركة لإنتاج السلاح حول العالم، من بينها 10شركات اسرائيلية عرضت إنتاجها من المعدات الامنية[5].

ومع بداية انتفاضة الأقصى وتفجر الأوضاع في الأراضي الفلسطينية جراء الانتهاكات والممارسات الوحشية الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، غلب طابع

1- رفيق محمد البدرساوي، "تطور العلاقات التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل (1979-2005)"، مصدر سابق، ص147.

2- جاسم يونس الحريري، "السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مصدر سابق، ص 220.

3- صحيفة السفير اللبنانية، 1996/7/23.

4- نيرمين السعدي، "مؤتمر الدوحة الاقتصادي"، مجلة السياسة الدولية، العدد131، يناير 1998، ص ص299-301.

5- جاسم يونس الحريري، "السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مصدر سابق، ص ص221-222.

التوتر على العلاقات القطرية - الإسرائيلية؛ حيث قررت قطر في نوفمبر 2000، تجميد علاقاتها مع إسرائيل بعد شهرين من اندلاع الانتفاضة[1].

ومع إقدام إسرائيل على خطوة الانسحاب الأحادي من قطاع غزة أغسطس 2005، رحبت قطر بهذه الخطوة وطالبت الدول العربية بأن تنظر بإيجاب إلى ما أقدمت عليه إسرائيل، وذلك من خلال مؤتمر دولي أو عبر لقاءات سياسيين عرب وإسرائيليين[2].

كما أكد وزير الخارجية القطري "حمد بن جاسم" أن قطر تدرس عن كثب إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل حتى قبل قيام الدولة الفلسطينية[3]، وفي هذا الإطار زار قطر وفد إسرائيلي لإكمال الإجراءات التالية في الطريق نحو توثيق العلاقات في كافة المجالات، الاقتصادية والتجارية وكذلك تنسيق المواقف السياسية في المحافل الدولية[4]. وفي نوفمبر 2005 كشفت "شركة أريكا" الإسرائيلية للطيران اتفاقها مع الخطوط الجوية القطرية على نقل إسرائيليين على الرحالات القطرية لـ 20 دولة في آسيا وإفريقيا[5].

وفي هذا الاتجاه الرامي لتوثيق العلاقات بإسرائيل تخرج 13 ظابطًا قطريًا من كلية "بن جوريون" الأمنية في إسرائيل في سبتمبر2006، وتسلم خلالها وزير الخارجية القطرية "حمد بن جاسم" ميدالية هرتزل من الدرجة الثانية نتيجة بحثه الدءوب لنشر الأمن والسلام في الشرق الأوسط[6].

وتلا ذلك استضافة الدوحة العديد من المسؤولين الإسرائيليين منهم وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة "تسيبي ليفني" والتي شاركت في المؤتمر الذي نظمته الأمم المتحدة في

1- روعي نحمياس، "إسرائيل وقطر على وشك توثيق العلاقات"، مجلة مختارات إسرائيلية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد132، ديسمبر 2005، ص76.

2- يوئيل جوزنسكي، "إسرائيل ودول الخليج تجميد مقابل التسوية"، مجلة مختارات إسرائيلية، العدد179، نوفمبر2009، ص139.

3- إيليئل شاحر، صحيفة معاريف" 2005/9/15، مجلة مختارات إسرائيلية، العدد130، أكتوبر2005، ص75.

4- روعي نحمياس، "إسرائيل وقطر على وشك توثيق العلاقات"، مصدر سابق، ص76.

5- رفيق محمد البدرساوي،"تطور العلاقات التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل (1979- 2005)"، مصدر سابق، ص148.

6- أشرف سعد العيسوي، "قطر وعملية التسوية: التزام بالثوابت العربية أم محاولة للعب دور إقليمي"، مجلة القدس العربي، العدد95، نوفمبر 2006، ص54.

العاصمة القطرية الدوحة وتناول ما أسمته بتشجيع الديمقراطية في الأنظمة الحاكمة في المنطقة عام2006[1]. وفي 30 يناير 2007 وجهت الأسرة الحاكمة في قطر دعوة للرئيس الإسرائيلي "شمعون بيرس" لزيارة قطر حيث استقبل استقبالاً ملكيًا إضافة إلى إلقائه محاضرة في جامعة قطر[2].

وتدعيمًا للتعاون السياسي سعت قطر إلى تعزيز تعونها التجاري والاقتصادي مع تل أبيب، وتجسد ذلك بوضوح في صفقة الغاز التي أبرمتها مع إسرائيل، والتي أعقبها توجيه انتقادات خليجية وعربية حادة، عبر عنها الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك "عمرو موسى" بقوله: "إن التعاون الاقتصادي لا يمكن أن يذهب قدمًا بدون سلام وترتيبات أمنية متعادلة ومتساوية للجميع"[3].

بيد أن العدوان الإسرائيلي على غزة في ديسمبر عام 2008 شكل **نقطة تحول** في العلاقات بين قطر وإسرائيل، ففور بدء عملية "الرصاص المصبوب" في غزة، قررت قطر استجابة لضغط عربي وإسلامي، تجميد علاقاتها مع إسرائيل، وفي يناير 2009 أمرت قطر رئيس الممثلية الإسرائيلية في الدوحة، الدبلوماسي "روعي روزنبليت" بمغادرة قطر، إضافة إلى تقوية علاقاتها مع حركة "حماس" وتقديم الدعم المالي لفصائل المقاومة، فضلاً عن تقديم الدعم القضائي والسياسي للفلسطينيين باعتبارها رئيسة للجنة المتابعة بالجامعة العربية، المسؤولة عن ترتيبات الخطوة أحادية الجانب بالذهاب إلى الأمم المتحدة للاعتراف بفلسطين كدولة عربية[4].

وفي هذا الإطار شمرت الحكومة الإسرائيلية عن سواعدها، وقررت شن حملة لتضييق الخناق على قطر، التي بدت كدولة معادية لإسرائيل، بسبب مواقفها الداعمة للقضية الفلسطينية، كما قررت الحكومة الإسرائيلية العمل ضد شرعية قطر على الساحة الدولية،

1- Christopher M. Blanchard, "Qatar: Background and U.S. Relations" op. cit. p.22.

2- رفيق البدرساوي، "تطور العلاقات التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل"، مصدر سابق، ص149.

3- ثريا الشهري،"قطر والتقاط الكرة : لكن إلى متى؟ "، صحيفة الشرق الأوسط، 2005/5/23.

4- إيلي برد نشتاين، "علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية، إسرائيل تقرر قطع علاقاتها مع قطر"، مجلة مختارات إسرائيلية، العدد202، أكتوبر 2011، ص68.

خاصة بعدما حصلت الأخيرة على اعتراف عالمي بوجودها القوي على الساحة الدولية بفوزها باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم لعام 2022[1].

واستنادًا إلى ما سبق يمكن القول إن قطر بررت علاقتها مع الكيان الصهيوني إضافة إلى المتغيرات الإقليمية والدولية، بأنها تهدف من وراء هذا التقارب إلى تدعيم وتحريك عملية السلام العربية والإسرائيلية. والواقع أن العلاقات التطبيعية المتزايدة مع تل أبيب والمبادرات التي تقدمت بها قطر لإحداث انفراجة في عملية السلام تثير الكثير من علامات الاستفهام والشكوك التي تؤثر بدورها على الموقف العربي عامة، وعلى القضية الفلسطينية خاصة.

كما أنها تكشف **عن وجود نوع من التناقض في السلوك القطري** على أكثر من مستوى. فمن ناحية هناك تناقض بين الموقف الرسمي والشعبي في قطر، ففي حين يتجه الأول إلى تعزيز العلاقات مع إسرائيل وصياغة سياسة خارجية فاعلة إزاء تل أبيب، فإن الموقف الشعبي يرفض هذه السياسة ويطالب بوقف هذه العلاقات، وإغلاق المكتب الإسرائيلي في الدوحة، احتجاجًا على ممارسات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني[2].

وفي هذا الإطار كشفت تطورات الساحة الفلسطينية بداية من انتفاضة الأقصى ونهاية بالعدوان الإسرائيلي على غزة 2012، وجود تناقض آخر في السياسة الخارجية القطرية يتعلق بمسألة التوتر الذي يشوب العلاقات بين قطر وإسرائيل، ويظهر هذا جليًا في أعقاب انتفاضة الأقصى التي تفجرت في 28 سبتمبر 2000، وفي ظل الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، تنوع رد الفعل العربي والإسلامي إزاء مسألة التطبيع بين القرارات القممية والسيادية.

فقد طالب البيان الختامي للقمة العربية الطارئة المنعقدة في الدوحة في 12 نوفمبر2000، الدول الأعضاء التي أقامت أو شرعت في إقامة علاقات مع إسرائيل في إطار عملية السلام، بقطع هذه العلاقات بما في ذلك إغلاق المكاتب والبعثات وقطع العلاقات

1- المصدر سابق، ص ص68-69.

2- جاسم يونس الحريري، "السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مصدر سابق، ص ص228- 229.

الاقتصادية، ووقف جميع أشكال التطبيع مع إسرائيل حتى تنفذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية[1].

وواجهت القمة تحديًا كاد أن يعصف بانعقادها ونجاح فعالياتها بل وإحداث شرخ في الجدار الإسلامي، إزاء مسألة التطبيع مع إسرائيل، حيث رفضت قطر الدولة المضيفة للقمة إغلاق مكتب الاتصال التجاري الإسرائيلي لديها، في إعلان رسمي عن رغبتها في أن تكون على رأس قائمة الدول التي تريد تعزيز التعاون مع إسرائيل باعتباره أمرًا سياديًا لا يجب المساس به[2].

في حين ظلت مترددة في تنفيذ توصيات القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة في أكتوبر2000 على خلفية انتفاضة الأقصى، والتي دعت الدول العربية إلى إعادة النظر في اتصالاتها مع إسرائيل[3].

فهناك العديد من المبادرات العربية التي طُرحت مقابل التطبيع مع إسرائيل، كان أخرها المبادرة العربية للسلام التي طرحتها المملكة العربية السعودية في قمة بيروت 2002، والتي تتضمن دعوة إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة 1967، وإقامة دولة فلسطينية مقابل إقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل والدول العربية[4].

وعليه، فإن هذا التناقض في السلوك القطري أضر بالموقف العربي العام، والاستراتيجية العربية المقررة في القمم العربية والتي تهدف إلى توحيد الصف العربي وتقوية حججه في مواجهة الكيان الصهيوني لإجباره على القبول بشروطه مقابل أي شكل من أشكال التطبيع معه.

1- ريمون ماهر كامل، "التطبيع مع إسرائيل بين القمم والقرارات السيادية"، مجلة مختارات إسرائيلية، العدد74، فبراير 2001، ص ص74- 75.

2- ريمون ماهر كامل، "التطبيع مع إسرائيل بين القمم والقرارات السيادية"، مجلة مختارات إسرائيلية، العدد74، فبراير 2001، ص75.

3- حسن أبو طالب، "البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط بعد انتفاضة الأقصى"، مجلة السياسة الدولية، العدد143، يناير 2001، ص112.

4- رفيق البدرساوي، "تطور علاقات التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل"، مصدر سابق، ص144.

وإن لجوء قطر وغيرها من الدول العربية (المغرب، تونس، سلطنة عُمان، موريتانيا) إلى إقامة علاقات مع إسرائيل مدفوعة بمخاوفها أو مصالحها الذاتية، لكي تضمن مكانها في أي ترتيبات مستقبلية في المنطقة بعد التوصل إلى التسوية الشاملة على المسارات الأخرى[1].

أضعف وأربك الموقف العربي، فضلاً عن تأثيره السلبي على القضية الفلسطينية وشعبها، وزاد من مماطلة وتعنت إسرائيل في إقامة الدولة الفلسطينية والاستجابة لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، لإدراكها بعدم وجود موقف عربي موحد قد يؤثر ويضغط عليها في المحافل الدولية.

وفي الأخير، فإذا كانت القيادة السياسية القطرية قد أكدت على أن علاقتها مع إسرائيل تنطلق من عدة اعتبارات هي كالآتي[2]:

- العلاقات القطرية - الإسرائيلية هي جزء من العلاقات العربية - الإسرائيلية العامة والتي بدأت بمؤتمر مدريد للسلام وتواصلت عبر توقيع الاتفاقيات مع الأطراف العربية الأخرى.

- ضرورة قيام قطر بالإطلاع على التطورات على كافة المسارات من خلال تواصل اللقاءات، والعمل على دفع الإسرائيليين من خلال الحوار إلى الوصول إلى حل دائم وعادل وشامل.

- ضرورة استمرار المباحثات والمفاوضات العربية - الإسرائيلية حتى يتحقق السلام عبر تبادل الآراء والمشاورات بين الجانبين.

- التأكيد على أنه لا يمكن قيام سلام إلا إذا تأكدت السيادة الفلسطينية على المسجد الأقصى والقدس الشرقية.

فإن ما حدث هو أن انجراف قطر وراء رغبتها في تحقيق مكانة إقليمية ودور فاعل على الساحة العربية دون التزام بالثوابت العربية في هذه القضية، وهو ما جعل إسرائيل المستفيد الوحيد من العلاقة مع قطر انطلاقًا من قناعتها بأن علاقاتها مع دول مجلس التعاون

1- جاسم يونس الحريري، "السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مصدر سابق، ص ص211-212.

2- محمد مصطفى زرير، "انتفاضة الأقصى في الخطاب السياسي لدول الخليج"، مجلة شؤون خليجية، العدد24، شتاء 2001، ص ص63 - 64.

الخليجي عامة ومع قطر خاصة، يمكن أن توظف لصالحها في عدة مجالات[1]، وهو ما تحقق بالفعل؛ حيث حققت إسرائيل من وراء هذا التقارب ثلاثة مصالح أساسية، **وهي**[2]:

تلبية حاجة الاقتصاد الإسرائيلي الملحة لمصدر طاقة قريب "نفط الخليج" مقارنة بمصادر الطاقة البعيدة والمكلفة التي تستوردها إسرائيل.

فتح الأسواق الخليجية ذات الأنماط الاستهلاكية المتسارعة لترويج المنتجات الإسرائيلية.

أن يكون لإسرائيل يد مباشرة في التأثير على النظام الإقليمي الخليجي وتوتير العلاقات بين أطراف هذا النظام.

وبهذا فإن استخدام قطر سياسة التطبيع والإقصاء كأدوات سياسية للحفاظ على الظهور في بيئة جيوسياسية متغيرة حتى تضمن أن تكون لاعبًا إقليميًا قويًا ومؤثرًا جاء على حساب قضايا مصيرية وجوهرية مثل القضية الفلسطينية.

وهو ما أوضحه الباحث الإسرائيلي "عوزي رابي" رئيس قسم تاريخ الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب قائلاً: "لن يكون من الغريب أن تستأنف قطر علاقاتها كاملة مع إسرائيل في المستقبل القريب، متى وجدت أن أجندة سياستها الخارجية ستستفيد من خطوة مثل تلك"[3].

وفي نهاية هذا الفصل يتضح أنه رغم التطور النوعي في التعاطي القطري مع القضية الفلسطينية من مجرد تقديم الدعم المادي والمعنوي في عهد الأمير "خليفة" إلى لعب دور أساسي في القضية من خلال طرح مبادرات لحل القضية والعمل على إنجاح المصالحة الفلسطينية، وهو ما تجسد في إعلان الدوحة، وزيارة الأمير "حمد" لقطاع غزة 2012 - فإن هذا التطور لم يفد القضية الفلسطينية بقدر ما أضرها، نتيجة لتعظيم السياسة الخارجية لدور طرف فلسطيني (حركة حماس) على حساب طرف آخر (حركة فتح) ما زاد من حدة الانقسام حتى وصل الأمر إلى الترويج لقطاع غزة باعتباره دولة مستقلة

1- جاسم يونس الحريري، "السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مصدر سابق، ص190.

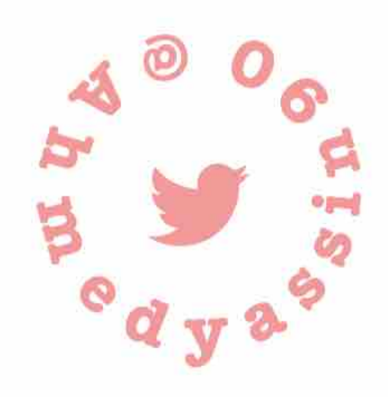
2- أشرف سعد العيسوي، "انتفاضة الأقصى وسياسة دول مجلس التعاون تجاه إسرائيل"، مجلة شؤون خليجية، العدد24، شتاء2001، ص53

3- حنان سليمان، "قطر: دولة الرقص على السلم والمواقف العائمة والمتناقضات"، صحيفة روز اليوسف، 2009/9/13.

منفصلة عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو الأمر الذي وإن لم يظهر واضحًا في تصريحات المسؤولين القطريين فإنه كان بارزًا في تغطية قناة الجزيرة (إحدى الأدوات الرئيسية للسياسة الخارجية القطرية) للقضية الفلسطينية وهو ما تناولته بالتفصيل دراسة "محمد أبو الرب" والتي جاءت بعنوان: "الجزيرة وقطر: خطابات السياسة وسياسات الخطاب".

وانتقالاً إلى العلاقات القطرية - الإسرائيلية وتأثيرها على القضية الفلسطينية، فمن خلال رصد العلاقات القطرية - الإسرائيلية، يمكن القول إن توجه قطر نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني يرجع بداياته إلى مؤتمر "مدريد" للسلام في الشرق الأوسط1991، في ظل عهد الشيخ "خليفة بن حمد آل ثاني" الذي تخلله العديد من اللقاءات الثنائية بين الطرفين، ومع تولي الشيخ "حمد بن خليفة" مقاليد السلطة في قطر، أحدث تغييرًا جذريًا في ثوابت وتوجهات السياسة الخارجية القطرية؛ حيث قام بشكل منهجي ومدروس بـ"هندسة تمرد قطر" وخروجها التدريجي من تحت العباءة السعودية، وحرص على أن تصبح قطر صاحبة نفوذ إقليمي مؤثر في المنطقة، من خلال تبنى آليات جديدة تدعم هذا الاستقلال السياسي والنفوذ في المنطقة، فسارع من وتيرة التطبيع والتعاون مع الكيان الصهيوني الإمبريالي الذي رأى فيه "البوابة الأقرب والأضمن بل الوحيدة" المؤدية إلى قلب الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل تراجع وتباعد قطري في الفضاء الخليجي والعربي، الرافض مبدأ التطبيع الكامل قبل حل نهائي للقضية الفلسطينية. وهذا التقارب القطري مع إسرائيل شجع بدوره العديد من الدول العربية على السير قدمًا نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني، ما مثل شرخًا في الموقف العربي وعكس في مجمله تأثيرًا سلبيًا على القضية الفلسطينية التي كانت وما زالت تعاني مماطلة وتعنت إسرائيل من تنفيذ استحقاقات السلام الموقعة في المحافل الدولية؛ فإسرائيل لا تخشى الصف العربي فمعظمه يسعى للتودد إليها للحصول على بعض الضمانات الخاصة بالأمن من الولايات المتحدة الأمريكية الداعم والمؤيد للكيان الصهيوني منذ نشأته على أرض فلسطين التاريخية.

وبهذا فإن السياسة القطرية اعتمدت على مبدأ المرونة وعدم الالتزام تجاه أي طرف سياسي أو دولة بشيء معين، بمعني أن تكون الأمور عائمة حتى يمكنها المناورة ومراجعة مواقفها السياسية في ظل التطورات الجيوسياسية بما يتوافق مع مصالحها.


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

السياسة الخارجية القطرية

تجاه الثورات العربية 2011

رغم أن الثورات العربية فتحت الآفاق أمام قطر للعب دور مؤثر إلا أنها خسرت إلى حد بعيد ما كانت قد بنته من حيث الصدقية كدولة محايدة وعلى علاقة جيدة مع جميع دول المنطقة؛ حيث تبنت نمطًا مميزًا لسياستها الخارجية، يعكس مخاوفها ومصالحها، ويمتاز في جزء كبير منه بغلبة الطابع البرجماتي، قد اعتمدت في سياستها الخارجية الداعمة للتغيير، على الدعم المالي واللوجيستي، وعلى الدعم الإعلامي من خلال قناة الجزيرة التي سُخرت لإبراز وتضخيم الدور القطري والذي حصلت قطر من خلاله على شهرة عالمية.

لقد دعمت قطر الثورات العربية منذ بدايتها عبر تعبئة الشارع العربي وتحريكه وتذكيره بقضاياه ومظالمه وإزالة القناع عن الدور السلبي الذي كان يقوم به الحكام العرب. وازداد الحضور القطري وأصبح متواجدًا في كل مكان، وحيثما يتواجد الحدث والخبر بل هي أحيانًا صانعة الحدث وحديث الساعة أكثر من الثورات العربية ذاته.

بيد أنه لوحظ اختلاف التحرك القطري في التعامل مع الثورات العربية من دولة لأخرى؛ إذ توقف التدخل القطري على ظروف الدولة نفسها وشكل الاحتجاجات داخلها، فحددت أداة التدخل سواء بالاكتفاء بالأداة الإعلامية "قناة الجزيرة "، أو استخدام المال أو اللجوء إلى الأداة العسكرية في "إطار جماعي"، وهو ما سنعرض له عبر مبحثين: الأول موقف قطر من الثورات العربية الإفريقية (تونس - مصر - ليبيا)، والثاني موقفها من الثورات العربية الأسيوية (اليمن - البحرين - سوريا).

المبحث الأول: موقف قطر من الثورات العربية الإفريقية (تونس – مصر - ليبيا)

كان من الطبيعي أن تحدث ما سميت بالثورات العربية تغييراً عميقًا في مرتكزات السياسة الخارجية القطرية الطامحة للعب دور مركزي في تسيير شؤون المنطقة (السابق الإشارة إليها في نهاية الفصل الأول من الدراسة)، لاسيما وأن إحدى هذه الثورات طالت أحد الأنظمة الكبيرة في المنطقة وهو النظام المصري، ولتبيان هذا التأثير من الضروري استعراض الموقف القطري من هذه الثورات العربية الإفريقية،

وهو ما سنعرض له كالتالي:

أولاً: الثورة في تونس:

بعد مضي أكثر من خمسين عامًا على إعلان الجمهورية التونسية، الفترة التي تعاقب فيها على الحكم رئيسان فقط، ورغم إعلان الدولة عن القيام بإجراء العديد من التغيرات والتعديلات في الدستور والقوانين، فإنه كان مجرد إجراءات شكلية لم تحدث آثارًا عميقة في إصلاح المشهد السياسي التونسي، بل العكس ساهمت في تكريس السلطة وحصرها في يد مجموعة محددة من المنتفعين تحت قيادة الرئيس التونسي "بن علي". وأصبحت الخريطة السياسية التونسية تعرف سيطرة الحزب الواحد فقط هو حزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" الحاكم الذي يرأسه "بن علي"، وبات الوضع السياسي محتقنًا بسبب الإقصاء الحكومي لأي قوة معارضة[1].

وفاقم من هذا ارتفاع نسبة البطالة ونسبة الفقر في المجتمع التونسي، فضلاً عن تفشي مظاهر الفساد والمحسوبية والرشوة في الأوساط المقربة من نظام بن علي ودوائره[2].

هذه العوامل عملت على زيادة حدة الاحتقان في الشارع التونسي وعدم الرضا عن دور الحكومة، فكانت حادثة انتحار الشاب "محمد بوعزيزي" 17 ديسمبر 2010 التي هزت

1- راغب السرجاني، "قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011"، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2011، ص ص77- 78.
2- تونس المعجزة – "معجزة لا تخفي العجز"، مقال منشور بتاريخ، 210/12/27، على موقع الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net

وجدان الشعب التونسي، ونظم الاحتجاجات الغاضبة والمطالبة بإسقاط النظام الذي قام في 29 ديسمبر 2010 بإجراء تعديل وزاري محدد شمل خمس وزارات[1].

ولكن الاحتجاجات لم تنزو وتضمر، بل ازدادت اشتعالاً بانضمام عنصر جديد إلى المظاهرات وهو الطلبة، ما دفع النظام إلى اتهام أطراف خارجية وعصابات ملثمة بالوقوف وراء هذه الاضطرابات، واصفًا المظاهرات المنتشرة في تونس بأنها عمل إرهابي. وأمام هذه الثورة الرافضة للتعديلات الوزارية والمطالبة بإسقاط النظام جاء هروب الرئيس التونسي "بن علي" في 14 يناير 2011[2].

وقد جاءت الثورة التونسية صادمة للأنظمة العربية، إذ سادت حالة من الصمت التي تأخرت في التعقيب على نتائجها، وعلى عكس الحكومات سارعت الشعوب العربية بالترحيب بالثورة التونسية وإبداء تضامنها معها.

لم يكن لقطر دور واضح حين انطلقت الثورة التونسية؛ حيث اقتصر الدور القطري في بداية هذه الثورة على مواكبة قناة الجزيرة للحدث التونسي لحظة بلحظة، وبرعت في الإضاءة عليه، كما استضافت بعض رموز المعارضة وعلى رأسهم الرئيس التونسي الحالي "منصف المرزوقي"، الذي تملك معه قطر علاقات تعود إلى سنوات مضت[3]، فكان أول من أطلق الشعار الذي رفع به راية العصيان ضد الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، من خلال منبر قناة الجزيرة؛ حيث قال: "إن بن علي رئيس لا يصلح ولا يصلح"، وبعد نجاح الثورة وهروب "بن علي" بدأ الدور القطري على الساحة التونسية أكثر وضوحًا؛ فقد بادرت وزارة الخارجية القطرية بإبداء احترامها لإرادة الشعب التونسي وخياراته، ونقلت وكالة الأنباء القطرية الرسمية تأكيد التزام قطر بعلاقاتها المتينة مع الشعب التونسي، وحرصها على علاقاتها المميزة مع الجمهورية التونسية[4]؛ حيث تعد تونس، مهد الثورات العربية، وأحد النماذج الدالة على اتساع دائرة النفوذ القطري، فكان أمير قطر"حمد بن خليفة آل ثاني" أول شخصية رسمية قيادية زارت تونس بعد الثورة، فضلاً عن حضوره افتتاح أشغال المجلس

1- راغب السرجاني، "قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011"، مصدر سابق، ص ص90 - 93.

2- المصدر سابق، ص95.

3- Zdenek Kriz, "German Involvement in the War against International Terrorism: End of Civilian Power", Center European Political Studies Review, Vol 3, Number 2-3, 2006, pp.123-125.

4- صحيفة المستقبل اللبنانية، العدد 3833، 15/1/ 2011.

الوطني التأسيسي التونسي[1]، وبفوز "الإخوان المسلمون" ممثلين بحركة النهضة في الانتخابات البرلمانية، واصلت قطر دعمها لهم، ووقعت مع حكومة النهضة في تونس مذكرة تفاهم تمنح قطر بمقتضاها تونس 79 مليون دولار تخصص لتمويل مشاريع تنموية، في إطار توفير فرص عمل في المناطق الداخلية في تونس[2]. كما منحت تونس قرضًا بقيمة مليار دولار لدعم البنك المركزي التونسي، وأبرمت 10 اتفاقيات للاستثمار في مجالات البترول والغاز[3]، وفي هذا الإطار أكد زعيم حركة النهضة "راشد الغنوشي" أن دولة قطر شريك في الثورة التونسية من خلال إسهامها الإعلامي عبر قناة الجزيرة وتشجيعها للثورة حتى قبل نجاحها[4].

رغم الموقف القطري الداعم والمؤيد للثورة التونسية؛ فإنه في الجانب المقابل وجهت له العديد من الانتقادات؛ حيث اتهمت قطر بالانحياز الشديد لحركة النهضة، والتدخل في الشأن الداخلي التونسي؛ إذ قال القيادي في جبهة الإنقاذ التونسية "رياض بلفضل" إن هذه الهبة القطرية في هذا التوقيت تعني أن الحملة الانتخابية لحركة النهضة بدأت، وأن قطر اختارت مرشحها في تونس، وأضاف أن هذه الأموال بمثابة دعم لحركة النهضة ومؤسساتها خلال الفترة المقبلة ومصالحها ليست الدولة التونسية[5].

هذا إلى جانب تصريحات "محمد برونتكا" عضو حزب المؤتمر من أجل الجمهورية والناشط السياسي التونسي، الذي قال، إن هناك تدخلات قطرية في تونس، لافتًا إلى أنها غير واضحة بشكل كبير حتى الآن إلا أنها ستتضح بمرور الوقت، وأضاف: "قطر قدمت مساعدات للمناطق المنكوبة في تونس ومثل هذه المواقف لن تكون مجانية"، فقطر تدخلت بعد نجاح الثورة ولم تتدخل خلال الثورة نفسها[6]، وهو على العكس فيما يخص كل من

1- علي قربوسي، صحيفة الشرق بتاريخ، 2012/12/14.

2- محمد حسن عامر، "قطر تدعم إخوان تونس بـ 79 مليون دولار"، مقال منشور بتاريخ، 2013/10/13، على موقع الوطن: http://www.elwatannews.com/news/details/339793

3- رخاء أحمد حسن، "ثورات الربيع العربي من منظور إقليمي ودولي"، مصدر سابق، ص 34.

4- علي قربوسي، مقال منشور بتاريخ، 2012/12/14، على موقع صحيفة الشرق: http://www.saudiwave.com/ar/2010-11-09-15-55-47/3817-2012-51-01.html

5- محمد حسن عامر، "قطر تدعم إخوان تونس بـ79 مليون دولار"، مقال منشور بتاريخ، 2013/10/13، على موقع الوطن: http://www.elwatannews.com/news/details/339793

6- "قطر والسعودية: الدور الحقيقي في الثورات العربية"، مقال منشور بتاريخ، 2012/8/27، على موقع مصراوي: http://www.masrawy.com/news/mideast/dw/2012/august/27/530175.aspx

الثورة في ليبيا وسوريا الذي جاء التدخل فيها من بداية انطلاق الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام وحتى النهاية كما سيتضح لاحقًا.

ثانيًا: الثورة في مصر:

مثلت الثورة المصرية التي بدأت بتظاهرات حاشدة في يوم 25 يناير 2011 نقطة الذروة للحركات السياسية المطالبة بالإصلاحات الديمقراطية، وتبعتها ودعمتها قطاعات واسعة من الشعب التي طحنتها سياسات نظام "مبارك" الاقتصادية الظالمة، وتنامي الغضب الشعبي إزاء التقرب من إسرائيل وتصدير الغاز لها بأبخس الأثمان، وإعداد "جمال مبارك" لخلافة أبيه، وغيرها من مظاهر الإذلال والتدهور التي شهدتها مصر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ومن هنا كانت ثورة يناير 2011 إيذنًا بعودة الشعب المصري بأطيافه المختلفة وجماعاته السياسية العديدة والمتباينة إلى الساحة السياسية قوة فاعلة ومؤثرة[1].

لم يختلف الأمر في مصر كثيرًا عن تونس؛ إذ لم تظهر قطر في إطارها الدبلوماسي على الساحة المصرية، خصوصًا أن الصورة لم تكن اتضحت ، ومع ازدياد وهج الجماهير المصرية، بدأت "قناة الجزيرة" تقوم بدور المحرك الرئيس للأحداث وتوجيهها؛ إذ أصبحت ساحة صراع بين الحكومة المصرية والمعارضة، لاسيما بعد أن أفردت شبكة قنوات الجزيرة قناة مخصصة للأوضاع في مصر.

فقد جاء الموقف القطري الداعم والمؤيد للثورة المصرية على عكس الموقف السعودي الذي أوضح أن ثورة 25 يناير ثورة ضلال وتمزيق للأمة، وخروج على ولي الأمر يحرمه الإسلام، فضلاً عن وصف الثورة المصرية بأنها ثورة مستوردة من الخارج، وأنها مؤامرة دولية، هدفها خلق أجواء الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية[2].

1- محمد نور فرحات وعمر فرحات، "التاريخ الدستوري المصري: قراءة من منظور ثورة يناير2011"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2011، ص139.

2- عبدالخالق عبد اللـه، "التنافس المقيد: السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، أبريل، 2013، ص83.

وبعد "سقوط مبارك" بدأ الدور القطري يكون أكثر وضوحًا؛ حيث أعلنت قطر فور سقوط مبارك تقديمها (5 مليارات دولار) لمصر على مرحلتين، منها مليار منحة لا ترد، و4مليارات دولار ودائع في البنك المركز المصري[1].

وتعاونت مع المجلس العسكري الذي كان يتولى إدارة البلاد، وكانت من أوائل الدول التي دعمت الشعب المصري ووقعت اتفاقيات تعاون مع مصر، لإيمانها بأن مصر القوية هي عمق استراتيجي لقطر بغض النظر عمن يأتي إلى الحكم، كما تحتفظ قطر بعلاقات جيدة مع كافة القوى السياسية في مصر، ومن هنا جاء تعاملها مع الإخوان المسلمون لفوزهم في الانتخابات، وكان الدعم المقدم لهم هو ما جرى الاتفاق عليه مع المجلس العسكري قبل الانتخابات التي جاءت بالإخوان للحكم في مصر[2].

إذًا الدور القطري الإعلامي والسياسي لعب دورًا محوريًا في نجاح الثورة المصرية[3]، كذلك زيارة الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" لمصر في يوليو 2012، في أول زيارة لرئيس دولة عربية لمصر بعد ثورة 25 يناير، وتم الاتفاق على ضخ استثمارات قطرية تقدر بنحو 10 مليارات دولار، فضلاً عن الوفاء بتعهدات قطر بشراء سندات خزانة بقيمة 2 مليار دولار[4].

ثالثًا: الثورة في ليبيا:

في الوقت الذي احتفل فيه الشعب المصري بسقوط نظام "مبارك" قامت مجموعات كبيرة بمظاهرات احتجاجية ضد النظام الليبي الذي يحكم البلاد لأكثر من أربعين عامًا، حكمًا ديكتاتوريًا، فأراد الشعب تغيير النظام وفتح آفاق جديدة للحرية وإبداء الرأي وامتلاك ثرواته[5].

وقد بدأت تغطية قناة الجزيرة الفضائية قتال الثوار الليبيين بالتفصيل وبعمق أكبر مما فعلته مع الحركات الثورية في البلدان العربية الأخرى متوافقة مع السلوك الراهن لقطر، ولكن ما اتخذته قطر من إجراءات في ليبيا فأجأ العديد من المحللين، وكان تحولاً جذريًا في سياستها التقليدية عندما قامت في مارس 2011 بإرسال ست طائرات من طراز

1- أحمد خليل الضبع، "الدعم اللامتناسب: المساعدات الاقتصادية الخليجية لدول الربيع العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد192، أبريل 2013، ص104.

2- أكرم الكراد، "السياسة القطرية تعتمد مبدأ صفر أعداء"، صحيفة الراية القطرية، بتاريخ، 2013/3/17.

3- عبدالخالق عبدالله، "التنافس المقيد: السياسات السعودية والقطرية"، مصدر سابق، ص82.

4- "طفرة في الاستثمارات القطرية بمصر"، صحيفة الراية القطرية، 2012/8/13.

5- أسامة عبدالفتاح القباني، "الصحافة المدرسية والثورات العربية"، مصدر سابق، ص179.

ميراج للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو) في العمليات الجوية، ومثلت هذه الخطوة نقلة نوعية في السياسة الخارجية القطرية، وقد تدخلت قطر على مر السنين في مجموعة من النزاعات الدولية من خلال الوساطة ولكن لم يحدث من قبل أن أعلنت علناً دعمها لجانب واحد والقيام بالتدخل المباشر(1).

وقد تمخض عن ذلك تداعيات هيأت الظروف "للدوحة" للاضطلاع بدور محوري في معالجة الأزمة الليبية؛ فقد سارعت قطر باستضافة أول اجتماع لمجموعة الاتصال حول مستقبل ليبيا في 13 أبريل 2011، وحرصت خلال هذا الاجتماع على أن تعطي انطباعًا بأنها منحازة لصالح الثوار الليبيين، وذلك من خلال ما تم التنويه عنه من حيث قيامها بتقديم الدعم المعنوي والعسكري للثوار(2).

وكان الدعم القطري هو حجر الزاوية في نجاح الثورة وسقوط القذافي، فقطر أول دولة عربية وخليجية تعترف بالمجلس الانتقالي الليبي كممثل شرعي وحيد للشعب الليبي في 28 مارس2011، وهو ما اعتبر خطوة في طريق إزاحة القذافي، دفعت دولاً خليجية أخرى إلى الاقتداء بها، كما استقبلت الدوحة في 17 أبريل 2011 رئيس المجلس الانتقالي الوطني الليبي "مصطفى عبدالجليل"، وهو ما تمخض عنه الاتفاق على قيام قطر بالمساعدة في تسليح الثوار وإدارة شؤون المناطق المحررة من قبضة القذافي والاعتراف بالثوار المتمركزين في بنغازي كخلفاء شرعيين لنظام القذافي(3).

هذا وقد شاركت قطر في مؤتمر لندن في 29 مارس 2011 بهدف التباحث بشأن كيفية مساعدة الشعب الليبي في أزمته الراهنة، **وقد خلص المؤتمر إلى التأكيد على:**

- الالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي باستخدام القوة لوقف التقدم الفتاك لقوات نظام القذافي.

- مساعدة الشعب الليبي في بناء مستقبله الجديد، وإعادة إعمار ما دمرته كتائب القذافي.

- الاتفاق على تشكيل مجموعة اتصال دولية حول ليبيا لقيادة الجهود الدولية - لتكون القوة السياسية الدافعة إلى جانب المهمة العسكرية لحماية المدنيين.

1- Roberts, David. (2011), "Why Was Doha Such A Strong Supporter of The Rebels ?".

2- Elizabeth Arrott, "Libya Conflict Spot Lights Qatar growing Influence", Voice of American, 13 April, 2011.

3- سايمون هندرسون، "سعي قطر لأن تصبح الدولة العربية الرائدة"، المرصد السياسي عدد 1789، مجموعة الأزمات الدولية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث،31 مارس 2011.

وقد وافقت قطر على استضافة أول اجتماع لهذه المجموعة في 13 إبريل 2011، وأكدت على لسان رئيس وزرائها أن البيان الصادر عن الاجتماع يفتح الباب أمام تقديم مبادرات للدفاع عن الثورة والثوار الليبيين[1].

إذًا كان الدعم القطري للثورة الليبية غير محدود، وتجاوز ما هو لوجستي ومالي وإعلامي، إلى تقديم السلاح الثقيل وتدريب المقاتلين والمساهمة في تجاوز العجز المالي الذي أرهق المجلس الانتقالي الوطني، وكان دور قطر بالغ الأهمية خلال الأيام الأولى من الثورة، فهي تصدرت تحرك الجامعة العربية لدعوة الأمم المتحدة إلى فرض حظر جوي على ليبيا، وهو ما مهد لقيام "حلف شمال الأطلسي" بتوجيه ضربات جوية لقوات "القذافي" التي غيرت مجرى النزاع لصالح الثوار، وحسمت مصير القذافي[2]، وفي هذه الأثناء شاركت قطر بأربع مقاتلات من طراز (ميراج 2000) في الدوريات المسلحة، انطلاقًا من "جزيرة كريت" بالبحر الأبيض المتوسط في إطار التحالف الدولي ضد ليبيا[3].

فضلاً عن استقبالها مئات الثوار الليبيين للتدريب على أراضيها، وبعد تجميد الأرصدة الليبية والمصاعب القانونية في بيع النفط الليبي، عملت قطر على تسويق مليون برميل من النفط لحساب المجلس الانتقالي، هذا إلى جانب إرسالها لشاحنات من النفط لدعم الثوار[4]، إضافة إلى توقيعها مع ليبيا صفقات استثمارية بقيمة 8 مليارات دولار[5]، وتسيير قوافل من المساعدات الإنسانية إلى مدينة بنغازي الليبية، وكذلك قيامها بإمداد المدينة بكميات من المنتجات البترولية بقيمة 35 مليون دولار[6].

كما ساعدت قطر في إطلاق قناة ليبيا الأحرار الفضائية بتوفير مكتب لها في الدوحة وبث إشارتها لتقويض التأييد الذي كان القذافي يتمتع به في المناطق الواقعة تحت سيطرته، وتسخيرها قناة الجزيرة الفضائية لتغطية مستمرة لأحداث الثورة الليبية، كما بدأت الجزيرة بعد أسبوع من

1- "مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عيده الثلاثين: تقييم الأداء ومقترحات التفعيل"، مجلس الفكر العربي، قضايا عربية، الحلقة النقاشية الثانية والعشرون، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، يونيو2011، ص97.

2- عبدالـله مجيد، "شهر العسل القطري في ليبيا انتهى ... وهذه أسبابه"، مقال منشور بتاريخ، 2012/2/5، على موقع إيلاف: http://www.elaph.com/Web/news/2012/1/706698.html

3- "مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عيده الثلاثين: تقييم الأداء ومقترحات التفعيل"، مصدر سابق، ص98.

4- عبدالـله مجيد، "شهر العسل القطري في ليبيا انتهى.. وهذه أسبابه"، مصدر سابق.

5- أحمد خليل الضبع، "الدعم اللامتناسب: المساعدات الاقتصادية الخليجية"، مصدر سابق، ص106.

6- "مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عيده الثلاثين: تقييم الأداء ومقترحات التفعيل"، مصدر سابق، ص98.

اندلاع الاحتجاجات ضد نظام "القذافي" استخدام العلم الليبي القديم الذي اختاره الثوار بدلاً من العلم الأخضر، سلطت الضوء على الممارسات الوحشية لنظام القذافي[1]؛ حيث أكد أمير قطر الشيخ "حمد بن خليفة" أن من دوافع الدعم القطري تخفيف معاناة الشعب الليبي وتلبية حاجاته.

وعلى الرغم من هذا الدعم والمساندة للثورة الليبية، فإنه على الجانب الآخر وجهت إليها العديد من الانتقادات؛ فقد أكد "علي الترهوني" نائب رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الانتقالي الليبي "أن ما فعلته قطر كان من حيث الأساس هو دعم الإخوان المسلمون، مضيفًا إن قطر تضعف ليبيا، بتمويلها للإسلاميين، وتخل بالتوازن السياسي وتجعل من الصعب علينا التحرك إلى الأمام"[2].

جاءت أشد الانتقادات الموجهة لقطر من مندوب ليبيا في الأمم المتحدة "عبد الرحمن شلقم"، إذ اتهم الدوحة بالتدخل في الشأن الليبي، وإعاقة جهود إعادة الاستقرار، وعدم الوقوف على مسافة واحدة من كل الثوار الليبيين، فضلاً عن اتهامه إياها بالوقوف بتدعيم ساسة محسوبين على التيار الإسلامي، مثل "عبد الحكيم بلحاج" رئيس المجلس العسكري للثوار الليبيين في طرابلس[3].

وكان واضحًا أن قطر تسخر الأداة الدينية - الأيديولوجية لخدمة سياساتها في المنطقة العربية، خاصة باعتمادها على الجزيرة التي تخصص مساحة إعلامية للشيخ "يوسف القرضاوي" الذراع الديني والأيديولوجي لسياسة قطر، فهو من يعبر عن خصوصية الإسلام القطري ويدافع دينيًا عن مواقف تتناغم مع الاستراتيجية القطرية. كما توظف قطر الدين لخدمة بعض الهجمات الدبلوماسية، وقد بلغ هذا التوظيف ذروته في أزمة ليبيا، بل أصبحت تصريحات "القرضاوي" شرعنة دينية لما تقوم به قطر أو لما تنوي القيام به[4].

1- مروة فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، مصدر سابق، ص163.

2- عبد الله مجيد، "شهر العسل القطري في ليبيا انتهى..وهذه أسبابه"، مقال منشور بتاريخ 2012/2/5، على موقع إيلاف:
http://www.elaph.com/Web/news/2012/1/706698.html

3 - مروة فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، مصدر سابق، ص163

4- عبدالنور بن عنتر، "لغز قطر"، مصدر سابق، ص ص4 - 5.

المبحث الثاني: موقف قطر من الثورات العربية الآسيوية (اليمن البحرين - سوريا)

كما كان واضحًا في المبحث الأول فإن التغيير الذي طرأ على مرتكزات السياسة الخارجية في الثورات العربية الإفريقية اتسم بطباع التغيير الدراماتيكي، في حين أن التغيير الذي طرأ على هذه السياسة فيما يتعلق بموقفها من الثورات العربية الآسيوية لم يشهد هذا القدر من التغيير إلا في الحالة السورية، **وهو ما سنعرض له كالتالي:**

أولاً: الثورة في اليمن:

أراد الشعب اليمني أن يتخلص من عصر الاستبداد والرجعية والفساد الذي ظل لأكثر من ثلاثين عامًا، وأن يغير الأنظمة الحاكمة ويجدد دماء حكامه ووزرائه، فنظم مسيرات سلمية بجناحين سلميين هما حب الوطن والمحافظة على مقدراته وثرواته ومنشآته[1].

فاليمن يواجه على مدى السنوات السابقة العديد من التحديات حيث أضحى يبدو وكأنه ساحة للمواجهة بين أطراف متصارعة، الأمر الذي بات لا يهدد الأمن والاستقرار في اليمن فحسب، بل يحمل معه أيضًا مخاطر تهديد للأمن القومي العربي.

وكانت منطقة "صعدة" في الشمال إحدى بؤر الصراع الساخنة؛ حيث شهدت مواجهات بين الجيش اليمنى والحوثيين والتي اندلعت شرارتها الأولى في منتصف يونيو عام 2004، وتوقفت إثر هدنة هشة في 11 فبراير عام 2010، بعدما خلفت خلال ست سنوات الآلاف من القتلى والجرحى والمعتقلين إلى جانب نزوح مئات الآلاف، مما أدى إلى تزايد حدة الاحتقان والتوتر في المنطقة الشمالية أفضى في مجمله إلى فتح الطريق أمام التدخلات الخارجية[2].

1- أسامة عبدالفتاح القباني، "الصحافة المدرسية والثورات العربية: تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا"، القاهرة: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2012، ص ص173-175.

2- سامية بيبرس، "الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية"، مصدر سابق، ص189.

واستعاد اليمن الاهتمام الخليجي بعد توقيع اتفاقية جدة عام 2000 التي أدت إلى تسوية الخلافات الحدودية مع السعودية، وتمثلت أبرز ملامح هذا الاهتمام في قبول طلب اليمن بالانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي في بعض مؤسساته[1].

ولقطر موقف مغاير لسياسة دول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص اليمن فهي أولى دول الخليج التي اجتازت مبكرًا تبعات حرب الخليج التي أثرت على العلاقات اليمنية الخليجية بشكل عام؛ حيت تربط قيادات البلدين السياسية علاقات متميزة، آخذين في الاعتبار أن قطر هي أكثر دول الخليج مرونة ودعمًا لتأهيل وانضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وزاد من متانة هذه العلاقات موقف قطر الداعم للوحدة اليمنية خلال حرب الانفصال عام 1994 منفردة بذلك عن دول مجلس التعاون الخليجي[2].

وقد تواصلت الجهود القطرية للقيام بدور الوساطة ووقف نزيف الدماء بين الجيش وجماعة الحوثي، وقد أفضت تلك الجهود إلى توقيع الطرفين على اتفاق صنعاء في 21 يونيو 2010 والمكون من 22 بندًا، بهدف وضع نهاية لحرب دامت ست سنوات، وقد أعقب ذلك قيام الحكومة اليمنية وجماعة الحوثيين بتوقيع ملحق تفسيري وجدول زمني لتنفيذ الاتفاق في الدوحة في أواخر شهر أغسطس ومطلع شهر سبتمبر 2010[3].

وقد برز تنسيق وتكامل قطري - سعودي تجاه التعامل مع الملف اليمني، وتنفيذ المبادرة الخليجية التي أعلنت من الرياض في 3 أبريل 2011، لتهدئة ثورة الشباب اليمني، وتبني أهم مطلب من مطالبها، المتمثل في رحيل الرئيس اليمني "علي عبدالـلـه صالح"، وإنهاء ثلاثة عقود من حكمه، الذي اتسم بالفساد والاستبداد، كما تمكنت الدبلوماسية الخليجية في مراحلها الأولى، بقيادة قطرية - سعودية مشتركة من إنقاذ ما يمكن إنقاذه في اليمن عبر الانتقال السلمي والقانوني للسلطة[4].

1- محمد سعد أبو عامود، "خاصرة الجزيرة: الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن"، مجلة السياسة الدولية، العدد192، أبريل، 2013، ص92.

2- مشرف وسمي، وإضحوي جفال، "دبلوماسية المهادنة في السياسة الخارجية القطرية"، مصدر سابق، ص280.

3- سامية بيبرس، "الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية"، مصدر سابق، ص ص189- 190.

4- عبدالخالق عبدالـلـه، "التنافس المقيد"، مصدر سابق، ص81.

فعلى الرغم من نجاح المبادرة الخليجية، فإن قطر قررت الانسحاب منها في اللحظات الأخيرة بسبب مماطلة الرئيس اليمني "علي عبدالـله صالح" في تنفيذ بنودها؛ حيث اتخذت قطر موقفًا متشددًا من الرئيس اليمني[1].

ومع تجدد الاشتباكات على الساحة اليمنية في 2011، واستلهام اليمن احتجاجاتها من الثورات العربية، بدأت قطر مختلفة، فبعد أن كانت على مسافة واحدة نسبيًا من كل الأطراف، فإنها أصبحت منحازة لقوى التغير ولشباب الثورة في اليمن. وهو ما أكده إعلان رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري "حمد بن جاسم" في 7 أبريل 2011 من أن دول الخليج تجري وساطة لحل الأزمة في اليمن أملاً في التوصل لاتفاق لتنحي الرئيس اليمني "على عبدالـله صالح"[2].

فقد قدمت قطر الدعم والمساندة المباشرة إعلاميًا والتي مثلت عنصر ضغط لا يمكن التقليل من آثاره على نظام الرئيس اليمني[3]، فقطر هي الحالة الأكثر بروزًا في تقديم القروض لدول الثورات العربية، بتعهدات كبيرة، كذلك اقترحت تأسيس بنك الشرق الأوسط للتنمية بالتعاون مع الدول الخليجية الأخرى، على نسق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في دول الثورات؛ حيث تعهد بتقديم مبلغ 500 مليون دولار كمساعدات إنسانية لليمن، كما قدمت إلى جانب القروض والمنح الرسمية، مساعدات أخرى غير رسمية في صورة منح ومساعدات إنسانية، عينية ونقدية، سواء من الحكومة، أو من منظمات المجتمع المدني القطري[4]، هذا إلى جانب إعلان رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري "حمد بن جاسم آل ثاني" بأن هناك مرسومًا أميريًا بإنشاء مؤسسة قطر للتنمية في اليمن وإعادة الإعمار فيها[5].

ويمكن القول إن الدور القطري في الثورة اليمنية كان محدودًا، مقارنة مع دوره في الثورتين التونسية والمصرية التي جاءت بالتيار الإسلامي للحكم، والليبية كما سيتضح لاحقًا، فقد لعب دورًا

1- المصدر السابق، ص81.

2- صحيفة اليوم السابع، 2012/3/1، على الموقع:// www.youm7.com http:

3- محمد سعد أبو عامود، "خاصرة الجزيرة: الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن"، مصدر سابق، ص92.

4- أحمد خليل الضبع، "الدعم اللامتناسب: المساعدات الاقتصادية الخليجية لدول الربيع العربي"، مصدر سابق، ص ص 104-105.

5- علي أحمد العمراني، "قطر في اليمن طبيعة الدور والحضور"، مقال منشور بتاريخ، 2010/1/18، على موقع مآرب http://marebpress.net/articles.php?id=6366

محوريًا ومؤثرًا طال رسم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية في بعض دول الثورات العربية، لكن في الحالة اليمنية كان نفوذه مقيدًا لأبعد الحدود، بحكم النفوذ والحضور السعودي التاريخي والسياسي الراسخ في الشأن اليمني والمسيطر على صناع القرار في هذه الدولة.

ثانيًا: الاحتجاجات في البحرين:

على غرار انتفاضة الشباب في مصر وتونس تظاهر عدد كبير في "ميدان اللؤلؤة" بالعاصمة البحرينية المنامة، مطالبين بإسقاط وتغيير الحكومة وتعديل الدستور، وإجراء تغيير شامل في البلاد في أسوأ اضطرابات تمر بها البلاد منذ تسعينيات القرن الماضي[1].

وفي البداية كانت البحرين قاب قوسين أو أدنى من تحقيق مطالب التحول إلى ملكية دستورية عصرية لتكون قدوة لبقية بلدان المنطقة، لكن المعارضة اندفعت بعيدًا في مطالبها؛ حيث رفعت شعارات تمس الإجماع الوطني، وتدعو إلى إسقاط النظام، وإنهاء حكم آل خليفة وإقامة جمهورية إسلامية، ما أدى إلى انزلاق المجتمع البحريني إلى اصطفاف وتخندق طائفي غير مسبوق يهدد وحدته الوطنية[2].

ولأن البحرين تعد نقطة الضعف التي يمكن النفاذ من خلالها إلى باقي دول مجلس التعاون بدا القرار الخليجي قويًا في استحالة السماح بسقوط أي من الأنظمة الخليجية، واعتبار سقوط أحدها مقدمة لسقوطها جميعًا على اعتبار أن الأنظمة الخليجية بما فيها **قطر** تدرك جيدًا مدى الصلة الوثيقة بينها كأسر حاكمة متماثلة من ناحية بنيان الحكم والسلطة وطبيعتها، ومتقاربة من الناحية الفعلية من خلال التشابكات الأسرية والامتدادات العائلية والقبلية، والترابط بعلاقات المصاهرة، ومن ثم كان طبيعيًا أن تقف بالمرصاد دون السماح لأي تغيير ثوري أو ثورة شعبية، ويرتفع ذلك إلى مرتبة القرار الموحد وهو ما بدأ من سلوكها تجاه إضطرابات البحرين[3].

فمع تفاقم الأحداث تدخلت الدول الخليجية بقيادة قطرية - سعودية ولاسيما بعد دخول أطراف إقليمية في صلب الأزمة، ولاسيما إيران، **وتمثل ذلك في مجموعة من**

1- أسامة عبدالفتاح القباني، "الصحافة المدرسية والثورات العربية: تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا"، مصدر سابق، ص ص 173- 175.

2- عبدالخالق عبدالـلـه، "الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج العربي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد391، 9سبتمبر،2011، ص ص120-121.

3- معتز سلامة، "الصعود: التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي"، مجلة السياسة الدولية، العدد185، يوليو،2011، ص83.

الإجراءات، وأهمها[1]:

- مواجهة أي تحرك داخلي ومنع سقوط أي نظام سياسي في الخليج تجنبًا لحالة الفوضى أو انهيارات لاحقة في أنظمة أخرى.

- إضفاء طابع التدخل الخارجي على الأزمات التي تحدث في دول الخليج لاسيما التي تتأثر بسياسات الأطراف الإقليمية.

وتأسيسًا على ذلك، كان لقطر موقف مختلف عن موقفها مما حدث في تونس ومصر واليمن، وهو الموقف الذي كان له انعكاساته على كيفية تغطية موجة الاحتجاجات في البحرين في مارس2011 من قبل قناة الجزيرة؛ حيث جاءت تغطيتها ضعيفة إلى حد كبير، مما لفت النظر إلى طبيعة العلاقة بين القناة والخطوط الأساسية للسياسة الخارجية لقطر[2].

وبالتوازي برز الدور القطري من خلال التنسيق مع المملكة العربية السعودية تجاه الأزمة البحرينية؛ حيث كان أمن البحرين واستقرارها، وعدم المساس بشرعية أسرة "آل خليفة" الحاكمة منذ عام 1776 من أهم أولويات الدوحة والرياض معًا؛ إذ قامتا بوقف زحف موجة الثورات في منطقة الخليج، وانطلقتا من قناعة واحدة، هي أن المساس بأسرة حاكمة خليجية واحدة يعني المساس ببقية الأسر الحاكمة، وأي تدخل في الشؤون الداخلية يعني التدخل في الشؤون الداخلية لبقية الدول الخليجية[3].

وهنا شاركت قطر في قوات درع الجزيرة الخليجية لمساعدة البحرين على فرض الأمن فيها وحماية منشآتها الحيوية، وتقديم دعم اقتصادي لها في إطار ما يعرف بمشروع "مارشال الخليج" والذي يقضي بتخصيص 10 مليارات دولار لكل من البحرين وسلطنة عُمان بمشاركة كل من السعودية والكويت والإمارات، لمدة عشر سنوات، كحل سريع لتحسين الأوضاع المعيشية، والاقتصادية والاجتماعية فيهما[4].

1- محمد خضير، "أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الخليجية الجديدة"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد53، 2012، ص147.

2- مروة فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، مصدر سابق، ص163.

3- عبدالخالق عبدالـلـه، "التنافس المقيد: السياسيات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي"، مصدر سابق، ص ص80-81.

4- أحمد دياب، "دور المخاطر الخارجية في طرح مبادرة الإتحاد الخليجي"، مجلة شؤون عربية، العدد149، ربيع 2012، ص33.

وهكذا، فإنه بالرغم من دعم قطر اللامحدود سياسيًا وإعلاميًا وماديًا لكل من الثورة المصرية والتونسية واليمنية، فإن موقفها من الاحتجاجات البحرينية جاء معبرًا عن مصالحها في عدم السماح بتطور تلك الاحتجاجات، لتؤثر على الأوضاع فيها.

ثالثًا: الثورة في سوريا:

تشهد الساحة السورية منذ اندلاع الثورة الشعبية في أنحائها أعمال عنف وقتل بشكل مطرد[1]، فقد تشابهت استراتيجية النظام السوري في قمع الثورة منذ بداياتها مع الحالة الليبية في مسألة إنهاء جانبها السلمي، مضافًا إلى ذلك توظيف أقصى درجات القمع ضد أي حراك سلمي؛ حيث اعتمد النظام على القبضة البوليسية بهدف خلق مناخ رعب رادع لا يتيح أي فسحة للاحتجاج، لكن فشلت تلك الاستراتيجية أمام استمرار انتفاضة السوريين الذين تمسكوا بسلمية ثورتهم شهورًا طويلة، رغم القمع الذي تعرضوا إليه[2].

فقاد قمع النظام السوري للثورة إلى تبلور موقف دولي مشابه لذلك الذي تبلور ضد نظام القذافي. لكن ما حدث أن الحالة السورية سلكت مسارًا خاصًا بها، بخلاف حالات الثورات العربية الأخرى، خاصة بعد تلقيها الضربة الكبرى التي تمثلت في الموقف الروسي المتصلب الذي رأى أن المعركة السورية معركته الدولية لإثبات نفوذه، وتكريس مكانة موسكو في عالم اليوم، وهكذا تسبب الموقف الروسي وعبر استخدام حق النقض في مجلس الأمن في إفشال المسار الذي كان من المنتظر أن يكون الأقل تكلفة والأقصر زمنًا، وأدى ذلك إلى إقحام الثورة السورية في مأزق بالغ المأساوية، ومعه كل داعميها[3].

وقد حرصت قطر منذ اندلاع الأزمة على التأكيد على ضرورة إيجاد حل لها بالطرق السلمية الدبلوماسية واستبعاد أي حلول عسكرية، وذلك تفاديًا لأي نوع من التدخل الأجنبي المباشر أو غير المباشر والحيلولة دون الانزلاق إلى حرب أهلية. وقد سعت الدوحة إلى أن يكون تحركها الدبلوماسي لحل الأزمة السورية تحت مظلة جامعة الدول العربية، وقد ترأست قطر اللجنة الوزارية العربية بشأن سوريا وهي الآلية التي أنشأتها الجامعة العربية لتسوية الأزمة، وقد تمثلت مهام هذه اللجنة

1- سامية بيبرس، "دور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية"، مصدر سابق، ص190.

2- خالد الحروب، "حسابات حذرة: الدعم الخليجي للتغيير في سوريا"، مجلة السياسة الدولية، العدد192، أبريل، 2013, ص88.

3- خالد الحروب، "حسابات حذرة: الدعم الخليجي للتغيير في سوريا"، مجلة السياسة الدولية، العدد192، أبريل، 2013، ص88.

في الاتصال بالقيادة السورية لوقف أعمال العنف وبدء الحوار بين الحكومة السورية وأطراف المعارضة لتنفيذ إصلاحات سياسية تلبي طموحات الشعب السوري[1].

وقد استضافت "الدوحة" ثلاثة من اجتماعات اللجنة الوزارية العربية التي تتولى بدورها رفع توصياتها للمجلس الوزاري العربي، وتنفيذًا لقرارات مجلس الجامعة توجه الوفد الوزاري برئاسة رئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها والمكلف بالوساطة بين القيادة السورية والمعارضة إلى دمشق لإيجاد حل للأزمة السورية[2].

وفي ضوء عدم التزام القيادة السورية بالتنفيذ الكامل والفوري للمبادرة العربية لتسوية الأزمة السورية قرر وزراء الخارجية العرب بموجب القرار الصادر في هذا الشأن إرسال بعثة مراقبة إلى سوريا، وقد أكد "حمد بن جاسم" رئيس الوزراء القطري في هذا الشأن بأنه إن لم تكن هناك إجراءات فعالة وقوية لوقف أعمال القتل فإن الجامعة العربية ستتخذ إجراءات وستقوم بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعداد عقوبات اقتصادية، مؤكدًا بأن تلك العقوبات لن تمس الشعب السوري[3]. كما عملت الدوحة على خلق إجماع - أو شبه إجماع عربي على ممارسة الكثير من الضغط على النظام السوري، وهو الجهد الذي تكلل بتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية[4].

ومن خلال دعمها الواضح للمعارضة والمساندة الإعلامية من خلال قناة الجزيرة المحسوبة على القيادات الرسمية في قطر، والتي سعت منذ البداية إلى تضخيم الاضطرابات في سوريا، وأعلنت أن التظاهرات في المدن السورية بالمقارنة بكل التظاهرات التي حدثت في العالم العربي تُعد الأكبر[5]، تحولت قناة الجزيرة إلى منبر للمعارضة السورية وقاعدة لضخ أوسع دعاية معادية للنظام السوري[6].

1- لمزيد من التفاصيل راجع القرار رقم "7435" الصادر عن الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بعنوان: "الوضع في سوريا"، بتاريخ، 2011/10/16.

2- لمزيد من التفاصيل راجع القرار رقم "7432" الصادر عن الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، بتاريخ، 2011/11/2.

3- صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ، 11،2011/17.

4- مروة فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، مصدر سابق، ص164.

5- جواد بخشي، "دور قطر في التطورات السورية - دراسة ثلاثية: المال والإعلام والتدخل العسكري"، مجلة مختارات إيرانية، العدد143، 2012، ص76.

6- سامية بيبرس، "الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية"، مصدر سابق، ص193.

هذا وقد فتحت قطر أبوابها على مصراعيها للمعارضة السورية، وخاصة المجلس الوطني الانتقالي برئاسة "برهان غليون"، إضافة إلى طرحها سيناريو التدخل العسكري الخارجي ضد سوريا، كما دخلت في مباحثات مع المعارضة وأسست "جيش سوريا الحر" في نوفمبر 2012، هذا بالإضافة إلى مشاركتها بالمؤتمرات حول القضية السورية، ومنها مؤتمر أصدقاء سوريا الثاني، الذي عقد في أسطنبول بتاريخ 25 مارس2012، وطبقًا لما تم الاتفاق عليه في هذا المؤتمر فإن قطر سوف تقوم بدفع رواتب العسكريين المعارضين لنظام بشار الأسد[1].

وتعد قطر أيضًا من ضمن الدول العربية التي ارتأت ضرورة إشراك المجتمع الدولي في تسوية الأزمة السورية، وكان من ضمن الخيارات المتاحة التوجه إلى مجلس الأمن الدولي، للمطالبة باتخاذ موقف حاسم مما يحدث في سوريا. وفي هذا الإطار اتهم رئيس وزراء قطر النظام السوري بمواصلة القتل المفرط في البلاد، مشيرًا إلى تطلع الجانب العربي إلى أن يكون لمجلس الأمن موقف إيجابي من الأزمة[2].

وتزعمت قطر وبالتعاون مع السعودية، تزعمت الخط المتشدد ضد دمشق، وحتى بعد توقف الجهود الدبلوماسية لم تيأسا من حشد الغرب للإطاحة بنظام الأسد[3]، هذا وقد بادر الأمير القطري "حمد بن خليفة" بالدعوة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر2012 بتدخل عسكري في سوريا لوقف النزاع، مطالبًا الدول العربية بالتدخل عسكريًا لوقف سفك الدماء في سوريا، مستشهدًا بإرسال قوة الدرع العربية إلى لبنان عام 1976 لإنهاء الحرب الأهلية هناك، كما أكد رئيس الوزراء "حمد بن جاسم" في تعليق له على عمل البعثة العربية المكلفة بمراقبة الأزمة السورية، "سيكون لدينا موقف حتى وإن لم يتبلور موقف البعثة العربية المكلفة بمراقبة الأزمة على الأرض في سوريا"[4].

1- جواد بخشي، "دور قطر في التطورات السورية - دراسة ثلاثية"، مصدر سابق، ص76.

2- صحيفة الشرق الأوسط، 2012/2/1.

3- إيلي أفيدر،"قطرهم"، مجلة مختارات إسرائيلية، القاهرة: مركز الدرسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد207، مارس، 2012، ص55.

4- حمد بن خليفة، "استخدام التدخل السياسي الرحيم"، مقال منشور بتاريخ،5 /2012/2، على موقع المشهد:
http://www.almashad.com

ورغم الدور المحوري الذي مارسته قطر في الثورة السورية فإنه كان محجمًا في الكثير من الأبعاد؛ فالدعم الإيراني اللامتناهي للنظام السوري، وإصراره على بقاء دمشق في خط المحور التحالفي الذي يمتد من طهران إلى بغداد، ثم دمشق وبيروت "حزب الـلـه"[1]، أربك وقيد الدور القطري، وظهر هذا جليًا في المبادرة العربية التي تعكس إلى حد كبير الرؤية القطرية التي لا ترغب في تجاوز الخطوط الحمراء التي حددتها إيران - الحليف الأقوى للأسد، خاصة في ظل تهديد الأخيرة بأن قطر ستكون أول من يواجه الرد في حالة التدخل في سوريا، إذًا المبادرة العربية لم تكن تستهدف إنقاذ "الأسد" أو بقاء النظام، وإنما تأمين خروجه سلميًا، والظهور بمظهر الطرف ذي المصداقية الذي يمكن أن تتعامل معه إيران في صياغة مقبولة لسوريا ما بعد الأسد[2].

وأخيرًا: من خلال ما تم رصده حول دور قطر في الثورات العربية، نلاحظ ذلك التدخل المباشر في هذه الثورات، إن كان بالأدوات الإعلامية أو العسكرية "في إطار جماعي" أو المادية، وبما يعكس سعيها لتحقيق مصالحها من وراء هذا التدخل والذي جندت فيه إمكانياتها الإعلامية والاقتصادية وغيرها من أجل تحقيق أهدافها.

وقد برزت الدوحة خلال الثورات العربية على أنها مركز الثقل السياسي العربي الجديد، وإن كان هذا متواصلاً مع أعوام قبله من الجهد الدءوب لقطر نحو احتلال دور إقليمي مؤثر، عبر مساعيها في تسوية الخلافات العربية والإفريقية المستعصية؛ وسمحت التحولات الإستراتيجية في الواقع العربي الراهن بتمدد النفوذ القطري في معظم الدول العربية، فقطر لعبت دورًا رئيسيًا في الثورات العربية أوصلت من خلاله التيار الإسلامي "الإخوان المسلمون" لمقاليد الحكم في دول الثورات من خلال دعمها السياسي والمادي واللوجستي له، وهو أمر لم يعد خافيًا على أحد، لكن في المقابل خسرت قطر العديد من التأييد العربي، فأصبح معارضو الإسلاميين في تونس وليبيا ومصر وسوريا بالنتيجة معارضين لقطر وأدوارها الجديدة في المنطقة.

ومن ناحية أخرى، فإنه في الوقت الذي ظاهرت فيه قطر المعارضة في مصر وليبيا وسوريا وتونس، فإنها لعبت دورًا إعلاميًا واضحًا في قمع التغيير في البحرين، الذي أفقدها مبدأ "الحياد والمصداقية".

1- خالد الحروب، "حسابات حذرة: الدعم الخليجي للتغيير في سوريا"، مصدر سابق، ص90.

2- مروة فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الربيع العربي"، مصدر سابق، ص ص163- 164.

ومن خلال ما رصد عن الدور القطري في الثورات العربية، نجد أنه في حالات سوريا وليبيا وتونس ومصر لعب دورًا محوريًا شكل أحيانًا الخطوط العريضة للسياسات الخارجية لبعض هذه الدول، لكن في حالتي اليمن والبحرين كان مقيدًا بوجهة النظر السعودية، الأمر الذي يوضح أن "قطر قد تتحرك أحيانًا بما لا يضر المصالح السعودية". ومن الواضح أنه عندما يتعلق الأمر بأمن وتضامن دول مجلس التعاون الخليجي، لا يمكن لقطر أن تنفصل عن السعودية.

كما بدأت قطر تدرك أن فاعلية سياستها الخارجية لا يمكن أن تستمر بالاعتماد على المال والإعلام، فذهبت إلى تنشيط الأداة العسكرية في إطار جماعي من خلال المشاركة في تحالفات كما حصل في حالتي ليبيا والبحرين.

إن ما يحرك قطر هو مصالحها، والتي يلعب صغر حجمها كدولة دورًا مهمًا في تعريف ماهيتها وكيفية تنفيذها، وفي تحديد الدول التي يمكن أن تتحالف معها، والدول التي تفضل أن ترتبط بها بعلاقات دبلوماسية غير نشطة، ورغم ما يوفره حجمها من مميزات، فإن هناك حدودًا لقدرتها على اتباع سياسة خارجية نشطة، لعل أهمها يتعلق بحجم "الشرعية" الإقليمية لسياستها الخارجية، والتي لم تتم إثارتها بجدية حتى الآن.

وفي الأخير يمكن القول إن الثورات العربية أعادت صياغة سياسة قطر وشبكة تحلفاتها الإقليمية؛ حيث تحولت من القيام بالدور "الحيادي" إلى الدور "الانحيازي" طمعًا في اكتساب المزيد من النفوذ والتأثير في مقدرات المنطقة، وهو ما جعلها تغرد منفردة في إدارة بعض الملفات المهمة في المنطقة، غير أنها وبالتوازي مع ذلك شكلت محورًا ثنائيًا مع السعودية في ليبيا وسوريا والبحرين واليمن ... في ليبيا نظرًا لوحدة الرؤية تجاه نظام "القذافي" الذي تورط في محاولة لاغتيال العاهل السعودي الملك "عبدالـلـه"، وفي سوريا بهدف تشكيل محور سني في مواجهة المحور الشيعي، وهو نفس الموقف في البحرين الذي يضاف إليه بعد إقليمي مرتبط بأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي ككل على اعتبار أن ما يحدث في البحرين قد ينتقل إلى قطر والسعودية، وهو ما ينطبق أيضًا على الموقف من اليمن.

خاتمة

إستخلاصات وتوصيات

يتضح على مدار الدراسة أن تغير القيادة السياسية في قطر بوصول "حمد بن خليفة آل ثاني" إلى سدة الحكم أحدث تغيرًا موضوعيًا وكيفيًا في توجهات السياسة الخارجية القطرية عما كان الوضع عليه أثناء حكم والده "خليفة بن حمد آل ثاني"، وذلك بفعل امتلاكه رؤية واضحة لما يريد أن يحققه واستعداده لتحمل المخاطر في سبيل تحقيق هذه الرؤية، وهي أن تكون قطر، وهو على رأسها، طرفًا مؤثرًا في خلق واقع ومستقبل المنطقة، بدلاً من البقاء خارج المعادلة كطرف متلقٍّ.

ووفقًا لرأي الباحث فإن هذه الرؤية تبلورت انطلاقًا من إدراك الأمير "حمد" لواقع تفاصيله:

إنه وفقًا للواقع الجغرافي والسكاني تنتمي قطر إلى ما يسمى بالدول الصغيرة؛ فهي رابع أصغر دولة عربية من حيث المساحة (11.437كم2) بعد لبنان وجزر القمر والبحرين، أما عن حجمها السكاني (قرابة مليون و700 ألف نسمة منهم 1.2 مليون عمالة وافدة) فيضعها في المرتبة السابعة والأربعين بعد المائة بين دول العالم، وهي بذلك تكون ثالث أصغر دولة عربية من حيث السكان، بعد البحرين وجزر القمر.

وهو ما يعني أنها - أي قطر - لا تملك خيارات كثيرة لحماية أمنها نظرًا لعدم امتلاكها أي عمق استراتيجي يساعدها على صد أي هجوم عليها، وكذلك عدم امتلاكها القدرات البشرية من حيث العدد (عدد أفراد القوات العسكرية القطرية حوالي 7500) لمواجهة أي عدوان على أراضيها.

وما فاقم من هذا الوضع الاستراتيجي الضعيف امتلاكها ثروة نفطية ضخمة قياسًا بعدد سكانها؛ حيث تعد الثالث عالميًا من حيث إنتاج الغاز الطبيعي والثالث عشر من حيث الاحتياطي النفطي، وهو ما يجعلها مطمعًا للكثير من الدول الساعية إلى فرض هيمنتها على المنطقة، ولها في نموذج الغزو العراقي للكويت شاهد حي على هذا، فضلاً عن وجودها في بيئة إقليمية مضطربة شهدت أكثر من 6 حروب في أقل من 60 عامًا.

انطلاقًا من إدراك الأمير "حمد" لهذا الواقع رأى أنه بحاجة إلى استخدام قوة من نوع مختلف لحماية بلاده والحفاظ على مكتسباتها، فأعاد صياغة السياسة الخارجية القطرية

لتكون سياسة "دفاعية" بحتة، تهدف إلى خلق شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والإعلامية (عبر شبكة الجزيرة) مع القوى الإقليمية والدولية المختلفة بحيث تشكل هذه القوى المظلة الحقيقية الحامية لقطر، فضلاً عن ضمان القيام بدور إقليمي قيادي يزيد من قوة حجمها الاستراتيجي في المنطقة التي تشهد تغيرات وتطورات متسارعة ستلقي بظلالها بلا شك على موازين القوى فيها.

فأقام علاقات مع إيران، باعتبارها إحدى القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة، لتوصيل رسالة لها بأن قطر على الحياد في حال نشوب أي صراع عسكري بين طهران والغرب، وبالتالي تأمين أراضيها ومنشآتها من أي عمل عدواني من قبل إيران، رغم أن إيران على علاقة صراعية مع دول مجلس التعاون الخليجي الذي تنتمي إليه قطر على خلفية احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث والغموض الذي يحيط ببرنامجها النووي ويهدد أمن المنطقة، فضلاً عن تدخلها في الشؤون الداخلية لدول المجلس، وخاصة البحرين.

وهو ما رحبت به إيران باعتباره يضمن لها موطئ قدم في الخليج، كما أنه يكسر من قيد العزلة الدولية المفروضة عليها، بل ودعمته من خلال العديد من المواقف وأهمها العمل على إنجاح مبادرة قطر للتوصل إلى اتفاق الدوحة لحل الأزمة بين الفرقاء اللبنانيين عام 2008، وذلك من خلال الضغط على "حزب الـلـه" للموافقة على هذه المبادرة، بعدما فشلت القاهرة والرياض في إنهاء الأزمة.

كما أقام علاقات مع إسرائيل باعتبارها بوابة العبور إلى مراكز التأثير وصناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد في العالم والتي يريد أن يقع تحت مظلة حمايتها الأمنية، وهو ما رأت فيه إسرائيل فرصة يجب اغتنامها لاختراق منطقة الخليج والتطبيع معها وكسر طوق العزلة العربية المفروض حولها.

ولجأ إلى دبلوماسية الوساطة مستخدمًا سلاح المال الذي كان حاضرًا دائمًا على موائد التفاوض من أجل تعزيز سمعة قطر كوسيط محايد بين الأطراف المتنازعة، ما جعل من قطر بمثابة "الصديق للجميع"، وأقنع الولايات المتحدة بأهمية تعزيز دورها في المنطقة وإقامة علاقات تحالف معها.

وهو ما أكسب قطر حضورًا وثقلاً بالمنطقة جعلها كدولة صغيرة تكسر القاعدة، وتكون لاعبًا مؤثرًا في شؤون المنطقة، **وساعدها على ذلك:**

1- وجود حليف دولي قوي يتولى عملية الدفاع عن أمن وإستقرار الدولة القطرية من التهديدات الخارجية، والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية.

2- امتلاك الأدوات القادرة على تحقيق هذه الأهداف، متمثلة في القدرات السياسية والاقتصادية والإعلامية... القدرات السياسية تشمل وجود دبلوماسيين نشطين يسعون لتحقيق تلك الرؤية... والقدرات الاقتصادية تعني الإمكانات المادية القادرة على تحقيق التأثير لمصلحة تحقيق تلك الرؤية... والقدرات الإعلامية القادرة على الترويج لتلك الرؤية (شبكة قنوات الجزيرة).

3- وجود تجانس واستقرار اجتماعي داخلي يوفر بيئة مستقرة أتاحت لصاحب القرار الفرصة لإعطاء السياسة الخارجية مساحة أوسع على جدول اهتماماته؛ فالشعب القطري صاحب أعلى مستوى معيشي في العالم.

غير أن فصول الدراسة مكنتنا من الوصول إلى نتيجة تكاد تكون وحيدة، وهي - إن جاز التعبير: "لا يوجد هناك ما يسمى بالسياسة الخارجية القطرية، بل هناك السياسة الخارجية للأمير "حمد"، **ويمكن توضيح ذلك من خلال الحقائق التالية:**

1- إقامة علاقات بها الكثير من المتناقضات سواء مع إيران أو مع إسرائيل، فبالنسبة للدولة الأولى وعند موازنة الملفات المشتركة بين السياسة الخارجية القطرية والإيرانية يتضح أن الملفات الخلافية بين البلدين أكثر من الملفات التعاونية كما في: ملف الأمن في الخليج، وملف الجزر الإماراتية المحتلة، وملف البرنامج النووي الإيراني، وأخيراً ملف الأزمة السورية، وحتى عند تناول حجم العلاقات بين البلدين قياسًا بالعلاقات الإيرانية مع دول خليجية أخرى، نجد أنه رغم أن قطر تعد أول دولة خليجية توجه دعوة لرئيس إيراني لحضور قمة لمجلس التعاون الخليجي والتي أقيمت على أراضيها عام 2007، وبالتوازي مع ذلك تكررت زيارات المسؤولين في البلدين ومنها زيارة وزير خارجية قطر "حمد بن جاسم آل ثاني" إلى طهران في عام 2008، ثم زيارة أمير قطر "حمد بن خليفة" لطهران عامي 2008 و2010 والتي التقي خلالها آية الـلـه "علي خامنئي" والرئيس "أحمدي نجاد"، وزيارة وزير الخارجية الإيراني "علي أكبر صالحي" للدوحة في 2011، ثم الزيارة السرية للأمير القطري لطهران والتي تكتم عنها الإعلام في العام نفسه.

رغم هذا الزخم في الزيارات المتبادلة بين البلدين والمستوى الدبلوماسي للقائمين بهذه الزيارات؛ فإنه من اللافت أن جميع هذه الزيارات لم تحقق الهدف الأساسي منها وهو إعطاء دفعة أكبر لتطوير العلاقات فيما بين الطرفين على المستويين السياسي والاقتصادي؛ وهو ما تجسد على أرض الواقع في الخلاف الذي نشب بينهما على أحقية كل منهما في حقل

غاز على الحدود بين الجانبين يعد من أكبر حقول الغاز "الحقل الشمالي"؛ حيث تم اقتسام إنتاجه في نهاية المطاف، ورغم ذلك فهناك تنافس واضح فيما بين الطرفين على هذا الحقل، بفضل التقنية المتطورة التي اشترتها قطر لاستخراج الغاز الطبيعي وإسالته، فقد اتهمت طهران قطر بسحب غاز إضافي وبشكل غير قانوني من حقل الغاز المشترك وباستمالة أكفأ الموظفين الإيرانيين في تطوير الجزء القطري من الحقل من أجل استغلال تقدمها الكبير مقارنة بالجمهورية الإسلامية، بسبب الأثر المنهك للعقوبات الدولية، ولاسيما أنها تستخرج من الأساس كميات أكثر بكثير مما تستخرجه إيران من الحقل.

وإضافة إلى ما سبق فإن صادرات إيران لقطر في العام 2011 تحتل المرتبة الرابعة بين ست دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي؛ إذ تبلغ 91 مليون دولار من مجموع 3047 مليون دولار، أما واردات إيران من قطر فتحتل المرتبة السادسة بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي؛ إذ تبلغ 29 مليون دولار من مجموع 1390 مليون دولار، وإن كانت هذه الإحصاءات تشير لشيء فإنها تشير إلى أن المعاملات الاقتصادية فيما بين البلدين لا تقارن مع المستوى العالي للعلاقات التجارية التي تربط بين إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل الإمارات[1].

والسؤال هنا هو: إذا كانت هذه هي حال العلاقات القطرية - الإيرانية، فلماذا تصر قطر على الاحتفاظ بعلاقاتها مع إيران؟

وفيما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل نجد السيناريو نفسه يتكرر قياسًا بحجم المكاسب من وراء العلاقات معها؛ فقطر أقامت علاقات معها دون مقابل؛ حيث اعترفت بها وطبعت معها فما كان من إسرائيل سوى أن زادت من تعنتها تجاه القضية الفلسطينية، ولما لا وهي تحصل على كل شيء من دون أن تدفع أي شيء، وحتى الفائدة الوحيدة التي حصلت عليها قطر من علاقاتها مع إسرائيل وهي التحالف مع الولايات المتحدة فقد قام هذا التحالف على تنازلات قطرية بأن تكون وكيل أعمال الولايات المتحدة في منطقة الخليج تلتزم بأوامرها وتنفذ سياساتها.

1- العلاقات القطرية ـ الإيرانية ما بين التعاون والصراع وتغليب المصلحة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، يناير 2012.

ومن زاوية أخرى: كيف تدعم قطر المقاومة الفلسطينية في الوقت الذي تقيم فيه علاقات مع القوة التي يتم مقاومتها (إسرائيل)؟

2- **اتسام السياسة الخارجية للدولة بالاندفاع،** فلمجرد حب الظهور بقيامها بدور بارز ومؤثر في سياسات المنطقة عملت على دعم فصيل فلسطيني "حركة حماس" دون آخر "حركة فتح" ووثقت العلاقات معه حتى تضمن مشاركتها في أي معالجة للقضية الفلسطينية، وهو ما زاد من حدة الانقسام الفلسطيني وساهم بدور ما في انفصال قطاع غزة عن الضفة، وهو ما أضر القضية الفلسطينية أكثر مما أفادها، بل وقدم فرصة لإسرائيل لتستثمر هذا الانقسام في التسويف والمماطلة في عملية التسوية.

وهكذا الحال أيضًا في ملف علاقاتها مع الحوثيين فحتى تضمن لنفسها أن تكون شريكًا في إدارة الملف اليمنيذ أقامت علاقات مع الحوثيين بشكل شجعهم على المطالبة بالانفصال وإثارة حالة من عدم الاستقرار في اليمن القريب جغرافيًا من دول مجلس التعاون التي تعد قطر إحدى دوله.

ويتضح هذا الاندفاع في أجلّ صوره في تعاطيها مع ثورات الربيع العربي؛ حيث انجرفت دون حسابات دقيقة ومتأنية وراء استغلال هذه الثورات للظهور كلاعب أوحد ومؤثر في تسيير شؤون المنطقة من خلال انحيازها لأطراف على حساب أطراف أخرى؛ فلم تصبح "صديقة الجميع" واكتسبت عداوات كثيرة حتى في الدول التي وقفت إلى جانب الثورة فيها، وبالتالي خسرت مساحة واسعة من النفوذ والتأثير في المنطقة.

3- **عدم إدراك:** "أن السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام"(بحسب ولتر ليبمان Walter Lippman في كتابه السياسة الخارجية للولايات المتحدة)، بمعنى أن حجم قطر وقدراتها الاستراتيجية سيحولان على المدى الطويل دون قيامها بالدور الذي رغبت فيه، رغم إجادتها لاستخدام أدواتها، وهي "المال والإعلام وحماية القطب الأوحد في العالم"؛ حيث إن هناك حدودًا لقدرتها على إتباع سياسة خارجية نشطة لعل أهمها يتعلق بحجم الشرعية الإقليمية لسياستها الخارجية.

رؤية مستقبلية:

القضايا الثلاثة السابقة والأسئلة التي تثيرها تقود إلى طرح رؤية فحواها: أنه تم "شخصنة" السياسة الخارجية لقطر وصبغها بالرؤية الشخصية للأمير "حمد" ورغبته الخاصة بلعب دور في كافة الملفات في إطار ما يعرف بحب الظهور، ويبدو أن السيناريو نفسه سيتكرر في عهد الأمير الجديد "تميم بن حمد" والذي يبدو أنه رغم تنازل أبيه له عن الحكم فإنه لا يزال المتحكم الرئيس في تسيير شؤون السياسة الخارجية للدولة، أي إن تنازله هو مجرد تنازل شكلي. والشاهد على ذلك أن السياسة الخارجية القطرية لا زالت تسير على النهج نفسه حتى وصلت إلى مرحلة الصدام مع كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والتي سحبت سفراءها لدى الدوحة في فبراير 2014 على خلفية سياساتها التدخلية في شؤون دول الخليج ومصر عبر قناة الجزيرة، ودعم جماعة الإخوان المسلمون والتي اعتبرتها كل من مصر والسعودية والإمارات جماعة إرهابية.

ورغم ذلك، فالمتوقع تحت تأثير ضغوط دول مجلس التعاون الخليجي أن تقل "حدية" السياسة الخارجية القطرية تجاه بعض الملفات، بل وقد يتراجع دورها في شؤون المنطقة في ظل قيادة الملك سلمان بن عبد العزيز للمملكة العربية السعودية والذي يسعى إلى استعادة مكانة بلاده على المستويين الإقليمي والدولي وملء الفراغ الذي تركته لفترة طويلة.

ما سبق يقود إلى خروج الدراسة بعدة توصيات يمكن في حال الأخذ بها تصحيح مسار السياسة الخارجية لقطر والبناء على ما حققته من نجاحات خلال المرحلة محل الدراسة، وهي:

1- ضرورة إنشاء مؤسسات دستورية في قطر تقوم بوضع السياسة الخارجية وتراقب أداءها وتقوّمها بعيدًا عن إملاءات الأمير ورغباته الشخصية، بما يصب في الأخير في صالح الشعب القطري.

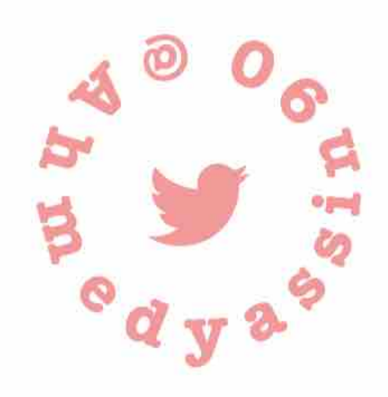
2- ضرورة صياغة سياسة خارجية تعمل على:

- إيجاد توازن بين الالتزام الخارجي لقطر والقوة التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام، وهو ما لن يتحقق سوى بإدراك قطر أن حجمها وقدراتها الاستراتيجية سيحولان على المدى الطويل

دون قيامها بالدور الذي رغبت فيه، فهناك حدود لقدرتها على إتباع سياسة خارجية نشطة لعل أهمها يتعلق - كما سبق الإشارة - بحجم الشرعية الإقليمية لسياستها الخارجية.

- إعادة النظر في المنطلقات التي على أساسها بنت سياستها الخارجية، وعلى رأسها أنها دولة بمقاييس القوة التقليدية ضعيفة، وبالتالي فهي بحاجة إلى قوى خارجية تحميها متمثلة في القوى الدولية المؤثرة كالولايات المتحدة الأمريكية، لأن ذلك جعل منها مجرد منفذ لسياسات هذه الدول في المنطقة، وهو ما يتعارض مع مسعاها الأساس وهو حب الظهور وكأنها فاعل رئيس في تسيير شؤون المنطقة، ويمكنها الإفادة هنا من الأداة الاقتصادية من خلال إقامة شبكة من العلاقات مع الدول الكبرى أساسها المصالح المشتركة لا غير.

3- ضرورة قيام السياسة الخارجية القطرية بتنسيق مواقفها مع باقي دول مجلس التعاون وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، بحيث تصبح أقل تصادمية على الأقل مع المملكة، بل وقد تصبح أحد حلفائها، إذا تفجرت الأحداث في المنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بتعاظم النفوذ الإيراني والذي سيشكل خطرًا كبيرًا على الجميع، بما قد يفرض على فرقاء الأمس أن يكونوا شركاء اليوم.


@Ahmedyassin90

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- أحمد إبراهيم محمود، **"البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد"**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005.

2- أحمد إبراهيم محمود، (محرر)، **"الخليج والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق (1990 - 2003)"**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط1، 2003.

3- أحمد صدقي الدجاني، **"الانتفاضة الفلسطينية والتحرير"**، القاهرة: دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، 1989.

4- أحمد يوسف أحمد، نفين مسعد (محرران)، **"حال الأمة العربية: رياح التغيير(2010 - 2011)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

5- أحمد يوسف أحمد، ومحمد زبارة، **"مقدمة في العلاقات الدولية"**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1985.

6- أسامة عبد الفتاح القباني، **"الصحافة المدرسية والثورات العربية: تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا"**، القاهرة: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2012.

7- إسماعيل صبري مقلد، **"أصول العلاقات الدولية: إطار عام"**، القاهرة: كلية التجارة، جامعة أسيوط، ط1، 2007.

8- إسماعيل صبري مقلد، **"العلاقات السياسية الدولية"**، الكويت: ذات السلاسل، ط5، 1987.

9- إسماعيل صبري مقلد، **"العلاقات السياسية الدولية"**، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ط3، 1984.

10- إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع**"، دون ناشر، 2001.

11- إسماعيل صبري مقلد، **"العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع"**، القاهرة: جامعة أسيوط، ط4، 2004.

12- أشرف سعد العيسوي، **"قراءة مقارنة في تأثير حرب الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي"**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2007.

13- أشرف عبدالعزيز عبدالقادر، **"السياسة الأمريكية تجاه قضايا الانتشار النووي، حالة البرنامج النووي الإيراني (2001 - 2009)"**، القاهرة: مركز الدراسات الأمريكية، 2009.

14- إنعام رعد، **"الصهيونية الشرق أوسطية من هرتزل إلى بيريز إلى النفق والخط المعاكس"**، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط2، 1998.

15- أنور احتشامي، **"التطورات الداخلية في إيران وتأثيرها في العلاقات الإيرانية- الخليجية"**، (في) الخليج في عام2008 - 2009، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2009.

16- بسام فتوح، "**أسعار النفط والتطورات الحاصلة في قطاع النفط والغاز في دول مجلس التعاون**" كتاب الخليج في عام2008 - 2009، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2009.

17- بطرس غالي، ومحمود خيري عيسى، **"المدخل في عالم السياسة "**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1982.

18- جابر الحرمي، "مقالة ضمن كتاب الوطن: **شكراً أبو الدستور وعدت. فأوفيت"**، الدوحة: ط1، أبريل 2003.

19- جاسم حسين، "**استثمارات قطر الخارجية: بدائل عن الطاقة ونفوذ دولي"**، بغداد: مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2- 10-2011.

20- جاسم يونس الحريري، "**السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة"**، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2006.

21- جبارة البرغوتي، **"تاريخ الخليج العربي"**، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ط1، 2005.

22- جمال سند السويدي (محرر)، "**النظام الأمنى في منطقة الخليجي العربي، التحديات الداخلية والخارجية**"، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008.

23- جميل مطر، ودعاء علام، "**الخليج والتفاعلات العربية (في) التقرير الاستراتيجي الخليجي (2006-2007)**"، الشارقة: مركز الدراسات - دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ط1، 2007.

24- جوزيف س ناي (الابن)، "**مفارقة القوة الأمريكية"،** ترجمة: محمد توفيق، الرياض: مكتبة العبيكيان، 2003.

25- جيمس دوروثي، وروبيرت بالتغرف، تعريب: وليد عبد الحي، "**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"،** الكويت: شركة كاظمة، 1985.

26- جيمس فيرون، ورأي تقيه، "**حرب الخليج مراجعات للسياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران**"، دراسات عالمية، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 70، ط1، 2008.

27- حسنين توفيق إبراهيم، **"الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، أكتوبر2005.

28- حسنين توفيق إبراهيم، "**التطورات السياسية الداخلية في دول مجلس التعاون، نظرة عامة"**، من كتاب الخليج في عام (2008 - 2009)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط2009،1.

29- حسنين توفيق إبراهيم، "**التطورات السياسية الداخلية في دول مجلس التعاون، نظرة عامة**"، في كتاب الخليج في عام (2008-2009)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2009.

30- حميد حمد السعدون، **"التنمية السياسية والتحديث"**، بغداد: مكتبة الذاكرة، ط2، 2011.

31- خالد عبدالـلـه، "**الخليج العربي في الاستراتيجية الأمريكية"**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2003.

32- راغب السرجاني، **"قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011"**، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2011.

33- رضا أحمد شحاتة،" **إيران والخليج: خيارات القوة واحتمالات السلام**"، المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2007.

34- رفعت عبد الوهاب لقوشة وآخرون (محررون)، "**أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة"**، البحرين: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2006.

35- زينب عبد العظيم محمد، "**الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين**"، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007.

36- سامي ريفيل، **"قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية"**، ترجمة، محمد البحيري، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2011.

37- سعد ثامر الحميدي، **"دور النفط في علاقات قطر الدولية"**، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2001.

38- سعد ثامر الحميدي، **"دور النفط في علاقات قطر الدولية"**، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2001.

39- سمير حازم، "**أنه النفط يا... الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق**"، دمشق: دار الفكر،2003.

40- شلومو بروم وعنان كورنس، ترجمة "خالد سعيد"، "**التقييم الاستراتيجي لإسرائيل لعام"2009**، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي يونيو 2009، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2010.

41- صلاح سالم زرنوقة، (محرر)، **"الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب"**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية،1997.

42- طارق محمد عبد الوهاب، **"سكيولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية"**، القاهرة: دار غريب، 2000.

43- عاطف الغمري، **"انقلاب في السياسة الأمريكية إعادة ترتيب الشرق الأوسط لصالح إسرائيل"**، القاهرة: المكتب المصري الحديث، 2004.

44- عبد الجليل زيد المرهون، **"أمن الخليج وقضية التسلح النووي"**، المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2007.

45- عبد الخالق عبدالله، **"النظام الإقليمي الخليجي"**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، يوليو 2006.

46- عبد العزيز المنصور، **"التطور السياسي القطري 1916 - 1949"**، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر،ط1، 1979.

47- عبد العزيز بن محمد آل ثاني، "**السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة 1995- 2005**"، الدوحة: مطابع دار الشرق، 2005.

48- عبد العزيز حسن الصويغ، "**النفط والسياسة العربية**"، الرياض: مركز الخليج للتوثيق والإعلام،1981.

49- عبد الكريم الغرباني، "**الدعوة لإقامة نظام للتعاون الأمني على جانبي الخليج- الثقة بين ساحلي الخليج العربي أساس الأمن فيه**، (في) نحو أفاق جديدة للعلاقات بين دول المجلس الخليجي وإيران في المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير"، الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ط1، 2000.

50- عبدالجليل المرهون، "**أمن الخليج بعد الحرب الباردة**"، بيروت: دار النهار للنشر والتوزيع، 1997.

51- عبدالجليل محمد حسين كامل، "**الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد**"، القاهرة: مطابع الدار الهندسية، ط1، 2003.

52- عبدالخالق عبدالـلـه، "**النظام الإقليمي الخليجي**"، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، يوليو،2006.

53- عبير ياسين، "**الشباب والتحولات الاقتصادية والسياسية في قطر**"، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مايو2002.

54- على الدين هلال، وبهجت قرني (محرران)، "**السياسات الخارجية للدول العربية**"، تعريب: جابر عوض، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002.

55- علي عسكر ومحمد الأنصاري، "**علم النفس البيئي: البعد النفسي للعلاقة بين البيئة والسلوك**"، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004.

56- على عودة العقابي، "**العلاقات السياسية الدولية- دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**"، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط1، 1992.

57- عمر الحسن، و(مجموعة من الباحثين)، "**المملكة العربية السعودية، وإدارتها للأزمات، تفجيرات الرياض نموذجاً**"، لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2004.

58- عمر الحسين، "**التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية البحرانية**"، البحرين: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 14 يونيو 2013.

59- قطر، "**الكتاب السنوي 1992 - 1993**"، الدوحة: وزارة الإعلام والثقافة والشئون الإعلامية، 1994 .

60- الكتاب السنوي **"مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2002"**، لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ط1، مايو 2002.

61- كمال المنوفي، "**أصول النظم السياسية المقارنة**"، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط1، 1987.

62- ماجدة صالح (محرر)، **"عظماء آسيا في القرن العشرين"**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2000.

63- مازن الرماضاني، **"السياسة الخارجية: دراسة نظرية"**، بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1993.

64- مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2002"، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2002.

65- مجموعة باحثين، أيمن السيد عبدالوهاب (محرر)، **"الأمن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار"**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أكتوبر2011.

66- مجموعة من الباحثين، **"التقرير الإيراني الجزء الثاني: إيران والثورة بين العرب والعالم"**، القاهرة: مركز المحروسة، ط1، 2009.

67- محسن صالح، **"قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007"**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

68- محمد إدريس، **"موقع العلاقات العربية- الإيرانية في إطار العالم الإسلامي"**،(في) العلاقات العربية - الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.

69- محمد السعيد إدريس، **"تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية"**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.

70- محمد السيد سعيد، "**مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج"**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد158، 1999.

71- محمد السيد سليم، "**تحليل السياسة الخارجية"**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.

72- محمد حسين العيدروس، **"الخليج والجزيرة العربية"**، أبو ظبي: دار الكتاب الحديث، 2009.

73- محمد سعد أبو عامود،**" العلاقات الدولية المعاصرة"**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2007.

74- محمد صادق إسماعيل، **"الديمقراطية الخليجية..إنجازات وإخفاقات"**، القاهرة: العربي للتوزيع والنشر، ط1، 2010.

75- محمد صادق إسماعيل، "**العلاقات المصرية - الخليجية معالم على الطريق**"، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

76- محمد صادق إسماعيل، "**العمالة الأجنبية في الخليج العربي**"، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

77- محمد صادق إسماعيل، **"من الشاه إلى نجاد.. إيران.. إلى أين؟"**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

78- محمد مرسمي عبدالـله، **"دولة الإمارات العربية وجيرانها"**، الكويت: دار العلم، 1981.

79- محمد نصر مهنا، **"قطر: التاريخ – السياسة - التحديث"**، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.

80- محمد نور فرحات وعمر فرحات،**"التاريخ الدستوري المصري: قراءة من منظور ثورة يناير2011"**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2011.

81- محمود رمضان، **"قطر في الخرائط الجغرافية والتاريخية"**، القاهر: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر،2006.

82- مروان إسكندر، **"موقع قطر في الاستراتيجية الأمريكية"**، بيروت، 1997.

83- مصطفى العاني،**"تجدد الدعوات إلى تأسيس نظام أمني إقليمي (في) الخليج في عام 2008 - 2009"**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2009.

84- منار محمد الرشواني، **"الغزو الأمريكي للعراق: الدوافع والأبعاد"**، في محمد الهزاط وآخرون، احتلال العراق: الأهداف – النتائج - المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

85- منال محمد أحمد، **"إيران من الداخل تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية"**، القاهرة: مركز المحروسة، ط1، 2009.

86- موسى حمد القلاب، "**شؤون الدفاع والأمن في منطقة الخليج** "، الخليج في عام 2004، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2005.

87- موسى حمد القلاب،" **شؤون الدفاع والأمن في منطقة الخليج**"، الخليج في عام 2008-2009، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2009.

88- ناظم الجاسور، "**موسوعة علم السياسة**"، عمان: مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2004.

89- نايف حواتمة، "**أوسلو والسلام الأخر المتوازن**"، القاهرة: المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004.

90- نايف علي عبيد، "**دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير**"دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990- 2005، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2007.

91- نايف علي عبيد، "**السياسة الخارجية لدولة الإمارات**"، الإمارات: مجد للنشر والتوزيع، ط1، 2004.

92- نفين مسعد، "**أثر التغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية"، (1989 - 1993)**"، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،1993.

93- نواف التميمي، "**الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية-النظرية والتطبيق على نموذج قطر**"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2012.

الدوريات:

1- "الدور اللغز لقطر في الثورات العربية"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد135، أكتوبر 2011.

2- "الوضع الاقتصادي الحالي في دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد57، ربيع 2009.

3- "نتنياهو: توقيع اتفاق المصالحة انتصار كبير للإرهاب"، **مجلة مختارات إسرائيلية**، العدد 197، مايو 2011.

4- أثير ناظم عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، **مجلة دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد43، 2010.

5- أثير ناظم عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، **مجلة دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد43، 2010.

6- أثير ناظم عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، **مجلة دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد43، 2010.

7- أحمد خليل الضبع، "الدعم اللامتناسب: المساعدات الاقتصادية الخليجية لدول الربيع العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد192، أبريل 2013.

8- أحمد دياب، "دور المخاطر الخارجية في طرح مبادرة الإتحاد الخليجي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد149، ربيع 2012.

9- أحمد دياب، "دور المخاطر الخارجية في طرح مبادرة الإتحاد الخليجي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد149، ربيع 2012.

10- أحمد عاطف، "البرنامج النووي الإيراني بين ضغوط العقوبات وتهديدات القوة"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد53، 2008.

11- أحمد محمد طاهر، "العلاقات الخليجية - الإيرانية نظرة مستقبلية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد146، اكتوبر 2001.

12- أحمد يوسف أحمد، "النظام العربي وأزمة الخليج"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد الثالث - الرابع، خريف - شتاء، 1991.

13- أشرف العيسوي، "انتفاضة الأقصى وسياسة دول مجلس التعاون تجاه إسرائيل"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد24، شتاء 2001.

14- أشرف العيسوي، "انتفاضة الأقصى وسياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه إسرائيل"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد24، 2001.

15- أشرف سعد العيسوي، "قطر وعملية التسوية: التزام بالثوابت العربية أم محاولة للعب دور إقليمي"، **مجلة القدس العربي**، العدد95، نوفمبر 2006.

16- أشرف سعد العيسوي، "المجتمع المدني في قطر"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد42، صيف2005.

17- أشرف سعد العيسوي، "خليج القرن الواحد والعشرين: نحو استراتيجية شاملة"، **سلسلة كراسات استراتيجية**، العدد 23، لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مايو 1999.

18- أكبر كنجي، "إيران وسوريا: قضية واحدة ورؤى متعددة"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد134، سبتمبر 2011.

19- أنو شيرافان إحتشامي، "الإصلاح السياسي في دول الخليج"، **مجلة مختارات إيرانية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد32، مارس 2003.

20- إيلي أفيدر، "قطرهم"، **مجلة مختارات إسرائيلية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد207، مارس، 2012.

21- إيلي برد نشتاين، "علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية، إسرائيل تقرر قطع علاقاتها مع قطر"، **مجلة مختارات إسرائيلية**، العدد202، أكتوبر 2011.

22- إيليئل شاحر، صحيفة معاريف" 15- 9- 2005، **مجلة مختارات إسرائيلية**، العدد130، اكتوبر2005.

23- بشار نصار، "أبعاد الدور القطري في المنطقة"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، **قضايا الساعة**، 24مارس، 2009.

24- بشارة نصار شربل، "أبعاد الدور القطري في المنطقة"، **قضايا الساعة**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث،24 مارس 2009.

25- البيان الختامي لفقمة غزة الطارئة في الدوحة"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد131، شتاء 2009.

26- البيان الختامي للقمة الإسلامية، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد110، ربيع 2003.

27- تشانغ هونغ (عمار)، "وجهة نظر صينية من ثورات الربيع العربي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد152، شتاء 2012.

28- توفيق المديني، "ربيع الثورات الديمقراطية العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد386، ابريل2011.

29- جاسم يونس الحريري، "تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد167، يناير 2007.

30- جلال معوض، "الشرق الأوسط: الدلالات والتطورات الجارية المحتملة"، **مجلة شؤون عربية**، العدد80، 1994.

31- جمال مظلوم، "مجلس التعاون الخليجي بعد 25 عاماً على إنشائه"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد46، 2006.

32- جواد بخشي، "دور قطر في التطورات السورية - دراسة ثلاثية: المال، والإعلام، والتدخل العسكري"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد143، 2012.

33- جواد بخشي، "نظرة على علاقات قطر وإيران منذ الماضي وحتى الآن"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد141، أبريل، 2012.

34- جواد بخشي، "دور قطر في التطورات السورية - دراسة ثلاثية: المال والإعلام والتدخل العسكري"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد143، 2012.

35- جورج جقمان، "الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتحول السياسي في فلسطين"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، شتاء 2006.

36- حسن أبو طالب، "البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط بعد انتفاضة الأقصى"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد143، يناير 2001.

37- حسن أبو طالب، "البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط بعد انتفاضة الأقصى"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد143، يناير2001.

38- حسن أبو طالب، "الدور السعودي - حدود الاشتباك مع شأن معقد"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 170، أكتوبر2007.

39- حسن نافعة، "(حلقة نقاشية)، القمة العربية وانتفاضة الأقصى"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 262، ديسمبر2000.

40- حسنين توفيق إبراهيم، "العدوان الإسرائيلي على غزة قراءة أولية في الآثار والتداعيات"، **مجلة كراسات استراتيجية**، السنة التاسعة عشر، العدد 197، مارس 2009.

41- حلف الناتو وأثره على الأمن القومي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 107، يونيو 2009.

42- حيدر إبراهيم علي، "الأمنو قراطية والتحو الديمقراطيفي المنطقة العربية"، **مجلة السياسة دولية**، العدد 184، أبريل، 2011.

43- خالد الحروب، "حسابات حذرة: الدعم الخليجي للتغيير في سوريا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد192، أبريل،2013.

44- خالد الحروب، "حسابات حذرة: محددات الدعم الخليجي للتغيير في سوريا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد192، أبريل2013.

45- خليل العناني، "الانقسامات الطائفية والدينية في دول الثورات العربية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد154، صيف 2013.

46- داليت هاليفي، "اتفاق المصالحة الفلسطينية"، **مجلة مختارات إسرائيلية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد197، مايو 2011.

47- دينا شحاتو ومريم وحيد، "محركات التغير في العالم العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد184، ابريل، 2011.

48- رخاء أحمد حسن، "ثورات الربيع العربي من منظور إقليمي ودولي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد154، صيف 2013.

49- رفعت عبد الوهاب لقوشة، "أزمة البرنامج النووي الإيراني... التداعيات المحتملة على أمن المنطقة، **مجلة قضايا عربية (15)**، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2006.

50- روعي نحمياس، "إسرائيل وقطر على وشك توثيق العلاقات"، **مجلة مختارات إسرائيلية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد132، ديسمبر 2005.

51- ريان ذنون العباسي، "إيران ومشروع تزويد قطر بالمياه"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 5(14)، بغداد: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009.

52- ريمون ماهر كامل، "التطبيع مع إسرائيل بين القمم والقرارات السيادية"، **مجلة مختارات إسرائيلية**، العدد74، فبراير 2001.

53- سالي كمال الدين، "قطر: خلفية موجزة والعلاقات مع الولايات المتحدة"، **قراءات استراتيجية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 2، فبراير2005.

54- سامح راشد، "حصاد الربيع العربي في عامه الأول" ، **مجلة شؤون عربية**، العدد 148، شتاء 2011.

55- سامح راشد، "دول الجوار الإقليمي في عصر الثورات العربية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد147، خريف2011.

56- سامية بيبرس، "الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية"، **مجلة شؤون عربية**، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد149، ربيع2012.

57- سايمون هندرسون، "سعي قطر لأن تصبح الدولة العربية الرائدة"، **مجلة المرصد السياسي**، عدد 1789، مجموعة الأزمات الدولية، 31 مارس، 2011.

58- سعيد عكاشة، "هكذا تغير العالم"، ملحق تحولات استراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد184، أبريل، 2011.

59- سرمد عبدالستار أمين، "رؤية استراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط"، **مجلة دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد29، 2005.

60- سليم كاطع علي، "التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسية)"، **مجلة دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد45، 2010.

61- سيار جميل، "العولمة: اختراق الغرب للقوميات الآسيوية، متغيرات النظام القادم"، رؤية مستقبلية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد17، 1997.

62- سيد حسين موسوي، "الملف النووي الإيراني والتحديات المقبلة"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد133، صيف - شتاء،2009.

63- السيد عوض عثمان، "العلاقات الإيرانية - الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد28، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، نوفمبر 2002.

64- شملان العيسى، "مجلس التعاون وعملية السلام في الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 122، 1995.

65- صبحي عسيلة، "حماس في السلطة من الانقلاب على الضفة إلى حصار غزة"، **كراسات استراتيجية**، العدد210، السنة العشرون، 2010.

66- طاهر الجنابي، "الأمن المائي والمخاطر التي يتعرض لها في الوطن العربي"، **مجلة آفاق عربية**، العدد 11، السنة17، بغداد،1992.

67- طلال عتريسي، "أهداف الثورة المؤجلة"، مجلة شؤون عربية، العدد152، شتاء 2012.

68-طلال عتريسي، "تأثير الأبعاد الطائفية والعشائرية على الثورات ا لعربية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد148، شتاء 2011.

69- عبد الخالق عبدالـلـه، "التنافس المقيد: السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي"، **مجلة سياسة دولية**، العدد192، أبريل،2013.

70- عبد الخالق عبدالـلـه، "البعد السياسي للتنمية البشرية"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد290، ابريل 2003.

71- عبد الخالق عبدالـلـه، "الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 299، يناير 2004.

72- عبد الغني سلامة، "عصر الثورات العربية: الأسباب والخصائص والتداعيات"، **مجلة شؤون عربية،** عدد148، شتاء 2011.

73-عبد اللـه بشارة، "إيران ومجلس التعاون"، **مجلة الزمن**، العدد 19 مايو 1997، الكويت، 1997.

74- عبد المالك التميمي، "العلاقات الإيرانية - الخليجية"، **مجلة مختارات إيرانية**، عدد 2، أغسطس 2001.

75-عبد الملك التميمي، "العلاقات الإيرانية - الخليجية"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد2، 2001.

76- عبدالخالق عبداللـه، "التنافس المقيد: السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد192، أبريل 2013.

77- عبدالخالق عبداللـه، "الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد391، 9سبتمبر،2011.

78- عبداللـه النفيسي، "إيران والخليج: ديالكتيك الدمج والنبذ (1978- 1998)"، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 137، 1999.

79- عبداللـه عبدالكريم، "مجلس التعاون الخليجي بعد 25 عام من إنشائه"، المحور السياسي، **مجلة شؤون خليجية**، عدد 46، صيف 2006.

80- عبداللـه عبدالكريم، "السعودية ودور إقليمي تستحقه"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد49، ربيع 2007.

81- العزب الطيب طاهر، "مجلس العائلة الحاكمة في قطر: لماذا ؟"، **ملف الأهرام العربي**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد2، يوليو 2000.

82- عزمي عاشور، "القائد السياسي وصناعة الأزمة في السياسة الخارجية - حالة الرئيس العراقي صدام حسين في حرب الخليج الثانية"، **مجلة الديمقراطية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، السنة التاسعة، عدد34، أبريل 2009.

83- عصام نعمان، "حقوق الإنسان وحقوق الشعوب"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 266، ابريل، 2001.

84- "العلاقات الاقتصادية الخليجية - الإيرانية... عوامل التقارب وآفاق المستقبل"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد32، 2003.

85- علي الدين هلال، وبهجت القرني، "تحليل السياسة الخارجية من منظور عربي مسح للأدبيات وإطار مفتوح"، **مجلة الفكر الإستراتيجي العربي**، العدد42، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1992 .

86- علي خليفة الكواري، "حالة الديمقراطية في قطر: قراءة في دساتير الدول العربية"، **مجلة إضافات**، بيروت: الجمعية العربية لعلوم الاجتماع، العدد 13، 2011.

87- علي سمور، "انتفاضة الأقصى وقمتا القاهرة والدوحة"، تقارير ووثائق، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد102، ربيع 2001.

88- علي محمد السيد، "حرب أخرى وهزيمة أخرى"، **مجلة قراءات استراتيجية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الرابعة عشر، العدد 1، يناير2009.

89- عماد عواد، "قمة كامب ديفيد الثانية انتفاضة الأقصى"، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، العدد34، ديسمبر 2000.

90- عماد عواد، "قمة كامب ديفيد الثانية وانتفاضة الأقصى"، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، العدد34، ديسمبر 2000.

91- عمر الحسن، "إيران وأمن الخليج"، **مجلة قضايا عربية (20)**، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2010.

92- فاطمة عبد الفتاح، "الدبلوماسية الإيرانية وإدارة ملفها النووي"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد47، 2006.

93- كيهان برزكر، "عهد جديد في العلاقات الإيرانية - السعودية "، **مجلة فصلية إيران والعرب**، بيروت: مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية، الشرق الأوسط، السنة الأولى، 2002.

94- ماجد حميد خضير، "مقومات السياسة الخارجية القطرية - دراسة في السلوك السياسي"، **مجلة دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 49، 2011.

95- ماجد حميد خضير، "مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي"، **مجلة دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد49، 2011.

96- ماجد كيالي، "التباينات والتنافسات بين التيارات الدينية والمدنية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 152، شتاء 2012.

97- مجدي صبحي، "التوجهات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، أبريل، 2011.

98- مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عيده الثلاثين: تقيم الأداء ومقترحات التفعيل، **قضايا عربية22**، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، يونيو 2011.

99- محمد إبراهيم فضة، "أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 47، 1983.

100- محمد السعيد إدريس، "أزمة مضيق هرمز وخيارات الردع المتبادل بين الغرب وإيران"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 138، 2012.

101- محمد السعيد إدريس، "الخليج والأزمة النووية الإيرانية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد165 ، يوليو 2006.

102- محمد السعيد إدريس، "الخليج والأزمة النووية الإيرانية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد165، يوليو 2006.

103- محمد السعيد إدريس، "إيران قوة إقليمية عظمى - الخليج والأزمة النووية الإيرانية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد165، يوليو2006.

104- محمد السعيد إدريس، "إيران وتركيا بين تحديات الملف النووي ومخاطر الأزمة السورية"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد141، 2012.

105- محمد السعيد إدريس، "آفاق تطوير علاقات مصر وإيران وتحديات الأزمة الخليجية"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد129، أبريل، 2011.

106- محمد السعيد إدريس، "إيران والأمن الإقليمي العربي"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 38، 2007.

107- محمد السعيد إدريس، "إيران وتركيا بين المأزق السوري والخيارات المأزومة"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 132، 2011.

108- محمد السعيد جمال الدين، "حزار الحضارات في الخطاب السياسي الإيراني"، **مجلة مختارات إيرانية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 10، مايو 2001.

109- محمد السيد سليم، "التحليل العلمي للسياسة الخارجية - إطار نظري"، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد42، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1992 .

110- محمد جمعة، "العلاقات العربية - الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورات"، **كراسات استراتيجية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد230، السنة الثانية والعشرون، 2012.

111- محمد جمعة، "العلاقات العربية - الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورات"، **كراسات استراتيجية**، العدد230، 2012.

112- محمد زرير، "انتفاضة الأقصى في الخطاب السياسي لدول الخليج"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد24، شتاء 2001.

113- محمد سعد أبو عامود، "دول الخليج وانتفاضة الأقصى"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد24، شتاء 2001.

114- محمد سعد أبو عامود، "إيران ودول الخليج العربية: علاقات متوترة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد176، ابريل 2009.

115- محمد سعد أبو عامود، "محددات صناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد169، 2007.

116- محمد سعد أبو عامود، "خاصرة الجزيرة: الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد192 ، أبريل، 2013.

117- محمد سعيد أبو عامود، "إدراك الرئيس المصري والسياسة العربية لمصر 1952-1987 اليقظة العربية"، القاهرة: **روز اليوسف**، العدد12، ديسمبر1989.

118- محمد عباس ناجي، "قطر والتطلع إلى دور إقليمي"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد144، ديسمبر2006.

119- محمد عباس ناجي، "قطر والتطلع إلى دور إقليمي"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 144، 2006.

120- محمد عباس ناجي، "قطر والتطلع إلى دور إقليمي"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 144، 2006.

121- محمد عباس ناجي، "حصاد مشاركة احمد نجاد في قمة مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد89، 2007.

122- محمد عباس ناجي، "حصاد مشاركة أحمدي نجاد في قمة مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 89، 2009.

123- محمد عباس ناجي، "قطر والتطلع إلى دور إقليمي"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد142، ديسمبر2006.

124- محمد عبد السلام، "حرب الحوثيين - فرص الحكم العسكري"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد179، يناير،2010.

125- محمد عز العرب، "الإصلاحيون الجدد في دول مجلس التعاون الخليجي"، **كراسات استراتيجية،** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد182، 2007.

126- محمد عز العرب، "جولة خاتمي العربية: معاني ودلالات، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد35، يونيو 2003.

127. محمد فتوح، "دول التعاون الخليجي والحملة الدولية ضد الإرهاب"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 41، 2005.

128- محمد مصطفى زرير، "انتفاضة الأقصى في الخطاب السياسي لدول الخليج"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد24، شتاء 2001.

129- محمد مصطفى زرير، "خطوات التحول الديمقراطي في قطر"، **مجلة شؤون خليجية**، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد25، ربيع 2011.

130. محمد نور الدين، "تركيا والعدوان الإسرائيلي غلى غزة: تساؤلات وإيجابيات"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 131، شتاء2009.

131- محمد ياس خضير، "أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة"، **مجلة دراسات إقليمية**، بغداد: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة بغداد، العدد53، 2012.

132- محمود حمد أبو القاسم، "قمة الدوحة - ما الذي تحقق؟"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، السنة الخامسة عشر، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 173، مايو 2009.

133- مروة فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد187، يناير، 2012.

134- مسعود طاهر، "إيران والعرب: الحوار الحضاري لحل النزاعات"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد104، 2001.

135- مشرف وسمي وإضحوي جفال، "دبلوماسية المهادنة في السياسة الخارجية القطرية"، **مجلة دراسات إقليمية**، بغداد: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد6 (17)، 2010.

136- مشرف وسمي وإضحوي جفال، "دبلوماسية المهادنة في السياسة الخارجية القطرية"، **مجلة دراسات إقليمية**، بغداد: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 6 (17)، 2010.

137- مشهور إبراهيم أحمد، "التحولات الديمقراطية في قطر: العوامل الداخلية والخارجية وخصوصية الأزمة العراقية"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد35، خريف 2003.

138- مشهور إبراهيم أحمد، "التحولات الديمقراطية في قطر: العوامل الداخلية والخارجية"، **مجلة شؤون خليجية**، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد35، خريف 2003.

139- مصطفى علوي سيف، "الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط التحرك نحو المجهول"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 151، يناير 2003.

140- معتز سلامة، "الصعود: التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد185، يوليو، 2011.

141- معتزبالـله عبد الفتاح، "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2010"، **سلسلة كراسات استراتيجية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010.

142- مفيد الزيدي، "مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد270، أغسطس2001.

143- مي غيث، "العلاقة بين قطر وحماس والتحولات الإقليمية في المنطقة العربية"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد221، مايو 2013.

144- ميثاق خيرالـله جلود، "صناعة القرار السياسي في قطر"، **مجلة دراسات إقليمية**، بغداد: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 7(22)، 2011.

145- نصير عاروي، "جملة جورج بوش لمناهضة الإرهاب"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد284، أكتوبر 2002.

146- نفين عبد المنعم مسعد، "السياسات الخارجية العربية تجاه إيران"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد2002،279.

147- نفين مسعد، "السياسات الخارجية العربية تجاه إيران"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد279، 2002.

148- نهاية شهر العسل بين إيران وقطر، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد142، مايو 2012.

149- نيرمين السعدي، "مؤتمر الدوحة الاقتصادي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد131، يناير 1998.

150- هاني رسلان، "جنوب السودان والتوجه نحو الانفصال"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد179، يناير،2010.

151- هل باعت الدوحة طهران، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد134، سبتمبر 2011.

152- هناء عبيد، "عنف الثنائيات في مرحلة ما بعد الثورة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، أبريل، 2011.

153- وحدة البحوث، "المبادرة السعودية لإصلاح الوضع العربي وضرورة التفعيل"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 33، 2003.

154- وحدة البحوث، "الاستراتيجية الخليجية لمكافحة الإرهاب"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد33، 2003.

155- الوضع الاقتصادي الحالي في دول مجلس التعاون ودول المغرب العربي، **مجلة شؤون خليجية**، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد57، ربيع 2009.

156- يوئيل جوزنسكي، "إسرائيل ودول الخليج تجميد مقابل التسوية"، **مجلة مختارات إسرائيلية**، العدد179، نوفمبر2009.

الرسائل العلمية:

1- أحمد زكريا الباسوسي، "أثر القيادة السياسية على تغير السياسة الخارجية الفرنسية (شيراك - ساركوزي)"، **رسالة ماجستير**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011.

2- أحمد سالم أبو صلاح، "موقف كل من تركيا وإيران من حركات التغيير والثورات الشعبية في الوطن العربي (2010 - 2011)"، **رسالة ماجستير**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،2012.

3- جلال عبدالـلـه معوض، "علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية- دراسة في المنطقة العربية"، **رسالة دكتوراة**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985.

4- خليفة علي البكوش، "المتغير القيادي في مصر والصراع العربي الإسرائيلي (1955-1979)"، **رسالة ماجستير**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994.

5- رفيق محمد البدرساوي، "تطور العلاقات التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل (1979-2005)"، **رسالة ماجستير**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2006- 2007.

6- زهير بو عمامة، "سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة"، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، جامعة الجزائر، 2008.

7- عبد الكريم حمود على سفيان، "التحديث السياسي في قطر (1995- 2006)"، **رسالة ماجستير**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012.

8- عرفات علي عبدالـلـه جرغون، "العلاقات الخليجية - الإيرانية (2003- 2008)"، **رسالة ماجستير**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2010.

9- عصام عبد الوهاب، "متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس"، **رسالة ماجستير**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

10- علي سعيد صميخ المري، "أثر التحولات الإقليمية على مجلس التعاون الخليجي(1990-1999)"، **رسالة ماجستير**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.

11- علي سعيد صميخ المري، "التحول الديمقراطي في دولة قطر(1995- 2004)"، **رسالة دكتوراة**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

12- علي محمد سعيد، "الإطار الدولي للسياسات الخارجية لدول العالم الثالث"، **رسالة دكتوراه، غير منشورة**، بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1989، ص12.

13- مبارك مبارك أحمد عبدالـلـه، "التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم العربية في التسعينيات"، **رسالة ماجستير**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

14- محمد بن عيد آل ثاني، "السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون الخليجي(1981- 1991)"، **رسالة ماجستير**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1992.

15- محمد سالمان طايع، "الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية"، **رسالة ماجستير**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998.

16- محمد عارف عبدالـلـه، "دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي، (الثورة المصرية نموذجاً)"، **رسالة ماجستير**، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012.

17- نعيمة بشير محمد الجامعي، "أثر النظام العالمي الراهن على التحول الديمقراطي في مجلس التعاون الخليجي (1990- 2003)"، **رسالة دكتوراة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2005.

18- نواف منير المطيري، "العلاقات الكويتية - الإيرانية المعاصرة (1979-2001)"، **رسالة ماجستير**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2003.

19- نورهان الشيخ، "دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية دراسة حالتي الاتحاد السوفيتي (1985-1991) والجمهورية الروسية (1991- 1996)"، **رسالة دكتوراة**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2000.

20- ولاء محمد السعيد القصيري، "السياسة الخارجية المصرية في الدائرة العربية في الفترة من (1991- 2001)"، **رسالة ماجستير**، القاهرة: كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2004.

21- يوسف محمد عبيدان، "المؤسسات السياسية في دولة قطر"، **رسالة ماجستير**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1977.

التقارير:

1- مدحت أحمد حمادي، **"إيران (1999 - 2000)، التقرير الاستراتيجي الخليجي (1999- 2000)**، الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة، 2000.

2- محسن محمد صالح، **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009"**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2010.

3- **التقرير اليمني السنوي (2003 - 2004)**، صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2004.

الصحف:

1- إبراهيم شعبان، "قطر ملتزمة بتنفيذ تعهداتها تجاه القضية الفلسطينية"، **صحيفة الراية القطرية**، التاريخ، 2010/7/26.

2- أحمد سلمان النصوح، **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد 3034، التاريخ،2010/12/27.

3- أحمد سلمان النصوح، **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد 3034، التاريخ،2010/12/27.

4- "إيران تدين التدخل الأجنبي أو العربي في سوريا وتشيد بالإصلاح"، **صحيفة القدس العربي**، التاريخ، 2011/8/7.

5- آيلى شلهوب، "إيران تفك الحصار عن سوريا"، **صحيفة الأخبار اللبنانية**، التاريخ 2011/11/30.

6- أيمن عبوشي، "البرنامج النووي الإيراني السلمي لا يهدد قطر"، **صحيفة الراية القطرية**، التاريخ 2006/5/26.

7- "تضافر جهود الدول ضروري لوقف تمويل أسلحة الدمار الشامل"، **صحيفة الراية القطرية**، التاريخ، 2013/12/16.

8- "تضافر جهود الدول ضروري لوقف تمويل أسلحة الدمار الشامل"، **صحيفة الراية القطرية**، التاريخ، 2013 /12/16.

9- ثريا الشهري، "قطر والتقاط الكرة: لكن إلى متى؟ "، **صحيفة الشرق الأوسط**، التاريخ، 2005/5/23.

10- جاسم الجاسم،"كسر الحصار عيدية قطر للفلسطينيين"، **صحيفة الراية القطرية**، التاريخ، 2012/10/26.

11- جمال المجايدة، "الاستراتيجيات الإسرائيلية، إزاء شبه الجزيرة العربية"، **صحيفة القدس العربي**، التاريخ، 2000/9/18.

12- "رامسفيلد يوقع اتفاقًا في قطر"، **صحيفة النهار اللبنانية**، التاريخ، 2002/12/12.

13- سميح كايد، "مبادرة السلام العربية تتوجه للأمم المتحدة للاعتراف بدولة فلسطين"، **صحيفة الراية القطرية**، التاريخ،2011/7/15.

14- صالح بن عفصان الكواري، "الزيارة التاريخية"، **صحيفة الراية القطرية**، التاريخ، 2012/10/13.

15- صحيفة الاتحاد الإماراتية، أعداد مختلفة.

16- صحيفة البيان الإماراتية، التاريخ،6/17/ 2012.

17- صحيفة الحياة الفلسطينية، التاريخ، 5/1/ 2004.

18- صحيفة الراية القطرية، أعداد مختلفة.

19- صحيفة الرياض السعودية، التاريخ، 2/11/ 2007.

20- صحيفة الشرق الأوسط، أعداد مختلفة

21- صحيفة الشرق القطرية، التاريخ، 1/8/ 1989.

22- صحيفة الصباح التونسية، التاريخ، 1989/1/5.

23- صحيفة العرب القطرية، أعداد مختلفة.

24- صحيفة المستقبل اللبنانية، العدد 3833، التاريخ، 2011/1/15.

25- "طفرة في الاستثمارات القطرية بمصر"، **صحيفة الراية القطرية**، بتاريخ، 8/13/ 2012.

26- طوني دوام، "اقتصاد قطر الأعلى نمواً والأكثر استقرارًا عالمياً"، **صحيفة الراية القطرية**، التاريخ، 15 2012/9/.

27- عبدالـلـه سهرابي، 500 مليون دولار حجم التبادل التجاري بين قطر وإيران، **صحيفة الشرق القطرية**، التاريخ، 2010/5/29.

28- عبدالـلـه محمد، "القطاع الخاص يتجه لتعزيز استثماراته الخارجية"، **صحيفة الراية القطرية**، التاريخ،2012/12/2.

29- عبدالـلـه الشايجي، "قوة قطر الناعمة مجدداً"، **صحيفة الوطن القطرية**، 2011/11/30.

30- عدنان علي ستيتية، "الدور الاقتصادي للاستثمار الخارجي"، **صحيفة الراية القطرية**، التاريخ،31 2013/3/.

31- عمر الحسين، "التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية البحرانية" **صحيفة الخليج البحرينية**، التاريخ 2013/6/14.

32- "قطر تؤكد أن الحل العادل للقضية الفلسطينية سينهي أزمة الشرق الأوسط"، **صحيفة الراية القطرية**، التاريخ،2007/12/6.

33- "قطر تلعب دوراً مميزاً في حماية الحقوق والثوابت الفلسطينية"، **صحيفة الراية القطرية**، التاريخ، 2011/8/25.

34- "قطر تلعب دوراً مميزاً في حماية الحقوق والثوابت الفلسطينية"، **صحيفة الراية القطرية**، التاريخ 2011/8/25.

34- محمد خير الفرح، "حصاد 2012، قطر تستثمر 45 مليار دولار حول العالم"، **صحيفة الشرق القطرية**، التاريخ، 2012/12/30.

35- محمود عبد الحليم،"قطر وإيران تتحركان باتجاه التجارة الحرة، **صحيفة الراية القطرية**، التاريخ، 2005/2/3.

36- المرشد الأعلى في إيران خامنئي، "احتجاجات البحرين ليست طائفية ولا تختلف عن الثورتين المصرية والتونسية"، **صحيفة الشرق الأوسط**، التاريخ، 2011/3/23.

37- "130 على طريق البناء والازدهار في قطر"، **صحيفة الراية القطرية**، التاريخ، 2007/12/18.

أخرى:

1- "الإجراءات العربية لمكافحة الإرهاب"، **رؤية تحليلية**، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، أبريل 2002.

2- أحمد مختار مبو، "نحو عالم الغد - تأملات في النظام الاقتصادي الدولي الجديد"، **دراسة صادرة عن اليونسكو**، الطبعة العربية، باريس، يناير 1993.

3- أحمد منيسي، "التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، **دراسة لحالات البحرين وسلطنة عُمان وقطر"**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009.

4- أحمد منيسي، "الإصلاح السياسي في الخليج العربي: **حالتا البحرين وقطر**"، بحث مقدم إلى **مؤتمر** قضية الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2004.

5- بلال الحسن، "إسرائيل في ضوء نتائج الحرب"، **ندوة،** احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

6- بيان المندوب الدائم لدولة قطر في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (42) في 25 نوفمبر 1987، الدوحة: أرشيف وزارة الخارجية القطرية.

7- حنان محمد تمام، "السلطة التشريعية في دولة قطر"، **بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع للباحثين الشباب،** المؤسسة التشريعية في العالم العربي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة،21-23 مايو، 1996.

8- خطاب "الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني" **أمير دولة قطر بمناسبة إعلان استقلال دولة قطر في مجموعة خطبه"**، الدوحة: وزارة الإعلام، وإدارة المطبوعات والنشر،1972.

9- خطاب أمير دولة قطر الشيخ "خليفة بن حمد آل ثاني"، في هذه المناسبة في: **جولة خير وسلام في تركيا وأوروبا،** الدوحة: قسم البحوث والدراسات - وكالة الأنباء القطرية، وزارة الإعلام، 1986.

10- خطاب وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في15 ديسمبر 1989، الدوحة: أرشيف وزارة الخارجية القطرية.

11- خير الدين حسيب، "المشاهد والسيناريوهات، المستقبلية المحتملة في العراق"، في أحمد يوسف (محرر)،"احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليميًا ودوليا"، **بحوث ومناقشات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

12- عبد المنعم سعيد، "دروس التجارب الوحدوية في العالم في ندوة الوحدة العربية وتجاربها وتوقعاتها"، **ندوة**، صنعاء: مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع جامعة صنعاء، سبتمبر،1988.

13- عبدالـله خليفة الشايجي، "عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية الإسلامية الإيرانية: المعوقات ونقاط الالتقاء"، مركز دراسات الخليج العربي، ندوة: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران، 1999.

14- لمزيد من التفاصيل راجع القرار **رقم "7432"** الصادر عن الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، بتاريخ، 2011/11/2.

15- لمزيد من التفاصيل راجع القرار **رقم "7435"** الصادر عن الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بعنوان: **"لوضع في سوريا"،** بتاريخ، 2011/10/16.

16- مأمون سويدان،"انعكاسات خط فك الارتباط أحادية الجانب على عميلة التطبيع"، **ورشة عمل**، مركز التخطيط الفلسطيني، 16 نوفمبر،2005.

17- محجوب الزويري، "العلاقات الإيرانية - السورية والحراك الشعبي"، **تقرير**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أغسطس 2011.

18- محمد السعيد إدريس،" البرنامج النووي الإيراني: الأزمة- السيناريوهات المحتملة-تداعيات إقليمية"، **"مؤتمر"** مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج، الإمارات: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2006.

19- محمد عباس ناجي، "تجربة الإصلاح في البحرين، رؤية المعارضة"، **بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الخامس للباحثين الشباب** (مصر في عيون شبابها) - بين الشعار والحقيقة خطابات وبرامج الإصلاح في عالم متغير، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003.

شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت":

1 - تونس المعجزة، "معجزة لا تخفي العجز"، مقال منشور بتاريخ،210/12/27، على **موقع الجزيرة نت:**

http://www.aljazeera.net

2 - علي قربوسي، مقال منشور بتاريخ،2012/12/14، على **موقع صحيفة الشرق:**

http://www.saudiwave.com/ar/2010-11-09-15-55-47/--51-01.html

3 - محمد حسن عامر، قطر تدعم إخوان تونس ب 79 مليون دولار، مقال منشور بتاريخ،2013/10/13، على **موقع الوطن:**

http://www.elwatannews.com/news/details/339793

4 - علي قربوسي، مقال منشور بتاريخ ،2012/12/14، على موقع **صحيفة الشرق:**

http://www.saudiwave.10-11-09-/3817-2012-12-14-06-51-01.html

5. قطر والسعودية:"الدور الحقيقي في الثورات العربية"، مقال منشور بتاريخ،2012/8/27، على موقع مصراوي:

http://www.masrawy.com/newt/dw/2012/august/27/530175.aspx

6 - "دور قطر يتراجع لصالح السعودية في الشرق الأوسط"، مقال منشور بتاريخ، 2013/8/12، على **موقع المصري اليوم:**

http://www.almasryalyoum.com/node/1939326

7 - عزل مرسي في مصر أربك الدور القطري، مقال منشور بتاريخ، 2013/7/29، على **موقع قناة العالم الإلكتروني:** http://www.alalam.ir/news/1499690

8 - علي أحمد العمراني، "قطر في اليمن طبيعة الدور والحضور"، مقال منشور بتاريخ، 2010/1/18، على **موقع مأرب:**

http://marebpress.net/articles.php?id=6366

9 - عبدالـلـه مجيد، "شهر العسل القطري في ليبيا انتهى... وهذه أسبابه"، مقال منشور بتاريخ،2012/2/5، على **موقع إيلاف**:

http://www.elaph.com/Web/news/2012/1/706698.html

10 - حمد بن خليفة "استخدام التدخل السياسي الرحيم"، مقال منشور بتاريخ،5 /2012/2، على **موقع المشهد:** http://www.almashad.com

11 - جمال زكريا قاسم، "التطور السياسي والاقتصادي في دولة قطر من الاستقلال إلى وصول الشيخ حمد بن خليفة إلى الحكم 1971-1995"، دراسة منشورة على الموقع:

www.attarikh-alarabi.ma

12 - علي مبري، أمير قطر في إيران.. إضافة جديدة لتقارب ضفتي الخليج، بتاريخ، 17 يوليو 2000، على الموقع:

http://www.onislam.net/arabic/ns/analysis-opinions/islamic-ward.

13 - موقع وزارة الخارجية القطرية: .http://www.mofa.gov.qa

14 - البيان الختامي للدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، المنامة، خلال الفترة 30-31 ديسمبر 2000، الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون الخليجي:

http://www.gcc-sg.org.

15 - انظر الدورة السادسة والسبعين للمجلس الوزاري المنعقد في جدة، بتاريخ، 1-2 ديسمبر 2000، على الموقع: http://www.gcc-sg.org

16 - حماس وقطر علاقة في دائرة الاستهداف، **وكالة معًا الإخبارية**، التاريخ، 2013/10/5.

http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=636135

17 - البيان الختامي للدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، الدوحة، ديسمبر 2002، على الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون الخليجي: http://www.gcc-sg.org.

18 - حازم بعلوشة، "حماس وقطر.علاقة في الميزان"، التاريخ،2013/4/10، **موقع المونيتور:** http://www.al-monitor.co4/hamas-relationship- ank-fatah.html#

19 - وليد عوض، وأشرف الهور، "فتح وحماس توقعان في الدوحة على اتفاق يقضي بقيادة الرئيس الفلسطيني عباس لحكومة التوافق بعد تدخل قطري"، **صحيفة القدس العربي**، التاريخ 2012/2/6، على الموقع:

http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=today

20 - حماس وقطر علاقة في دائرة الاستهداف، **وكالة معا الإخبارية**، التاريخ، 10/5/ 2013.

http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=636135.

21 - قطر تدشن إعمار غزة، التاريخ، 10/23/ 2012.

http://www.chamtimes.com/142800.html.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

-Books:

1- Abdull Ahdi Khalaf, Giacomo Luciani , "**Constitutional Reform and Political Participation in the Gulf**", Dubai: Gulf Research Center, 2006.

2- AbdulKhaleq Abdullah, **"The Gulf Cooperation Council: Nature, Origin and Process"**, in Michael C. Hudson, (ed), Middle East Dilemma: The Politics and Economics of Middle East integration, London: Taurus, 1999.

3- Anthony H. Cordesman and Bryan Gold, **"The Gulf Military Balance"**, the Center for Strategic and International Studies, 2014.

4- Annette Baker Fox, "Small States Diplomacy, In World War II", Chicago, University of Chicago Press, 1959.

5- Andrew Gyorgy and Others, "Problems in International Relations Third", ed, New Jersey, Prentice-Hall Englewood Cliffs, 1970.

6- B. Biddle," Role theory: Expectations Identities and Behaviors", New York: academic Press, 1979.

7- Charles Taylor with Others, “Statiscal Typology of Microstates and Territories Toward a Definition of a Micro-States”. In Small States and Problems, New York, Aron press, 1971.

8- Daniels Papp, **"Contemporary International Relations"**, London Second Edition, 1988.

9- David Cleland and Lewis R. Ireland , **"Project Management strategic Design and implementation**", New York: the Mcgrow Hill Companies , 2007.

10- Eckart Woertz, **"GULF GEO - ECONOMICS**", Dubai: Gulf Research Center, first published, 2007.

11-"International Institute for Strategic Studies, Military Balance in the Gulf", London: Routledge, 2013.

12- International Institute for Strategic Studies**, "Military Balance in the Gulf**", London: Oxford university Press, 2005-2006.

13-James Hunt , **"Leadership: a new synthesis**", London: sage publication , 1991).

14- James. N. Rosenau and Charles F. Herman, "New Direction in the Study of Foreign Policy", Boston, Allen and unwin, 1987.

15- Joshua S. Goldstein, **"International Relations"**, new York: longman,2003.

16- K. J. Holsti ,**" international politics ,framework of analysis"**, prentice-hall international, luc , seventh edition, 1995.

17- K. J. Holsti, "Restructuring foreign policy:a neglected phenomenon on foreign policy theory", in why nations realign foreign policy restructuring in the post war world, London: George Allen unwin pty Itd,1985.

18- Kaplan Morton, **"System and Process in International RelationS"**, New York: John Wiley sons 1972.

19- Morton Kaplan, **"System and process in International Relation"**, New York: John Wiley and SonS, 1972.

20- Margaret Hermann, "**When Leader personality Will affect foreign policy**", in James Rosenau, ed. , In Search of Global Patterns, New York: Free Press, 1976.

21- Michael Handel, "weak States in The International System", London, Frank cass, 1999.

22- Nicholas Stivang, "**Iran and the GCC States: Prospects for Long- term Regional Security in the Gulf"**, Dubai: Gulf Research Center, first published, June 2006.

23- Omar al- Hassan (ed) "terrorist attacks around the Global and in the Arab World since 1997", Landon: Center for Strategic Studies, 2002.

24- Sten Rynning, Changing Military Doctrine: **"Presidents and Military Power in Fifth Republic France: 1958-2000".** New York: Praeger, 2001, In: Frederic Charillon, Politique Etrangere: Nouveaux Regards.

25- Vogler Juhn, **"Perspectives on The Foreign Policy System:Psychological Approaches**" in Michael Clarke editor , Understanding Foreign Policy, England: Edward Elgar, 1989.

26- William. G. Demas, "The Economic of Development in Small Countries With Special Reference to The Caribbean, Montreal", McGill university press, 1995.

-Periodicals:

1- Abdullah Al shayeji, "Dangerous Perception: Gulf Views of The U.S. Role in the Region", **Middle East policy**, Vol. V. No. 3, September 1997.

2- Barzegar Kayhan, "Understanding the roots of Iranian Foreign policy in the new Iraq", **Middle East Policy**, vol. 12, No 2, Summer 2005.

3- Dan Caldwell, Flash Point in The Gulf: Abu Musa The Tunb Island**, Middle East Policy**, No.3, 4 March 1996.

4- Hermanna Frederick Ellts ,"The Persian Gulf crisis: Perspectives and Prospects", The **Middle East Journal**, VoL. 215, No.1, Winter 1991.

5- Jean- Francois Seznec,"The Gulf Sovereign funds: Myths and Reality", **Middle East Policy**, 15(2), 2008.

6- J.E Peterson: "Qatar and the world-branding for a microstate", **Middle East**, volume60, Autumn2006.

7-Katzman, Kenneth, "Iran's influence in Iraq"**, congressional research service,** 22323, September 2007.

8-Louay Bahri , "The New Arab Media Phenomenon: Qatar AL- Jazeera", **Middle East Policy**, Vol. 8, No.2, June 2001.

9- Mehran Kamrava, "Mediation and Qatari foreign policy", **Middle East**, Autumn 2011.

10- Maurice. A. East, "Size and Foreign Policy Behavior: A test of Two Models", World Politics, Vol. (25), No. (4), (U.K. Cambridge University, 1973).

11- Peterson J. E. (2006). "Qatar and the world: branding for microstate", **Middle East Journal**, volume 60, No.4, Autumn.

12- R. Holistic, "National Role conception in the study of foreign policy", **international studies**, quarterly 14, February, 1970.

13- Richard Adibou, "Beyond IR theories: The case for National Role Conceptions Political", **south African Association of Political Studies**, N 34, April 2007.

14- Robert O. Keohane, "Lilliputians' Dilemmas: Small States in International Politics", International Organization, vol. 23, No.2, Canada, university of Toronto, The Munk Center for International Studies, Spring, 1969.

15- Shahram Chubin, "Does Iran want Nuclear weapons?", **Survival**, vol. 37,No.1, Spring 1995.

16- Stanley Budner, "Intolerance of ambiguity as personality variable", **Journal of Personality**, 30, 1962.

17- Uzi Rabi, "Qatar Relations with Israel: Challenging Arab and Gulf Norms", The **Middle East Journal**, Vol. 63, No.3, Summer 2009.

18- William wohlforth ,"The Stability of unipolar" ,**International Security**, Vol. 24, No.1, Summer 1999.

19- Zdenek Kriz, "German Involvement in the War against International Terrorism: End of Civilian Power", **Center European Political Studies Review**, Vol 3, Number 2-3, 2006.

- Theses:

1- Guy Ziv, "**hawks to doves: the role of personality in policy decision- making**", Ph.d. Dissertation (Faculty of the Graduate School of the University of Maryland, 2008).

2- John Simon Bilimatsis, "SmallStates As Major Power: a Case Study of Saudi Arabia", the Ph.D. Dissertaion, (U.S.A. ,Washington university, 1980).

-News papers:

1- Kinninmont, June. (2013). "From football to military might How Qatar wields global power", **The Observer**, 3 February 2013.

2- Qatargas Income Exceeds Oil Revenue, Emirates 24-7, **Business**, October, 27, 2011.

3- Thomas L. Friedman," An Intriguing Signal From the Saudi Crown Prince", **New York Times**, 17-2-2002.

- Other's:

1- Abraham Maslow, **"Motivation and Personality"**, New York: Harper and Row, 1954.

2- Barakat, (2012). "**The Qatari Spring: Qatar emerging role in peacemaking**", The London School of Economic and Political Science, London, 2012.

3- Blanchard, C. (2012). "Qatar**: Background and U.S Relations"**, Congressional Research Service Report for Congress Washington, 2012.

4- Christopher M. Blanchard, "**Qatar: Background and U.S. Relations"**, Congressional Research Service, 2010.

5- Elizabeth Arrott ,**"Libya Conflict Spot Lights Qatar growing influence",** ,Voice of America, April 13. 2011.

6- Hroub, Kh. (2012). **"Qatar and the Arab Spring Perspective**", 4 November. 2012. Heinrich Boll Stiftung, 2012.

7- Harm. J. Debily and Martin Ira, "Glassner System political Geography", (New York, John Wiley sons Inc, 1980).

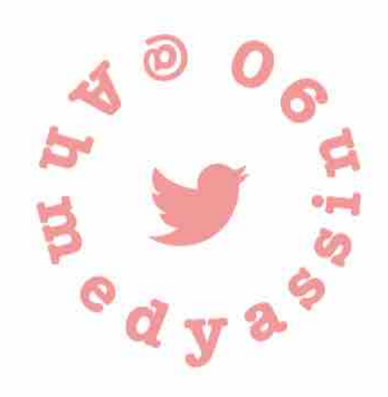
8- Milton Rokeach, "**The Open - Closed Mind**", New York: Basic Books, 1960.

9- Paul Salem, Huib de Zeeuw, **"Qatari Foreign Policy: The Changing Dynamics of an Outsize Role**", Carnegie middle east center, 31/12/2012.

10-Roberts, David (2011). "Why Was Doha Such A Strong Supporter of The Rebels ?".

11-Rabbani Mouin. (2012). "**Qatar and the Palestine",** Heinrich Boll Foundation, 4 November 2012.

12- T. W. Adorno et al, **"The Authoritarian Personality",** New York: Harper and Row. 1950.


@Ahmedyassin90

قائمة المحتويات

المؤلف: د. عرفات على عبد اللـه جرغون

- مواليد: غزة 1984

- المؤهلات الدراسية الحاصل عليها:

- بكالوريوس علوم سياسية كلية الإقتصاد والإدارة - تقدير عام جيد جداً - جامعة 6 اكتوبر - جمهورية مصر العربية – 2007.

- ماجيستير علوم سياسية - تخصص علاقات دولية – تقدير عام إمتياز - معهد البحوث والدراسات العربية – جمهورية مصر العربية – 2010.

- دكتوراة فى العلوم السياسية – تقدير عام جيد جداً - عنوان الرسالة "أثر تغير القيادة السياسية على السياسة الخارجية القطرية" (1995- 2012)- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – 2015.

- الدورات الحاصل عليها:

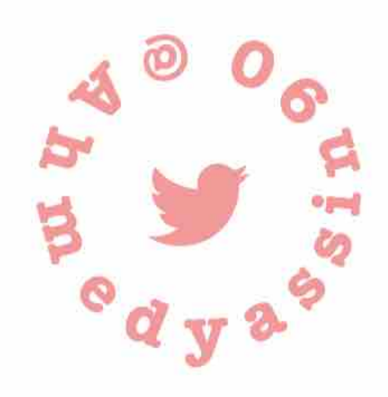
- دورة تأهيل للإلتحاق بالسلك الدبلوماسي- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – 2010.

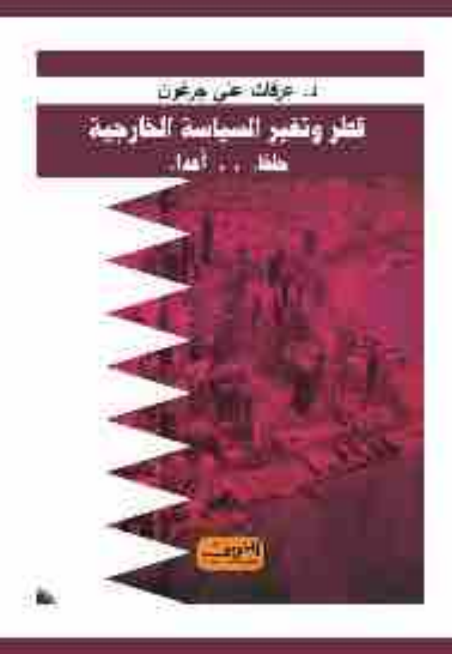
- دورة في إعداد الباحث السياسى - برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – 2012.

- دورة في إعداد نشطاء حقوق الإنسان - برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان- كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة – 2012.

- دورة في إعداد الدبلوماسيين - معهد جنيف لإعداد الدبلوماسيين – القاهرة – 2014.

للتواصل: Ammar85ar@hotmail.com


@Ahmedyassin90


أ. عرفات علي جرغون
قطر وتغير السياسة الخارجية